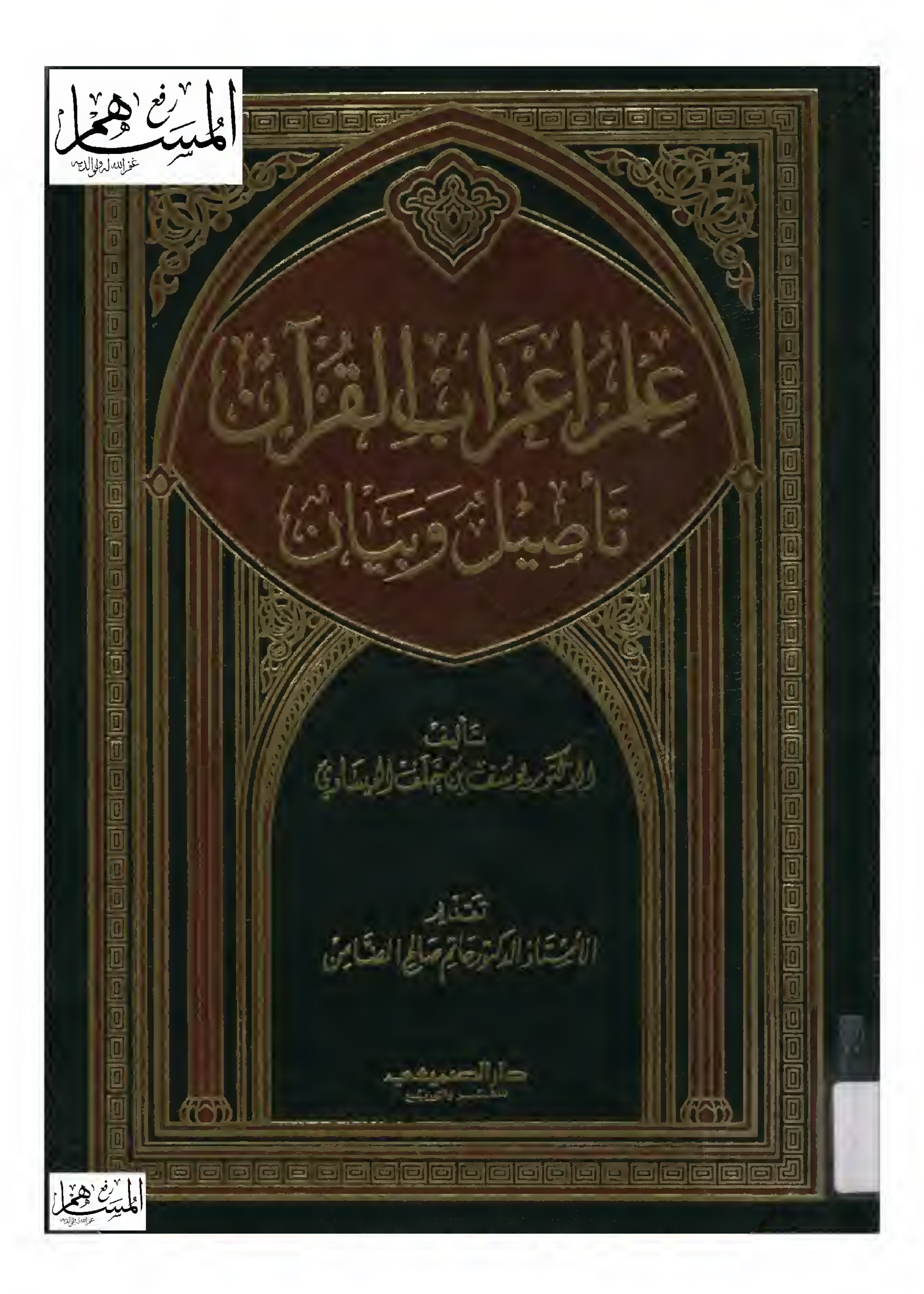

رفع
المساهم
غفر الله له ولوالديه
علم إعراب القرآن
تأصيل وبيان
تأليف
الدكتور يوسف بن خلف العيساوي
تقديم
الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن
دار الصميعي
للنشر والتوزيع

رفع
المسـاهم
غفر الله له ولوالديه

علم إعراب القرآن

تأصيل وبيان

تأليف
الدكتور يوسف بن خلف العيساوي

تقديم
الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن

216 312

دار الصميعي للنشر والتوزيع

٢١١,٦

رفع
المسـاهم
غفر الله له ولوالديه



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

دار الصميعي للنشر والتوزيع

هاتف ٤٢٦٢٩٤٥ - ٤٢٥١٤٥٩ فاكس ٤٢٤٥٣٤١
المركز الرئيس : الرياض - شارع السويدي العام
ص.ب ٤٩٦٧ الرمز البريدي ١١٤١٢
المملكة العربية السعودية
فرع القصيم : عنيزة ، أمام جامع الشيخ (بن عثيمين) يرحمه الله
هاتف ٣٦٢٤٤٢٨ تلفاكس ٣٦٢١٧٢٨



قبس من مقاصد هذا الكتاب

- مِن بَدَائِع الآثار : « أَعْرِبوا القُرآنَ يَدُلَّكُمْ على تَأوِيله ».
  الطُّيورِيّات: (- الملحق - : ٧٥٢)

- ابــن عَطِـيّة : « إعـراب القُرآن أصل في الشَّريعة؛ لأنَّ بذلك تقومُ معانيه التي هي الشَّرع ».
  المحرَّر الوجيز: (١/٢٥).

- ابـن قَـيِّم الجوزيّة : « القُـرآن نُقِـل إعرابُه كما نقلت أَلفاظه ومعانـيه، لا فـرق في ذلك كلّه. فأَلفاظه متواترة وإعرابُه متواتر ».
  الصَّواعق المرسلة: (٢/٧٤٦-٧٤٧).

رفع
المسيرهم
عبد الإله بن علي الغذامي

رفع
المساهم
غفر الله له ولوالديه

تقديم الكتاب
للأستاذ الدكتور حاتم صالح الضَّامن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه ربّ العالمين، والصلاة والسّلام على أشرف خلقه النّبيّ العربيّ الأمين.

وبعد فهذا كتاب نفيس في علم إعراب القرآن، تناول جوانب كثيرة تخصّ هذا الموضوع، ولا أعلم أحدًا كتب فيه كتابًا مستقلاً.

وبنى الباحث كتابه بعد المقدّمة على تمهيد وخمسة فصول وخاتمة.

تناولت المقدّمة خطة الكتاب، وأسباب الكتابة في هذا الموضوع، وتناول التمهيد معنى إعراب القُرآن والآثار التي جاءت فيه، ومعنى إعراب القُرآن عند الدّارسين المحدثين، وحدّه الذي انتهى إليه.

والفصل الأوّل : تناول نشأة إعراب القُرآن وأهميته.

والفصل الثّاني : في أصالة إعراب القُرآن وتكامل فنّه.

والفصل الثّالث : في مصادر إعراب القُرآن ومناهجه.

والفصل الرّابع : في آداب المُعرب.

والفصل الخامس : في ضوابط إعراب القُرآن الكريم.

وخاتمة الموضوع : فيها أهم النتائج.

ثم ختم كتابه بثَبَت للمصادر والمراجع التي زادت على ثلاث مئة وخمسين كتابًا.





وسيجد القارئ لهذا الكتاب إحصاءً شاملاً لكلّ ما أُلّف في إعراب القُرآن الكريم قديمًا وحديثًا، وفي الكتاب تصحيحٌ لكثير من الأوهام التي وقع فيها باحثون قدماء ومُحْدَثون في نسبة قسم من كتب إعراب القُرآن.

وفيه فوائد كثيرة تصيّدها الباحث من بطون أُمّات المصادر التي رجع إليها، وهي تدلُّ بحقٍّ على سعة اطلاعه وتتبعه لكلِّ ما يصدرُ من تراثنا، وهذه السّمة التي عرفتها عند الدكتور يوسف العيساويّ قديمة، وهي الّتي تكّون شخصية الباحث الباحث.

فجزاه الله – تعالى – عن كتابه هذا خير الجزاء، لقد بذلَ جهدًا مشكورًا في إنجازه، وهو بعد خدمة لكتاب الله تعالى، يرفد به المكتبة القُرآنية، راجيًا له كلّ خير في أعمال لاحقة إن شاء الله تعالى.

والحمدُ لله أَوَّلاً وآخرًا، إنّه نِعْمَ المولى ونِعْمَ النّصير.

أ.د. حاتم صالح الضّامن
بغداد — العراق

١٢ رمضان ١٤٢٧هـ
٥ تشرين الأوّل ٢٠٠٦م





المقدِّمة





الحمـدُ لله ربِّ العـالمين، الـذي أنـزل القُـرآن بلسـان عـربيٍّ مُـبين، والصَّـلاة والسَّـلام علـى نبيه الأمـين، محمّد خاتم الأنبياء والمرسلين، ثمّ الرضى عن آله وصحابته أجمعين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، وبعد:

فلمـا كـان علـم الإعـراب، هـو المـرقاة إلى فهـم الكـتاب، وبه يقرأُ على نهج الصَّواب. صار – علـم إعـراب القُـرآن – أصـلاً في الشَّريعة، وعدة أحكامها السَّامية الرَّفيعة.

لـذا تواصـت بـه الأُمّـة، وصَنَّف فـيه الأئمّـة؛ فاخـتلفت مناهجهـم، وتباينت مُؤلفاتهـم، منها ما هو وجيز وما هو وسيط، ومنها ما هو بسيط بدقائقه محيط.

ولكـن – رحمهـم الله – مـع إحسـانهم للبنـيان؛ لم يضعوا تأصيلاً لعلم إعراب القُرآن؛ فلا نجد مَن أفاض في نشأته ومراحله، أو فوائده وفضائله.

وكـتبُ أبناءِ هذا الزّمان، المصنّفة في (إعراب القُرآن)، تكاد تخلو من مقدّمة تزيل النّقاب، عن مناهج المعربين لآي الكتاب، أو آداب المعرب وضوابط الإعراب.

فلقـد رأيـتُ للمعـربين الألـبَّاء، والمفسِّـرين الأدبـاء، وأهـل الدّرايـة والأداء، نصوصًا كالإبريـز، متعلقة بإعراب الكتاب العزيز؛ فجمعتها في هذا الكتاب الوجيز، بعنوان: « علم إعراب القُرآن تأصيل وبيان ».

وإنَّ مباحـثه العلميّة، أخـذت الأوقـات السَّنيّة، وبنيتها بتأنٍ وروية. فهو بعد هذه المقدّمة يشتملُ على تمهيد وخمسةِ فصولٍ وخاتمة:





أمّا التّمهيد: (إِعراب القُرآن بين المفهوم والحدّ)، فقد كَشَفَ عن معنى لفظ (إِعراب القُرآن)؛ وتتبع وروده وما استقر عليه.

وأمّا الفصل الأوّل: (إِعراب القُرآن: نشأتهُ وأهميتهُ) فجاء على مبحثين:

المبحثُ الأوّلُ : إِعراب القُرآن: نشأتهُ وتطورُه.

المبحثُ الثّاني : أهمّيّة إِعراب القُرآن.

تعرضت فيه لنشأة هذا العلم، وأطواره التي مَرَّ بها، وفصلتُ القول في (أهميته)؛ وذلك بالحديث عن فضله هذا من جهة، وتحدثت عن فوائده وجاء في أربعة مباحث من جهة ثانية.

أمّا الفصل الثّاني: (إِعراب القُرآن: أصالته وتكامل فنّه) فجاء في أربعة مباحث:

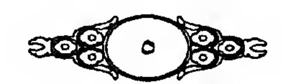
المبحثُ الأوّل : أصالة الإِعراب في القُرآن الكريم.

المبحثُ الثّاني : عِلم إِعراب القُرآن فَنٌّ مستقل.

المبحثُ الثّالث : حكم هذا الفنّ، وحَدُّ الاشتغال به.

المبحثُ الرّابع : حقله المعرفيّ.

وهذا الفصل يجمع مسائل مهمة تتعلق بهذا الفنّ؛ فتكلّم عن أصالة الإِعراب في القُرآن الكريم، والردّ على المشككين بذلك، وتحدَّث عن استقلال هذا العلم، باعتباره فَنّاً مستقلاً؛ وناقش مَن يرى خلاف ذلك، وبين مقصدهم به.





وأَصَّـل (هـذا الفصـل)، لأَمـر مهـم، وهـو: حكم هذا العلم، وبيان مراتبه، والحدّ الذي ينتهي إِليه وبَيَّن الفرع المعرفيّ الذي ينتمي إِليه (إِعراب القُرآن).

أمّا الفصل الثّالث: (إِعراب القُرآن: مصادره ومناهجه)، فهو في مبحثين:

المـبحثُ الأوّل :	مصادر إِعراب القُرآن الكريم.

المبحثُ الثّاني :	مناهج إِعراب القُرآن الكريـم.

وقـد فصلـت القـول في مصـادر (إِعـراب القُـرآن)؛ وذلـك بجعلـها في مجمـوعات متناسقة: ما أَعربت القُرآن كامِلاً، ثُمَّ ما انتخبت منه، ثُمَّ ما أَعربت آيةً أَو موضعًا منها.

وبينـتُ المـناهج الـتي اتّخـذها العلماء، لإِعراب القُرآن الكريم، فتحدّثتُ عنها من ناحيتين:

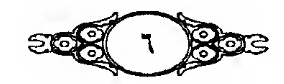
الأُولى: باعتبار الأُسلوب، **والثّانية:** باعتبار التّخصص. ولكلّ ناحية أَنواع أَربعة.

فبالنظر للأسلوب تنقسم المناهج إِلى:

١- المنهج الإجماليّ.
٢- المنهج التّفصيليّ.
٣- المنهج التّحليليّ.
٤- المنهج الموضوعيّ.

وبالنظر إِلى التّخصص تنقسم المناهج إِلى:

١- منهج المعربين.
٢- منهج أَهل المعاني.
٣- منهج أَهل الاحتجاج.
٤- منهج المفسِّرين.



رفع المسـتـهـمـل

وأمّا الفصل الرّابع: (آداب المُعرب) فجاء على ثلاثة مباحث:

المـبحثُ الأوّل : آداب علميّة وفكريّة.
المبحثُ الثّاني : آداب التّلقي وتقرير الأحكام.
المبحثُ الثّالث : آداب أُسلوبيّة مصطلحيّة.

فلما كان المعرب يتعامل مع كتاب الله، وهذا له خطورته؛ لأنّ الإعراب طريقٌ إلى بيان معانيه وأحكامه وإعجازه... كان لا بُدَّ للمعرب من آداب حملاً على المفسِّر؛ فتكلمت عنها بتفصيل: نظرًا وتطبيقًا.

أما الفصل الخامس: (ضوابط إعراب القُرآن الكريم) فهو في ثلاثة مباحث:

المـبحثُ الأوّل : ضوابط المعنى.
المبحثُ الثّاني : ضوابط الرّسم والقراءات.
المبحثُ الثّالث : ضوابط الصّناعة الإعرابيّة.

وقصدتُ فيه الضّوابط المتوخاة في الصّناعة الإعرابيّة، فهي قدر زائد على علم النّحو. كي يصح الإعراب ويسلم من الاضطراب.



رفع المسهم

أمّا الخاتمة: فقد أودعتُ فيها خلاصة النَّتائج من هذا الموضوع المهم.

ثُـمَّ زودتُ (الكـتـاب) بثبـتين: الأوَّل: للمصـادر والمـراجع، وهـي كـثيرة ومتنوعة؛ اقتضاها عِظَم الموضوع وجدته. والثَّبت الثَّاني: لمحتويات الكتاب.

أمّا دواعي هذا الموضوع، فهي:

أوّلاً: هـذا الكـتاب – حسـب علمـيّ – أوّل كـتاب يُفـرد لهـذا الفنّ: تأصيلاً وبيانًا؛ فالباحـثون أشـبعوا الفـروع المعـرفيّة الأُخرى، فَكُتب عن التَّفسير وآداب المفسِّر وضـوابط التَّفسـير، وكتب عن (علم القراءات) و (علم الرّسم). وكذا كتب عـن العلـوم الأُخـرى غـير علوم القُرآن. فبقي هذا الفنّ (إِعراب القُرآن)، وهو جدير بأن يُفَصّل القول فيه.

ثانيًا: هـذا الكـتاب ضـمّ بـين دفتيه مـباحث مهمة وجديدة، فالحديثُ عن حكمه، وحقلـه المعرفيّ، وآداب المُعْرب، ومناهج الإعراب تولاّه هذا الكتاب بالتأصيل والتَّدقيق، أو التَّمثيل والتَّحقيق.

ثالثًا: نـبّه بعـض العلمـاء إلى مـباحث مـن هـذا الكـتاب، وهو ما سميناه بـ (ضوابط الإعـراب)، فحاجـي خليفة، كـان يأمـلُ أنْ تجمـع تلـك الضَّـوابط في مقدّمة لكـتاب إعـراب القُـرآن؛ فقـال (كشـف الظّـنون: ١/١٢٢): ((مـا يجب على المعـرب مـراعاته مـن الأُمـور الـتي ينبغـي أن تجعـل مقدّمـة لكـتاب إعـراب القُرآن)).





وهـذا الكتاب – والحمد لله – ضمّ هذه الأُمور، وغيرها من المسائل بالدّراسة والتّوضيح.

رابعًا: حـديث علمائنا – رحمهـم الله – عـن فائـدة إِعراب القُرآن كان مجملاً؛ وفيه خلـط بـين فضـله وفائدتـه؛ لـذا فَصَّـل الكـتاب ذلك بعنوان: ((أهمية إعراب القُرآن الكريم)).

خامسًا: قـرَّر العُلمـاء – (الفـتح القـريب: ٤/١) – : أنَّ ((نسـبة الإِعـراب إِلى علم الـنَّحو كنسـبة العـلاج إِلى علـم الطِّب، ونسبة الإفتاء إِلى علم الفقه؛ فما كلّ مَـن قَـرأ الـنَّحو يحسـنُ الإِعراب. كما أنَّ كُلَّ مَن قَرأ الطِّب لا يحسن العلاج، وكـلّ مَـن قَـرَأَ الفقـهَ لا يُحسنُ الإِفتاء؛ لأنَّ تنزيل الصُّور الجزئيّة على القوانين الكُليّة يحـتاج إِلى قـدر زائد)). فجاء هذا الكتاب يبيّن شيئاً من هذا (القدر الزَّائد)؛ فأوضح آداب المعرب، وضوابط الإِعراب.

سادسًا: هـذا الكـتاب – علـى مـا أَحسـب – يلـبي طلبًا ملحًا؛ فهناك مقرّر يدرس في بعـض أقسـام اللُّغة العربيّة، بعنوان (إِعراب القُرآن)؛ ولا يوجد كتاب يضمُّ التّعريف به، وبمصادره، وبمناهجه وغير ذلك.

وكـذا أذكـر أنّـي أَلقـيتُ محاضرة في نادٍ من النّوادي الثَّقافيّة؛ فسألني بعضـهم عـن مسـائل مـن هـذا الفـنّ، مـثل تعـارض المعـنى والإِعراب، وتعدّد الأعاريب، ونحو ذلك.

فلعـلّ هذا الكتاب؛ يكون استجابة لتلك الأسباب، وتذكرة للمعرب الواعي، وتبصرة لِمَن سلك أشرف المساعِي.





ولا أدعي أنّي قد وفّيت، فحسبي أنّي قد اجتهدتُ واستقصيت، وإنّه لَطريق فيه صِعاب، وبعض فصول الفنّ تحتاج إلى كتاب.

فمن دخل هذه المسالك، ربَّما يأْنسُ بقول ابن مالك، في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢): ((وإذا كانت العلومُ مِنحًا إلهيّة، ومواهب اختصاصيّة؛ فغير مستبعد أن يُدَّخر لبعض المتأخرين ما عسُر على كثير من المتقدّمين، أعاذنا الله من حسدٍ يسدُّ باب الإنصاف، ويصدُّ عن جميل الأوصاف)).

أَقولُ: قَمِنٌ بابن مالك، أن يقول ذلك، أمّا نحن فيسعنا ما قاله كهف العلماء، أبو عمرو بن العلاء – (السَّبعة: ٤٨) –: ((إنَّما نحن فيمن مضى كَبَقْلٍ في أُصول نَخْلٍ طُوال)).

وَصَدقَ مَن قَال:

وإذا أردت من العلوم أجلّها   فعليك بالقُرآن والإعراب

فما كان من صواب، فمن الواحد الوهّاب، وما كان من خطأٍ فمن نفسي ومن الشّيطان. والله المستعان.

كتبه
د. يوسف بن خلف بن محل العيساويّ
كلية الدراسات الإسلاميّة والعربيّة
دُبيّ
١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م





التَّمهيــــــد

إِعــــراب القُــــرآن
بَيْــنَ
المفهُــــوْمِ و الحَــــــدِّ

وفيــه :

- معنى (إِعْراب القرآن) الوارد في بعض الآثار.
- الدَّارسون المحدثون ومفهوم (إِعراب القُرآن).
- حَـدُّ إِعْـرَابِ القُـرآن.



رفع
المسار
عبد الله علي الغامدي

معنــى (إعراب القُـرآن) الوارد في بعض الآثـار

سيكون حديثنا – هنا – في مسألتين: الأولى: إيراد جملة من تلك الآثار، والثّانية: المعنى المفهوم منها.

المسألـة الأُولـى :

بعض الآثار الواردة في إعْراب القُرآن :

١) – عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – ﷺ- : ((أَعْرِبُوا القُرآن، والتمسوا غَرَائِبَهُ))[1].

٢) – عن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – ﷺ-: ((أَعْرِبُوا القُرآن؛ فإنَّه مَنْ قَرَأَ القرآن فآمن به فَلَهُ بكلِّ حَرْف عشرُ حسنات، وكفَّارة عشرِ سيئات، ورفع عشرِ درجات))[2].

٣) – روي عنه – ﷺ- أنّه قال: ((أَعْرِبُوا الكلامَ، كي تعربوا القُرآن))[3].

---

(١) مسند أبي يعلى الموصليّ: (١١/ ٤٣٦)، رقم (٦٥٦٠)، قال الهيثميّ: (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ١٦٣/٧): " رواه أبو يعلى، وفيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبريّ، وهو متروك ". وينظر: المطالب العالية: (٤٧٩/٨) برقم (٣٨٧٨).

(٢) المعجم الأوسط: (٢٨٣/٨) برقم (٧٥٧٠)، وقال الهيثميّ (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٦٣/٧): " وفيه نهشل، وهو متروك ".

(٣) فضائل القرآن (أبو عبيد): (٣٤٩)، وإيضاح الوقف والابتداء: (٢٢/١) رقم (٢١).

وقد ضعفه السيوطيّ في (الجامع الصغير: ٧٤) برقم (١١٥١)، والألبانيّ في (سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة: ٥٢٤/٣) رقم (١٣٤٧).





وفي الجملة: فرفع هذه النصوص مشكل؛ فهي لم تسلم من النقد عند علماء الحديث(١).

وقد وردت أقوال عن الصحابة فيها الحثُّ على (إِعْراب القُرآن)؛ وهناك بعض الآثار ترغب في علم العربيّة، والذي يفيدنا في هذا الموضع ما فيها الحثُّ على (إعراب القُرآن)(٢).

١) - عن أبي بكر الصدِّيق – رضي الله عنه - : ((لأن أعرب آية من القرآن أحبُّ إليّ من أنْ أحفظ آيةً))(٣).

٢) – عن عمر بن الخطّاب – رضي الله عنه - : ((أعربوا القرآن؛ فإنّه عربي، وتفقهوا في السُّنة ...))(٤).

٣) – عن ابن مسعود – رضي الله عنه - : ((جَرِّدوا القُرآن، وزينوه بأحسن الأصوات، وأعربوه؛ فإنّه عربيّ، وإنَّ الله – عزّ وجلّ – يحب أنْ يُعْرَبَ به))(٥).

---

(١) ينظر: سنن سعيد بن منصور: (١/١٣٢-١٤٩ – مع تعليقات المحقق -)، وتلخيص المستدرك: (٢/٤٣٩)، ومجمع الزّوائد ومنبع الفوائد: (٧/١٦٣-١٦٤).

(٢) ينظر: فضائل القُرآن (أبو عبيد) : (٣٤٨-٣٥٠)، والمصنّف: (١٠/٢٠٥-٢٠٧)، وفضائل القرآن وتلاوته (١٤١-١٤٢)، والجامع لشعب الإيمان: (٣/٥٤٦-٥٥٢).

(٣) فضائل القُرآن (أبو عبيد): (٣٤٨).

(٤) سنن سعيد بن منصور: (٢/٢٧٠) برقم (٧٠)، وقال محققه: (إسناده ضعيف): (٢/٢٧١).

(٥) الوقف والابتداء في كتاب الله – عزّ وجلّ – (٦٧-٦٨) برقم (١٠). وقال محققه: (إسناد ضعيف): (٦٨- هامش: ٤-).



المسألة الثّانيـة :

معنى (إعراب القُرآن) في هذه النصوص :

اختلف العلمـاء في معنى (إِعْراب القُرآن)، قال الحليميّ : ((ومعنى إِعْراب القُرآن شيئان: أحدهما أن يحافظ على الحركات التي بها يتميز لسان العرب عن لسان العجم، لأَنَّ أكثر كلام العجم مبنيّ على السكون وصلاً وقطعاً، ولا يتميز الفاعل من المفعول، والماضي من المستقبل باختلاف وحركات المقاطع. وإِنَّما هذا اللّسان للعرب خاصّة، فنهى النّاس عن أَنْ يقرؤوا القرآن تاركين الإعراب، فيكونوا قد شبهوه من هذا الوجه بالأعجمية.

والآخر: أَنْ يحافظَ على أعيان الحركات ولا يبدل شيء منها بغيره، لأَنَّ ذلك ربما أوقع في اللّحن أو غيَّر المعنى. وكان ابن عمر – رضي الله عنه – يضرب ولده[1]. على اللّحن. وسمع عمر – رضي الله عنه – جماعة يقرئ بعضهم فقال: اقرؤوا ولا تلحنوا[2]))[3].

وقد نَصَّ جماعة على أَنَّ (الإعراب) الوارد في هذه النُّصوص هو البيان والتَّفسير، ولم يرد المعنى الاصطلاحي؛ لكونه حادثاً متأخراً عن تلك الأَحاديث.

(١) ينظر: الوقف والابتداء في كتاب الله – عَزَّ وجلَّ –: (١٧-١٨) برقم (١٣).

(٢) ينظر: الوقف والابتداء في كتاب الله – عَزَّ وجلَّ – : (٧٤-٧٥) برقم (١٦).

(٣) المنهاج في شعب الإيمان: (٢/٢٣٧). وينظر: الجامع لشعب الإيمان: (٣/٥٥٠-٥٥١).





قـال السُّـيوطيّ: ((المراد بإعرابه معرفة معاني ألفاظه، وليس المرادُ به الإعرابَ المصـطلح عليه عـند الـنُّحاة، وهو ما يقابل اللّحن؛ لأنّ القراءة مع فقدهِ ليست قراءةً، ولا ثوابَ فيها))[1].

ويقول الدكتور عبد العال سالم مكرم: ((والواقع أنّ هذه الأحاديث والأخبار فـيها نظـر؛ لأنّ الإعـراب لم يظهـر مصـطلحاً إلا في عصـر متأخر. وفي نظري أنّ المراد بالإعراب: الإبانة والتّوضيح وفهم الغريب))[2].

وقـال الدكـتور صبحي الصّـالح: ((لم يَكَـدْ عاقـلٌ في الدنـيا يفهـم مـن لفـظ الإعـراب التزامَ قواعدِ النّحاة، فما وُلِدَ أولئك النحاة بعدُ، ولا نحوهُم. ولا ضُبِطَ شيءٌ مـن مقاييسـهم ومعـاييرهم! وإنّمـا يُفْهَـمُ مـن الإعـراب حينـئذٍ وضـوحُ المـنطق، وظهـور المخـارج، وخلوّ التّلاوة مـن عـيوبِ اللّسـان الـتي تذهبُ بالكثير من حلاوةِ القُرآن))[3].

وذهـب آخـرون إلى أنّـه لا مانـع مـن حمـل – إعراب القرآن – المذكور على المعـنى الاصـطلاحي. يقـول الإمـام القـاري: ((... أو: بيّـنوا إعـراب مشـكلِ ألفاظـه وعـباراته، ومحامـل مجملاتـه، ومكـنون إشاراته، وما يرتبط بتلك الإعرابات من المعاني المختلفة باختلافها؛ لأنّ المعنى تبع الإعراب))[4].

---

(١) الإتقان في علوم القُرآن: (٢/٣). وينظر: الكاشف عن حقائق السُّنن: (٤/٢٦٢)، وفيض القدير: (١/٥٥٨) ومرعاة المفاتيح: (٧/٢٤١).

(٢) القُرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحويّة: (٢٦٣).

(٣) دراسات في فقه اللُّغة: (١٢٨).

(٤) مرقاة المفاتيح: (٤/٦٧٢). وينظر: التّعليق الصّبيح: (٣/٢٣).





وقال الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده: ((لا إشكالَ في حمل إعراب القرآن على معناه اللغويّ، والتدرج به إلى المعنى الاصطلاحيّ، ولا داعي لحمله على معنى التّوضيح وفهم الغريب، كما فعل صاحب كتاب (القرآن وأثره في الدراسات النَّحويّة)، ولا على البيان والتفسير كما جاء في (الإتقان) ...

وقد تبين مما تقدم أن المعنى الاصطلاحيّ ما هو إلا وسيلة متأخرة؛ لتحقيق المعنى الذي دعا إليه النّبيّ - ﷺ- وصحابته))[1].

ووفّق بعضهم بين القولين؛ وذلك بأنْ يراد (بالإعراب): إبانة ألفاظ القرآن بقراءته قراءة صحيحة، فيها تؤدة وتمهل وترسل، ويدخل الإعراب الاصطلاحيّ في ذلك مِنْ باب أولى؛ إذ لا تسمى القراءة بغيره قراءة شرعاً، لفسادها لغة وعدمها روايةً[2].

وممّا ينبغي أن يُشار إليه أنّ كثيراً من المصنّفين لم يغفلوا إيراد مثل هذه الأحاديث والآثار، أمثال أبي عبيد القاسم بن سلاّم، وابن أبي شيبة، وأبي يعلى الموصليّ، والطبرانيّ وغيرهم[3].

---

(١) النّحو وكتب التّفسير: (١/١٠٤-١٠٥).

(٢) ينظر: ظاهرة الإعراب في العربيّة: (٢٩٢-٢٩٤) والإعراب والاحتجاج للقراءات: (١٣٣-١٣٤).

(٣) ينظر: فضائل القُرآن (أبو عبيد): (٣٤٨-٣٥٠)، والمصنّف: (١٠/٢٠٥-٢٠٧)، ومسند أبي يعلى الموصليّ: (١١/٤٣٦)، والمعجم الأوسط: (٥/٤٨٤) و (٨/٢٨٣)، وفضائل القُرآن وتلاوته (أبو الفضل الرازيّ): (١٤١-١٤٣)، والجامع لشعب الإيمان: (٣/٥٤٦-٥٥٢).



الدَّارسُون المحدَثون وحدّ إعراب القُرآن

الاهتمام (بإعراب القُرآن) من حيث الاصطلاح، قادني من وقت مبكرٍ للتفتيش عنه في بُطون الكتب، واستفرغت الجهد للبحث عنه، فعلماؤنا السالفون - عليهم الرحمة - اهتموا ببيان فضائله، والتصنيف فيه من حيث التَّطبيق، ولم أَقفْ على مَن بَيَّن حَدَّه باعتباره لقباً وعَلَماً على هذا الفَنِّ المخصُوص[١].

ونظرت في الكتب المصنّفة في (علوم القُرآن)؛ فلم أجدها تشفي عليلاً. فهم يصوبون الحديث عَن فائدته، وحاجة المفسر إليه[٢].

وكنتُ أظنّ أنّي سأجدُ بغيتي في المصنّفات الموضوعة، لبيان العلوم والاهتمام بحدودها وموضوعاتها وما صنّف فيها. فما ظفرت بشيءٍ ذي طَائل[٣].

وأمّا كتب الحدود والتعريفات فكلّها تتكلّم عن (الإعراب) لغةً واصطلاحاً، لا (إعْراب القُرآن)[٤].

وقلت: عَلّني أقعُ على ما أُطلبُ في كتابات المعاصرين، وجعلت تصنيفها على أربعة أنحاء :

---

(١) ينظر على سبيل المثال: مشكل إعراب القُرآن: (١/١٠١-١٠٢)، والتِّبيان في إعراب القُرآن: (١/١-٢)، والدُّر المصون: (١/٣-٦).

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن: (١/٣٠١-٣١٠)، والإتقان في علوم القرآن: (٢/٢٦٠)، والزِّيادة والإحسان في علوم القُرآن: (١/٤٠٢-٤٥٢).

(٣) ينظر: مفتاح السَّعادة: (٢/٤١٨)، وكشف الظّنون: (١/١٢١) وأبجد العلوم: (٢/٨٠).

(٤) ينظر: التعريفات: (٤٧)، والتَّوقيف: (٧٥)، والكُلّيات: (١٤٣-١٤٤).



الأوّل : الكتب التي لها صلة بـ (علوم القُرآن)[1].

الثّاني : الكتب المصنَّفة في (إعراب القرآن)[2].

الثّالث : الكتب المهتمة في (ظاهرة الإعراب)[3].

الرّابع : مقدمات المحققين لكتب (إعراب القُرآن)[4].

وبعد النظر فيها، وطول تأمل، أُبين الملاحظات الآتية :-

الأولى : يكاد كلامهم يكون مشتركاً في أنّ الإعراب :

هو بيان أثر العامل. أو هو معرفة كيفية تحريك الكلم في أواخرها.

الثّاني : الخلط بين التّعريف والفائدة؛ لذا عرّفه أحدهم بقوله: ((أما إعراب القُرآن الكريم: فهو ضبط كلماته، والبعد عن اللّحن في نطقها، حتّى يظهر معناها الصحيح))[5].

---

(١) ينظر: المدخل إلى التّفسير(٤٢٥)، وتفسير القُرآن الكريم (أُصوله وضوابطه): (٨٦)، وبحوث في أُصول التّفسير ومناهجه: (١١٤).

(٢) ينظر: إعراب القُرآن الكريم: (محمود سليمان ياقوت): (١/٥-٨)، و إعراب القُرآن الكريم: (بشير سالم فرَج): (١/٢-٣)، وإعراب القرآن الكريم وبيان معانيه (محمد حسن عثمان): (١/٥-٦)...

(٣) ينظر: الإعراب في القُرآن الكريم: (٦٤-٦٥)، وظاهرة الإعراب في النّحو العربيّ: (١٩)، وظاهرة الإعراب في العربيّة: (١٠١-١٠٥) و (٢٨٨-٢٩٨).

(٤) ينظر: البيان: (١/٢٩)، والتّبيان: (١/جـ-ع)، والدُّر المصون: (١/٧-١٠٥) ...

(٥) بحوث في أُصول التفسير ومناهجه: (١١٤).



الثّالثة : تفسير (إعراب القُرآن) في ضوء الآثار التي ذكر فيها هذا التركيب: (إعراب القُرآن): بصحة التّلاوة، والنّطق بكلماته، وأداؤها أداءً صحيحاً سليماً؛ تحقيقاً لمعناه اللغويّ، الذيّ هو: الإبانة والإفصاح(١).

الرّابعة : هناك مَن صنَّف في (إعراب القُرآن)؛ ولم يذكرْ شيئاً عن (الإعراب)؛ لا لغة ولا اصطلاحاً(٢).

الخامسة : جاء في مقدّمة تحقيق (الفريد في إعراب القُرآن المجيد) أنَّ ((إعراب القُرآن: هو بيان ما تحتمله الآيات من الأوجه الإعرابيّة))(٣). وهذا أهمُّ ما وجدته؛ لأنّه اقتراب من المعنى الذي نُريدُ إِيضاحه، ومِن ثم تقريره.

وممَّا زاد استغرابي؛ أنّي وجدتُ المهتمين بـ (علوم القُرآن) ذكروا حدود جلّ العلوم المتعلقة بالكتاب العزيز، ولم أُظفر ببيانهم لـ (علم إعراب القُرآن).

---

(١) ينظر: تاريخ آداب العرب: (٧٢/٢)، والنّحو وكتب التفسير: (١٠٣/١).

(٢) ينظر: إعراب القُرآن الكريم (أحمد عبيد الدعّاس، وأحمد محمد حميدان، وإسماعيل محمود القاسم): (٥/١-٦). والياقوت والمرجان: (جـ - د).

(٣) الفريد في إعراب القُرآن المجيد: (٨/٣ – مقدمة التحقيق -).



حَـــدُّ إِعْـــراب القُـــرآن

هذا اللَّفظ (إعراب القُرآن): مركّب إضافيّ، يتكون من كلمتين (إعراب) و(القُرآن)؛ ولمعرفة المراد منه – بعد التركيب – نبيِّنه أوّلاً باعتبار أفراد كلّ كلمة، مع حرصنا على المعنى المناسب لبحثنا، ثم نقف على معناه باعتبار العَلَميّة، حيث صار عَلَماً ولقباً لهذا الفنّ المخصوص.

الإعْراب في اللُّغة والاصطلاح :

الإعراب لغةً[1] :

أَعْـرَبَ الـرَّجلُ عمَّـا في نفسِـه، أيْ: أبـان، مـن ذلـك قـول الـنبيّ – ﷺ – : ((تُعرِبُ عن نفسها، والبكر رِضاها صَمْتُها))[2].

فإعـراب الكـلام: بـيانه وإيضـاح فصـاحته، يقـول الأزهـريّ : ((الإعـراب والتعريبُ معناهما واحد: هو الإبانة. يقال: أَعْرَبَ عنه لسانُه وعَرَّبَ، أيْ: أبانَ وأفصحَ ... ومِن هذا يقالُ للرجل إذا أفصح في الكلام: قد أَعْرَبَ))[3].

---

(١) ويأتي (الإعراب) لمعانٍ أُخرى، منها: عربت الدابة، أيْ: جالت في مرعاها، وعَرِبت المعدة عَرَباً – من باب تَعِب – أيْ: فسدت ...

ينظر: لسان العرب : (م ١/ج ٢/٧٨–٨٢)، وتاج العروس: (٣/٣٣٥)، (عرب).

(٢) المسند: (٢٩/٢٦٠) رقم (١٧٧٢٢)، وسنن ابن ماجة: (٢/٤٣٠) رقم (١٨٧٣).

(٣) تهذيب اللُّغة: (٢/٣٦٢) (عرب). وهذا هو المناسب لمعناه (الاصطلاحي).

ينظر: همع الهوامع: (١/٤٠).





وقَال السَّمين الحلبيّ: ((أعرب كَلامه، أيْ: بيَّنه، أو غيَّره، أو حَسَّنَهُ، أو أزال فسادَهُ))(١).

الإِعْراب اصطلاحاً :

يتصرف معنى (الإعراب) على الوجوه الآتية(٢) :

الأوَّل : أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محل الإعراب(٣).

الثّاني : تغيّر أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً(٤).

الثّالث : التَّطبيق العام على القَواعد النَّحويّة المختلفة(٥).

وهـذا المعنى الثالث مهـمّ عـندنا، فالتَّفرقة واضحة فيه بين الإِعراب والنَّحو؛ فالنَّحو هو علم (بقواعد كلية منطبقـة على جزئياتها، منها: كلُ ما اشتمل على علم

---

(١) عُمْدة الحُفَّاظ: (٣/١٦٨٨). وقال الفيوميّ (المصباح المنير: ٣٢٦-عرب -): " وأعربت الحرفَ أوضحته، وقيل الهمزة للسّلب، والمعنى:
أزلت عَرَبه: وهو إبهامه ". وقال السّيوطيّ (همع الهوامع: ١/٤٠): " أعربت الشيء: أزلت عَرَبَه، أيْ: فَسَادَه ".

(٢) ينظر: حاشية الدّسوقيّ: (١/٦-٧).

(٣) هـذا إذا كـان (الإعـراب) لفظياً، وإليه ذهب الجمهور، ينظر: الإيضاح في شرح المُفصَّل: (١/٧٣)، وهمع الهوامع: (١/٤١).

(٤) هـذا إذا كـان (الإعـراب) معنوياً، فالحركات دلائل عليه، وهو ظاهر كلام سيبويه، ووافقه آخرون: ينظر: الكتاب: (١/١٣-١٥)، والتذييل والتكميل: (١/١١٦)

(٥) ينظر: حاشية الدّسوقيّ: (١/٧)، والنّحو الوافي (١/٧٤ – هامش: ١-).





الفاعلية فهو مرفوع، وكل ما اشتمل على علم المفعولية فهو منصوب ...))[1].

وقد يستعمل (الإعراب) بهذا المعنى، قال الدّسوقيّ: ((يطلق الإعراب على علم النَّحو، وهو علم بأصول يعرف به أحوال أواخر الكلمة))[2].

ومن هنا ينشأ الخلط بين الإعراب والنَّحو عند بعضهم؛ فصار لا يفرق بينهما البتة. في حين تجب التَّفرقة في مواطن.

فالإعراب إذن هو تقرير الأحكام (النتائج)، ثم التَّحقق من صحتها بناءً على وجود المقدّمات والشروط، أيْ: يطلق على تطبيق المركبات على القواعد، كما تقول مثلاً: أَعْربْ لي (جَاءَ زيدٌ)، أيْ طبّق القواعد على هذا الجزئيّ؛ وبيِّن لي أنّه مندرج تحتها[3].

فابن هشام الأنصاريّ عندما ذكر سبب وضعه لكتابه (مغني اللّبيب)، بقوله: ((وممّا حثّني على وضعه؛ أنّني لما أنشأتُ في معناه المقدّمة الصغرى، المسماة (الإعراب عن قواعد الإعراب)، حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطُّلاب ...))[4].

---

(١) شرح الحدود النّحويّة (٢٣٢). وقيل النَّحو: " عِلم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يتألف منها " (المقرب: ٤٤).

(٢) حاشية الدّسوقيّ: (١/٦-٧).

(٣) ينظر: حاشية الدّسوقيّ: (١/٧)، وكيف نتعلم الإعراب: (٤٩).

(٤) مغني اللّبيب: (١٧).





عَلَّق عليه الدَّمامينيّ قائلاً: ((الإعراب الأول: لُغويّ، والثّاني: اصطلاحيّ، أُريد به النَّحو، أو إجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربيّة، كما يقال: أَعْرب هذه القصيدة؛ إذا تتبع ألفاظها، وبيَّن كيفية جريها على النَّحو، ومنه قولهم: هذا كتاب إعراب القُرآن))(١).

وزادَ السّيوطيّ الأمرَ إيضاحاً، فقال عن الإعراب ((... هو تطبيق المركّب على تلك الأحكام، وبيان أنّه من جزئياتها، وعندي أنّ هذا هو المراد هنا.

فإنّ هذا الكتاب موضوع في (علم الإعراب) بالمعنى المذكور، لا في (علم النَّحو). والفرق بين موضوع علم النَّحو وموضوع علم الإعراب بالمعنى المذكور لا يخفى ...

فإنّ هذا الكتاب، وتلك المقدّمة إنّما موضوعها قواعد الثاني لا مطلق النَّحو، ولا شكّ أنّ الإعراب بالمعنى المذكور أخصُّ من مطلق النَّحو، وهو الأصل في إيضاح معنى القرآن والحديث.

ومطلق النَّحو بالنّسبة إليه كالوسيلة والتوطئة وذلك هو المقصود منه...))(٢).

وقال أيضاً:

((المراد بـ (الإعراب): إجراء الألفاظ المركّبة على ما تقتضيه صناعة العربيّة لا مطلق النَّحو، ثم إنّ نسبة الإعراب إلى علم النَّحو كنسبة العلاج إلى علم الطب، ونسبة الإفتاء إلى علم الفقه؛ فما كُلّ مَن قرأ النَّحو يحسنُ الإعراب، كما أنّ كُلّ مَنْ

---

(١) تحفة الغريب: (١/٩). وينظر: حاشية الأمير: (١/٥) و (١/١٠) و (١/١٥).

(٢) الفتح القريب: (١/٤). وينظر: القصر المبنيّ: (١/٢٨-٢٩).





قَرأ الطّبَ لا يحسنُ العلاج، وكلّ مَن قرأ الفقه لا يحسنُ الإفتاء، لأنّ تنزيل الصور الجزئية على القوانين الكليّة يحتاج إلى قدرٍ زائد))[١].

. القرآن في اللُّغةِ والاصطلاحِ:

القرآن لغـة :

قـرأت الشيءَ قـرآنًا: جمعته، وضممت بعضه إلى بعض. والقـراءةُ: ضمّ الحروف، والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل[٢].

((والأصل في هذه اللّفظة: الجمع. وكلّ شيء جمعته فقد قرأته، وسمى القرآن قرآنًا؛ لأنّه جمع القصص، والأمر، والنهي، والوعد الوعيد، والآيات والسُّور بعضها إلى بعض، وهو مصدر كـ (الغفران) ...

وقد تحذف الهمزة تخفيفًا، فيقال: قرآن، وَقَرَيْتُ، وقارٍ، ونحو ذلك من التّصريف))[٣].

وقيل: إنّه مأخوذ من قرنت الشيء بالشيء: إذا ضممت أحدهما إلى الآخر، وسمي به لقران السور والآيات والحروف فيه، وقيل: إنّه مشتق من القرائن؛ لأنّ الآيات يصدّق بعضها بعضاً، ويشابه بعضها بعضاً وهي قرائن[٤].

---

(١) الفتح القريب: (٤/١).

(٢) ينظر: الصحاح: (٦٥١١- قرأ -)، ومفردات ألفاظ القرآن: (٦٦٨ - قرأ -).

(٣) النّهاية في غريب الحديث والأثر: (٣٠/٤-٣١).

وينظر: مجاز القُرآن: (١/١-٣)، وتاج العروس: (٣٧٠/١- ٣٧١ - قرأ -).

(٤) وقيل: غير ذلك، فمنهم مَن يراه مهموزاً، ومنهم مَن لا يرى ذلك.

ينظر: البرهان في علوم القرآن: (٣٧٣/١)، والتّيسير في قواعد التفسير: (١٥٩-١٦٠)، والإتقان في علوم القُرآن: (١٤٦/١-١٤٧).





وذهب آخرون إلى أنَّه غير مشتق، فهو اسم مرتجل موضوع، وإنَّما هو علم لهذا الكتاب المجيد[1].

ونقل عن الإمام الشَّافعيّ قوله: ((وقرأت على إسماعيل بن قُسْطَنْطين؛ وكان يقول: (القرآن): اسم وليس بمهموز، ولم يؤخذ من (قرأت)، ولو أخذ من (قرأتُ): كان كُلّ ما قُرِئَ قُرآنا، ولكنه اسم القرآن، مثل: التوراة، والإنجيل. وكان: يهمزُ (قرأتُ)، ولا يهمزُ (القُرآن)، كان يقولُ: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾[2]))[3].

القُرآن اصطلاحاً :

القُرآن في الشَّرع: ((اسم الكتاب المفتتح بفاتحة الكتاب، المختتم بـ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ [4]))[5].

وقيل: ((هو الكلام المنزّل على نبيِّنا - ﷺ- المنقول عنه نقلاً متواتراً، بلا شبهة))[6].

---

(١) ينظر: بصائر ذوي التمييز: (١/٨٤).

(٢) سورة الإسْراء الآية (٤٥).

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: (١٤٣)، وينظر: مناقب الشافعيّ: (١/٢٧٧).

(٤) سورة النَّاس، الآية (١).

(٥) بصائر ذوي التَّمييز: (١/٨٤).

وينظر: تحفة المسؤول: (٢/١٤٨)، والتَّحبير شرح التَّحرير: (٣/١٢٣٨)، وشرح الكوكب المنير: (٢/٧).

(٦) مقدّمة المفسرين: (١١٨).





وأجمع التعاريف قولهم :

هو الكلام المنزَّل على نبيِّه محمّد - ﷺ- المعجز بلفظه المتعبد بتلاوته، المنقول بالتواتر، المكتوب في المصاحف من أوَّلِ سورة الفاتحة إلى آخر سورة النَّاس(١).

وينبغي أن يعلم أنَّه لا يراد بهذا التعريف: رفع الجهالة عن القُرآن الكريم، فهو أَعرف مِن أَنْ يعرف، وإنَّما القصد تمييزه عن غيره(٢).

فالقرآن: اسم لكتاب الله – تعالى – خاصّة، ولا يسمى به شيءٌ غيره من سائر الكتب(٣). وإضافة الكلام إلى الله – تعالى – إضافة حقيقية، من باب إضافة الكلام إلى قائله(٤).

إِعْراب القُرآن اصطلاحاً :

والآن وقد وضح – لنا – المراد من كُلِّ طرفي (إعراب القرآن)؛ فإنَّ هذه الإضافة معنويّة، يستفاد منها التعريف والتعيين الذي يزيلُ الإبهام والشّيوع في (المضاف).

---

(١) ينظر: التَّحبير في علم التَّفسير: (٩٤-٩٥)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم: (٨).

(٢) ينظر: مشكل القُرآن الكريم: (٧٤-٧٥).

(٣) ينظر: مجاز القُرآن: (١/١).

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القُرآن: (٢/٢٩٨)، وشرح العقيدة الطَّحاويّة : (١/١٧٢-٢٠٦).



فـ (إِعراب القُـرآن) :

هو علم يبحثُ في تخريج تراكيبه، على القواعد النَّحويّة المحرَّرة

وسأذْكرُ مصدر إفادتنا لهذا التَّعريف، فبركة العلم عزوه إلى صاحبه، ثم أُتبعه بشرح يسفرُ عن وجههِ.

قلتُ: استفدت هذا التَّعريف مما ذكره الدمامينيّ عندما قال: ((والإعرابُ الأوَّلُ: لغويّ بمعنى: الإبانة. والثَّاني: اصطلاحيّ، أُريد به النَّحو، أو إِجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربيّة، كما يقال: أعرب هذه القصيدة، إذا تتبع ألفاظها، وبيَّن كيفية جريها على علم النَّحو، ومنه قولهم: هذا كتاب إعراب القُرآن))[1].

ثم ظفرتُ بدّرة غالية ذكرها الأبياريّ في حاشيته على (مغني اللبيب) التي سمّاها (القصر المبنيّ على حواشي المغني)، فقال: ((قوله: (إعراب القُرآن)[2]، أي تخريج تراكيبه على قواعد النَّحو، لا ما قابل البناءَ. وذلك كـ (إعراب) أبي البقاء، و(إعراب) الحلبيّ والسفاقسيّ، أيْ: وليس المراد الكتب النّحويّة كما يتوهم؛ بدليل

(١) تحفة الغريب: (١/٩).

(٢) " قوله: (إِعراب القُرآن " من تعليق الأمير علي ابن هشام الأنصاريّ عندما قال (مغني اللّبيب: ١٨): " واعلم أنّي تأملت كتب الإِعراب " ينظر: حاشية الأمير: (١/٩).





قوله[1]: فإنّها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، والموضوع للصور الجزئيّة فقط هو كتب إعراب القرآن))[2].

هكذا أفدتُ من تنكيت الإمامين الجليلين؛ فأشارا إلى أساس ما نبغيه. ثم ذكرتُ قيوداً في التّعريف للحاجة إليها، وسيتضح ذلك بشرحنا له.

قلنا هو: علم يبحثُ في تخريج تراكيبه، على القواعد النّحويّة المحرَّرة.

- **فقولنا: (العلم)**، أيْ: في عُرف التّدوين العام، وهو عبارة عن جملة من المسائل المضبوطة بجهة واحدة سواء أكانت وحدة الموضوع أم وحدة الغاية.

والغالب أن تكون تلك المسائل كليّة نظريّة، وقد تكون ضروريّة، وقد تكون جزئيّة.

وهذا فيه إشارة إلى صلاحية هذه المسائل لئن تكون علماً مستقلاً.

- **وقولنا: (تخريج)**: مصدر (خرَّجَ) بوزن (فَعَّلَ)، ويستعمل النُّحاة هذا اللفظ في التّعليل، وإيجاد الوجوه المناسبة[3]. فهو بمعنى (التوجيه).

- **وقولنا: (تراكيبه)**: عامّ في تراكيبه، بحسب الوضع، لا مفرداته؛ لأنّ النّحو علم باحث عن أحوال المركبات الموضوعة وضعاً نوعياً؛ لنوع من المعاني التركيبيّة النسبيّة من حيث دلالتها عليها[4].

---

(١) " بدليل قوله " هذا راجع لابن هشام، ينظر: مغني اللّبيب: (١٨).

(٢) القصر المبني: (٤٢/١).

(٣) ينظر: معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة: (٧٣-٧٤).

(٤) ينظر: الحاوي للفتاوي: (٢٧٠/٢)، ومفتاح السّعادة: (١٤٤/١).





- **وقولنا: (القواعد النّحويّة):** إخراج لغيرها مما ليس له علاقة في الصّناعة الإعرابية.
- **وقولنا: (المحرَّرة):** أصل التّحرير: التَّحقيق للشيء، والإتقان له من غير زيادة ولا نقص أخذاً من تحرير الوزن.

وأردت بهذا القيد الاحتراز من تخريج أو حمل اللّفظ القُرآنيّ على وجه ضعيف أو شاذّ.

وقد صرَّح أبو حيّان بمنهجه في (إِعْراب القُرآن) في مقدمة تفسيره، حيث قال: ((وهكذا تكون عادتنا في (إِعْراب القُرآن)؛ لا نسلك فيه إلاّ الحمل على أَحسن الوجوه، وأبعدها من التكلّف وأسوغها في لسان العرب. ولسنا كمن جعل كلام الله كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى، بحمله جميع ما يحتمله اللّفظ من وجوه الاحتمالات، فكما أنّ كلام الله (من أفصح الكلام)[1]، فكذلك ينبغي إِعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه))[2]. وهذا الضَّابط فيه ردٌّ على مَن يريد بـ (إِعراب القُرآن): هو ما تحتمله الآية مِن الأَوجه الإِعرابيّة؛ فيدخل في ذلك القوي والضَّعيف !

---

(١) في نسخة خطّية من (البحر المحيط ١/٢٣أ): " أفصح من كلّ كلام ". ينظر: اختيارات أبي حيّان النّحوية: (٢/٨٠٤).

(٢) البحر المحيط: (١/٣٦).





الفصل الأَوَّل

إِعْراب القُرآن
نشأته و أَهميته

وفيه :

المبحث الأَوَّل : إِعراب القُرآن نشأته وأطواره.

المبحث الثَّاني : أَهمية إِعْراب القُرآن.



المبحثُ الأَوَّلَ
إِعْـراب القُـرآن
نشأتــه و أَطْــوارِه

حفـظ العـربُ في صـدر الإسـلام القـرآن الكـريم؛ فسـحروا ببلاغـته ودهشوا بأسـلوبه، وبمـا حـواه مـن الشـرائع والأحكـام والقصص، فأصبح همهم: تلاوته وتفهم أحكامه، فهو قاعدة الدين والدنيا؛ فيه يتعظون وإليه يتحاكمون.

وعـن القـرآن الكـريم نشـأت أكثـر العلـوم الإسلامية خدمة له، ولا يكاد يخلو علم من تأثير القرآن عليه رأساً أو ضمناً.

يقـولُ الرّافعـيّ: ((فلا نجد من رجل رَوَى أو صَنَّفَ، أو أملى في فنٍّ من فنون الآداب أوَّل عهـدهم بـذلك، إلاّ خدمـة للقـرآن الكريم، ثم استقلت الفنون بعد ذلك، وبقي أثرُ هذا المعنى في فواتح الكتب. والقُرآن نفسه حادثة أدبية من المعجزات الحقيقية التي لا شبهة فيها؛ وإن لم يفهم سرَّ ذلك مَن لا يفهمه !))[1].

فـ (إِعْراب القُرآن) ظهر مبكراً؛ لأنَّ اللّحن في القرآن أو الإخلال في أدائه: تحريف لكـلام الله عـن مواضـعه، وإخلال بكثير من أحكامه التشريعية. فضبط القُرآن أدّى إلى وضع علم العربية وضبطه فـ ((لولا القُرآن ما كانت عربيّة))[2].

وسنتتبع فَنَّ (إِعراب القرآنِ) من خلالِ أطواره الآتيةِ:

---

(١) تاريخ آداب العرب: (١/٢٢).

(٢) فصول في فقه العربيّة: (١٠٨).



الطّورُ الأوَّل
اللحـــن وإعـــراب القُـــرآن

اللّحْن – بسكون الحاء – إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربيّة. يقال: لَحَنَ لَحْناً، واللّحان واللّحانة: الرُّجل الكثيرُ اللّحن(١).

قال الرّاغب:

((اللّحنُ: صرف الكلام عن سننه الجاري عليه: إمّا بإزالة الإعراب، أو التّصحيف – وهو المذموم – وذلك أكثر استعمالاً.

وإمّا بإزالته عن التّصريح، وصرفه بمعناه إلى تعريض وفحوىً))(٢).

فكانت ألسنة العرب في جاهليتها صحيحة، لا يساورها ضعف ولا هجنة، ورثوا سلامة المنطق عن آبائهم وأجدادهم على تقادم العصور، وتطاول الحقب.

قال ابن الأزرق الغرناطيّ:

((وكذا أهل العصر الذين بعث فيهم – ﷺ- كانوا عرباً نسباً ولساناً، وإذا كان الأمر على ذلك؛ فلم يجر خطابها إلا على معتاد اللّسان العربيّ، دون مداخلة

---

(١) ينظر: تهذيب اللّغة: (٥/٦٠-٦٣)، ومقاييس اللّغة: (٥/٢٣٩) (لحن).

(٢) مفردات ألفاظ القُرآن: (٧٣٨) (لحن).

وينظر: عمدة الحُفّاظ: (٣/٢٣٦٠-٢٣٦٤) (لحن).





شيء أعجميّ، وإليه الإشارة بقوله – تعالى – ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾[1])) وقوله – عزّ وجلّ – : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾[2]. وهذا لسان عربي مبين))[3].

وقد مضى الصَّدرُ الأوَّل من الصحابة – رضي الله عنهم – واللّحن لا يلامس عربيتهم، ولا يقارب ساحة القرآن الكريم على ألسنتهم. وبدأ اللّحن يظهرُ عندما اختلطت الألسنة؛ لخروج العربيّة من مهدها الأصيل مع كتائب الفاتحين، وظهور جيل من المولدين العرب[4].

يقولُ الإمام الزُّبيديّ :

((ولم تزل العربُ تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها؛ حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجاً، وأقبلوا إليه أرسالاً، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللُّغات المختلفة، ففشا الفساد في اللُّغة والعربيّة، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليها، والموضّح لمعانيها؛ فتفطّن لذلك مَنْ نافر بطباعه سوءَ أفهام الناطقين مِن دخلاء الأمم بغير المتعارَف مِن كلام العرب،

---

(١) سورة النمل، الآية (١٠٣).

(٢) سورة فصلت، الآية (٤٤).

(٣) روضة الإعلام: (١/٣١٠).

(٤) ينظر: أوّل اللحن في لغة العرب: (٣٢٢)، واللّحن في اللّغة العربيّة: (١٨-١٢٩)، والإعراب وأثره في ضبط المعنى: (٥٨-٦٧).



فعظم الإشفاق من فُشُوٍّ ذلك وغلبَتِه؛ حتى دعاهم الحذرُ من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم، إلى أنْ سبّبوا الأسباب في تقييدها لِمَنْ ضاعت عليه، وتثقيفها لِمَنْ زاغت عنه))[1].

فأُخذ الصحابة — رضي الله عنهم — يحثُّون النَّاس على تعلّم لسان العرب، وباتت مقولة: ((إنَّ القُرآن عربيٌّ؛ فاستقرئوه رجلاً عربيًا))[2]. تقرعُ أسماع طُلاب القُرآن.

وعن سليمان بن يسار، قال: ((خرج عمر - رضي الله عنه — على قوم في المسجد، وهم يقرئ بعضهم بعضاً، فقال: ما كنتم تُراجعون بينكم ؟ قالوا: كنا يُقرئ بعضنا بعضاً. قال: اقرؤوا، ولا تلحنوا))[3].

---

(١) طبقات النَّحويّين واللّغويّين: (١١).

(٢) فضائل القُرآن (أبو عبيد): (٣٥٠).

(٣) الوقف والابتداء في كتاب الله — عزَّ وجلَّ - : (٧٤-٧٥)، برقم (١٦)، وقال محققه: " إسناده صحيح ".
وينظر: سنن سعيد بن منصور: (١/١٦٦) رقم (٣٠٧) — وقال محققه: سنده ضعيف لإرساله، وهو صحيح إلى مرسله سليمان بن يسار، والمُصنَّف: (١٠/٢٠٧) رقم (٣٠٤٢٢)، وإيضاح الوقف والابتداء: (١/١٩-٢٠) برقم (١٥)، والجامع لشعب الإيمان: (٣/٥٥٠) برقم (٢٠٩٩).





وقال أبو ذرٍّ – رضي الله عنه – ((تعلموا العربيّة في القرآن كما تَعَلّمون حفظه))[1].

وكان ابن عمر – رضي الله عنهما – ((يضرب ولده على اللّحن في كتاب الله – عزّ وجلّ –))[2].

وهكذا لم تزل الأئمة من الصحابة الرّاشدين، وَمَن تلاهم من التابعين يحضُّون على تعلم العربيّة، وحفظها والرعاية لمعانيها، فهي من الدِّين بمكان معلوم، ففيها أنزل الله – سبحانه – كتابه المهيمن على سائر كتبه، وبها بلّغ الرسول – ﷺ – وظائف طاعته، وشرائح أمره ونهيه[3].

فمنهج التلقي للقُرآن الكريم، على الصِّفة التي أُنزل عليها، نفى عن القُرآن كُلَّ صور اللّحن، فإنّ اللّحن مَيْلٌ وخروج عن الصواب، والله – تعالى – يقول:

---

(١) الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ: (٧٥) رقم (١٧) وقال محققه: (إسناده صحيح).

وينظر: إيضاح الوقف والابتداء: (١/٢٣) برقم (٢٣) وفي المصنَّف (١٠/٢٠٥) برقم (٣٠٤١٣): (عن أبيّ بن كعب، قال: تعلموا العربيّة، كما تعلّموا حفظ القُرآن).

وفي الجامع لشعب الإيمان: (٣/٥٥١) برقم (٢١٠٢): " عن أُبيّ بن كعب، قال: تعلموا اللّحن في القُرآن، كما تعلمون القُرآن ".

قال أبو بكر ابن الأنباريّ: " واللّحن حرف من الأضداد، يقال للخطأ: لَحْنٌ، وللصّواب: لَحْنٌ ... فيجوز أن يكون اللّحْنُ في هذا الحديث الصّواب، ويجوز أن يكون الخطأ؛ لأنّه إذ اقترن القارئ الخطأ عرف اللّسان ". الأضداد: (٢٣٨-٢٣٩).

(٢) الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ –: (٧١-٧٢) برقم (١٣)، قال محققه (إسناد صحيح).

وينظر: إيضاح الوقف والابتداء: (١/٢٤)، برقم (٢٦)، والسُّنن الكبرى: (٢/١٨).

(٣) ينظر: طبقات النّحويّين واللُّغويّين: (١٢)، وروضة الإعلام: (١/٣١٥).





﴿ قُرآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾[1]، وقال: ﴿ لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾[2].

فمن قَرأه باللّحْن فقد خرج به عن جادَّته، ونسب إليه الخلل[3].

قال مكيّ القيسيّ :

((يَجِبُ على طالبِ القُرآنِ أنْ يتخيَّر لقراءَته ونَقْلِه وضَبْطِه أهلَ الدِّيانة والصِّيانَة والفَهم في علوم القُرآن والنَّفاذ في عِلْم العربيَّة والتجويد بحكاية ألفاظِ القُرآنِ وصِحَّةَ النَّقْل عن الأئمَّةِ المشهورينَ بالعِلْم.

فإذا اجْتَمَعَ للمُقْري صِحَّةُ الدِّينِ، والسَّلامةُ في النَّقل والفهمُ في علوم القُرآن، والنَّفاذُ في عُلوم العَربيَّةِ والتَّجويدُ بحكايةِ ألفاظِ القُرآنِ كمُلَتْ حالُه وَوَجَبَتْ إمامَتُه))[4].

فقراءة القُرآن سُنَّة: يأخذها الآخر عن الأوَّل[5].

(١) سورة الزُّمر، الآية (٢٨).

(٢) سورة فُصِّلت، الآية (٤٢).

(٣) ينظر: فَنُّ الترتيل وعلومه: (١٤٢/١)، والمقدّمات الأساسية في علوم القرآن: (٤٣٣-٤٣٥).

(٤) الرِّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: (٨٩).

(٥) ينظر: السَّبعة: (٥٢).



وعلى هذا جعل علماءُ القُرآن اللّحن في القرآن الكريم على قسمين[(١)]:

الأوّل : اللّحْنُ الخَفيّ: هو الخطأ في ضبْط الحروف، فلا يوفي الحرف حَقّه، وأن يقصّر في صفته التي هي له، أو يزيد على ذلك كالإفراط في التمطيط، والتعسّف في التفكيك[(٢)].

الثّاني : اللّحن الجَليّ: هو الخطأ في ضبط الإعراب، فترفع المنصوب، أو تنصب المرفوع، أو تخفض المنصوب والمرفوع، وما أشبه ذلك[(٣)].

قال أبو الحسن الرّازيّ:

((اللّحْنُ لحنان: جَليّ، ولَحنْ خفيّ ...

فاللّحنُ الجليّ: يعرفه المقرئون والنّحويّون، وغيرهم ممّن قد شمَّ رائحة العلم.

واللّحْنُ الخفيّ: لا يعرفه إلاّ المقرئ المتقنُ الضّابطُ الذي قد تلقّن من ألفاظ الأُستاذين، المؤدّي عنهم المعطي كلّ حرف حَقّه، غير زائد فيه ولا ناقص منه))[(٤)].

---

(١) ينظر: المستنير: (١٨٠/١)، والتّذكار في أفضل الأذكار: (١٣٧).

(٢) ينظر: جمال القرّاء: (٥٢٩/٢).

(٣) ينظر: التّنبيه على اللّحن الجليّ واللّحن الخفيّ: (٢٦٠)؛ هناك مَن يجعل اللّحن الجليّ أوسع مما ذُكر، جاء في كتاب (فنّ التّرتيل وعلومه ١٣٩/١): " اللّحْنُ الجليّ ... وهو الخطأ الظاهر الذي يخلّ بـ (حروف الكلمة)، أيْ مبناها: زيادة، أو نقصاً، أو إبدالاً، أو يخلّ بـ (حركات الكلمة): إعراباً، أو يخلّ بحقّ التلاوة: سنّة القُراء المتّبعة ". وقال (١٤٦/١): " اللّحن الخفيّ: خطأ يعتري اللفظ، يُخلّ بعُرف القراءة دون معناها، ولا مبناها (حروفها وحركاتها)، وهذا اللّحن يخلّ بكمال التجويد، ولا يعرفه إلا أهل الاختصاص ... مثل: عدم ضبط مقادير المدود ... ومثل: عدم المهارة في نطق الإخفاء ".

(٤) التّنبيه على اللّحن الجليّ واللّحن الخفيّ: (٢٥٩-٢٦٠).





فدفع اللّحن الخفيّ عن القرآن الكريم تكفّل به (علمُ التّجويد). فتجويد الألفاظ: الإتيان بالقراءة مُجوَّدة الألفاظ بريئة من الرّداءة في النُّطق، ومعناهُ: انتهاء العناية في التّصحيح، وبلوغ النّهاية في التّحسين، وذلك بإعطاء الحروف حُقوقها، وترتيبها ومراتبها، وردّ الحرف إلى مخرجه وأصله[1].

ودفع اللّحن الجَليّ عن القُرآن الكريم تكفّل به (علم النّحو) فيه تعرف أَحكام ما يعرف للألفاظ باعتبار التركيب من الإعراب، بحسب دلالتها على أصل المعنى[2].

قال أبو حاتم الرّازيّ:

((فالنّحو هو معيار جميع كلام العرب: ما كان منه منثوراً، وما كان منه شعراً، وما كان منه سجعاً. وغير ذلك من وجوه كلام العرب.

وبالنّحو يُرتَّل القُرآن الذي هو كلام الله – عزّ وجلّ – فيُعرَب كلّ حرف منه به، ويُقوَّم؛ حتّى لا يُترك حرف واحد إلاّ ويُعطى حَقّه من الإعراب))[3].

---

(١) ينظر: التّحديد في الإتقان والتّجويد: (٦٨-٦٩)، وغنية الطّالبين: (٤٦-٤٧).

(٢) ينظر: التّيسير في قواعد علم التّفسير: (١٤٥).

(٣) الزّينة: (٧٩/١).



ولـولاه – الإعـراب – مـا مُيِّـز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت، ولا تعجّـب مـن استفهام[1]، ... فتطبيق تلك القواعد النحويّة على النّصّ القُرآني ما هو إلاّ إعرابه، وهذا ما اشتدت حاجتهم إليه أوّلاً، يقول أبو الطيِّب اللّغويّ: ((أوّل ما اختَلّ من كلام العرب فأحوج إلى التعلم: الإعْرابُ))[2].

فـتجويد القُـرآن علـى صفته التي أُنزل عليها، اقتضى إعرابَه ودفع جميع صور اللّحن عنه.

يقول الإمام السخاويّ :

((فَمَن اجتنب اللّحْنَ الجليّ والخفيّ؛ فقد جَوَّدَ القراءة))[3].

---

(١) ينظر: الصّاحبي: (٧٦).

(٢) مراتب النّحويّين: (١٩).

(٣) جمال القُرّاء: (٢/٥٢٩).



رفع المسهم

الطَّورُ الثَّـانـي
نقـط الإعـراب والقُـرآن الكريـم

النّقط في اللغة: نقولُ: نَقَطَ الحَرْفَ يَنْقُطُه نقطاً: أعجمه[1]، والاسم النُّقطة، ونَقَّطَ المصاحف تنقيطاً؛ فهو نَقَّاط[2].

والنقط – عند العلماء – نوعان[3]:

الأوّل : **نقـط الإعراب:** هو نقط الحركات، أي: ما يدلُّ على ما يعرض للحرف من حركة أو سكون.

الثّاني : **نقـط الإعجمـام:** هـو مـا يـدل علـى ذوات الحـرف، ويميـز بـين المعجم والمهمل.

فالخطّ العربيّ كان خالياً من (النَّقط)؛ فلما دخل اللَّحن على اللُّغة العربيّة، احتاج المسلمون ما يرفع هذا اللَّحن واللَّبس. قال الدَّانيّ: ((الذي دعا السَّلف – رضي الله عنهم – إلى نقط المصاحف، بعد أن كانت خالية من ذلك وعارية منه وَقْتَ رسمها، وحين توجيهها إلى الأمصار ...

---

(١) قال الفيوميّ: " المصباح المنير: ٣٢٩ – عجم –): " وأعجمتُ الحرف – بالألف – : أزلت عُجْمَته بما يميزه عن غيره بنَقْط وشَكْل؛ فالهمزة للسَّلْب ".

(٢) ينظر: لسان العرب: (م ٥/ج ٩/٢٩٤–٢٩٥)، تاج العروس: (٢٠/١٥٠–١٥١)، (نقط).

(٣) ينظر: حياة اللّغة العربيّة: (٨٣–٨٩)، وتاريخ القُرآن وغرائب رسمه وحكمه: (١٥٧–١٥٨)، ورسم المصحف ونقطه: (٢٦١–٢٦٣٠)، وعلم الكتابة العربيّة: (٦١).





ما شاهدوه من أهل عصرهم مع قربهم من زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها؛ من فساد ألسنتهم، واختلاف ألفاظهم، وتَغَيُّر طباعهم، ودخول اللَّحن على كثير من خواصّ الناس وعوامّهم، وما خافوه مع مرور الأيام، وتطاول الأزمان من تزيُّد ذلك، وتضاعفه، فيمن يأتي بعدُ ممّن هو – لا شكَّ – في العلم والفصاحة والفهم والدِّراية دون من شاهدوه، ممن عرض له الفساد، ودخل عليه اللَّحْنُ، لكي يُرْجَعَ إلى نقطها، ويُصار إلى شكلها، عند دخول الشكوك، وعدم المعرفة، ويتحقق بذلك إعراب الكلم، وتدرك به كيفية الألفاظ))[1].

فأوّل ما وضع – دفعاً للّحن – نقط الإعراب، وواضعه على الرّاجح من الأقوال: أبو الأسود الدؤلي[2].

فقد كتب معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه – إلى زياد – والي البصرة – يطلب عبيد الله ابنه. فلما قدم عليه كلّمه فوجده يلحن؛ فردّه إلى زياد.

وكتب إليه كتاباً يلومه فيه، ويقولُ: ((أمثلُ عُبَيْد اللّه يُضيَّع)) ؟!

فبعث زياد إلى أبي الأسود، فقال له: يا أبا الأسود، إنّ هذه الحمراء قد كثُرتْ وأفسدتْ من ألسُن العرب؛ فلو وضعتَ شيئاً يُصلح به النَّاس كلامهم ويُعْربون به كتاب الله.

فأبى ذلك أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل فوجّه زياد رجُلاً، وقال له: اقعُد في طريق أبي الأسود؛ فإذا مرّ بك فاقرأ شيئاً من القُرآن وتعمّد اللّحن فيه !

---

(١) المحكم في نقط المصاحف: (١٨-١٩).

(٢) ينظر: مراتب النّحويّين: (٢٠-٢٣)، ومعرفة القُرّاء الكبار: (١/١٥٤).





ففعل ذلك؛ فلمّا مَرّ أبو الأسود رفع الرَّجُل صوتَه يقرأُ ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[1]. بجرِّ (رسوله).

فاستعظم ذلك أبو الأسود، وقال: عزَّ وجه الله – تعالى – أن يبرأ من رسوله. ثم رجع من فوره إلى زياد فقال له: يا هذا قد أجبتك إلى ما سألت.

ورأيتُ أن أبدأ بـ (إعراب القُرآن)، فابعث إليَّ بثلاثين رَجُلاً. فأحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة. ثم لم يزل يختارُهم حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس.

فقال خُذ المصحف، وصبغاً يُخالف لون المِداد، فإذا فتحتُ شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتُها فاجعل النّقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتُها فاجعل النّقطة في أسفله.

فإنْ أتبعتُ شيئاً من هذه الحركات غُنَّة فانقط نقطتين. فابتدأ بالمصحف؛ حتى أتى على آخره[2].

فأبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) هو أوّل مَن شكّل أواخر الكلمات بـ (الفتحة)، و (الكسرة) و (الضمة) ... بطريقة (النّقط) في بادئ الأمر، فنقط الإعراب كان بلونٍ مختلفٍ عن مداد المصحف.

---

(١) سورة التّوبة، الآية (٣)، وقصة سماع أبي الأسود الدؤليّ اللّحن في الآية مشهورة.
ينظر: الفهرست: (٦١)، ونزهة الألبّاء: (٨)، وإنباه الرواة: (١/٤٠).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: (١/٣٩-٤١)، و المحكم في نقط المصاحف: (٣-٤٠).





وأمَّا نقط الإعجام فقد جاء متأخرًا عن نقط الإعراب، وذلك بعد فشوّ اللّحن بصورة أكبر[1]. فلمّا كانت خلافه عبد الملك بن مروان، أمر والي العراق (الحجَّاجُ) كُتَّابَه أَنْ يضعوا للحروف المتشابهة في الرسم علامات تميز بعضها من بعض، فقام يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم الليثيّ[2] بوضع النُّقط على الحروف بنفس المداد الذي كتب به؛ لأنَّ النقط جزء من الحرف، فوضعت نقطة تحت (الباء والجيم)، ونقطتين فوق (التاء) و (القاف) وهكذا ... فالحروف المعجمة هي المنقوطة، والحروف المهملة هي غير المنقوطة، وهذا النّقط متأخر في الوضع عن نقط الإعراب[3].

والذي يفيدنا – هنا – الحديث عن (نقط الإعراب)؛ فقط طَوَّر الخليل بن أحمد الفراهيديّ نقط أبي الأسود، فاهتدى – رحمه الله – إلى المغايرة بين نقط الإعراب ونقط الإعجام بشيءٍ آخر غير (اللّون) = لون المِداد؛ تسهيلاً للأمر،

(١) ينظر: المصاحف: (٢/٥٢١)، والنّقط: (١٢٥)، والطّراز: (٤٣-٥١ – مقدمة المحقق –).

وقال الزرقانيّ: " مناهل العرفان: ١/٣٦٠) :

" وكلاهما – يحيى ونصر – كفء قدير على ما نُدب له؛ إذ جمعا بين العلم والعمل، والصَّلاح والورع، والخبرة بأُصول اللُّغة، ووجوه قراءة القُرآن – وقد اشتركا أيضاً في التلمذة والأخذ عن أبي الأسود الدؤليّ ".

(٢) ينظر: التّنبيه على حدوث التَّصحيف: (٣١)، وشرح ما يقع فيه التّصحيف والتّحريف: (١٤).

(٣) اختلف في أمر (الإعجام) عند الباحثين؛ إذ تروى أخبارٌ تدل على أنّه كان معروفاً لدى كتّاب العرب؛ جاء في (المحكم في نقط المصاحف: ٣٥): " النقط عند العرب إعجام الحروف على سمتها، وقد روي عن هشام الكلبيّ أنه قال: أسلم بن خدرة: أوّل مَن وضع الإعجام والنقط ". وقد أفاض المحدّثون في هذه القضية، والرَّاجح أنّه من وضع (يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم اللّيثيّ) ينظر: صبح الأعشى: (٣/١٥١)، وكشف الظّنون: (١/٤٦٧)، وتاريخ القُرآن: (٧٠)، ورسم المصحف ونقطه: (٢٦٩-٢٧٢).





وتيسيرًا للكاتب، ودفعاً للبس ... حيث تشابه النّقط في كلّ من الإعْراب والإعجام، فجميعه كان مدوّراً[(١)]؛ فالألوان صارت لا تفي مع بعد الزّمن عن الفصاحة، وفساد اللُّغة[(٢)].

وجعل الفراهيديّ (الضمة): واواً صغيرة، توضع فوق الحرف المحرك بها هكذا (ـُ).

وجعل الفتحة: ألفاً صغيرة، توضع مبطوحة، (أي: مبطوطة وممدودة)، من اليمين إلى اليسار، فوق الحرف المتحرك بها هكذا (ـَ).

وجعل الكسرة: ياءً صغيرة، (ياءً معكوسة إلى الخلف) توضع تحت الحرف المحرك بها، هكذا (ـِ)[(٣)].

وإذا كان الحرف المحرك منوّناً؛ كرر الحرف الصغير فكتب مرتين فوق الحرف أو تحته[(٤)].

---

(١) وقد تفنن النّاس – بعد أبي الأسود – في شكل النقط، فمنهم من جعلها مربعة، ومنهم من جعلها مدورة خالية الوسط، ومنهم من جعلها مدوّرة مسدودة الوسط.
ينظر: حياة اللُّغة العربيّة: (٨٦).

(٢) ينظر: علم الكتابة العربيّة: (٥٧).

(٣) حيث حذف جزء من رأس الياء المجعول علامة للكسرة فصارت على تلك الصّفة. ينظر: حياة اللُّغة العربيّة: (٩٧).

(٤) قال الدكتور عبد الحيّ الفرماويّ: رسم المصحف ونقطه: (٣٢٣): ((ما فعله الخليل بن أحمد ... هو الذي كتب له الثّبوت؛ وهو الذي عليه عمل النّاس حتّى الآن؛ فيما عدا تحسينات طفيفة، منها:... جـ- جواز أن تكتب الضّمتين ، في التّنوين – على أصلهما هكذا (ـُـُ)، أو تزاد الثّانية على الأوّل هكذا (ـٌ) ...)).





وهـذه الطـريقة : معقـولة؛ لأن هـذه الحـركات الإعـرابية، مأخـوذة من صور الحـروف فالضّمة جزء من (الواو)، والفتحة جزء من (الألف)، والكسرة جزء من (الياء)[1].

إنّ وضـع هـذه العلامـات الإعرابيّة قد ارتبط بعمل آخر هو محاولة استكشاف قواعد العربيّة، وكيفية بناء الجملة، وأثر ذلك في حركة أواخر الكلم.

فـاللّحن الأوَّل كـان يقـع في الإعـراب، ففسـاد الإعـراب هو الذي حدا بأبي الأسـود أن يعـرب المصـحف بـ (النّقط)، وهذا واضح من كلامه: (ورأيت أن أبدأ بإعْراب القُرآن). أيْ: إعْراب المصحف، وتدوين العلامات، وإلاّ فالقُرآن معرب.

وأمَّا عمل الخليل فيدلّ على إدراك سليم للعلاقة بين هذه الحركات، وحروف المد[2].

قـال المـبرِّد: ((الشـكل[3] الـذي في الكـتب من عمل الخيل، وهو مأخوذ من صور الحروف ...))[4].

---

(١) ينظر: المحكم في نقط المصاحف: (٧) و رسم المصحف ونقطه: (٣١٧-٣١٩)، وفنّ التّرتيل وعلومه: (٥٧/١). وقد أضاف الخليل علامات أخرى.

(٢) قيل: ((استعمل – الخليل – اختراعه هـذا في كتب الأدب واللُّغة، دون القُرآن؛ حرصاً على كرامة أبي الأسـود وأتباعه، واتّقـاءً لتهمة البدعة في الدّين)). رسم المصحف ونقطه: (٣٩٣). وبعد ذلك شاع هذا التّشكيل واستعمل.

(٣) يعبر عن (النّقط) بـ (الشّكل).

ينظر: المحكم في نقط المصاحف: (٢٣)، والمدخل لدراسة القُرآن الكريم: (٣٨٠-٣٨١).

(٤) المحكم في نقط المصاحف: (١٧).





وقد كان متقدمو النَّحويين يسمون الفتحة: الألف الصَّغيرة، والكسرة: الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريقة مستقيمة[١].

وهناك مناسبة لطيفة بين الحركات والحروف التي أُخذت منها، يقولُ الدانيّ: ((العربُ لم تكن أصحاب شكل ونقط، فكانت تصوِّرُ الحركات حروفاً؛ لأَنَّ الإعراب قد يكون بها كما يكون بهنّ، فتصوِّرُ الفتحة ألفاً، والكسرة ياءً، والضمة واواً؛ فتدلُّ هذه الأحرف الثلاثة على ما تدلُّ عليه الحركات الثلاث، من الفتح والكسر والضَّم))[٢].

وقال الأُستاذ حفني ناصف: ((وكلُّها حروف صغيرة، أو أبعاض حروف بينها وبين مدلولاتها مناسبة ظاهرة، بخلاف علامات أبي الأسود وأتباعه؛ فإنَّها مجرد اصطلاح لم يبنَ على مناسبة بين الدَّال والمدلولات))[٣].

فإعراب المصحف بالحركات والسكنات ... هو إعراب للقُرآن هذا في الخطّ، وذاك في اللفظ، وهما الطريقان اللتان توافرتا للقُرآن: حفظه في الصدور، وحفظه في السطور، والاعتناء بهذه كالاعتناء بتلك، فذاك إعراب للقُرآن، وهذا إعراب للمصحف، وذاك إعراب في اللفظ، وهذا إعراب للخطّ، وهذا لا يتم إلاّ بالنقط[٤].

---

(١) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: (١٧/١).

(٢) المحكم في نقط المصاحف: (١٧٦-١٧٧).

(٣) حياة اللُّغة العربيّة: (٩٧).

(٤) ينظر: الطِّراز: (٦٥ – مقدمة التَّحقيق –).





والإعـراب يتحكم في النقط والشكل، ولا يتأتى إلا به، قال الإمام ابن تيميّة: ((ويجـب الاعتـناء بإعـرابه، والشّكل يبين إعرابَه، كما تبيِّن الحروف المكتوبة للحرف المنطوق؛ كذلك يبيِّن الشّكل المكتوب للإعْراب المنطوق))[1].

وقال أبو بكر بن مجاهـد :

((الشّـكل سِمَةٌ للكتاب، كما أَنَّ الإِعْراب سِمَة لكلام اللّسان، ولولا الشّكل لم تعرف معاني الكتاب، كما لولا الإعراب لم تعرف معاني الكلام))[2].

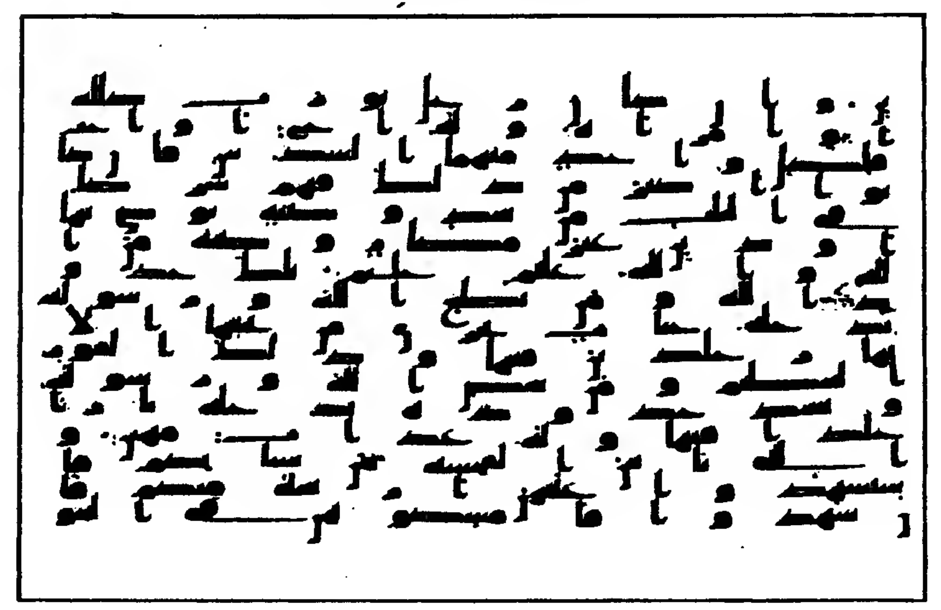
فوضـع النّقط والشـكل مـبني علـى إِحكـام القـواعد النَّحويّة، وهو بعد ذاك إِعْراب للقُرآن؛ ويزدادُ الأَمرُ وضوحاً في الطّورِ الآتي.

(١) مجموع الفتاوى: (١٢/١٠٢).

(٢) المحكم في نقط المصاحف: (٢٣).



صفحة من نقط الإعْراب

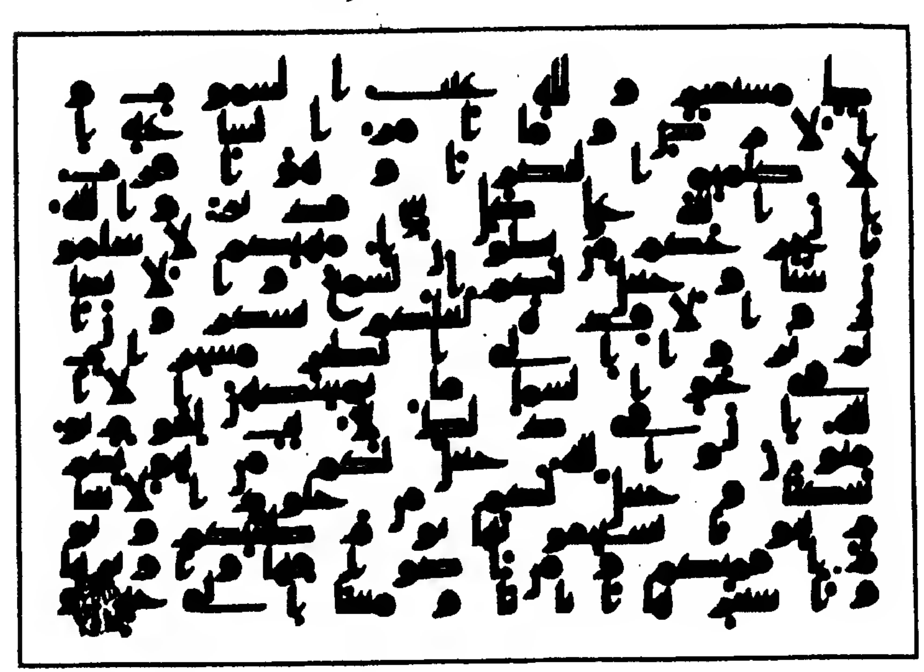


صفحة من سورة النِّساء، من منتصف الآية رقم (١٢) إلى منتصف الآية رقم (١٥)، كتبت على رق الغزال، بخطّ كوفيّ، يظهر فيها (نقط الإعْراب) نُقَطاً حمراء، نقطة فوق الحرف وتحته ووسطه إشارة إلى الفتحة والكسرة والضمة، والتنوين نقطتان، وتبدأ هذه اللّوحة من قوله – تعالى -: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً ﴾ إلى قوله: ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ ﴾ والتاء من البيوت لا توجد هنا، كما يوجد حرف قبل واو ﴿ وَإِن كَانَ ﴾ في أول اللّوحة[١].

(١) عن كتاب فَنّ التَّرتيل وعلومه: (١/٥٨).



صفحة أخرى من نقط الإِعْراب



صفحة من مصحف كتب بالخطّ الكوفيّ القديم، من آخر الآية رقم (٧٦) إلى الآية رقم (٨٠) في سورة النحل، ويتجلى فيه (نقط الإِعْراب) الذي وضعه أبو الأسود الدؤلي (ت سنة ٦٩هـ)، وجعل فيه الحركات عبارة عن: دائرة فوق الحرف المكسور، والضّمة بجانبه، والتنوين دائرتان، وهذه الدوائر كانت بخطّ أحمر[1].

(١) عن كتاب فَنّ التّرتيل وعُلُومه: (٥٩/١).



الطَّورُ الثَّـالـث
النَّحـو وإعـراب القُـرآن الكريـم

مَثَّل (نقط الإعراب) استشعاراً حقيقياً للقواعد النَّحوية، التي لحظها العربيّ الفصيح في سليقته. فالاهتمام بأواخر الكلم: رفعاً، ونصباً، وجراً. لأهميتها في تبيان المعاني والمقاصد، وأنّ هذه الحركات لها أسباب توجب تغيّرها، فكشف تلك الأسباب، عرف فيما بعد بـ (العِلّة النحويّة)[1].

فضبط لفظ القُرآن، وتيسير فهمه، وتحليل تراكيبه ... كلّ ذلك من علم العربيّة، التي أساسها النَّحو.

قال ابن سَلاَّم: ((وكان أوَّل مَن أسَّسَ العربيّة، وفتح بَابَها، وأنهج سبيلَها، ووضع قياسَها: أبو الأسود الدُّؤَليّ ...))[2].

فانطلق (علم النَّحو) من منطلق قُرآنيّ، والذي وضع أوَّل لبنة فيه ما كان يخطر بباله أنّه يؤسّس لعلم سيصبح له خطره وشأنه في الثقافة الإسلامية والعربيّة.

ولم يدر بخلده — وهو يضع تلك الإشارات على أواخر الكلمات القُرآنية — أنّه قد أعرب المصحف، على ما تعارفت عليه الأجيال بعده[3].

---

(١) ينظر: نشأة النَّحو العربيّ في مدرستي (البصرة والكوفة): (٨٤-٨٥).

(٢) طبقات فحول الشّعراء: (١/١٢).

(٣) ينظر: علم العربيّة في المراحل القُرآنية: (٦٥٣).





يقولُ ابن خلدون — وهو يتحدث عن علوم اللّسان العربيّ :-

((أركانه أربعة: هي اللّغة، والنَّحو، والبيان، والأدب، ومعرفتها ضروريّة على أهل الشَّريعة؛ إذ مأخذ الأحكام الشَّرعيّة كلّها من الكتاب والسُّنة، وهي بلغة العرب ...، والذي يتحصل أنّ الأهم المقدم منها هو النَّحو؛ إذ به يتبين أُصول المقاصد بالدلالة؛ فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجُهِلَ أصل الإفادة))[١].

وإذا أخذنا بـ (إعراب القُرآن) على أنّه تطبيق للقواعد النَّحوية، فبدايته مع بداية نشأة النَّحو، وتأسيس قواعده؛ إذ كان القُرآن هو الدليل الأوَّل من أدلته[٢].

يقول البجاويّ: ((وهذا الفنّ الإعرابيّ نشأ مع النَّحو، واستعان به المفسرون في توضيح الآيات في كتبهم المفسِّرة.

ثم أخذ يستقل؛ وكان استقلاله ينمو شيئاً فشيئاً؛ حتى صار غرضاً قائمًا بذاته))[٣].

وإذا أردنا أن نمثل لتلك النشأة بين النَّحو والإعراب، فلنذهب إلى أقدم نصّ نحويّ وصلنا، ألا وهو (الكتاب)، أيْ: كتاب سيبويه؛ فالمطالعُ يجدُ شواهد عديدة

---

(١) المقدّمة: (٣/١٢٦٤).

(٢) ينظر: الإعراب والاحتجاج للقراءات: (١٤٨).

(٣) التبيان في إعراب القُرآن: (١/جـ – مقدمة التحقيق –).

مـن الإعـراب للآيـات القُـرآنيّة تارة مسندة إلى شيوخه، وتارة إلى نفسه، كما نجد فيه تحليلات لغوية مبنية على تغيير العلامة الإعرابيّة[1]. من ذلك قوله:

((وسألت الخليل عن قوله -عزَّ وجلّ -: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾[2]، فزعم أنْ النصب محمولٌ على أنْ سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمةُ على أنْ هذه لم يكن للكلام وجهٌ، ولكنه لمّا قال: ﴿ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ ﴾ كان في معنى إلاّ أن يوحِيَ، وكان أو يُرْسِلَ فعلاً لا يَجري على إلاّ، فأُجري على أنْ هذه، كأنّه قال: إلاّ أن يُوحِيَ أو يُرسِلَ؛ لأنّه لو قال: إلاّ وحْياً وإلاّ أن يُرْسِلَ كان حسناً، وكان أن يُرْسِلَ بمنزلة الإرسال، فحملوه على أنْ؛ إذْ لم يجزْ أنْ يقولوا: أو إلاّ يُرْسِلَ، فكأنّه قال: إلاّ وحْياً أو أنْ يُرسِلَ.

وقال الحُصَيْنُ بن حُمام المُرّي :

ولـولا رِجـالٌ مـن رِزامٍ أَعِـزَّةٌ وآلُ سُـبَيْعٍ أو أَسُـوءَكَ عَلْقَمـاَ

يُضـمرُ أنْ، وذاك لأنّـه امتَـنع أن يَجعـل الفعـلَ علـى لَـوْلاَ؛ فأَضمرَ أنْ، كأنّه قال: لولا ذاك أَو لولا أن أسوءَك))[3].

(١) ينظر: النّحو وكتب التفسير: (١/١٠٧)، والنّحو وكتب القراءات القُرآنيّة: (١/١٦٠).

(٢) سورة الشورى، الآية (٥١).

(٣) الكتاب: (٣/٤٩-٥٠)، وبعد ذلك ينقل عن يونس: (٣/٥١).





وقال أيضاً :

((وسألتُ الخليل عن قوله - جلّ وعزّ -: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[1] فقال: هذا كلام معلّقٌ بالكلام الأوّل كما كانت الفاءُ معلّقةً بالكلام الأوّل، وهذا هاهنا في موضع قَنَطُوا، كما كان الجوابُ بالفاء في موضع الفعل، قال: ونظيرُ ذلك قوله: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾[2] بمنزلة أم صَمَتُّمْ. وممّا يَجعلها بمنزلة الفاء أنّها لا تجيء مبتدأة كما أنّ الفاء لا تجيء مبتدأةً))[3].

ومن تطبيقاته – بنفسه – وهو يوجه اختلاف القراءات أحياناً، قوله:

((فالحروفُ التي تُشْرِكُ: الواوُ، والفاء، وثُمَّ، وأوْ. وذلك قولك: أريدُ أن تأتيَني ثم تحدِّثني، وأريدُ أن تفعلَ ذاك وتُحْسِنَ، وأريد أن تأتيَنا فتُبايِعَنا، وأريد أن تَنطق بجميل أو تَسكتَ. ولو قلت: أريد أن تأتيَني ثم تحدِّثُني جاز، كأنّك قلت: أريد إتيانَك ثم تحدِّثُني.

(١) سورة الروم، الآية (٣٦).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٩٣).

(٣) الكتاب: (٣/٦٣-٦٤).



ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشْرك على هذا المثال. وقال - عزَّ وجلَّ -: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَاداً لِّي مِن دُونِ اللّهِ ﴾[1]، ثم قال - سبحانه -: ﴿ وَلاَ يَأْمُرَكُمْ ﴾[2]. فجاءت منقطعة من الأوَّل، لأنَّه أراد: ولا يأمركم اللهُ. وقد نَصبَها بعضُهم[3] على قوله: وما كان لبشرٍ أن يأمرَكم أن تتَّخذُوا))[4].

فكل مَن وضع كتاباً في (إعراب القُرآن) أو معانيه[5] أو تفسيره قد أفادوا من (الكتاب) وقواعده وأمثلته.

يقولُ أبو حيَّان: ((فالكتاب[6] هو المرقاة إلى فهم الكتاب[7]، إذ هو المطلع على علم الإعراب ...

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٧٩).

(٢) سورة آل عمران، الآية (٨٠).

(٣) جاء في حُجَّة القراءات (١٦٨): ((قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: ﴿ وَلاَ يَأْمُرَكُمْ ﴾ - بالنّصب. وحجتهم أنّها نسق على قوله: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللّهُ الْكِتَابَ ... ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ ﴾: ولا أن يأمرَكم، وقرأ الباقون: ﴿ وَلاَ يَأْمُرُكُمْ ﴾ - بالرفع - على وجه الابتداء من الله بالخبر عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - أنّه: لاَ يَأْمُرُكُمْ أيها النّاس أَنْ تَتَّخِذُواْ الْمَلاَئِكَةَ وَالنَّبِيِّيْنَ أَرْبَاباً)).

وينظر: الاكتفاء: (١٠١)، والإقناع في القراءات السَّبع: (٦٢١/٢).

(٤) الكتاب: (٥٢/٣).

(٥) انظر: أُطروحة مهمة بعنوان: (شواهد القُرآن في كتاب سيبويه وأثرها في كتب التَّفسير).

(٦) أيْ: كتاب سيبويه - رحمه الله تعالى -.

(٧) أيْ: كتاب الله - تعالى -.





فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويه؛ فهو في هذا الفنّ المعوَّل عليه، والمستند في حلّ المشكلات إليه))[1].

وخلاصة القول: كما نشأ علم متميِّز عن النَّحو هو علم الصَّرف، كذلك نشأ (فَنُّ الإِعْراب) وفي الجملة علم النَّحو أخذ يستقل، وكان استقلاله في ظل القُرآن؛ لأنّ أوَّل ما تناوله النَّحويون في هذا المضمار أنَّهم بنوا استشهادَهم في أكثره على القُرآن، ثم أخذ (إِعْراب القُرآن الكريم) يخلص وحدَه، ويكون علماً مستقلاً قائمًا بنفسه[2].

(١) البحر المحيط: (٣/١).

(٢) ينظر: الإعراب في القُرآن الكريم: (٧٠-٧١).





الطَّورُ الرَّابـــع
معانـــي القُـــرآن وإعرابـــه

كـتب معـاني القـرآن هـي الـتي وضـعت في البـيان اللُّغـويّ لألفـاظ وأساليب العربيّة الواردة في القرآن[1].

وقـيل في: ((معـاني القُرآن: كان هذا التركيب يُعنى به ما يشكل في القُرآن، ويحتاج إلى بعض العناء في فهمه))[2].

وباستعراض بعض الكتب المصنَّفة في (معاني القُرآن)[3]، وهي :

١- معاني القُرآن: للفرّاء، (ت ٢٠٧هـ).

٢- معاني القُرآن: للأَخفش، (ت ٢١٥هـ).

٣- معاني القُرآن وإعرابه، للزجّاج، (ت ٣١١هـ).

---

(١) ينظر: التّفسير اللُّغويّ للقُرآن الكريم: (٢٦٥).

(٢) معاني القُرآن (الفرّاء): (١/١١ – مقدمة التحقيق).

(٣) أورد ابـن النَّديم في (الفهرست) كتب المعاني تحت عنوان: " الكتب المؤلفة في معاني القُرآن ومشكله ومجازه ". ومـن تلك الكتب (رياضة الألسنة في إعراب القُرآن ومعانيه) لأبي بكر بن أشتة الأصبهانيّ؛ فهل عطف ابـن الـنَّديم (المعـاني) علـى (الإعراب) في عنوان هذا الكتاب دليل على أنّ العلماء كانوا يتناولون النّوعين من غير فَصلٍ بينهما ؟ واكتفي بتسمية كتاب الزَّجّاج بـ (معاني القُرآن) للزَّجّاج من غير إعراب.
ينظر: الفهرست: (٥٣-٥٤)، والنَّحو وكتب القراءات القرآنية والاحتجاج لها: (١/١٦٤).





يتبين من هذه الكتب أنّ المعاني عندهم: المنحى اللّغويّ في التّفسير، وذلك ببيان غريب الألفاظ، أو تخريج مشكل الخطاب القُرآني على الأُسلوب العربيّ، أو تحليل تركيب جملة لبيان المعنى. قال باحث معاصر:

((والذي يجمع بين كتب المعاني في الجملة هو كونها موضوعة لبيان ما يظن أنّه محتاج إلى البيان من الألفاظ الغريبة، أو الأعاريب المشكلة، أو التّصاريف العويصة، أو الأساليب الغامضة، أو توجيهات القراءات، أو أسباب نزول الآيات، أو غير ذلك من مختلف الموضوعات))(١).

وهنا نسأل، ما علاقة هذه الكتب بـ (الإعراب) ؟

ينبغي أنْ يُعلم أنّ الصّلة بين المعاني والإعراب كانت وثيقة في بدايتها، فقد كانت النّشأة واحدة، فأهل المعاني معربون، فالإعراب إذن من مضامين كتب المعاني، فنجد فيها تقرير القواعد النّحويّة، وإثارة المسائل الإعرابيّة، وإيراد التوجيهات المختلفة(٢).

وقالت الدكتورة هدى محمود قراعة:

((أمّا كتب معاني القُرآن فهي النّواة الأُولى للتّفسير النحويّ للقُرآن؛ فأصحاب كتب المعاني إنّما يفسرون القُرآن في صور إعرابهم للآيات))(٣).

فإذا اعتمدنا ما جاء في مقدمة الفرّاء، والزّجاج، لكتابيهما وجدنا أنّ علم (إعراب القُرآن) مقصودٌ بالتأليف، وهو ضميم لعلم (معاني القُرآن).

---

(١) الإعراب والاحتجاج للقراءات: (٤٧).

(٢) ينظر: التّفسير اللّغويّ للقُرآن الكريم: (٢٦٤).

(٣) معاني القُرآن (الأخفش): (١/٢٥ – مقدمة التّحقيق –).



يقول الفرّاء: ((تفسير مُشكل إعراب القُرآن ومعانيه))[1].

وأمّا كتاب الأخفش، فقد أكثر فيه من النّحو، لذا لم تكن المعاني في كتابه كثيرة [2].

وأمّا كتاب الزَّجّاج فقد جاء في مقدمته: ((هذا كتاب مختصرٌ في إِعْراب القُرآن ومعانيه))[3].

وقال في موطن آخر: ((هذا الباب فيه صعوبة؛ إلاّ أنّ كتابنا هذا يتضمن شرح الإعراب والمعاني؛ فلا بُد من استقصائها على حسب ما يعلم))[4].

والزَّجّاج أكثر من الفرّاء والأخفش في التّفسير وبيان المعاني، وهو بذلك متقدم عليهما[5].

ونسجل هنا بعض الملاحظات المهمّة :

الأولى : ليست عناية أهل المعاني بالإعراب في كتب المعاني على درجة واحدة، فقد تجد عند بعضهم من العناية به ما لا تجده عند غيره. ((أمّا الإعراب، فهو أكثر وأشهر في كتاب الأخفش، (ت ٢١٥هـ)، ثم الفرّاء، (ت ٢٠٧هـ)، ثم الزَّجّاج، (ت ٣١١هـ)))[6].

---

(١) معاني القُرآن (الفرّاء): (١/١٠). على ما نقل راوي الكتاب تلميذه محمد بن الجَهْم السِّمَّريّ.

(٢) ينظر: معاني القُرآن (الأخفش): (١/١٣). والذي يطلع على فهارس المسائل النّحويّة ومصطلحاته، وأساليبه التي أعدتها المحققة يجد مصداق ذلك. ينظر: (٢/٧٦٥-٨٠٢).

(٣) معاني القُرآن وإعرابه: (١/٣٩).

(٤) معاني القُرآن وإعرابه: (١/٢٠٦).

(٥) ينظر: التّفسير اللّغوي للقُرآن الكريم: (٣١٥).

(٦) التّفسير اللّغويّ للقُرآن الكريم: (٢٦٤).





الثّانية : الـذي يُفـرق بـين كـتب معـاني القـرآن وكـتب إعـرابه المستقلة عنها: أنّ الأولى معنـية بموضـوعات مـتعددة، والثّانـية معنـية بالإعراب خاصّة، وإنْ ذكـرت غـيره، فإنّمـا تذكره تبعاً له، مثل توجيه القراءات، وما قد يترتب علـى اخـتلافها مـن اختلاف في الإعـراب. وقد تتجاوز ذلك، فتذكر من المعـاني مـا يقـربها من كتب المعاني، فتعد منها، أو تعد كتب إعراب غير ناضـجة، أيْ: غـير مستقلة بالمـباحث الإعـرابية الـتي هي من موضوعات كتب المعاني[1].

الثّالثة : يـرى بعـض الباحـثين أنّ كـتب (إعـراب القُـرآن) متفـرعة عـن كـتب (معـاني القُـرآن)؛ فالإعـراب فرع ممّا اهتمت به كتب (معاني القُرآن). ثم أخذ يستقلُ شيئاً فشيئاً[2].

ورجّـح آخـر أسبقية الإعراب على المعاني من حيث الاشتغال به لا السَّبق في التّأليف. وبسط ذلك قائلاً :

((وخلاصـة القـول: فإنّه يصعب لحد الآن الحسم في أسبقية أَحد الـنّوعين علـى الآخـر، وكـلّ مـا توصـلنا إليه من استنباطات، أو ما وقفنا علـيه مـن إشـارات تـؤيد أسبقية المعاني أو الإعراب، لا يفي بالمقصود ولا يعطينا صورة واضحة عن هذه المسألة، كما أنّ الذين ذهبوا إلى القول بأنّ

(١) ينظر: الإعراب والاحتجاج للقراءات: (٤٧).

(٢) ينظر: النّحو وكتب التّفسير: (١/١٥١)، والإعراب والاحتجاج للقراءات: (٤٧).





كتب الإعراب ما هي إلا فرع عن المعاني وأنّ التّأليف في إعراب القرآن نابع من التّأليف في معانيه لسبق التّأليف فيها، لا يقوم حجة على أسبقية المعاني على الإعْراب؛ نظراً للاعتبارات السّابق ذكرها، وقد ينفع هذا الاعتقاد الشديد بأنّ نشأة التّأليف في المعاني والإعراب كانت نشأة واحدة، إلى أنْ استقل كلّ واحد منهما عن الآخر في فترات لاحقة، علماً أنّ كلا الغرضين وظفا لخدمة كتاب الله العزيز. وإذا ما شئنا ترجيح أسبقية أحدهما عن الآخر فإنّنا نميل إلى ترجيح الإعراب على المعاني باعتبار أن علماء السّلف كانوا أكثر حرصاً على إعْرابه بما رأينا من توصياتهم، وبما وقفنا على بعض آثارهم؛ وأنّ النحاة الأوائل كانوا أكثر تعرضاً له واهتماماً به، كما يبدو من كتاب سيبويه أقدم نصّ وصل إلينا، ولو كتب لغيره ممّن سبقوه البقاء لتبين لنا الأمر وكفينا عناء البحث والله أعلم ... لأنّ الإعراب " يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين " فكان البدء به أولى للوصول إلى معرفة أحوال الكلم ومبتغاه.

وهذه الأسبقية التي رجحناها لا نعني بها السّبق في التّأليف، وإنّما نعني بها أنّ الاشتغال بالإعراب والاهتمام به كان سابقًا على الاشتغال بالمعاني))[١].

(١) النّحو وكتب القراءات القُرآنية: (١/١٦٦).





الرَّابعة : جـل المصـنّفين في (معـاني القُـرآن)، لهم اشتغال بالنَّحو، وهم من أئمته المبرزين؛ فمـن المسـتبعد ألا يكـون للإعـراب نصـيب في كتبهم، فهم قد جعلـوا القـرآن مـيداناً لتطبيـق قواعدهم، فمن بيان لفظة غريبة إلى إعراب جملة عويصة، إلى نقاش مسألة نحويّة ...

يقـول الدكـتور مسـاعد بـن سليمان: ((وإذا تأملت كتب (معاني القُرآن) الـتي أدخلـت فـيه (إعـراب القُـرآن)، ككـتاب الفـرَّاء، (ت ٢٠٧هـ) والأَخفش، (ت ٢١٥هـ)، والـزَّجّاج، (ت ٣١١هـ)، فإنـك تكاد تجزم بأن البحث النَّحويّ هو الأصل في هذه الكتب، وأنَّ البحث اللّغويّ تابع له))[١].

وتقول الدكتورة هدى محمود قراعة :

((معـاني القُـرآن أشمـل مـن (إِعْـراب القُـرآن)؛ فـإذا كان (الإعراب فرع المعنى)، كمـا يقـال. فـتكون المعـاني أشمل من الإعْراب، فالإعراب: فرع، والمعاني: أصـل، فـإذا أَضـفنا (المعـاني) إلى (القُـرآن)، وكانـت الإضـافة علـى معنى (في) فكأنَّمـا كـتب معـاني القُـرآن إنَّما هي (أُصول النَّحو في القُرآن)، ويتضح هذا في ... (معاني القُرآن) للأَخفش، وفي (معاني القُرآن) للفرّاء من بعده، وفي كتاب (معاني القُرآن وإعرابه) من بعدهما للزّجّاج))[٢].

---

(١) التّفسير اللّغوي للقُرآن الكريم: (٢٧٢).

(٢) معاني القُرآن (الأخفش) : (١/٢٥ – مقدّمة التّحقيق –).



وخلاصة القول في نشأة إعراب القُرآن نقول :

إنّ العلوم لا تنشأ مرة واحدة – كما هو معلوم – وإنّما تنشأُ شيئًا فشيئًا. والعلوم التي نشأت في (ظل القُرآن) لخدمته والمحافظة على نصّه، لا يمكن الفصل بينها في بداية أمرها.

ولكن العلوم تمرُّ بأطوار ومراحل متعددة تكون أوّلاً قليلة المسائل، غير واضحة المعالم، والوصول إلى النّضج والكمال يختلف باختلاف العلوم.

ولما كان (إعراب القُرآن) من الأهمية بالمكان للقرآن وللّغة وللشّريعة ... أقبل عليه العلماء منذ وقت مبكر. ونستطيع أن نجعله في أربعة مراحل:

الأُولى : مرحلة (نقط الإعْراب) للقرآن الكريم، فنقط القُرآن ما هو إلاّ إعرابه على وجهه المنزّل فيه.

الثّانية : مصاحباً لنشأة النَّحو وتأسيس قواعده، فالقرآن هو الدليل الأوَّل من أدلته. علماً بأنّ علماء العربيّة الأول هم – في غالبهم – أهل الإقراء، والعلماء في القرآن.

الثّالثة : مصاحباً لكتب (معاني القُرآن)، فكتب (المعاني) تتعرض للنّصّ القُرآنيّ من نواحٍ متعددة، فهي تسلك كُلّ سبيل لرفع الإشكال عن آية، أو تفسيرها، أو بيان دلالتها ...





الرَّابعة : بداية التَّأليف المستقل في (إِعراب القُرآن)، وأَفرده العلماء بمصنفات بالغرض المقصود من تلك الكتب هو (الإعراب)، وقد يذكرون غيره تبعاً، وقد لا يذكرون. وَأَوّل من فَصّل بين (المعاني) و (الإعراب): أَبو جعفر النَّحَّاس، (ت ٣٣٨هـ)[١].

قال في مقدّمة كتابه (إِعراب القُرآن): ((هذا كتاب أَذكرُ فيه – إِنْ شاء الله – إِعراب القُرآن والقراءات التي تحتاج أَنْ أُبين إِعرابها والعلل فيها، ولا أُخليه من اختلاف النَّحويين، وما يحتاج إِليه من المعاني ...

وقصدنا في هذا الكتاب: الإِعراب وما شاكله بعون الله وحسن توفيقه))[٢].

(١) هذا باعتبار ما وصل إِلينا.

(٢) إِعْراب القُرآن: (١٦٥/١).



المبحث الثَّاني
أهميةُ إعْرابِ القُرآن

من القواعد الأَساسيّة التي ارتكزت عليها العلوم اللُّغويّة في نشأتها: ((دَرْءُ اللَّحن؛ قصد الحفاظ على لغة القُرآن))[1]. ثم صارت تلك العلوم مطلباً عظيماً لطالب العلم، قال أبو نعيم الأصبهانيّ، وهو يعدّد مراتب العلوم في كتابه (رياضة المتعلمين): ((ثم يتلو الفقهَ من العلوم علمُ العربيّة والنَّحو، لأَنَّه آلةٌ لجميع العلوم، لا يجد أحد منه بُدّاً، ليقيم به تلاوة كتاب الله، ورواية كلام رسول الله، لكي لا يخرجه جهلُ الإعْراب إلى إِسقاط المعاني))[2].

وقال أبو بكر بن العربيّ :

((ولَمَّا أَرَادَ اللهُ مِنْ حِفْظِ دينه وضبط شريعته وإنجاز وعده في إِكمال دينه اختار " الخليل " ...، ويسر له ضبط اللُّغة، وترتيب قوانينها، وجاء بالمعجز للعالَم في ذلك، وأَلقى ما علم منه إلى حذّاق من أصحابه؛ فلم يكن فيهم مَن لقنه إلاّ سيبويه))[3].

---

(١) شواهد القُرآن في كتاب سيبويه: (٧٢/١).

(٢) الصَّعقة الغضبيّة: (٢٤١)، (نقله عنه الطّوفيّ).

(٣) قانون التّأويل: (٥١٧). ويسمّى هذا الكتاب بـ (الرِّحلة الصغرى).
ينظر: روضة الإِعلام: (١٣٧/١-١٣٨).




رفع المستهم

فأهمية (إعْراب القُرآن) فرع ممّا تقدَّم؛ ولبيان هذا الأمر وبسطه، نتكلّم عن أمرين متلازمين، هما:

الأوّل : فضل إعراب القُرآن (شرفه).

الثّاني : فوائد فَنّ إعراب القُرآن.

فضل إعْراب القُرآن (شرفه) :

ممّا هو مشهور من الأقوال: ((شرف العلم بشرف المعلوم)) فكان لهذا العلم فضل كبير؛ فالعلماء على اختلاف فنونهم من محدِّثين، ومعربين، ومقرئين، ومفسرين[1]: أوردوا جملةً من الأحاديث والآثار في الحثّ على إعْراب القُرآن وتعلّمه، وخطر الجهل به، وأشرنا في موضع سبق إلى بعض تلك الآثار ممّا تكاد تسلَم من النقد عند علماء الحديث[2].

فعمر – رضي الله عنه – كان يقولُ: ((اقرؤوا، ولا تلحنوا))[3]، وأبو ذرٍّ يقول: ((تعلّموا العربيّة في القُرآن كما تَعَلّمون حفظه))[4]، وابن عمر – رضي الله عنهما – قال: ((أَعربوا القُرآن))[5].

---

(١) ينظر: المستنير: (١/١٨٦-١٩٢)، والجامع لأحكام القُرآن: (١/٢٣)، (باب ما جاء في إعراب القُرآن وتعليمه، والحثّ عليه، وثواب مَن قرأ القُرآن معرباً)).

(٢) ينظر: (ص: ١٣).

(٣) الوقف والابتداء في كتاب الله – عزّ وجلّ -: (٧٤-٧٥)، برقم (١٦).

(٤) الوقف والابتداء في كتاب الله – عَزَّ وجَلاَ – (٧٥)، برقم (١٧).

(٥) المصنَّف: (١٠/٢٠٦) برقم (٣٠٤١٤)، وسنن سعيد بن منصور: (٢/٢٧٢) برقم (٧١)؛ وضَعَّف سنده محققه.





وما جاء عن غير الصَّحابة فشيء كثير وطيِّب، من ذلك، عن يحيى بن عتيق، قال: ((سألتُ الحسنَ عن الرُّجل يَتعلّم العربيّة؛ ليقيم بها كلامَه، ويقيم بها القُرآن، فقال: لا بأس به؛ فإنَّ الرُّجل يقرأ الآية؛ فيعيا بوجهها فيهلك))(١).

وقيل له ((إنَّ لنا إماماً يلحنُ، قال: أخرُّوه))(٢).

وقال أبو بكر بن الأنباريّ:

((وجاء عن النَّبيّ - ﷺ- وعن أصحابه وتابعيهم - رضي الله عنهم — من تفضيل إعْراب القُرآن، والحضّ على تعليمه، وذَمّ اللّحن، وكراهيته، ما وجب على قُرَّاء القُرآن أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في تعلّمه))(٣).

وما قاله علماءُ الأمّة كثير، من ذلك :

الأوَّل: عن المزنيّ قال: ((سمعتُ الشَّافعيّ، يقول: إعْراب القُرآن أحبُّ إليَّ من حفظ بعض حروفه))(٤).

---

(١) سنن سعيد بن منصور: (١/١٦٧) برقم (٣٨).

وينظر: فضائل القُرآن (أبو عبيد) (٣٥٠)، وإيضاح الوقف والابتداء (١/٢٦-٢٧)، برقم (٢٣).

(٢) الوقف والابتداء في كتاب الله — عَزّ وجَلّ - : (٧٦) برقم (١٨).

وينظر: التّاريخ الكبير: (٢/٣٧) برقم (١٦٠٧)، وإيضاح الوقف والابتداء: (١/٢٩) برقم (٤٠).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: (١/١٤).

(٤) مناقب الشّافعيّ: (١/٢٨٢)، وكثير من المصنّفين يجعلونه قولاً لأبي بكر أو لأبي بكر وعمر — رضي الله عنهما —. جاء في (إيضاح الوقف والابتداء: ١/٢٠، رقم: ١٦):

((قال أبو بكر وعمر — رضي الله عنهما — لبعض إعْراب القُرآن أعجب إلينا من حفظ حروفه)).

وينظر: فضائل القُرآن (أبو عبيد): (٣٤٨)، ومجموع الفتاوى: (١٢/٥٨٧) وكنز العمّال: (٢/٣٢٧) برقم (٤١٥٢).





الثّاني: قال الباقلانيّ: ((فكلّ عاقل يعلم ويتحقق أنّ القراءة المعربة غير القراءة الملحونة))[1].

الثّالث: قال مكيّ بن أبي طالب القيسيّ : ((ورأيت من أعظم ما يجب على الطّالب لعلوم القرآن، الراغب في تجويد ألفاظه، وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج، معرفة إعْرابه، والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه؛ ليكون بذلك سالماً من اللّحن فيه، مستعيناً على أحكام اللّفظ به، مطّلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهماً لما أراد الله به من عباده، إذْ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصحّ معرفة حقيقة المراد))[2].

الرّابع: قال ابن عطيّة: ((إعْرابُ القُرآن: أصلٌ في الشّريعة؛ لأنّ بذلك تقوم معانيه التي هي الشّرع))[3].

الخامس: قال أبو البقاء العكبريّ : ((فأوّل مبدوء به – القُرآن – من ذلك تلقّف ألفاظه عن حفّاظه، ثم تلقّى معانيه ممن يُعانيه؛ وأقومُ طريقٍ يُسْلَك في الوقوف على معناه، ويُتَوصَّل به إلى تبيين أغراضه ومَغْزَاه، معرفةُ إعْرابِه واشتقاق

(١) الإنصاف: (١٣٤-١٣٥). جاء في (الحدود في الأُصول: ٢٠٢- فهرس المصادر والمراجع – ١١): ((رسالة الحرّة: وهي المسماة خطأً (الإنصاف...) للقاضي أبي بكر الباقلانيّ، ت: ٤٠٣هـ)).

(٢) مشكل إعْراب القُرآن: (١/١٠١).

(٣) المحرَّر الوجيز: (١/٢٥)، ونقله القرطبيّ في كتابه: (التّذكار: ١٣٦)، ولم ينسبه إليه، بل قال: قال العلماء: إعْراب القُرآن: أصل في الشّريعة ...





مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات))[1].

السّادس: قال الزّركشيّ: ((والإعْراب يبيِّن المعنى؛ وهو الذي يميّز المعاني، ويوقِف على أغراض المتكلمين؛ بدليل قولك: ما أَحسنَ زيداً، ولا تأكل السمك وتشرب اللّبن، وكذلك فرّقوا بالحركات وغيرها بين المعاني، فقالوا: مِفْتح للآلة التي يفتح بها، ومَفْتَح لموضع الفتح، ومِقَصّ للآلة، ومَقَصّ للموضع الذي يكون فيه القصّ. ويقولون: امرأة طاهر من الحيض؛ لأنّ الرجل يشاركها في الطّهارة))[2].

فوائد فَنّ إِعْراب القُرآن :

لهذا العلم ثمرات عزيزة، فهو متّصل بفنون كثيرة من علوم القُرآن، وينتشرُ في مصنّفاتها. ونجملُ أهمَّ الفوائد التي يعود بها علم إِعْراب القُرآن:

الأُولى: يقرأ به كتاب الله – تعالى – كما أُنزل، ويدفع اللّحن عن ألفاظه؛ فيسير اللّحن في القُرآن كثير، وصغيره كبير[3]. قال المبرِّد: ((وأَفضلُ ما قصد له من العلوم كتاب الله – جَلّ ذكره – والمعرفة بما حلّ فيه من حلاله وحرامه،

---

(١) التّبيان: (١/١).

(٢) البرهان: (١/٣٠١-٣٠٢).

(٣) ينظر: المستنير: (١/٧٩)، وروضة الإعلام: (١/٣٣٩).



وأحكامه، وإِعْرابه لفظه وتفسير غريبه ... وأفضل العلوم بعد: علم اللُّغة وإِعْراب الكلام؛ فإِنَّ بذلك يُقرأُ القُرآن))[1].

ومن القصص اللّطيفة التي توضح ما نرمي إِليه، ما رواه الشاطبيّ في كتاب (الاعتصام) فقال : ((حكي عن يوسف[2] بن عبد الله بن مغيث؛ أنّه قال: أدركت بقرطبة مقرئاً يعرف بالقرشي، وكان لا يُحْسنُ النَّحوَ، فقرأ عليه قارئ يوماً: ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴾[3] فردَّ عليه القرشي " تحيدٌ "؛ بالتنوين ! فراجعه القارئ – وكان يحسن النَّحو –، فلجَّ عليه المقرئ، وثبت على التنوين، فانتشر الخبر إِلى أن بلغ يحيى بن مجاهد الألبيريّ الزاهد، وكان صديقاً لهذا المقرئ، فنهض إِليه. فما سلَّم عليه وسأله عن حاله؛ قال له ابن مجاهد: إِنَّه بَعُد عهدي بقراءة القرآن على مقرئ، فأردتُ تجديدَ ذلك عليك. فأجابه إِليه، فقال: أريد أن أبتدئ بالمفصَّل؛ فهو الذي يتردَّد في الصلوات. فقال له المقرئ: ما شئت. فقرأ عليه من أول المفصل، فلمّا بلغ الآية المذكورة؛ ردَّها عليه المقرئ بالتنوين، فقال له ابن مجاهد: لا تفعل، ما هي إِلا غير منوَّنة بلا شك، فلجَّ المقرئ، فلمّا رأى ابنُ مجاهد تصميمَه، قال له: يا أخي ! إِنَّه لم يحملني على

(١) الفاضل: (٤).

(٢) قال محقق الاعتصام: ((كذا في جميع الأُصول، وصوابه يونس، وله كتب عديدة، على ما ذكر ابن خير في (فهرسته): ٤٧٦، ٤٨٤، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢٩)). الاعتصام (٣/٤٥٤ – هامش – : (١)).

(٣) سورة ق، الآية (١٩).





القـراءة عليك إلاّ لتُراجعَ الحقَّ في لطف، وهذه عظيمة أوقعك فيها قلّةُ علمك بالنَّحْو، فـإنَّ الأفعـال لا يدخلـها التنوين، فتحيَّر المقرئ، إلاّ أنّه لم يقنع بهذا. فقـال لـه ابـن مجاهـد: بيني وبينك المصـاحف. أحضر منها جملةً، فوجدوها مشكولةً بغير تنوين، فرجع المقرئ إلى الحقِّ. انتهت الحكاية))[1].

الثّانية: علـم إعْراب القُرآن من مستمدات (علم الوقوف): علم الوقف والابتداء في كتاب الله – سبحانه – قـال أبـو جعفـر النَّحاس: ((ذكر لي بعض أصحابنا عـن أبي بكـر بـن مجاهـد أنّـه كـان يقـولُ: لا يقـوم بالتَّمام إلاّ نحـويّ، عـالم بالقـراءات، عـالم بالتفسـير، عـالم بالقصـص، وتلخيص بعضها من بعض. عالم باللُّغة التي نزل بها القُرآن))[2].

ومَن يطالع كتب هذا الفنّ – الوقف والابتداء – يجدُ الترابط الشديد بـين الوقـف وأنـواعه وتعلـيلاتها النَّحويّة، قال أبو بكر بن الأنباريّ : ((اعلَم أنّـهُ لا يَـتمّ الْوَقف على الْمُضاف دون ما أُضيف إليه، ولا عَلى الْمَنعوت دونَ الـنَّعْت، ولا عَلـى الـرَّافِع دون الْمَـرفوع، ولا علـى الْمَرفوع دون الرَّافع، ولا علـى النّاصِـب دونَ المَنصـوب ولا عَلـى الْمَنصـوب دونَ النّاصـب، ولا علـى الْمُـؤكّد دونَ التّوكيد، ولا عَلى الْمَنسوق دونَ ما نَسَقْتَه عليه، ولا عَلى " إنَّ " وأَخـواتِها دونَ اسمِهـا، ولا عَلـى اسمِهـا دونَ خبرِها، ولا عَلى " كانَ وليسَ

(١) الاعتصام: (٣/٤٥٤).

(٢) القطع والإئتناف: (١/١٨).





وأصبحَ ولَمْ يَزل " وأخواتهنَّ دونَ اسمها ولا عَلى اسمها دونَ خبرها، ولا عَلى " ظننْتُ " وأخواتها دونَ الاسم ولا عَلى الاسم دونَ الْخَبرِ ...))[1].

ونمثّل لهذه الفائدة، وهي تعليل الوقوف بالأحكام النَّحويّة بقوله – تعالى – ﴿ ... فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ ... ﴾[2].

قال أبو طَاهر: ((﴿ فَلاَ رَفَثٌ وَلاَ فُسُوقٌ ﴾:- بالرفع – والتنوين فيهما: ابن كثير، وأبو عمرو.

الباقون: بفتح الثّاء والقاف، من غير تنوين))[3]. وأوضح تعليل هذا الدّانيّ بقوله:

﴿ ... فَلاَ رَفَثٌ وَلاَ فُسُوقٌ ... ﴾ كاف، لِمَنْ قَرَأَهُمَا بالرَّفْعِ والتَّنْوينِ عَلَى مَعْنَى: وَلَيْسَ، وَنَصَبَ: ﴿ وَلاَ جِدَالَ ﴾ على التَّبْرِئَة عَلَى مَعْنَى: وَلاَ شَكَّ فِي الحَجِّ أَنَّهُ وَاجِبٌ في ذي الحِجَّة. وَخَبَرُ لَيْسَ فِي الأولين مُضْمَرٌ بتَقْدِيرِ: (فَلَيْسَ رَفَثٌ وَلاَ فُسُوقٌ في الحَجِّ)، ثُمَّ يَكُونُ ﴿ ... وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ ... ﴾ مُسْتَأْنفاً فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتدَاءِ وَخَبَرُهُ فِي المَجْرُورِ.

وَمَنْ نَصَبَ الأَسْمَاءَ الثَّلاَثَة لَمْ يَقِفْ عَلَى ذلِكَ لِتَعَلُّقِ بَعْضِه بِبَعْضٍ بِالعَطْفِ ﴿ ... وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ ... ﴾ كَافٍ عَلَى القِرَاءَتَيْنِ))[4].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: (١/١١٦). وقد بيّن العلماء حكم هذه، ونبّهوا إلى مقاصدها.
ينظر: الإتقان: (١/٢٣٩)

(٢) سورة البقرة، الآية (١٩٧).

(٣) الاكتفاء: (٨٧).

(٤) المكتفى: (١٨٢). وينظر: علل الوقوف: (١/١٣٢).





وَمن جَعل ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾[1] منصوباً على الإغراء، أو الاختصاص، أو بفعل محذوف وقف على ما قبله، وهو ﴿ مِنْ حَرَجٍ ﴾، والتّقدير: الزموا ملة، أو اعني بالدِّين وملة، أو اتبعوا ملّة. ومَن جعله معمولاً لما قبله منصوباً بمضمون الجملة قبله لم يقف على ﴿ مِنْ حَرَجٍ ﴾، والتّقدير: وسع دينكم توسعة ملة أبيكم، ثم حذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه[2].

الثّالثة: (إِعْراب القُرآن) من مستمدات (علم القراءات)؛ فتوجيه القراءات وحلّ مشكلاتها، وبيان عللها، وكشف معانيها، يقوم – في كثير من الأحيان – على معرفة الإعراب؛ والعلم بذلك من صفات الأئمة المرجوع إليهم، يقول ابن مجاهد :

((فَمِنْ حَمَلَةِ القرآن المُعْرِبُ العالِمُ بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللُّغات ومعاني الكلمات البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يَفزعُ إليه حُفَّاظُ القرآن في كلّ مصر من أمصار المسلمين))[3].

---

(١) سورة الحج، الآية (٧٨).

(٢) ينظر: البحر المحيط: (٦/٣٩١)، واللُّباب: (١٤/١٥٨)، والإتقان: (١/٢٤٢)، والوقوف اللازمة في القُرآن الكريم وعلاقتها بالمعنى والإعراب: (١٨).

(٣) السّبعة: (٤٥).





فمن العلماء مَن ذهب إلى أنَّ الأحرف هي الأوجه اللّفظية، التي نزل بها القُرآن، ولكنّهم اختلفوا في تعيينها، وحصرها[1].

قال ابن قتيبة: ((وقد تدبَّرتُ وجوه الخلاف في القراءات، فوجدتُها سبعةَ أوجه:

أولها: الاختلاف في إعْراب الكلمة ...))[2].

ومَن يطالع كتب (الاحتجاج) يرى تخريجات أهل الدّراية لقراءات الأئمّة. فلا يعلم ذلك إلاّ بمعرفة العربيّة و (الإعْراب).

قال ابن سوار:

((وتعليم العربيّة التي بها يُتَوَصَّلُ إلى البحث على المعاني الدقيقة، وكلّ حرف قرأ به أحدُ الأئمة العشَرة، على ما أدّاهُ إلى خَلَفنا سَلَفُهم؛ المتصلة أسانيدُ قراءتهم برسول الله - ﷺ -))[3].

فقوله - تعالى - ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾[4].

(١) ينظر: علم القراءات: (٢١).

(٢) تأويل مشكل القُرآن: (٣٦).

(٣) المستنير: (١/١٧٧).

(٤) سورة الأنعام، الآية (١٣٧).





قرأ ابن عامر: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ ﴾: برفع الزَّاي، و﴿ قَتْلُ ﴾: برفع اللاّم، و﴿ أَوْلَادَهُمْ ﴾ بنصب الدَّال، و﴿ شُرَكَائِهِمْ ﴾: بالخفض.

وقرأ الباقون: ﴿ زَيَّنَ ﴾: بفتح الزَّاي والياء و﴿ قَتْلَ ﴾: بفتح اللاّم، و﴿ أَوْلَادِهِمْ ﴾: بالخفض؛ و﴿ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾: بالرفع[1].

وقد أطنب العلماء بتوجيه قراءة ابن عامر، وردّوا الطاعنين فيها. ونكتفي بخلاصة، قال ابن زنجلة:

((قرأ ابن عامر: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ ﴾ بضم الزاي، ﴿ قَتْلُ ﴾ بالرَّفع ﴿ أَوْلَادَهُمْ ﴾ نصب، ﴿ شُرَكَائِهِمْ ﴾ بالخفض: ﴿ زُيِّنَ ﴾ على ما لم يسمَّ فاعله، ﴿ قَتْلُ ﴾ اسم ما لم يسمَّ فاعله،﴿ أَوْلَادَهُمْ ﴾: نصب بوقوع الفعل عليهم، ﴿ شُرَكَائِهِمْ ﴾ جر بالإضافة على تقدير: (قتلُ شركائهم أولادَهم) ففرق بين المضاف والمضاف إليه. وحجته قول الشاعر:

فَزَجَجْتُها متمكّناً ... زجَّ - القلوصَ - أبي مَزادهْ

أراد (زجَّ أبي مزادة القلوصَ). وأهل الكوفة يجوزون الفرق بين المضاف والمضاف إليه.

---

(١) ينظر: السَّبعة: (٢٧١)، والاكتفاء: (١٢٩)، والموضح: (١/ ٥٠٥-٥٠٨).




رفع المسيهم

وقرأ الباقون: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ ﴾: بفتح الزَّاي، ﴿ قَتْلَ ﴾ نصب، ﴿ أَوْلَادِهِمْ ﴾: جر، ﴿ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾: رفع، وهم الفاعلون. والتقدير: وكذلك زَيَّنَ شركاؤهم أن قتل كثير من المشركين أولادَهم))[1].

وقد قال ابن مالك في باب الفصل بين المتضايفين[2]:

وَعُمْدَتِي قِرَاءَةُ ابنِ عامِرِ
وَكَمْ لها مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرِ

الرَّابعة: بيان معاني القُرآن، وتفسيره وبيان مشكله؛ فالمعنى فرع من الإعراب. وإنَّما يعرف فضل القُرآن مَن كثر نظره، واتسع علمه، وفهم مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب، وما خصّ الله – سبحانه – لغتها[3].

ألا ترى إلى الزَّجَّاج ما قال:

((وإنَّما نذكرُ مع الإعراب: المعنى والتفسير؛ لأنَّ كتاب الله ينبغي أن يتبين))[4].

---

(١) حجّة القراءات: (٢٧٣).

(٢) شرح الكافية الشّافية: (٢/٩٧٩)، وينظر: دراسات لأسلوب القُرآن الكريم: (١/١٩).

(٣) ينظر: تأويل مشكل القُرآن: (١٢).

(٤) معاني القُرآن وإعرابه: (١/١٨٥).



فـ ((كما يتوقف الإعْراب على المعنى؛ فإنّ المعنى – أيضاً يتوقف على الإعراب، ومن ثم عدَّ العلماء معرفة المعنى أهم فوائدُ إعْراب القُرآن، وعدّوا إعْراب القُرآن أصْلاً من أصول الشَّريعة))[١].

فقوله – تعالى -: ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ ﴾[٢].

اختلفت أقوال العلماء في ﴿ مَا ﴾ الواردة في ﴿ مَا تَحْمِلُ ﴾، و﴿ وَمَا تَغِيضُ ﴾، و﴿ وَمَا تَزْدَادُ ﴾ فهي إمّا: موصولة. وإمّا مصدرية؛ فإن كانت موصولة، فالمعنى: أنّه يعلم ما تحمله من الولد على أيِّ حال هو، من ذكورة أو أنوثة، وتمام وخداج، وحسن وقبح، وطول وقصر، وغير ذلك من الأحوال الحاضرة والمترقبة وإذا قلنا: إنَّها مصدرية: فالمعنى أنّه – تعالى – يعلمُ حمل كل شيء، ويعلم غيض الأرحام، وازديادها؛ لا يخفى عليه شيء من ذلك، ولا من أوقاته، ولا أحواله[٣].

وبمعرفة حقائق الإعراب ينجلي الإشكال؛ ويظهر المراد، ويفهم الخطاب؛ لذا نجد عبارة " وهو موضع مشكل، والإعْراب يبيِّنه "[٤]، تتردد

(١) الإعْراب والمعنى: (١٦).

(٢) سورة الرعد، الآية (٨).

(٣) ينظر: الكشّاف: (٣/٣٣٥)، واللُّباب: (١١/٢٦١).

(٤) الجامع لأحكام القُرآن: (٩/٧).





في كتب التّفسير، وإيضاح المعاني، وبيان مشكله، فقوله – تعالى – : ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴾[1].

وصفت ﴿ مَغْفِرَةٌ ﴾ بالإشكال، وطريق حلّها، هو الإِعْراب.

قال أبو جعفَر النَّحّاس:

﴿ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى ﴾ : وهذا مشكل يُبَيِّنُه الإِعْراب ﴿ مَغْفِرَةٌ ﴾: رفع بالابتداء،والخبر ﴿ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ ﴾. والمعنى – والله أعلم– وفعلٍ يؤدّي إلى المغفرة خير من صدقة يتبعها أذى، وتقديره في العربيّة: وفعل مغفرة، ويجوز أن يكون مثل قولك: تفضُّلُ الله عليك أكثر من الصَّدقة التي تَمُنُّ بها، أي: غفران الله خير من صدقتكم هذهِ التي تمنّون بها))[2].

الخامسة:(إِعْراب القُرآن) يعين على استنباط الأحكام الشّرعيّة؛ فكثيرٌ من مسائل الحلال والحرام: تتوقف عليه. فكتب التّفسير، وكتب (أحكام القُرآن) مليئة بتخريج الأحكام الشّرعية على القواعد النّحويّة، وهي تختلف باختلاف الإِعْراب.

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٦٣).

وينظر: جامع البيان: (٤/٦٥٨)، ومعالم التنزيل: (١/٢٨٤)، والكشّاف: (١/٤٩٦).

(٢) إعراب القُرآن: (١/٣٣٤). وينظر: مشكل إعراب القُرآن: (١/١٧٧)، وزاد المسير: (١/٣١٨)، والدّر المصون: (٢/٥٨٤)، ومشكل القرآن: (٣٨٦).





قال الذّكيّ:

((ثم تأملت مراتب العلوم؛ فلم أرَ عِلماً أنفع، ولا أجدى ولا أجمع لمصالح الدين والدنيا من علم النَّحو، الذي به يَتوصّلُ العبد إلى معرفة ما شرع الرَّبُّ - عَزَّ وجَلَّ - من فرض وندب. وحظر وإباحة، وبه تفهم سائر معاني القُرآن، وأحاديث النّبيّ - عليه السَّلام - ...))[1].

وقال ابن العربيّ:

((فلم يكنْ بُدّ من معرفة القراءات واللُّغات. وقانونها النَّحو، وتركيب الأحكام على ذلك؛ ممّا اضطر النَّاس إليه حين فسد عليهم الكلام العربيّ، وافتقروا إلى تحصيله بالتعليم الصناعيّ))[2].

فقوله - تعالى - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْتُلُواْ الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾[3].

اختلف العلماء فيمن قتل صيداً، هل عليه القيمة أو المِثل من النَّعَم ؟ لاختلاف القراءات في قوله: - ﴿ فَجَزَاء مِثْلُ ﴾: بإضافة الجزاء إلى المثل، أو وضعه نعتاً له ؟[4].

(١) مقدّمة في النّحو: (٣٧). وينظر: تنبيه الألباب: (٦١).

(٢) قانون التّأويل: (٥١٧).

(٣) سورة المائدة، الآية (٩٥).

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القُرآن: (٦/٣٠٩).




رفع المستهام عبد الله الغالي

قال ابن العربيّ – وهو يعدد المسائل المستنبطة من الآية – :

((المسألة الثّانية عشرة – ﴿ مِثْلُ ﴾.

قرئ بخفض ﴿ مِثْلُ ﴾ على الإضافة إلى ﴿ فَجَزَاء ﴾. وبرفْعه وتنوينه صفة للجزاء، وكلاهما صحيح رواية صوابٌ معنى، فإذا كان على الإضافة اقتضى ذلك أن يكون الجزاءُ غير المثل؛ إذ الشيء لا يُضاف إلى نفسه، وإذا كان على الصّفة برفعه وتنوينه اقتضى ذلك أن يكونَ المِثْلُ هو الجزاء بعينه، لوجوبِ كون الصفة عين الموصوف))[1].

ولا تقف (قواعد الإعراب) عند هذا الحدّ؛ فهي طريق إلى معرفة إعجاز القُرآن؛ فإذا كان الإعجاز – في أسمى مظاهره – إنّما يتجلى في نظم القُرآن، وحسن صوغه[2].

فـ ((لا معنى للنّظم غير توخّي معاني النّحو فيما بين الكلم))[3].

وقال الزركشيّ :

((وعلى الناظر في كتاب الله، الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلّها، ككونها مبتدأً أو خبراً، أو فاعلة أو مفعولة، أو في مبادئ

---

(١) أحكام القُرآن: (٢/٦٦٤).

(٢) ينظر: ظاهرة الإِعْراب: (٣٠٥).

(٣) دلائل الإعجاز: (٣٧٠).

الكلام أو في جواب، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير، أو جمع قلّة أو كثرة، إلى غير ذلك))[1].

السّادسة: (إِعْراب القُرآن) مُهم لصيانة (أُصول الإِسلام)؛ فأعداؤه لا يدّخرون وسيلة إلاّ حاربوه بها. وأسوق لك أيُّها القارئ واقعة غريبة؛ تدلّ على عظم الفقه بإعرابِ القُرآن، للردّ على أعداء الإِسلام.

فقد نقل الشُّمنّيّ عن شيخه محمد بن إبراهيم التلمسانيّ أنّه قال:

((أخبرنا شيخنا القاضي أبو سعيد العقبانيّ، قال: اجتمعت بمدينة مراكش بيهوديّ، يشتغل بالعلوم، فقال لي:

ما دليلكم على عموم رسالة نبيّكم، قُلتُ له: قوله: (بعثت إلى الأحمر والأسود)[2]، فقال لي: هذا خبر آحاد؛ فلا يفيد الظّنّ[3].

---

(١) البرهان: (٣٠٢/١)، وينظر: الإتقان: (٢٦٠/٢).

(٢) في صحيح مسلم (٣١٠/١- رقم: ٥٢١-): ((وبُعثْتُ إلى كُلّ أحمرَ وأسودَ)). وجاء في الدُّر المنثور: ٦٢٧/٦): ((أخرج أبو الشيخ، وابن مردويه، عن ابن عبّاس، قال: بعث الله محمّدًا - ﷺ- إلى الأحمر والأسود)). وفي (صحيح البخاريّ: ٣٨٤/٨-٣٨٥ - رقم: ٤٦٤):

((... إني قلت: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً...**))، والأدلة على هذا كثيرة، مبسوطة في كتب العقائد.

(٣) ((السُّنة أحد مصادر الشّريعة – ومسائل العقائد منها – وأنها لقيت من الحفظ والعناية ما يجعلها مصدرًا صحيحًا سليمًا من مصادر العقيدة، وأنها مثل القُرآن الكريم في الاحتجاج بأحاديثها: سواءٌ أكانت متواترة، أم آحاداً)). منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: (١٢٩/١).





والمطلوب في المسئلة القطع؛ فقلت له: قوله – تعالى – ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[1].

فقال: هذا لا يكون حجّة إلاّ على قول مَن يقولُ بصحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف؛ وأنا لا أقول بصحته))[2].

أقول : أفاد هذا الطّاعن من نقاشات المعربين؛ وأراد أن يبني شيئاً على ردودهم من ذلك قول الزمخشريّ :

((﴿ إِلاّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ إلا إِرسالةً عامة لهم محيطة بهم؛ لأنّها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم.

وقال الزَّجّاج: المعنى: أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ، فجعله حالاً من الكاف وحق التاء على هذا أن تكون للمبالغة كتاء الراوية والعلامة، ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ، لأنّ تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار))[3].

فالزمخشريّ قدّر ﴿ كَافَّةً ﴾ نعتاً لمصدر محذوف، أي : إرسالةً كافّةً، وقد جعلها لما لا يعقل، وأخرجها عن الحالية[4] وقد ردّ عليه أبو حيّان بقوله:

---

(١) سورة سبأ، الآية (٢٨).

(٢) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: (٢/ ٢٢٠-٢٢١).

(٣) الكشّاف: (٥/١٢٣)، وينظر: الفريد: (٤/٧٢).

(٤) ينظر: مغني اللّبيب: (٧٣٣).

((أمّا كافّة بمعنى عامة؛ فالمنقول عن النّحويين إنّها لا تكون إلاّ حالاً، ولم يتصرف فيها بغير ذلك، فجعلها صفة لمصدر محذوف خروج عمّا نقلوا؛ ولا يحفظ – أيضاً – استمالة صفة لموصوف محذوف))[1].

وجعل ﴿ كَافَّةً ﴾ حالاً من ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ ، أي للناس جائز؛ فقد ذهب قوم من النُّحاة إلى جواز تقديم الحال من المجرور. جاء في (همع الهوامع): ((فقد قال بالجواز مطلقاً: الفارسيّ وابن كَيسان، وابن برهان، وصحّحه ابن مالك))[2].

وقد تكون ﴿ كَافَّةً ﴾ : حالاً من (كاف): ﴿ أَرْسَلْنَاكَ ﴾ والمعنى: إلاّ جامعاً للنَّاس في الإبلاغ. وتكون ﴿ كَافَّةً ﴾ : مصدراً جاء على (الفاعلة) كـ (العافية) و(العاقبة)، وعلى هذا فوقوعها حالاً: إمَّا على المبالغة، وإمَّا على حذف مضافٍ، أيْ: ذا كافّةٍ للنَّاس[3].

وقد ردَّ الشُّمنّيّ قول اليهوديّ: (هذا خبر آحاد؛ فلا يفيد الظّن ...)، بقوله: ((وأقول الجواب عن اعتراض اليهوديّ على هذا الخبر الحقّ؛ أنّه وإنْ كان آحادًا في نفسه، متواتر معنى؛ لأنه نقل عنه – ﷺ – من الأحاديث

---

(١) البحر المحيط: (٧/٢٨١).

(٢) همع الهوامع: (٤/٢٦). وينظر: البحر المحيط (٧/٢٨١) واللّباب: (١١/٦٣).

(٣) ينظر: الدُّر المصون: (٩/١٨٥-١٨٦)، واللّباب: (١١/٦٢-٦٣).





الدّالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التّواتر وأفاد القطع بنسبة معناه إليه، وإنْ كانت تفاصيله آحاداً كجود حاتم، وشجاعة عَليٍّ - رضي الله عنه - وإذا حصل القطع بنسبة معناه إليه، حصل القطع بحقيقته؛ لأنَّ الرَّسول - ﷺ- معصوم وكل ما هو خبر لمعصوم حقّ))[1].

وعلّق على هذه الحادثة أحمد بابا التُّنبكتيّ قائلاً:

((قلتُ: والحجّةُ القاطعةُ في ذلك قوله - تعالى -: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً** ﴾[2] فهو نصّ قطعيّ؛ ولعلّهم لم يستحضروه. ولله الحمد))[3].

(١) المنصف من الكلام على مغني أبو هشام: (٢/٢٢١).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٥٨).

(٣) نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج: (٢/٢٠٠).



رفع المستهم

الفصل الثَّاني

إِعْرَابُ القُرآن
أصالته وتكامل فَنّه

وفيه :





المبحثُ الأوَّل
أصالة الإعراب في القُرآن الكريم

إنَّ ظاهرة الإِعراب، وشعور المسلمين بقيمتها، وبالضرر الذي يترتب على فقدها – بعد ظهور اللّحن – هي المسَّبب الأوَّل في وضع النَّحو الذي يصون هذه الظاهرة؛ فأوضح أُصولها، وبيَّن عللها، وضبط قواعدها.

فهذا العلم – النَّحو – يُمكِّن المتكلم من انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ ليلحق مَن ليس من أهل هذا اللّسان بأهله في الفصاحة، فينطق بها وإنْ لم يكن من أهلها[1].

والباحثون الفضلاء، قد أجادوا، في الدّفاع عن (ظاهرة الإِعراب) في العربيّة، فكشفوا عن أصالتها، ودفعوا الشَّكّ عنها، وزيفوا الشبهات التي أُثيرت حولها.

فالإِعراب قائم في العربية، وهو قائم بها، ((جعله الله وَشْياً لكلامها، وحِلْيَةً لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين))[2].

وفي ردود الباحثين على أهل الشَّك والرَّيب غنية لمن طلب ذلك[3].

(١) ينظر: الخصائص: (١/٣٤)، والصَّاحبي: (٧٦-٧٧).

(٢) تأويل مشكل القُرآن: (١٤).

(٣) ينظر: ظاهرة الإِعراب في النّحو العربيّ وتطبيقاتها في القُرآن الكريم: (١٧- وما بعدها)، وظاهرة الإعراب في العربيّة: (١٣- وما بعدها)، والإعراب وأثره في ضبط المعنى: (١٧- وما بعدها).





فلـم يزل أعداءُ القُرآن يعملون الفكر للطعن فيه، فأخذ نفرٌ من هؤلاء يطعنون في إعـرابه ويلحـنون آياتـه – تعـالى الله عمّـا يقولـون – فجمعنا تلك الأقوال وتتبعناها ورددنـا علـيها في بحثنا الموسوم[1] (رَدُّ البهتان عن إعراب آيات من القُرآن الكريم)؛ ونسـجل هـنا أمـراً آخـر لم نناقشـه قـبل، وهـو مـن الخطورة بمكان؛ لتعلقه بكتاب الله – تعالى –، ولمناسبته لهذا الموضع من جهة ثانية.

ذهب المستشرق (كارل فولرس: **K. Vollers**) إلى أنَّ القُرآن نزل أوّل الأمر بلهجة مكة مجرّدة من ظاهرة الإعراب، ثم نقحه العلماء على ما ارتضَوهُ من قواعد ومقاييس، حتى أضحى يقرأ بهذا البيان الصافي[2].

ولمناقشـته نذكـر رأيـه مبسـوطاً. يقـول الدكـتور جواد عليّ في بحثه (لهجات العرب قبل الإسلام) :

((ولا بَدَّ من الإشارة إلى رأي أحدث ضجّة في حينه بين المستشرقين، هو الرأي الذي أبداه المستشرق (كارل فولرس: **K. Vollers**) عن اللُّغة الأصلية التي نزل بها الوحي ومتن القرآن الكريم. ولهذا الرأي علاقة كبيرة بالطبع بأصل اللُّغة العربيّة الفصحى. زعم هذا المستشرق أنَّ القُرآن الكريم قد نزل في الأصل بلهجة محلية من اللهجات العربيّة الغربيّة وأنّه لم يكن معرباً، ثم أدخل الإعراب عليه على وفق

---

(١) نُشِرَ في مجلة الأحمديّة، دار البحوث للدّراسات الإسلامية وإحياء التراث، العدد (٢١)، رمضان ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

(٢) ينظر: دراسات في فقه اللغة: (١٢٥)، وظاهرة الإعراب في العربيّة: (٢٠٨).



قواعد لغة الشعر[1]، ردد هذا الرأي المستشرق (كاله **P. Kahle**) و(حاييم رابن **Chaim Rabin**) بوجه عام، فقد وجد (كاله) في مخطوطين عثر عليهما في (لندن) أحاديث في الحثّ على التزام قواعد الإعراب في قراءة الكتاب العزيز، فاستدل بها على أنّ النّاس، لم يكونوا يراعون الإعراب في قراءة كتاب الله في بادئ الأمر، ثم روعي الإعراب فيها على وفق قواعد النّطق المضبوطة في الشّعر، والتي دوّنها علماء النّحو فيما بعد[2]))[3].

ما أبداه هؤلاء المشككون إنّما هو من ضرب الخيال، فهي أوهام وافتراضات ليس لها سند تاريخيّ، أو منطق عقلي. فقيام النّحويين بخلق القواعد وابتكارها محاولة لا يتصورها (العقل)؛ ولم يحدث لها نظير في التاريخ، فقواعد اللّغة هي تنشأ من تلقاء نفسها، وتتكون بالتدريج. ولو سلمنا – جدلاً – بإمكان تواطؤ علماء النّحو جميعاً على ابتكار الإعراب وخلقه من العدم؛ فإنّه ليس من الممكن التسليم بأنّ علماء عصرهم قد تواطئوا معهم على أنْ لا يذكر واحد منهم شيئاً عن هذا الاختراع العجيب[4].

---

(١) Orientalia, Vol. ٢١, Fax: ٣, ١٩٥٢, P. ٣٩١, K. Vollers, Volksspraehe Und Schriftsprache un Alten Arabien, Strassburg ١٩٠٥, Rabin, ٤. P.

(٢) Orientalia العدد المذكور.

(٣) لهجات العرب قبل الإسلام: (٣٢٨)، وقد نقلت النّصّ مع مصادره التي اعتمدها.

(٤) ينظر: فقه اللّغة: (١٣٣)، وظاهرة الإعراب في العربيّة: (٢٠٨-٢١٠).





وقد نسي (فولرس) على ما يظهر أنّ القرآن الكريم هو الذي خلّد هذه اللّغة، وقواعدها من نحو وصرف إنّما دونت وضبطت في الإسلام، ولم تدون في الجاهلية[١].

يقول الرّافعيّ: ((لولا القُرآن وأسراره البيانية ما اجتمع العرب على لغته، ولو لم يجتمعوا لتبدّلت لغاتهم بالاختلاط الذي وقع، ولم يكن منه بد؛ حتى تنتقض الفطرة وتختبل الطّباع، ثم يكون مصير هذه اللّغات إلى العفاء لا محالة؛ إذ لا يخلفهم عليها إلاّ مَن هو أشدُّ اختلاطاً وأكثر إفساداً، وهكذا يتسلل الأمر حتى تستبهم العربيّة))[٢]. وقال أيضاً: ((ويبقى وجه آخر من تأثير القُرآن في اللغة، وهو إقامة أدائها على الوجه الذي نطقوا به، ...))[٣].

فالقرآن الكريم هو الذي يدلُّ على أَصالةِ الإعراب، وكان القوم إذ ذاك عرب الألسُن يدركون معانيه ويعرفون وجوهه في الخطاب، وفي القُرآن مثل ما في الكلام العربيّ من وجوه الإعراب، ومن الغريب، والمعاني[٤].

ونفصِّل الرَّد على أولئك من وجوه متعددة :

الأوَّل : كان اللّحن – بصوره المتعددة – سبباً مباشراً؛ لوضع النَّحو، باعتباره ظاهرة غريبة، غير مهودة في الكلام الفصيح، وهو تقويض لأركان الشَّريعة؛ بما

(١) ينظر: لهجات العرب قبل الإسلام: (٣٢٨).

(٢) تاريخ آداب العرب: (٢/٨٠).

(٣) تاريخ آداب العرب: (٢/٨٠).

(٤) ينظر: مجاز القرآن: (١/٨).





يؤوّل إليه من الجهل بالقرآن والسّعة، وخروجاً عمّا كان عليه النبيّ - ﷺ- من البيان والفصاحة[1].

((وكان الصدرُ الأوَّل من أصحاب رسول الله - ﷺ- يُعربون طبعاً؛ حتى خالطهم العجم ...))[2].

الثّاني : جاء عن السّلف كراهية اللّحن – عند ظهوره – وعَدّه بعضهم من الذنوب، فقد ((لحَن أيّوب السَّختيانيّ في حرف، فقال: أستغفرُ الله))[3]. ويعدون اللّحن ضرباً من الكذب، فقالوا: ((مَن لحن في القُرآن فقد كذب على الله – عزَّ وجلَّ –))[4]. فوصف اللّحن بالذنب والكذب، يقتضي الاستغفار والمتاب، فاقتضى – انتشاره – عمل شيءٍ يصان به الكتاب، ويردُّ النّاس إلى الصواب. فوضع (النّحو).

الثّالث : العلماء الذين عناهم أمر اللُّغة في أوّل الأمر، كان القُرآن الكريم المصدر الأوّل في أصولهم، فيرجعون إليه وإلى قراءاته الثابتة[5]. ((فالنّحو نشأ بهدف فهم النّصّ القُرآنيّ، وما وُلد إلاّ في ضلال علم القراءات، ولقد كان روّاده الأوائل، وهم: عنبسة بن معدان، ونصر بن عاصم، وعبد الرّحمن بن هرمز،

---

(١) ينظر: الإعراب والاحتجاج للقراءات: (١٢٦).

(٢) الفاضل: (٤).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: (٣٢-٣٣) برقم (٤٩).

(٤) تنبيه الألباب: (٩٠).

(٥) ينظر: الإصباح في شرح الاقتراح: (٦٧)، وفي أصول النّحو: (٢٠٥).



ويحيى بن يعمر علماء في القراءات، وقد مضى الزّمن والارتباط وثيق بين الفنّين؛ فلا يبلغ أحد من العلماء مبلغ الإمامة في القراءات إلاّ إذا كان معرباً عالماً بوجوه القراءات))[1].

وقال ابن قيّم الجوزيّة :

((فهو الحجّةُ لها والشّاهد؛ وشواهد الإعراب والمعاني منه أقوى وأصحّ من الشّواهد من غيره؛ حتى إنّ فيه من قواعد الإعراب وقواعد علم المعاني والبيان. ما لم يشتمل عليه ضوابط النّحاة، وأهل علم المعاني))[2].

الرّابع : وأعظم دلالة على أصالة الإعراب هو القرآن الكريم نفسه. وهذه الدّلالة من أربعةِ أوجه.

أ- لفظ القُرآن وصل إلينا معرباً بالنقل المتواتر، عن النّبيّ - ﷺ- دون شكّ في نصه، أو أدائه.

قال ابن قيّم الجوزيّة:

((إنّ القُرآن نُقل إعرابه كما نقلت ألفاظه ومعانيه؛ لا فرق في ذلك كلّه، فألفاظه متواترة، وإعرابه متواتر ... فإنّ القُرآن لغته، ونحوه، وتصريفه، ومعانيه، كلها منقولة بالتّواتر؛ لا يحتاج في ذلك إلى نقل غيره.

(١) أثر القُرآن في أصول مدرسة البصرة النّحويّة: (٣٥٨-٣٥٩).
(٢) الصّواعق المرسلة: (٧٤٧/٢)، وينظر: العذب النّمير: (٤٩/٤).





بل نقل ذلك كلّه بالتواتر، أصحّ من نقل كلّ لغة نقلها ناقل على وجه الأرض، وقواعد الإعراب، والتّصريف الصحيحة مستفادة منه، مأخوذة من إعْرابه وتصريفه، وهو الشّاهد على صحّة غيرها ممّا يحتجّ له بها، فهو الحجّة لها والشّاهد))[١].

ب- الرَّسم العثمانيّ للقُرآن الكريم يدلّ دلالة واضحة على الإعراب، قبل شكله وبعده.

قال ابن تَيميّة:

((والصَّحابة كتبوا المصاحف لما كتبوها بغير شكل لا ونقط؛ لأنّهم كانوا عرباً لا يلحنون؛ ثمّ لمّا حدث اللّحن نقط النّاس المصاحف وشكلوها ...

وحكم (النَّقط والشَّكل) حكم الحروف؛ فإنّ الشَّكل يبين إعراب القُرآن كما بيّن النَّقطُ الحروف))[٢].

وقد وُفّق الباحث عبد الوكيل الرعيض في كتابه (ظاهرة الإعراب في العربيّة)؛ لتجلية هذه النقطة، وهي دلالة الرَّسم على الإعراب، وقام بإحصائيات نافعة[٣].

---

(١) الصَّواعق المرسلة: (٢/٧٤٦-٧٤٧).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٢/٥٨٦).

(٣) ينظر: ظاهرة الإعراب في العربيّة: (٢٨٤-٢٨٧). وقدَّم الدكتور (غانم قَدّوري الحمد) دراسة جيدة عن رسم المصحف، بعنوان (رسم المصحف: دراسةٌ لغويّةٌ تاريخيّةٌ).





من ذلك قوله :

((وإنَّما كان في هذا الرَّسم دليل على أصالة الإعراب في العربيّة؛ لأنّه قد دون في عهد سابق لظهور النَّحو والنّحاة، ولأنّه مع تجرّده من الإعجام والشَّكل يرمز إلى كثير من علامات الإعراب في المثنى وجمع المذكر والأسماء الخمسة[1] والأفعال الخمسة، كما يرمز إلى إعراب الاسم المنون بالألف في حالة النصب))[2].

وقال أيضاً :

((وهكذا يتَّضح لنا بعد كلّ ما تقدم: أنَّ القرآن الكريم بألفاظه المتواترة ورسمه المتبع، يدل دلالة قاطعة على أصالة الإعْراب في العربيّة وأَنَّ النُّحاة إنَّما استنبطوا قواعد الإعراب من كلام العرب وفي أعلى مراتبه: كلام الله المنزّل بلسان عربيّ مبين؛ لأَنَّ التَّطابق واضح بين هذه القواعد وبين إعْراب القُرآن المنقول بالتواتر عن طريق الرواية المتسلسلة والتلقي الشَّفويّ المعرب دون خلاف، والمدعَّم برسم المصحف من قِبَلِ الصَّحابة. وهم القُدوة لهذه الأمّة لغةً وشرعاً.

(١) المشهور: (الأسماء الستّة) !

(٢) ظاهرة الإعْراب في العربيّة: (٢٨٤).

كـلّ ذلـك يحقـق أصـالة الإعـراب وينفـي عـنه كلّ شكّ أو ارتـياب؛ بخلاف الشّعر؛ فإنّه يمكن ادعاء الانتحال فيه ممّا يضعف من حجيته بالقياس إلى القرآن))[1].

ج- نظـم القُـرآن الكـريم دلـيل علـى إعـرابه[2]؛ فهـناك آيـات لا يستقيم معـناها بـدون إعـراب، كقـوله – تعـالى -: ﴿ **إِنَّمَـا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَـاء** ﴾[3]، وكقـوله – تعـالى -: ﴿ **أَنَّ اللّـهَ بَـرِيءٌ مِّـنَ الْمُشْـرِكِينَ وَرَسُـولُهُ** ﴾[4]، وكقوله: ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ** ﴾[5]، هـذه الآيـات وغيرهـا، لا تفهـم الفهـم الـذي مـن أجلـه أنـزلت إلا بالإعـراب، فالخطأ في هذه الآيات يؤدي إلى خطأ أكبر منه، فمواقع الكلمـات بالقـرآن لا تتـرك أثـراً للشـك في إعـرابه، يضاف إلى ذلك شهادة القرآن نفسه: ﴿ **وَهَـذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ** ﴾[6].

د- إذا كانـت هيـئة الألفـاظ في نطقها، وأدائها متواترة[7]، فتواتر إعرابه مـن بـاب أولى، فالقـراءات كلّهـا توقيفـية تعتمد على النقل والتلقي.

(١) ظاهرة الإعراب في العربيّة: (٢٨٦-٢٨٧).

(٢) ينظر: الطّراز: (٦٦ – مقدمة المحقق –). وظاهرة الإعراب في العربية: (٢٦٢-٢٧٠).

(٣) سورة فاطر، الآية (٢٨). وينظر: البحر المحيط: (٣١٢/٧).

(٤) سورة التوبة، الآية (٣). وينظر: اللُّباب: (١٣/١٠).

(٥) سورة البقرة، الآية (١٢٤). وينظر: الدُّر المصون: (٩٨/٢).

(٦) سورة النحل، الآية (١٠٣).

(٧) ينظر: البرهان: (٣١٩/١)، والنّشر: (٣٠/١).



رفع المسلم

((وإذا كـان الـنّصّ القُرآني، قد اتَّسم بهذه الأَصالة الراسخة، وتوفر لـه هـذا التوثـيق الأكـيد، وتواترت ألفاظـه وكلماتـه، كمـا تواترت هيـئات نطق الكلمات وحركاتها؛ فإنَّ الظواهر اللّغويّة التي تشيع فيه تأخذ حكمه في الأَصالة والتّوثيق والصّحة والاعتبار))[١].

الخامس : كـثيرٌ مـن (المستشـرقين)، رفضـوا رأي (فولـرس) ذاك، فهـذا (نـولدكه: **Noldeke**)، الذي هو أكثر تحقيقاً وتدقيقاً من (فولرس) سَفَّه ما ذهب إليه، وفنَّده ونقـده نقـداً علمياً[٢]، فيرى (نولدكه): أنّه لو كان النّبيّ - ﷺ- أو أحـد معاصـريه مـن المؤمـنين قـد نطـق بالقـرآن دون إعْـراب؛ لكـان مـن غير الممكن أنْ تضيع الروايات الخاصّة بذلك، ولا يبق لها أثر[٣].

السّادس : أما رأي (كاله) القائل: إنّ الناس لم يكن يراعون الإعراب في قراءة القُرآن، ثم روي الإعـراب فيها بعـد ذلـك على قواعد النطق المضبوطة في الشّعر، فهو كـرأي سـابقه: وهـم على وهـم، بـل ازداد هـذا خطـأً عـندما بـنى رأيه على أحاديث فيها الحثُّ على التزام الإعْراب في قراءة الكتاب العزيز، استنبط من خلالها أنّه لم يكن ثمّة إعراب !!

---

(١) ظاهرة الإعراب في العربيّة: (٢٧٩).

(٢) ينظر: دراسات في فقه اللّغة: (١٢٢)، ونحو وَعيّ لغويّ: (٧٥-٧٦).

(٣) ينظر: ظاهرة الإعراب في العربيّة: (٢١٣-٢١٤).





أقول: نحن في غنىً عن (مخطوطتيه)، فكتبنا الموثوق بها روت كلّ شيءٍ، والعلماء بالحديث بيّنوا الصَّحيح من غيره. فلا يوجد حديث صحيح يدلّ على ما فهمه هذا الرَّجُل؛ فمن تلك الأحاديث الحاثّة على الإعراب، ما جاء في (المستدرك) للحاكم: ((أعربوا القُرآن – والتمسوا غرائبه))[١]. وقال عنه: ((هذا حديث صحيح الإسناد على مذهب جماعة ولم يخرجاه))[٢].

وعقّب عليه الإمام الذّهبيّ بقوله:

((بل أجمع على ضعفه))[٣]. وقال الهيثميّ: ((وفيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبريّ، وهو متروك))[٤].

ومع عدم سلامة هذه الأحاديث من النقد عند علمائه، اشتغل العلماء بتأويلها تأويلاً حَسَناً، قال المُناويّ: ((أَعْرِبوا – بفتح همزة القطع وسكون المهملة وكسر الرَّاء – من أَعْرَبَ بمهملتين فموحدة (القُرآن)، أي: تعرفوا ما فيه من بدائع العربيّة وأسرارها، وليس المراد بالإعراب المصطلح عليه عند النَّحاة؛ لأنّ القراءة مع اللّحن ليست قراءة ولا ثواب له فيها))[٥].

---

(١) المستدرك على الصحيحين: (٤٣٩/٢). وقد مَرّ بنا في موضع سابق.

(٢) المستدرك على الصحيحين: (٤٣٩/٢).

(٣) تلخيص المستدرك: (٤٣٩/٢).

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٦٣/٧).

(٥) فيض القدير: (٥٥٨/١).



وحمله بعضهم على معرفة غريبة، قال الرّافعيّ: ((وكان الصّحابة – رضي الله عنهم – يسمون فهم هذا الغريب (إعراب القُرآن)؛ لأنّهم يستبينون معانيه ويخلصونها، وقد روى أبو هريرة في ذلك: (أعربوا القُرآن والتمسوا غرائبه)، وبهذا الأثر ونحوه مما تأتي فيه لفظة (الإعراب) زعم طائفة من أبناء الطيالسة[١]، وطائفة من قومنا الذين في قلوبهم مرض، أنّ اللّحن – أي: الزيغ عن الإعراب – كان يقع من الصّحابة في القُرآن لعهد النّبيّ – ﷺ- ضلةً من القائلين، وذهاباً إلى معنى (الإعراب) النّحويّ، ثم غفلة عن لغة الاصطلاح، والاصطلاحُ في أهله ضربٌ من الوضع: لا يحمل على كلامهم غير ما حملوه عليه))[٢].

وخلاصة القول فما ارتاب عاقل في الدنيا في سلامة إعراب القُرآن.

قال ابن تيمية:

((وحكم الإعراب حكم الحروف؛ لكن الإعراب لا يستقلُّ بنفسه، بل هو تابع للحروف المرسومة، فلهذا لا يحتاج لتجريدها وإفرادها بالكلام؛ بل القُرآن الذي يقرؤوه المسلمون هو كلام الله: معانيه، وحروفه، وإعْرابه.

والله تكلّم بالقُرآن العربيّ، الذي أنزله على مُحمّد – ﷺ- ...

---

(١) كناية عن العجم.

(٢) تاريخ آداب العرب: (٢/٧٢). وينظر: ظاهرة الإعراب في العربية (٢٧٩-٢٩٨)، والإعراب والاحتجاج للقراءات: (١٣٢-١٣٤).





والمكتوب في مصاحف المسلمين هو كلام الله، وهو القُرآن العربيّ الذي أنزل على نبيّه: سواء كتب بشكل ونقط، أو بغير شكل ونقط ... كما أنّ حرمة (إعراب القُرآن) كحرمة حروفه المنقوطة باتفاق المسلمين))[1].

وقال الطّوفيّ:

((القُرآن ثبت عندما أنّه من كلام الله – تعالى – على هذهِ الصِّيغ والإِعرابات الموجودة))[2].

(١) مجموع الفتاوى: (١٢/٥٨٦-٥٨٧).

(٢) الصَّعقة الغضبيّة: (٣٣٥).





المبحث الثَّاني
علم إعراب القُرآن: فَنٌّ مستقلٌ

بعد أن عرفنا نشأة هذا العلم، والأطوار التي مَرَّ بها، ما كنت لأقف عند قضية عَدّ (علم إعراب القُرآن) فنّاً مستقلاً، ولكن رأيت مَن خالف في ذلك.

قال حاجي خليفة: ((وعدّه علماً مستقلاً؛ ليس كما ينبغي، وكذا سائر ما ذكره السيوطيّ في (الإتقان) من الأنواع؛ فإنَّه عَدّ علوماً – كما سبق في المقدمة –[1] ثم ذكر ما يجب على المعرب مراعاته من الأمور التي ينبغي أن تجعل مقدمة لكتاب إعْراب القُرآن، ولكنَّه أراد تكثير العلوم والفوائد))[2].

وعلى هذا القول وقع القنوجيّ، ثم أورده في كتابه (أبجد العلوم)[3].

ولكي يتضح الأمرُ على أحسن صورة، ونقف على حقيقته، نتكلّم فيه من جهتين :

الأولى : ما المراد بقولهم: ((وعَدّه علماً مستقلاً؛ ليس كما ينبغي ...)) ؟ يريد هؤلاء أنّ الإعراب كَفَنٍّ، لا كتطبيق، لا يستقل بنفسه، ودليل ذلك أنّ هؤلاء يعرفون تصانيف الإعراب، وما بلغته من الكثرة. وكتاب (حاجي

(١) ينظر: الإتقان: (١/١٤-١٧)، وكشف الظّنون: (١/١٧).

(٢) كشف الظّنون: (١/١٢١).

(٣) أبجد العلوم: (٢/٨٠)، وينظر: تاريخ التّفسير: (٩٢).





خليفة)، و (القنوجيّ)، موضوعان للعلوم، وما صنّف فيها. جاء في (كشف الظنون) :

((وهذا النوع أفرده بالتصنيف جماعة ...))[١]، وجاء نحوه في (أبجد العلوم)[٢].

فحاجي خليفة يرى أن العلم بضوابط هذا الفنّ وفائدته ونحو ذلك، ينبغي أن تجعل مقدمة لكتاب في (إِعراب القُرآن). ولا تنهض بالاستقلال كفَنٍّ مخصوص[٣].

وجاء في (أبجد العلوم):

((فإنّه – السّيوطيّ – عَدَّ علوماً، ثم ذكر ما يجب على المعرب مراعاته من الأُمور التي ينبغي أن تجعل مقدمة لكتاب (إعراب القُرآن)، ولكنّه أراد تكثير العلوم والفوائد))[٤].

والذي حمل هؤلاء على هذا الرأي – والله أعلم – أمران :

أ- لم أرى كتاباً يجمع المباحث المتعلقة بـ (إعراب القُرآن) من حيث بيان نشأته، وفوائده، ومناهج المعربين وضوابطهم مثلما فعل

---

(١) كشف الظّنون: (١/١٢١).

(٢) ينظر: أبجد العلوم: (٢/٨٠).

(٣) ينظر: كشف الظّنون: (١/١٢١).

(٤) أبجد العلوم: (٢/٨٠).





المفسـرون فوضـعُوا كتبـاً في (أصـول التفسـير) أو (قـواعد التفسير).
ولعلّ هذا من الأسباب التي حملتهم إلى ما ذهبوا إليه.

ب- الـذي يعـزِّزُ مـا أظنُّه هـو أنّ حاجي خليفة، والقنوجيّ من المتأخرين جداً، فالأوّل توفي سنة (١٠٦٧هـ)، والثاني توفي سنة (١٣٠٧هـ).

وقـد جـرت عـادة المتأخـرين بذكـر (المـبادئ العشر) التي يعـرف بهـا كُـلّ فـنّ مستقل، وهي : (حدُّه، وموضوعه، وفائدته، ونسـبته إلى غـيره، وفضـله، وواضعه، واسمه، واستمداده، وحكمه، ومسائله)[1].

قال محمد بن يوسف الخيّاط :

((اعلم أنّه ينبغي لكلّ شارع في فنّ أن يعرف مبادئه العشرة))[2].

وقد جمعها الصَّبّان نظماً بقوله[3]:

---

(١) ينظر: الأزهـار الطّيبة النّشر فيما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر: (٣- وما بعدها) وزاد بعضهم المبدأ الحادي عشر، وهو (شرفه).

وينظر نحو هذا: كشف الظّنون: (١/٦-١٠).، وأبجد العلوم: (١/٤٣-٥٠).

(٢) لآلئ الطّل النّدية: (٢).

(٣) لآلئ الطّل النّديّة: (٢)، وينظر: التأصيل لأصول التخريج: (٣٧-٣٩).

وهناك مَن نظمها على غير هذا النّظم. ينظر: إضاءة الدُّجُنّة: (١٩) والأزهار الطّيبة النّشر: (٢)، ولآلئ الطّل النّديّة: (٢).





إِنَّ مـبادِئ كُـلِّ فَـنٍّ عَشَـرَة
الحَـدُّ والمَوْضُـوعُ ثُـمَّ الثَّمَـرَةْ

وفضْـلُهُ ونِسْـبَةٌ والواضِـعْ
والاسـمُ الاستمدادُ حُكْمُ الشَّارِعْ

مسـائلٌ والـبَعْضُ بالـبعض اِكْتفَى
وَمَـنْ دَرَى الجمـيعَ حَـازَ الشَّـرَفَا

الجهة الثانية : إثبات العلم بهذه الأصول الإعرابيّة يُعدُّ علماً مستقلاً. وذلك لما يأتي :

أ- عَـدَّ الزركشيّ والسُّيوطيّ وابـن عقـيلة وغيرهـم هـذا النَّوع عِلماً مستقلاً[1] ؛ فـأورد هـؤلاء شيئاً مهماً من هذا الفنّ، فذكروا فائدته، وشيئاً مـن تصـانيفه، ومـا ينبغـي للمعـرب مـراعاته؛ وإن لم يطولـوا ويدققـوا ويسـتدركوا؛ فكتـبهم موضـوعة للتعـريف بالعلـوم المتعلقة بالقُرآن الكريم.

ب- المتقدمون لم يشتغلوا بتحقيق هذه المبادئ العشر، وغالب مُصنفاتهم تشهد على ذلك؛ فقد يذكرون بعضها، ويتركون الأُخرى. وهكذا.

(١) ينظر: البرهان: (٣٠١/١)، والإتقان: (٦٠/٢)، والزِّيادة والإحسان: (٤٠١/١).



وحتى القائلون بتحقيق المبادئ العشر، لم يتفقوا على تحقيقها كلّها[1].

ج- أصَّل ابن هشام الأنصاريّ في كتابه (مغني اللبيب) لكثير من (ضوابط الإعراب)، وما ينبغي على المعرب مراعاته[2]. وجاء مَن بعده فاستفاد ممّا ذكره ابن هشام؛ وقد وَفق الله العبد الفقير إلى جمع المسائل المتعلقة بهذا الفنّ، ولا مانع من جعلها فنّاً خاصّاً؛ وقد قال المعتنون بتصنيف العلوم: ((لا مانع عقلاً من أن تعدّ كلّ مسألة علماً برأسه، وتفرد بالتّعليم، ولا من أنْ تعد مسائل كثيرة غير متشاركة في موضوع واحد سواء كانت متناسبة من وجه آخر أم لا علماً واحداً، وتفردُ بالتّدوين))[3].

فكيف ومسائلنا متفقة من وجوه متعددة، فهي أُصول وضوابط لإِعراب القُرآن الكريم فهي بالنّسبة لإِعراب القُرآن، كأصول التفسير وقواعده لعلم التفسير. والله الموفق.

وقارئ كتابنا هذا، سيجدُ – إن شاء الله – أنّ ما قمنا به خليق لِئن يجمع في كتاب، وينبه على أهميته.

(١) ينظر: كشف الظنون: (١/٥٧)، وأبجد العلوم: (١/٤٣).

(٢) ينظر: مغني اللّبيب (١٨)، فيه الأبواب وما تضمنته.

(٣) تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر: (٥).



قال الإمام ابن حزم :

((فأمـا علم القرآن فينقسم أقساماً: وهي علم قراءاته وإعرابه وغريبه وتفسيره وأحكامه؛ فالمرجوع إليه من علم قراءات القرآن مقدمات مقبولة راجعة إلى قراء مرضيين معلومين، راجعة إلى النّبيّ - ﷺ- الذي قامت البراهين على صحّة نقلها عنه وعلى صحّة ثبوته. وأمّا إعرابه فهو مقدمة صحيحة فيه إذا أخذ اللفظ فيه على حركات ما، وهيئة ما، فهو أصل مرجوع إليه. وأما لغته فالمعهود منها في اللُّغة العربيّة. وأما أحكامه فإلى مفهوم ألفاظها وإلى بيان النّبيّ - ﷺ- لها))[1].

وقال الطّوفيّ:

((أما علم القُرآن، فهو: إمّا لفظي، وإمّا معنويّ، أي: متعلق بلفظه، أو معناه، فكل منهما على أنواع.

أمّا أنواع اللفظيّ، فمنها: علم الغريب: وهو معرفة مفردات اللُّغة ... ومنها علم التّصريف، وهو : ما يعرض للكلمة من حيث تنقلها في الأزمنة ... ومنها علم الإعراب، وهو: معرفة ما يعرض لأواخر الكلم من حركة، أو سكون. كألقاب الإعراب، والبناء ...))[2].

فكلّ هذا يدلّ على عِظم هذا الفنّ، وما تفرع منه.

---

(١) التّقريب لحدّ المنطق: (٢٠١).

(٢) الإكسير في علم التّفسير: (٤٨-٤٩).




رفع المساهم

المبحث الثّالث
حكم هذا الفنّ وحَدُّ الاشتغال به

تنوّعت علوم القُرآن، وقامت كُلّ طائفة بفنٍّ من فنونه، فاعتنى قوم بضبط لغاته وتحرير كلماته، وآخرون بحروفه وعددها ومخارجها، واعتنى المفسرون بالكشف عن معانيه، وصنّف قوم في قصصه وأمثاله وهكذا.

وقال محمد بن عبد الله المُرْسِيّ: ((واعتنى النُّحاة بالمعرب منه، والمبنيّ من الأسماء والأفعال. والحروف العاملة وغيرها. وأوسعوا الكلام في الأسماء وتوابعها، وضروب الأفعال واللازم والمتعديّ، ورسم خطّ الكلمات وجميع ما يتعلق به، حتّى أنّ بعضهم أعرب مشكله، وبعضهم أعربه كلمةً كلمةً))[١].

وهناك مَن أعرب أسماء سور القُرآن الكريم، ومنهم مَن أفرد إعراب أوائل سوره بالتّصنيف[٢].

أمّا حُكْمُهُ :

ينبغي أن يعلم أن بيان حكمه سيكون في صورتين؛ فالحكم على الشيء فرع عن تصوّره:

---

(١) الإكليل: (١/٢٤٤).

(٢) ينظر: نتيجة الفكر في إعراب أوائل السُّور: (٣١-مقدّمة التّحقيق -)، والزّيادة والإحسان: (١/٣٩٦)، والدُّرَر في إعراب أوائل السّور: (٣٥-مقدّمة التّحقيق-).





الأُولى: (إِعْـراب القُـرآن) العَمَلِـيّ: وهـو تلاوته معرباً كما أُنزل، على الصُّورة التي وصل إلينا بها متواتراً. بلسان عربيّ مبين.

الثّانية: (إعْـراب القُـرآن) العِلْمِـيّ: هـو العلـم بالقـواعد الـنّحوية؛ وإجـراء الآيـات القُرآنيَّة عليها، من ذلك كُتب إِعْراب القُرآن.

فإِعْـرابُ القُرآن العَمَلِيّ هو النُّطق الصّحيح للقُرآن الكريم؛ من غير لحن، وهذا واجـب علـى كُـلّ مَـن قرأ شيئاً من القُرآن؛ فـ ((إتقان كتاب الله وقراءته، كما أُنزل من عظيم الطّاعات وأعلاها، وأَجَلّ القُربات وأسناها))[1].

قال – تعالى – : ﴿ قُرآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾[2].

قال الطّوفيّ:

((والعِوَجُ هو النَّقصُ وعدمُ الاستقامة. واللّحن فيه: نقصٌ؛ فمَن لحن فيه فقد قـرأه علـى عِـوَج، وذلـك تركُ واجب، وتحصيل الواجب واجبٌ مهما أمكن؛ كسائر الواجبات))[3].

---

(١) تنبيه الغافلين: (٣٠).

(٢) سورة الزُّمر، الآية (٢٨).

(٣) الصَّعقة الغضبيّة: (٢٣٧).



رفع المسلم

وقد بحث العلماءُ صَلاة مَن يلحن أو إمامته؛ فتكلموا عن ضروب اللّحن ومواضعه من السّور القُرآنيّة، وحذّروا منه[1]. فلا ينبغي لطلبة العلم الصّلاة خلف مَن لا يقيم الفاتحة، ويقع في اللّحن الجليّ. قال ابن تيميّة: ((وأمّا مَن لا يقيم قراءة الفاتحة؛ فلا يصلي خلفه إلاّ مَن هو مثله))[2].

ومن المعلوم أنّ اللّحن الخفيّ مدفوع عن القُرآن، وهذا – الدّفع – غاية علم التّجويد، قال ابن أبي مريم :

((فإنّ حُسن الأداء فرض في القراءة، ويجب على القارئ أنْ يتلو القُرآن حقّ تلاوته؛ صيانةً للقُرآن عن أن يجد التغيرُ واللّحن إليه سبيلاً ...))[3].

وقال ابن الجزريّ :

((ولا شكّ أنّ الأُمة كما هم متعبدون بفهم معاني القُرآن وإقامة حدوده؛ متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصّفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضر النبويّة الأفصحيّة العربيّة، التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها. والنّاس في ذلك بين محسن مَأْجور، ومسيء آثم، أو معذور، فمن قدر على تصحيح كلام الله – تعالى – باللّفظ الصّحيح، العربيّ الفصيح، وعدل إلى اللّفظ الفاسد

---

(١) ينظر: البيان في مذهب الإمام الشّافعيّ: (٢/٤٠٨)، والمغني (ابن قدامة): (٣/٣٢)، وتنبيه الغافلين: (٨٦- ٨٧).

(٢) مجموع الفتاوى: (٢٣/٣٥٠)، وينظر: وفنّ التّرتيل وعلومه: (١/١٤٧).

(٣) الموضح: (١/١٥٦).





العجميّ أو النبطيّ القبيح، استغناء بنفسه، واستبداداً برأيه وحدسه، واتكالاً على ما ألف من حفظه. واستكباراً عن الرّجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه. فإنّه مقصر بلا شكّ، وآثم بلا ريب، وغاش بلا مرية. فقد قال رسول الله - ﷺ-: "الدين النّصيحة: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامّتهم"[1]))[2].

فقراءة القُرآن معرباً آكدُ، وتجنب اللّحن الجليّ فيه من باب أولى أن يتقى، وينبّه إلى خطره، وعظيم ضرره، قال الإمام الشّاطبيّ – جوابًا عن تعليم امرأة من البادية شيئاً من القُرآن للنساء والبنات -:

((هذه المرأة إذا علّمت النساء والبنات ما لا بدّ لهُنّ منه في صحّة الصّلاة فحسن، لكن ذلك كلّه بشرط أن تكون هذه المرأةُ عارفةً بالقُرآن كيف تقرأه وتُقرئه وتؤديه؛ كما أمر الله به من غير لحن ولا تحْريف ولا تبديل، فإنْ كانت لا تقرأه ولا تؤديه إلاّ على اللّحن والتّغيير والتّبديل فلا يحل لها أنْ تقرأه كذلك، ولا أن تُعلّمَه أحداً، لأنّها إنّما تعلم ما لا يصح أن تقرأ به، وربّما بطلت صلاة من قرأ تلك القراءة، ولا يحل لِمَن علم بذلك أنْ يسكت عليه، بل ينكر ذلك عليها، ويجب على أهل القرية منعُها من ذلك، إذا كانت تبدل كلام الله ثمّ تعلمه مُبَدَّلاً مغيراً، فإنْ لم يُعلمْ هذا

---

(١) ينظر: صحيح مسلم: (١/٧٥) برقم (٥٥).

(٢) النّشر: (١/٢١٠-٢١١). وقال في (المقدمة الجزريّة):

والأخـذُ بالتّجويد حتمٌ لازمٌ	مَن لم يجوّد القُرآنَ آثمُ
لأنّه به الإلهُ أنـزَلاَ	وهكذا منه إلينا نَـزَلا

ينظر: الدّقائق المحكمة: (٤٤)، والحواشي الأزهرية: (١٦)، والفوائد المفهمة: (١٩).





ولا هـذا مِنها، ولا عُـرِف هـل هـي تلحن فـيه أم لا، فيجب عليها أن تذهب إلى من يعلمهـا مـا تُصلي به، ويجب البحث عنها من أهل القرية؛ لأنّ الغالب على النساء، بل علـى كـثير من الرّجال، أنّه لا يعرف يقرأ القُرآن حق قراءته، فهذه المرأة الغالب عليها الجهل بذلك كله. انتهى))[1].

وقال الزَّركشيّ:

((وأمّـا الإعـراب؛ فمـا كـان اختلافه مُحيلاً للمعنى وجب على المفسِّر والقـارئ[2] تعلُّمه؛ ليتوصل المفسِّر إلى معرفة الحكم، وليسلم القارئ من اللّحن، وإن لم يكن محيلاً للمعنى وجب تعلُّمه على القارئ، ليَسلَم من اللّحْن))[3].

وقـال الشـيخ أحمـد بـن أحمـد الطَّـويـل: - عـند (حكـم اللّحـن الجلـيّ بأنواعه)[4]-:

((وهـذا النَّوع من اللّحن حرام بالإجماع، سواء أخلّ بالمعنى أم لا، لما فيه من التَّغيير والتَّحريف والتَّبديل لكلام الله - تعالى - ومخالفة الصّفة التي نزل بها القُرآن الكريم، ونقلها إلينا أئمّة القراءة؛ كما تواترت إليهم عن رسول الله - ﷺ- ...

(١) فتاوى الإمام الشّاطبيّ: (١٢٢). وينظر: تفصيل جيِّد في مجموع الفتاوى: (٢٣/٤٤٤).

(٢) يقصد بـ (القارئ) بالمصطلح العلميّ؛ جاء في كتاب (منجد المقرئين: ٤٩)): ((والقارئ المبتدي مَن شرَع في (الإفراد) إلى أنْ يُفرد ثلاثًا من القراءات، والمنتهي: مَن نَقَل من القراءات أكثرها وأشهرها)).

(٣) البُرهان: (٢/١٦٥)، ونقله السُّيوطيّ: (الإتقان: ٤/١٨٩).

(٤) ينظر: (ص: ٣٧ ،هـ:٣)؛ ففيه فائدة.



ومَـن كـان هـذا شـأنه لا ينبغي لـه أن يتصـدّى لتعليـم القُـرآن، ولا إمامـة المسلمين))[1].

وإمَّـا (إعْـراب القُرآن) العِلميّ؛ فهو فَرضُ كِفاية، ويختصّ أكثر مَن يتعاطى العلـوم المستنبطة من القُرآن الكريم، كالتَّفسير، وتوجيه القراءات، واستخراج الأحكام الشَّرعية، وقـد نبّهـنا إلـى نبذٍ في هذا وغيره، عندما ذكرنا (أهمية إعْراب القُرآن). فهو ((أصل في الشَّريعة))[2].

و ((هـو مـن آكـد أسباب الفهم، فاعرف ذلك، ولا تجد غنى عنه؛ فإنَّه علم السَّلف الذي استنبطوا به الأحكام، وعرفوا به الحلال والحرام))[3].

وقـال ابـن مجاهـد: وهـو يلـوم مَن لا بصر له بالإعْراب من أهل القراءات - : ((ومـنهم مَـن يـؤدِّي مـا سمعـه ممـن أخـذ عـنه ليس عنده إلاّ الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعـراب وغـيره؛ فـذلك الحـافظ فـلا يلبـث مـثله أن ينسـى إذا طـال عهـده فيضـيِّع الإعـراب لشـدة تشـابهه ...؛ لأنَّـه لا يعـتمد علـم العربيّة ولا بصر بالمعاني يرجع إليه، وإنّما اعتماده على حفظه وسماعه))[4].

وقيل فيمن يدَّعِي القراءات ويجهل الإعراب والصَّرف[5]:

---

(١) فنّ التّرتيل وعلومه: (١/١٤٥).

(٢) التّذكار: (١٣٦).

(٣) تنبيه الألباب: (٦١).

(٤) السّبعة: (٤٥-٤٦).

(٥) هما لأبي الحسن الحُصْريّ، ينظر: منجد المقرئين: (٥١).




رفع المسبّهم

لقـد يَدَّعِـي عِلْـمَ القراءاتِ مَعْشَرٌ
وبـاعهم في الـنَّحو أقْصَرُ مِن شِبْرِ
فإنْ قيل: ما إعْرابُ هذا وَوَزْنُه ؟
رَأَيْـت طوِيلَ البَاعِ يقْصُرُ عَن فِتْرِ

وما أبدع قول الإمام ابن حزم، ونحن ننقله مع طوله؛ ولنفاسته :

((وأمّا النَّحو واللُّغة ففرض على الكفاية أيضاً كما قدمنا، لأنَّ الله يقول: ﴿ وَمَـا أَرْسَـلْنَا مِـن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾[1]، وأنزل القُرآن على نبيّه – عليه السّلام – بلسان عربيّ مبين، فمن لم يعلم النَّحو واللُّغة، فلم يعلم اللّسان الذي به بيّن الله لنا ديننا وخاطبنا به ومن لم يعلم ذلك فلم يعلم دينه، ومن لم يعلم دينه ففرضٌ عليه أن يتعلّمه، وفرضٌ عليه واجبٌ تعلّم النَّحو واللُّغة. ولا بدّ منه على الكفاية كما قدمنا، ولو سقط علم النَّحو لسقط فهم القُرآن وفهم حديث النّبيّ – ﷺ –، ولو سقط لسقط الإسلام، فمن طلب النَّحو واللُّغة على نيّة إقامة الشَّريعة بذلك، وليفهم بهما كلام الله – تعالى – وكلام نبيّه؛ وليفهمه غيره، فهذا له أجر عظيم ومرتبة عالية لا يجب التقصير عنها لأحد))[2].

(١) سورة إبراهيم، الآية (٤).

(٢) رسائل ابن حزم: (٣/١٦٢).

وشـدّد النكير عَلى مَن يجهل هذا، ويدعي العلم، فقال: ((وأما من وَسَمَ اسمه باسـم العلـم والفقـه وهـو جاهـلٌ للنَّحو واللُّغة فحرام عليه أن يفتي في دين الله بكلمة، وحـرام علـى المسلمين أن يستفتوه؛ لأنَّه لا علم له باللّسان الذي خاطبنا الله - تعالى - بـه. وإذا لم يعلمـه فحرام عليه أن يفتي بما لا يعلم؛ قال الله - تعالى -: ﴿ وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾[١]، وقال - تعالى -: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ ﴾[٢]، وقـال - تعـالى - : ﴿ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّناً وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴾[٣]. فمن لم يعلم اللّسانَ الذي به خاطبنا الله - عَزَّ وجَلَّ -، ولم يعرف اختلاف المعاني فيه لاختلاف الحركات في ألفاظه، ثم خبر عـن الله بأوامـره ونواهـيه فقـد قال على الله ما لا يعلم. وكيف يفتي في الطّهارة من لا يعلـم الصـعيد في لغة العرب ؟ وكيف يفتي في الذبائح من لا يدري ماذا يقع عليه اسم الـذّكاة في لغة العرب ؟ أم كيف يفتي في الدّين من لا يدري خَفضَ اللاّم أو رَفْعَها من قـول الله - عَزَّ وجَلَّ - : ﴿ أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[٤]، ومثل هذا في القرآن والسنّة كثير، وفي هذا كفاية))[٥].

---

(١) سورة الإسراء، الآية (٣٦).

(٢) سورة الأعراف، الآية (٣٣).

(٣) سورة النور، الآية (١٥).

(٤) سورة التوبة، الآية (٣).

(٥) رسائل ابن حزم: (٣/١٦٢-١٦٣).



وجوّد الغزاليّ التّحقيق في ذلك، فقال:

((ومن أراد أن يتكلّم في تفسير القُرآن وتأويل الأخبار ويصيب في كلامه؛ فيجب عليه أولاً: تحصيل علم اللُّغة والتّبحر في فنّ النّحو، والرّسوخ في ميدان الإعْراب، والتّصرف في أصناف التّصريف. فإنّ علم اللُّغة سلّم ومرقاة إلى جميع العلوم، ومن لم يعلم اللُّغة فلا سبيل له إلى تحصيل العلوم. فإنّ مَن أراد أنْ يصعد سطحاً عليه تمهيد المرقاة أولاً ثم بعد ذلك يصعد، وعلم اللُّغة وسيلة عظيمة، ومرقاة كبيرة، فلا يستغني طالبُ العلم عن أحكام اللُّغة، فعلمُ اللُّغةِ أَصلُ الأُصولِ))[1].

بل هو مِن جملة النّصيحة لكتاب الله – تعالى – فهو طريق لضبطه وفهم معناه وتدبره، يقول النوويّ:

((وأمّا النصيحة لكتابه – سبحانه وتعالى –، فالإيمان بأنّه كلام الله – تعالى – وتنزيله لا يشبه شيء من كلام الخلق، ولا يقدر على مثله أحد من الخلق، ثمّ تعظيمه وتلاوته حقّ تلاوته وتحسينها، والخشوع عندها، وإقامة حروفه في التّلاوة، والذّب عنه لتأويل المُحَرِّفين وتعرض الطّاعنين، والتّصديق بما فيه، والوقوف مع أحكامه، وتفهُّم علومه وأمثاله، والاعتبار بمواعظه، والتّفكر في عجائبه، والعمل بمحكمه، والتّسليم لمتشابهه، والبحث عن عمومه وخصوصه وناسخه ومنسوخه، ونشر علومه والدعاء إليه وإلى ما ذكرنا من نصيحته))[2].

---

(١) الرّسالة اللّدنيّة: (٩٨).

(٢) شرح صحيح مسلم: (٣٩/٢). وذلك في حديث النّبيّ – ﷺ –: ((الدين النصيحة. قلنا: لِمَنْ ؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمّة المسلمين وعامتهم)).





وأمّا حَدُّ الاشتغال بهذا الفنّ: فأبدأ به من حيث انتهى المرسِيّ بقوله: ((وبعضهم أعربه كلمةً كلمةً)).

فالناظر في كتب (إعراب القُرآن) يراهم مختلفين في مناهجهم ومسالكهم؛ فمنهم: يعرب مشكله، ومنهم يعرب مجمله، وغير ذلك مما سيقف القارئ عليه في موضعه من كتابنا هذا – إن شاء الله –.

فكلّ مصنّف له منهجه وغرضه، وما كنت لأحقق هذه القضية، لولا أنّي وجدتُ قولاً لأحد العلماء الفضلاء، وهو الشيخ الدكتور يوسف القرضاويّ – وفقه الله – ففي كتابه (كيف نتعامل مع التُّراث والتمذهب والاختلاف ؟) شرح الشيخ أصلاً مهمّاً هو " الاشتغال بالبناء والعمل، لا بالتكلّف والجدل " وأورد أمثلة على هذا الأصل، مثل: الاشتغال بالسؤال عمّا لا ينفع، والبحث فيما لا تملك وسائل معرفته، والاشتغال بالألغاز ... وهذا طيِّب كُلّه[1].

ولكن استغربت من إيراد (الاشتغال بإعراب القُرآن كلّه) في ضمن تلك الأمور التي لا يبنى عليها عمل.

(١) ينظر: كيف نتعامل مع التُّراث والتّمذهب والاختلاف ؟ (٢٥٩-٣٠٤).





وسأورد نصَّه بتمامه، قال الشيخ :

((إعراب جميع القرآن :

ومن ذلك : الاشتغال بإعراب القرآن كلّه، كما فعل ذلك بعضهم، إذ أعرب القرآن من أوله إلى آخره، وقد نشرته (إدارة إحياء التراث الإسلامي) في دولة قطر في بضعة عشر مجلداً !

ولا أعتقد أنّ أحداً يحتاج إلى قراءة هذا كلّه، إنّما الذي يحتاج إليه من إعراب القرآن ما كان فيه إشكال معين، ويحتاج إلى توجيه وتفسير، كما فعل العلاّمة ابن هشام الأنصاريّ في (شرح شذور الذّهب) حين جاء بالآيات التي أشكلت على بعض النّاس مثل قوله - تعالى -: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى ﴾[1].

وقوله - تعالى -: ﴿ لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾[2].

وقد ألّف الإمام أبو حيّان كتاباً في هذا الموضوع سماه (إملاء ما منَّ به الرحمن في إعراب ما أشكل من آيات القرآن) وهذا هو المقبول))[3].

(١) سورة المائدة، الآية (٦٩).

(٢) سورة النساء، الآية (١٦٢).

(٣) كيف نتعامل مع التُّراث والتّمذهب والاختلاف ؟ : (٢٧٨).

وقبل مناقشة الشيخ أقول: أشار بعض المصنّفين في (إعراب القُرآن) إلى تطويل بعض المعربين لكتبهم.

قال العكبريّ :

((فمنها المختصر حجماً وعِلْماً، ومنها المطوَّل بكثرة إعراب الظواهر. وخلط الإعراب بالمعاني))[1].

وقال الهمذانيّ:

((والذي حملني على تأليف هذا الكتاب، وإن سبقني إلى جمع مثله ذوو الألباب: تطويل قوم، وتقصير آخرين))[2].

وقد اعترض ابن هشام على بعض (كتب إعراب القُرآن) بثلاثة أمور، فقال:

((واعلم أنّني تأملت (كتب الإعراب)[3] فإذا السَّبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور :

(١) التّبيان: (١/٢). وينظر: مشكل إعراب القرآن: (١/١٠١/١٠٢).

(٢) الفريد في إعراب القُرآن المجيد: (١/١٤٢).

(٣) جاء في (حاشية الأمير على مغني اللّبيب: ١/٩): " قوله: (كتب الإعراب)، يعني : إعراب القرآن ". وهذا يدفع الوهم الذي يقع به بعضهم، ويحسبون أنّ ابن هشام عنى بقوله هذا: كتب النّحو.
فمن ذلك جاء في كتاب (إعراب فاتحة الكتاب والبقرة: ص/ن): " أراد – (ابن هشام) – به – (المغني) – معالجة القاعدة النّحوية مستشهداً عليها بالقرآن الكريم؛ متجنباً الأخطاء المنهجية التي وقع فيها المؤلفون لكتب النّحو، هي: (أ) التكرار. (ب) الحشو (جـ) إعراب الواضحات ". وهذا استنتاج بعيد !!





أحدها : كثرة التَّكرار؛ فإنَّما لم توضع لإفادة القوانين الكليّة؛ بل للكلام على الصور الجزئية ...

والأمر الثّاني : إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق (اسم) أهو من السِّمة كما يقول الكوفيون، أو هو من السُّمُوِّ كما يقول البصريون[1] ؟ والاحتجاج لكلٍّ من الفريقين، وترجيح الرَّاجح من القولين ...

والثّالث : إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور ...))[2].

واعتراضات هؤلاء العلماء راجعة إلى قدراتهم، وتناسب مصنَّفاتهم لأزمنتهم.

ولكن الشَّيخ – القرضاويّ – يرى أنَّ الاشتغال بإعراب القُرآن كلّه، لا يحتاج أحدٌ إلى قراءته هذا من جانب، ومن جانب آخر إيراد هذه القضية تحت أصل مهم هو ((الاشتغال بالبناء والعمل، لا بالتكلّف والجدل)) !!

وهذا – والله أعلم – أراه بعيدًا، فضبط القُرآن – كله – إعراباً من الواجبات شَّرعية التي لا ينبغي أن تخلو الأُمّة منها، لا سيما هذه الأزمنة، بل إنّ هذا العمل معروف لدى القدماء، كما تقدم عنهم: مَن أعربه كلمةً كلمةً ...

(١) لمعرفة (حقيقة رأي الكوفيّين)، ينظر: دراسة في النّحو الكوفيّ: (٣٢٠-٣٢٣).

(٢) مغني اللّبيب: (١٨-٢٠).





قال أحدهم:

((وأنا أنهمك في إعراب سور القرآن الكريم آيةً آيةً، ولفظةً فلفظةً، وحرفاً فحرفاً، كنتُ أَهدفُ من ذلك العمل الذي أخذ من الوقت أكثر من خمس سنوات نيل مرضاة الله – عزَّ وجلَّ – وخدمة لغة كتابه الجليل))[1].

وله غاية تعليميّة تطبيقيّة مهمة قال الدكتور محمود سليمان ياقوت:

((ونشيرُ إلى أنَّ القدماء حين أَلَّفوا في (إعراب القُرآن الكريم) لم يكونوا ليقصدوا هذا (الإعراب التَّعليميّ) الذي نلجأ إليه الآن ...))[2].

وزاد هذه الفكرة إيضاحاً الدكتور محمد صادق بقوله :

((**أمَّا بعد** : فهذا الإعْراب المنهجيّ للقرآن الكريم الذي يشرفني أن أقدمه لكلّ من نطق بلغة الضاد.

جاء استجابة لمقتضى عصريّ، على طريق تبسيط[3] قواعد الإعراب النَّحويّ العملي التطبيقيّ، حيث أصبحنا بحاجة – لتردي المستويات النَّحويّة، ونفور الأجيال عن اللُّغة في نحوها وصرفها إلا الملتزم فيها – إلى تقديم إعراب تفسيريّ يستجيب لمختلف المستويات والأذواق))[4].

(١) الإعراب المفصَّل: (٦/١).

(٢) إعراب القُرآن الكريم (ياقوت): (١٠/١).

(٣) أصل البسيط: المنبسط الواسع، وصار يستعمل في عصرنا، بمعنى: ما لا تعقيد فيه !!

ينظر: القاموس المحيط: (١/٨٩٠-٨٩١- بسط –)، والمعجم المدرسيّ: (١١٠ – بسط –).

(٤) الإعراب المنهجي للقُرآن الكريم: (٣/١)، وينظر: إعراب القُرآن الكريم وبيان معانيه (محمّد حسن عثمان): (١٢/١).





وهو يشير إلى أنّه استدرك على المعربين بما لم يفعلوه وبين سبب ذلك؛ فقال :

((لم يضعوا إعراباً حرفياً كما وضعوا تفسيراً حرفياً للقرآن الكريم، ولذلك جاء هذا الإعراب سادا خلل الماضي الذي لم يكن عن تقصير منه، بل كان من الفضول، لأنّ من البداهة بمكان في حافظة الأجيال التاريخيّة السابقة. بل كان سليقتهم وملكتهم وبضاعتهم.

وهو كذلك أحكم بناء المستقبل، حين أوفى حق كلّ حرف وحركة في القرآن الكريم وكلّ كلمة وكلّ جملة، حتى لم يعد ما يقال في إعرابه أو يضاف إلى تفصيله وتوضيحه، بشموليته وتكامليته، وتنوع وغنى، وتكرار لإفادة الضّعيف، وتثبيت القويّ، وإسناد المتمكن، ولن يجد اللاحقون ما يضيفون على هذا السّبك والرّصف والحبك والتدليل النّحويّ المحض.

ولذلك جاء هذا الإعراب المنهجيّ لتدارك ما يمكن أنْ يصل إليه الجيل القادم من أنْ يصبح الإعراب وفهم قواعده لغزاً، ويعزّ على الزّمن من يتفرغ للتفسير الإعرابيّ، منوهاً بجهود علمائنا السابقين والمعاصرين من علماء اللُّغة والنَّحو، ومن تصدوا لتوضيح أساليب القُرآن وإعْرابه. فهو فيض وجهد سخر لخدمة كتاب الله والناشئين ليعجب محبي اللُّغة ويستجيب لاهتماماتهم ومقتضيات دراساتهم، على اختلاف مراحلها، فهذا المنهج أقدمه لكلّ مَن نطق بلغة الضّاد، وأقبل على علومها))[1].

وأُحبُّ أن أُنبِّه إلى أمرين مهمين فيما يخصُّ النّصّ المنقول عن الشّيخ القرضاويّ، هما:

(١) الإعراب المنهجي للقُرآن الكريم: (٤/١). وينظر: الإعراب الكامل لآيات القُرآن الكريم: (٦/١).





الأوَّل : ابن هشام الأنصاريّ لم يكن الغرض من كتابه (شرح شذور الذهب): (إِعْراب القُرآن)؛ بل لتقرير القواعد النَّحويّة، وإجراء تلك القواعد على النّصوص القُرآنيّة.

قال ابن هشام: ((وكلما أنهيتُ مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إِعراب وتفسير وتأويل؛ وقصدي بذلك تدريب الطالب وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب))(١).

الثّاني : قال الشَّيخ: ((وألّف الإمام أبو حيّان كتاباً في هذا الموضوع سمّاه (إملاء ما مَنَّ به الرحمن في إعراب ما أشكل من آيات القُرآن)، وهذا هو المقبول)).

ولي هنا ملاحظتان :

الأُولى: أَبو حَيَّان الأندلسيّ، له (البحر المحيط) تفسيره، واعتنى بالإِعْراب فيه، ثم لخص (بحره) في كتابه: (النهر الماد). وذكرت بعض المصادر أنّ له كتاباً بعنوان (إِعْراب القُرآن)(٢).

---

(١) شرح شذور الذّهب: (١٠).

(٢) منه نسخة بالأسكوريال، ونسخة بمتحف الجزائر. ينظر: الفهرس الشّامل: (٣٩٩/١) والتّفسير والمفسّرون في غرب أفريقيا: (٤٧٩/١).





الثّانية: الكتاب المطبوع، بعنوان ((إملاء ما مَنَّ به الرَّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القُرآن))[1].

هذا العنوان وضع خطأً على كتاب العكبريّ: (التِّبيان في إِعراب القُرآن)[2].

(١) هذا الذي طبع سنة (١٨٨٥م – المطبعة العامرة الشرقية، القاهرة)، وطبع أيضاً بهذا العنوان: بتصحيح إبراهيم عطوة عوض، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، (١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م). علماً بأن هذا العنوان مغاير بعض الشيء لما ذكره الشّيخ !

(٢) ينظر: التِّبيان: (١/ح – مقدّمة التّحقيق –).





المبحث الرَّابع
حَقْلُهُ المعرفيّ

عَـدَّ بعض المصنِّفين (إِعراب القُرآن) من (علم التَّفسير)، أيْ: من فروعهِ. وهذا ما جنح إليه طاش كُبْري زَادَه في كتابه (مفتاح السَّعادة)[1].

وهو ما قرّره الشيخ قاسم القيسيّ؛ فقال – عند حديثه عن علوم التفسير وفنونه – :

((وإلى هذا المقام كانت العناية موجهة إلى تاريخ التفسير الجاري على أدواره من حيث الكتب الجامعة لألفاظه، الشارحة لمتونه، لغرض من الأغراض الصحيحة، وناحية من نواحيه الفسيحة. ولا يخفى أن خيرة المسلمين، والعلماء الفاضلين من المفسرين، كما عنوا بذلك، عنوا بالتأليف في فروع علم التفسير، وذلك كعلم طبقات المفسرين، وعلم القراآت وعلم ناسخ القرآن ومنسوخه، وعلم أسباب النزول بتفرعاته، وعلم معرفة إِعراب القرآن، وعلم بدائع القرآن، وعلم متشابه القرآن، وعلم أقسام القرآن، وعلم أمثال القرآن، وعلم إعجاز القرآن، وعلم أحكام القرآن، وعلم خواص القرآن، وعلم جدل القرآن، ...))[2].

---

(١) ينظر: مفتاح السّعادة: (٢/٤١٨).

(٢) تاريخ التّفسير: (٦٤). وفي (ص/٩٢)، ذكر (علم إِعراب القُرآن)، وقال: " قال صاحب (كشف الظّنون) وهو من فروع علم التّفسير، على ما في (مفتاح السّعادة) لكنه في الحقيقة هو من علم النّحو ... ". وهذه عبارة (كشف الظّنون: ١/١٢١).




رفع
المسهم

وعارض هذا الرأي آخرون، فعدّوا علم إعراب القُرآن من (علم النّحو).
قال حاجي خليفة: ((وهو من فروع علم التفسير على ما في (مفتاح السّعادة) ؛ لكنّه في الحقيقة، هو من (علم النّحو) ...))(١). وتابعه على هذا القنوجيّ في كتابه (أبجد العلوم)(٢).

وللوقوف على الحقل المعرفيّ، الذي ينتمي إليه (علم إعراب القُرآن)، نُذكّرُ بمسألتين مهمتين :

الأُولى : ما علوم القُرآن ؟

الثّانية : ما حاجة (التفسير) إلى (الإعراب) ؟

أمّا الأُولى فإضافة لفظ (علوم) إلى لفظ (القُرآن) يشير إلى جميع المعارف والعلوم المتصلة بالقُرآن الكريم، ومن هنا كان اللفظ بالجمع (علوم) لا بالإفراد؛ لأنّ المراد شمول كلّ علم بحث في القُرآن الكريم من أي ناحية من نواحيه المتعدّدة، والمتنوّعة(٣).

((فيشمل ذلك (علم التّفسير)، و (علم الرّسم العثمانيّ)، و (علم القراءات)، و(علم غريب القُرآن)، و (علم إعجاز القُرآن)، و (علم النّاسخ والمنسوخ)، و(علم المحكم والمتشابه)، و (علم إعراب القُرآن)، و (علم مجاز

---

(١) كشف الظّنون: (١/١٢١).

(٢) ينظر: أبجد العلوم: (٢/٨٠).

(٣) ينظر: أُصول التّفسير وقواعده: (٣٩).





القـرآن)، و(علـم أَمـثال القُرآن)، إلى غير ذلك من العلوم الكثيرة التي توسّع العلماء في بحثها، وأفردوا لها المؤلفات المتكاثرة))[1].

فأنـواع (علـوم القُـرآن) الـتي ذكـرها الزركشيّ في كتابه (البرهان)، بلغت ثمانية وأربعـين نـوعاً. والـتي ذكرها السيوطيّ في كتاب (الإتقان) بلغت ثمانين نوعاً. وقـد زاد علـيها ابـن عقـيلة المكـيّ في كـتابه (الـزّيادة والإحسـان في علـوم القُرآن)؛ فـبلغت مائـة وأَربعـة وخمسـين نـوعاً، و (علم التّفسير)، و (علم إعراب القُرآن)، مذكوران في تلك الكتب[2].

وحاجـة التّفسـير إلى (علـم العـربيّة) والإعراب بينة، فإذا كان غرض المفسر بـيان القُـرآن، واسـتخراج أَحكامـه، فالإعـراب يـبين المعـنى، وهـو الذي يميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين[3].

فالعـربيّة مـن مصادر التّفسير، ((واستمدوا ذلك – التّفسير – من علم اللُّغة، والنّحو – والتّصريف، وعلم البيان، وأُصول الفقه، والقراءات ...))[4].

---

(١) المدخل لدراسة القُرآن الكريم: (٢٥-٢٦).

(٢) في (التّفسير).

ينظر: البرهان: (٢/١٤٦)، و(الإتقان: (٤/١٦٧)، والزّيادة والإحسان: (٧/٣٩٠).

وفي (الإعراب)، ينظر: البرهان: (١/٣٠١)، و(الإتقان : (٢/٢٦٠)، والزّيادة والإحسان: (١/٤٠١).

(٣) ينظر: التّحبير في علم التّفسير: (٥٤)، ولمعرفة هذه الصّلة بين النّحو والتّفسير.

ينظر: النّحو وكتب التّفسير: (١/٥٩١). والإعراب وأثره في ضبط المعنى: (١٧٢-٢٣٣).

(٤) البرهان: (١/١٣).





وتحدّث العلماء عن شروط المفسِّر وآدابه ((... وتمام هذه الشرائط، أن يكون ممتلئاً من عُدّة الإعراب، لا يلتبس عليه اختلاف وجوه الكلام))[1].

وقال أبو حيّان:

((فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويه))[2] فهذا الكتاب فيه علم الإعراب الذي يوصل إلى فهم آي الكتاب[3].

وقد وضع الحدّاديّ مقدمة مهمة لمن يروم التّفسير، أودع فيها القواعد الضّرورية في أساليب العربيّة، قال في مقدمته: ((...وجعلته (مَدْخَلاً لعلم تفسير كتاب الله – تعالى – ومعانيه)، وتنبيهاً على ما غمض من طرقه ومبانيه، وردّاً على المُلحدين الطّاعنين في كتاب الله، لقصور علمهم عن افتنان لطائف لغة العرب وفصاحتها، ومذاهبها في الحذف والاختصار، والإيجاز والتّكرار ... وحذف الجواب عن الشرط والقسم ... وانتصاب الاسم على المصدر، وأشباهه ممّا سَيُوقَفُ عليه في أبواب هذا الكتاب إنْ شاء الله – عزَّ وجلَّ –))[4].

(١) الإتقان: (٤/١٧٥).

(٢) البحر المحيط: (١/٣).

(٣) ينظر: البحر المحيط: (١/٣).

(٤) المدخل لعلم تفسير كتاب الله – تعالى – : (٥١-٥٢).





بعد هذا نقـول :

(علـم التفسـير) و (علـم إِعـراب القُـرآن) يصنّفان في ضمن (علوم القُرآن)، فالإعـراب وسـيلة مـن وسـائل فهـم القُـرآن، وطـريق إلى تحليل تراكيبه؛ لإصابة المعنى الصـحيح، وعـدم الـزيغ في تفسـيره؛ ولهذا وغيره استعان به المفسرون لتوضيح مقاصد الكتاب العزيز.

فعلـم التفسـير موضـوعه القُـرآن الكـريم مـن ناحـية تفسـيره، وعلـم (إِعراب القُرآن) موضـوعه القُـرآن مـن جهـةِ إعـرابه فهمـا يـرتبطان بالقُرآن الكريم من حيث الموضوع.

وإذا نظرنا إلى (علم إِعراب القُرآن) باعتبار وضعه وقواعده، فهو من (علم النَّحو)[1].

يقول الزركشيّ:

((الـنَّوع العشـرون: معرفة الأحكام من جهة إفرادها وتركيبها: ويؤخذ ذلك من علم النَّحو؛ وقد انتدب النّاس لتأليف إِعراب القُرآن ...))[2].

ويقول الدكتور محمود أحمد نَحْلَة :

((ولَمّـا كـان النَّحو عماد العلوم الإِسلامية، وكان الجانب التطبيقي فيه حقيقًا بالعـناية بـه؛ إذ هـو الثَّمرة المرجوة من المعرفة النظرية بمسائله وأبوابه، أخذ هذا الجانب

(١) ينظر: الإكسير في علم التفسير: (٤٨-٤٩).

(٢) البرهان: (٣٠١/١).





منه يتميز تميزاً ملحوظاً في ظلال القرآن الكريم، ثم يقوم بذاته فرعاً من فروع العلم مقصوداً إليه، فاتجه بعض علماء العربيّة منذ أوائل القرن الثالث الهجريّ إلى وضع كتبٍ في (إِعْراب القُرآن) مستقلة عن كتب النَّحو وعن كتب التَّفسير))[1].

فالقول أنَّ (علم إِعْراب القُرآن) فرع من (علم التَّفسير)؛ لا يؤخذ على إطلاقه، وهو رأي مدفوع؛ نعم : الإِعراب من شروط المفسِّر وآدابه، ويورد المفسِّر منه حسب الحاجة وحسب تخصصه. فهو من أهم الآلات له. ورحم الله ابن هشام الأنصاريّ، فقد قال عن كتابه (مغني اللّبيب): ((وضعت كتابي؛ لإفادة متعاطي التَّفسير والعربيّة جميعاً))[2].

وقيل له: ((هلاّ فسرت القُرآن وأعربته؛ فقال: أغناني المغني))[3].

(١) في إعراب القُرآن: (٦). وفي (ص: ٢١-٢٣) حققنا الفرق بين النَّحو والإِعْراب.
وينظر: القصر المبنيّ: (١/٣٨-٣٩).
(٢) مغني اللّبيب: (٦١٥).
(٣) حاشية الأمير: (٢/٢٧٤).





الفَصْلُ الثَّالثُ

إعْرابُ القُرآن
مصادرُه ومناهجُه

وفيه :

المبحثُ الأوَّلُ : مصادرُ إعرابِ القُرآن الكريم.

المبحثُ الثَّاني : مناهجُ إعْرَابِ القرآن الكريم.



رفع
عبد الرحمن النجدي
المسلم

المبحثُ الأوَّلُ
مصادرُ إعرابِ القُرآنِ الكريم

اعتنَى العُلماءُ بإعراب القُرآن كثيرًا على مختلف الأعصار؛ وسنقف على كتب هـذا الفَنّ مقسمة إلى مجموعات متناسبة، ولا زال هناك الكثير التي سيكشف عنها بمرور الأيام – إن شاء الله –.

والذي حملني على هذا الصَّنيع أُمور:

الأوَّل: النَّقص الذي حَصَل عند مَن جمع هذه الكتب في ثبت مميَّزٍ عن غيره.

فقد قام الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده بإحصاء مؤلفي إعراب القُرآن. فبلغ عددهم (٢٧) مؤلِّفًا؛ وذلك في كتابه (النَّحو وكتب التَّفسير) تحت عنوان ((مؤلفو كتب إعراب القُرآن بعنوان مستقل))[١]. قال في نهايته: ((هذا هو الثَّبت الثَّاني[٢] الخاصّ بمؤلفي (إعراب القُرآن)؛ جمع ما استطعتُ العثور عليه من هؤلاء المؤلِّفين، وكتبهم التي كانت حصيلة ما يقرب من ثمانية قرون أو تزيد))[٣].

(١) النَّحو وكتب التَّفسير: (١/١٣٦).

(٢) الثَّبت الأول خاصّ بمؤلفي كتب (معاني القُرآن).

ينظر: النحو وكتب التَّفسير: (١/١١٨).

(٣) النَّحو وكتب التَّفسير: (١/١٤٦).





وقال أيضاً:

((وإنّ هـذين الثّبـتين قـد بـذلتُ في إحصـاء المـؤلّفين المذكـورين فـيهما، مـا استطعتُ مـن جهد؛ وإنّي ظانٌّ ظنّاً قويًا بعدم وجود غيرهم باستقراء ما توفر لدي، وما وصلت إليه يدي من مراجع))[1].

وامتدح باحث عمل الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده، قائلاً:

((وذكـر صـاحب (كشـف الظّـنون) مـن مؤلفـي كـتب الإعراب عشرين مـؤلفًا، وقـد أربى مـا ذكره منهم أُستاذنا الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده على ذلـك، فكـان فـيما ذكـره غـناء للباحـثين، إذ جـاء بثَبـتَين، ضمَّن أولّهما من مؤلفـي معـاني القُـرآن أربعة وثلاثين مؤلّفًا؛ أولهم واصل بن عطاء المتوفى سنة (١٣١هـ)، وآخـرهـم محمـود بـن أبي الحسن النّيسابوري الغَزْنَويّ المتوفى نحو سـنة (٥٥٠هـ). وضـمَّن ثانـيهما مـن مؤلّفـي إعـراب القُرآن سبعة وعشرين مـؤلّفًا، أولّهـم أبـو علـي محمّـد بـن المسـتنير قطـرب المـتوفى سـنة (٢٠٦هـ)، وآخرهـم أحمد بن محمّد الشهير بنشانجي المتوفى سنة (٩٨٦هـ)))[2].

---

(١) النّحو وكتب التّفسير: (١/١١٨). ولكنه عاد ففتح المجال لغيره، (١/١٣٦).

(٢) الإعراب والاحتجاج للقراءات: (١٥٢-١٥٣).





الثّاني: الخلط بين إعراب القُرآن وغيره، فالدكتور علي شواخ إسحاق ألّف كتاباً بعنوان ((معجم مصنّفات القُرآن الكريم))[١]، والدكتورة ابتسام مرهون الصَّفّار ألّفت كتاباً بعنوان ((معجم الدّراسات القُرآنية))[٢]، وذكرتْ مصنّفات إعراب القُرآن فيهما، فمع عدم الشّمول، يتسمان بالخلط غير الدقيق؛ فقد نجد عند الدكتور علي شواخ إسحاق في ضمن كتب (إعراب القُرآن) كتباً لا يمكن أن تصنّف في الفنّ المذكور، وإنْ كان لها صلة فيه. مثل (الإمالة)، و (الوقف والابتداء)[٣]. بل نجد كتاب ((ظاهرة الإعراب في النَّحو العربي وتطبيقاتها في القُرآن الكريم))[٤] تأليف أحمد سليمان ياقوت. وهذا غريب ! فالمؤلِّف نفسه يقول – عن أبواب كتابه – : ((وأخيراً يجيء الباب الرَّابع، وهو التَّطبيق الإعرابيّ في القُرآن الكريم، ولا يُظنُّ أنّني في هذا الباب عمدت إلى بعض الكلمات من القُرآن الكريم، وقلت: إنَّ هذه الكلمة يجوز فيها النَّصب على وجه كذا، أو الرَّفع على وجه كذا ...))[٥]. فالكتاب يتحدث عن (الظّاهرة الإعرابيّة).

---

(١) ينظر: معجم مصنّفات القُرآن الكريم: (١/١٧١-١٩٥).

(٢) ينظر: معجم الدّراسات القُرآنية: (١٠٥-١٢٧).

(٣) ينظر: معجم مصنّفات القُرآن الكريم: (١/١٨٢، و ١٨٣، ١٨٨).

(٤) ينظر: معجم مصنّفات القُرآن الكريم: (١/١٨١).

(٥) ظاهرة الإعراب في النّحو العربيّ وتطبيقاتها في القُرآن الكريم: (جـ).

أمّا الدكتورة ابتسام مرهون الصّفّار فالأمر عندها أغرب؛ فنجد في ضمن كتب (إعراب القُرآن):

(اشتقاق أسماء الله) للزّجاجيّ، و (الألفاظ الآرامية في القُرآن الكريم)، وهو مقال للراجي التهامي الهاشمي[1]، و (أول اللّحن في لغة العرب). وهو مقال وغير ذلك ممّا لا صلة له بفنّ إعراب القُرآن الكريم.

وبعد كتابة هذا وجدت بحثاً للدكتور (طه محسن) بعنوان ((في سبيل فهرسة متخصصة للدّراسات القُرآنيّة))؛ نقد فيه هذين المعجمين، وهو يتحدث عن جانب مهم، وهو (كتب الضّاد والظّاء) في القُرآن الكريم. ونعتهما بعدم الدّقة والشّمول[2].

بل يقع بعضهم في أخطاء بعيدة؛ فيعدُّ بعض ما صُنّف في (متشابه القُرآن) من كتب الإعراب، أو يوردون كُتبًا بعناوين وضعت خطأً[3].

وفي سبيل جمع مصنّفات إعراب القُرآن بصورة أدق، ولاستدراك النّقص الذي وقع فيه مَن قبلنا؛ أذكر أسساً مهمّة بين يدي القارئ:

الأوّل: الفصل بين كتب (إعراب القُرآن) وغيرها حسب القصد من التأليف؛ فلا أذكر هنا الكتب التي اهتمت بإعراب القُرآن مع مقاصد أُخرى، مثل:

---

(١) ينظر: معجم الدّراسات القُرآنيّة: (١٠٥، و ١٠٦، ١٠٧ ...).

(٢) ينظر: في سبيل فهرسة متخصّصة للدّراسات القرآنيّة: (٣٧١).

(٣) ينظر: إعراب فاتحة الكتاب والبقرة: (ك - ل).





(معاني القُرآن)، أو (كتب الاحتجاج للقراءات)، أو (كتب التَّفسير)؛ فموضع هذه في (مناهج إِعراب القُرآن الكريم)؛ وذلك لمناسبته هناك، ودفعاً للتَّكرار.

الثّاني: التَّمييز بين الكتب التي تناولت إِعراب القُرآن كاملاً بسوره، والكتب التي قامت على اختيار بعض السُّور، أو في إِعراب آية أو موضع منها.

الثّالث: الكتب التي تناولت إِعراب القُرآن موضوعياً؛ سنذكرها في المنهج الموضوعيّ لإِعراب القُرآن.

الرّابع: ينبغي أن يُعلم أنّي من خلال بحثي هذا – والفضل لله – قد وقفت على كثير من كتب إِعراب القُرآن التي هي مجهولة المؤلّف، أو لا يعرف عنه شيء دقيق، وكذلك بعض الرسائل الخاصة في إِعراب سورة أو آية ... فما كان من هذا النَّوع تركته، وما ذكرته، والذي يقلّب (فهارس المخطوطات) سيجد الكثير من ذلك[1].

الخامس: سأذكر ظاهرةً مهمة وهي (استخراج إِعراب القُرآن) من كتب بعض العلماء.

مصنّفات إِعراب القُرآن كاملاً :

وهي التي توخت إِعراب القُرآن على ترتيب السُّور، وسنجعلها قسمين: القديمة، والحديثة :

(١) ينظر: الفهرس الشّامل: (٢/٩١٣).





المصنَّفات القديمة :

سنورد ما وقفنا عليه سواء ممّا ذكرته الكتب، أو كان مخطوطاً أو كان مطبوعاً. ونرتبها على حسب وفيات أصحابها :

١- **إعرابُ القُرآن:** قطرب: أبو عليّ محمّد بن المستنير، (ت ٢٠٦هـ).
ذكره: ابن النّديم، وياقوت، والسُّيوطيّ، والدّاوديّ[١].

٢- **إعرابُ القُرآن:** أبو عبيدة معمّر بن المثنى، (ت ٢١٠هـ).
ذكره: ابن النّديم، والدّاوديّ[٢].

٣- **إعرابُ القُرآن:** الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، المجاشعيّ، (ت ٢١٥هـ).
جاء ذكره في ((أسماء الكتب المتمم لكشف الظّنون))[٣].

٤- **إعرابُ القُرآن:** عبد الملك بن حبيب بن سليمان، المالكيّ، القرطبيّ، (ت ٢٣٩هـ).

---

(١) ينظر: الفهرست: (٧٦)، ومعجم الأدباء: (٦/٢٦٤٧)، وبغية الوعاة: (١/٢٣٠) وطبقات المفسّرين: (٢/٢٥٥).

(٢) ينظر: الفهرست: (٧٧)، وطبقات المفسّرين: (٢/٣٢٦). قال الدكتور فؤاد سزكين: " ذكر ابن النّديم كتباً لأبي عبيدة تتصل بالقُرآن: (مجاز القُرآن)، و (غريب القُرآن)، و (معاني القُرآن) ثم (إعراب القُرآن) ... والذي نظنّه أن ليس هناك لأبي عبيدة غير كتاب (المجاز)، وأنّ هذه الأسماء أُخذت من الموضوعات التي تناولها (المجاز) ... " مجاز القُرآن: (١/١٧-١٨ – مقدّمة التّحقيق –".

(٣) ينظر: (٥٥)، واستدراكات على تاريخ التُّراث العربيّ: (٢/١٠١).





ذكره: الزُّبيديّ، والسُّيوطيّ. وسمّاه في كشف الظّنون: ((الواضحة في إعراب القُرآن))(١).

٥- **إعرابُ القُرآن:** أبو حاتم السجستانيّ، سهل بن محمد بن عثمان، اللّغويّ، (ت ٢٥٥هـ).

ذكره: القفطيّ، وياقوت، والسُّيوطيّ: والدّاوديّ(٢).

٦- **إعرابُ القُرآن:** ابن قتيبة أبو محمّد عبد الله بن مسلم، الدينوريّ، (ت ٢٧٦هـ).

ذكره: ابن النّديم، والقفطيّ، والسُّيوطيّ، والدّاوديّ(٣).

٧- **إعرابُ القُرآن:** المبرِّد، أبو العبَّاس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ، (ت ٢٨٥هـ).

ذكره: ابن النّديم، والقفطيّ، والسُّيوطيّ، والدّاوديّ(٤)، وفي (معجم الأُدباء): ((كتاب احتجاج القُرّاء وإعراب القُرآن))(٥).

---

(١) ينظر: طبقات النّحويّين واللّغويّين: (٢٦٠)، وبغية الوعاة: (٢/١٠٤). وكشف الظّنون: (٢/٦٢٥)، وطبقات المفسّرين: (١/٣٤٧-٣٥١).

(٢) ينظر: إنباه الرواة: (٢/٦٢)، ومعجم الأدباء (٣/١٤٠٨)، وبغية الوعاة: (١/٥٨٧)، وطبقات المفسّرين: (٢/٢١٠-٢١١)، وطبقات المفسّرين (الأدنهويّ): (٣٥).

(٣) ينظر: الفهرست: (١٠٦)، وإنباه الرواة: (٢/١٤٦)، وبغية الوعاة: (٢/٦٠)، وطبقات المفسّرين: (١/٢٤٥).

(٤) ينظر: الفهرست: (٨٣)، وإنباه الرواة: (٣/٢٥١)، وبغية الوعاة: (١/٢٥٦)، وطبقات المفسّرين: (٢/٢٦٩).

(٥) معجم الأدباء: (٦/٢٦٨٤).





٨- **إِعـرابُ القُـرآن:** ثعلـب، أبـو العبَّاس أحمـد يـن يحـيى بـن زيـد الشّـيبانِيّ، (ت ٢٩١هـ).

ذكره: القفطيّ، والأدنه ويّ[١].

٩- **إِعـرابُ القُـرآن:** نِفطـويه، أبـو عـبد الله إِبـراهيم بن محمّد بن عرفة الواسطيّ، (ت ٣٢٣هـ).

ذكره: السيوطيّ، والداوديّ[٢].

١٠- **الفـريد في إِعراب القُرآن المجيد:** الأخفش الصَّغير: أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل، (ت ٣١٥هـ). (خ)[٣].

١١- **إِعـراب القُـرآن:** النَّحّاس، أبـو جعفـر أحمـد بـن محمـد بـن إِسماعيل المرادِيّ، (ت ٣٣٨هـ). (ط)[٤].

١٢- **إِعـراب القُـرآن:** ابـن خالـويه، أبـو عـبد الله الحسـين بـن أحمـد الهمـذانيّ، (ت ٣٧٠هـ).

ذكره المؤلّف في كتابه (إِعراب ثلاثين سورة من القُرآن الكريم).

---

(١) ينظر: إنباه الرواة (١/١٨٦)، وطبقات المفسّرين: (٤٣).

(٢) ينظر: بغية الوعاة: (١/٤١٣)، وطبقات المفسّرين: (١/٢١).

(٣) منه نسخة محفوظة في مكتبة لاله لي بإسلامبول، رقم (٧٩). وهـذا عنوان كتاب الهمذانِيّ أيضًا؛ فهل أصاب المفهرسون !!

ينظر: الفهرس الشّامل: (١/٤١)، واستدراكات على تاريخ التُّراث العربيّ: (٢/١٨٦).

(٤) حقّقه الدكتور زهير غازي زاهد، في (خمسة أجزاء)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م).





فقال: ((وفي الحروف المقطعة ثلاثون قولاً قد ذكرتها في إعراب القُرآن))[1]. وهذا الكتاب هو غير كتابه (إعراب القراءات السَّبع وعللها)؛ وأكّد هذا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، قائلاً: ((فقد ذكر هو نفسه كتبًا منها: (المفيد)، و (البديع)، و (الإيضاح). و(السَّبعة)، و (الشواذ).

وهذه الكتب كلُّها تخدم كتاب الله – تعالى – من أوله إلى آخره، فموضوعها واحد، وهي تختلف بكلٍّ تأكيد عن كتابنا هذا (إعراب القراءات)؛ لأنّه أحال إليها جميعًا فيه؛ وهي تختلف من حيث المضمون عن كتابه (إعراب ثلاثين سورة)، فلا يدخل في هذا المجال؛ لأنّه محدَّد الهدف واضح المعالم))[2].

وبيَّنت ذلك؛ لأنّ بعضهم يحسبه (إعراب ثلاثين سورة)[3]؛ وهذا فيه نظر. والصواب أنّه كتاب مستقل.

١٣- **إعراب القُرآن:** التميميّ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن سعيد، الحكيم الطَّبيب، (ت نحو ٣٩٠هـ). (خ)[4].

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: (١٣٧).

(٢) إعراب القراءات السَّبع وعللها: (٨٩/١ – مقدمة التّحقيق –).

(٣) ينظر: فهرس النّحو: (٣٨)، واستدراكات على تاريخ التُّراث العربيّ: (٢٤٩/٢).

(٤) في دار الكتب، القاهرة، (٣٢/١) [٧٤٣]، من سورة (يس) إلى آخر القُرآن. ينظر: الفهرس الشّامل: (٦٢/١).





١٤- **تفسير مشكل إعراب القُرآن:** الجَرِيريّ، المعافى بن زكريا النهروانيّ، (ت ٣٩٠هـ). (خ)[1].

١٥- **غريب إعراب القُرآن:** ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللّغويّ، (ت ٣٩٥هـ).

ذكره: أبو البركات الأنباريّ، وياقوت، والدّاوديّ[2].

١٦- **مشكل إعراب القُرآن:** ابن فُورَك، أبو بكر محمّد بن الحسن بن فُورَك الأصبهانيّ، (ت ٤٠٦هـ).

ذكره: ابن خير الإشبيليّ[3].

١٧- **استيعاب البيان في معرفة مشكل إعراب القُرآن:** أبو عبد الله المقري، محمد بن أبي العافية (ق ٥).

قال ابن خير الإشبيليّ: (ت ٥٧٥هـ) ((حدَّثني به عنه شيخنا أبو الحسن شريح بن محمّد[4] -رحمه الله- وقال لنا: إنّه مات قبل أن يكمل تأليفه))[5].

---

(١) جاء في الفهرس الشّامل: (٦٤/١): " جاريت (يهودا) ٢٩ [(٢٢٨-٣٢٩)] -(٥٢أ - ١١١ب)- ق ١٠هـ ؟ ".

(٢) ينظر: نزهة الألبّاء: (٣٢١)، ومعجم الأدباء: (٤١١/١)، وطبقات المفسّرين: (٦٠/١).

(٣) ينظر: فهرسة ما رواه عن شيوخه: (٦٩)، ومعجم مصنّفات القُرآن الكريم: (١٩٢/١)، واستدراكات على تاريخ التُّراث العربيّ: (٣٠٧/٢).

(٤) مات سنة (٥٣٩هـ). ينظر: تاريخ الإسلام: (٧٠٥/١١).

(٥) فهرسة ما رواه عن شيوخه: (٦٩).

وينظر: معجم مصنّفات القُرآن الكريم: (١٩٢/١).





١٨- إعراب القُرآن: ابن السّحناتيّ، أبو القاسم عليّ بن طلحة بن كردان، (ت ٤٢٤هـ).

ذكره: ياقوت، والسيوطيّ[١].

وجاء في (الوافي بالوفيات): ((ابن كُردان النّحويّ: عبدالوهاب بن عليّ بن طلحة، أبو القاسم ابن كُردان – بضمّ الكاف وسكون الرّاء وبعد الدّال ألف ونون – الواسطيّ ... صنّف في إعراب القُرآن كتاباً نحو خمس وعشرين مجلدة، ثم بداله فغسله قبل موته...))[٢].

واسمه في سائر المصادر (علي بن طلحة). وكرر ذكره الصّفديّ باسمه الصحيح؛ فقال: ((صنّف كتابًا في إعراب القُرآن. كان يقارب خمسة عشر مجلداً، ثم بداله فيه قبل موته فغسله ... قلت: أظنّه عبد الوهاب بن علي بن طلحة المقدّم ذكره))[٣].

١٩- البيان في إعراب القُرآن: الطّلَمَنْكيّ، أبو عُمر أحمد بن محمّد بن عبد الله بن لُب بن يحيى المعافريّ، (ت ٤٢٩هـ).

ذكره: الدّاوديّ[٤].

(١) ينظر: معجم الأُدباء: (١٧٧٥/٤)، وبغية الوعاة: (١٦٣/٢).

(٢) الوافي بالوفيات: (٣١٤/١٩).

(٣) الوافي بالوفيات: (١٥٥/٢١).

(٤) ينظر: طبقات المفسّرين: (٧٨/١). ومعجم مصنّفات القُرآن الكريم: (١٨١/١).

وفي (نوادر المخطوطات العربيّة في مكتبات تركيا: ٩١/٣) ذُكر (البيان في إعراب القُرآن)؛ في الكتب المجهولة المؤلف، وهي (إنيه كول، رقم ٤٨، كتبت في أوائل القرن الثامن، في ٦٠٠ ورقة).





٢٠- **إعـراب القُـرآن: الحَوفِـيّ**: أَبـو الحسَـن علـي بـن إبـراهيم بـن سـعيد المصـريّ النَّحويّ، (ت ٤٣٠هـ).

ذكـره: القفطـيّ، وغـيره[١]، قـال القفطـيّ: ((صـنّف تصـنيفاً كبيرًا في إعـراب القُـرآن؛ أبدع فيه؛ يتنافس العلماء على تحصيله))[٢]. ومنهم مَن يذهب إلى أنّ إعرابه هذا هو تفسيره (البرهان)؛ لأنّه أكثر فيه من الإعراب[٣].

وهناك مَن فرَّق بينهما، فالسّيوطيّ يقول: ((له تفسير جيِّد، وكتاب (إعراب القُرآن)))[٤].

ومـن المفـيد أنْ أذكرَ ما قاله بعض العلماء عندما أرادوا أن يفرقوا بين (خلـف بـن أحمـد الحَوفِـيّ) و (علـي بـن إبـراهيم الحَوفِـيّ)، قال الذّهبيّ عَن الأوَّل: ((وليس هو بالحَوفِيّ صاحب (الإعراب)، ذاك تقدَّم ذكره))[٥].

وقال القرشيّ – موضحًا كلام الذّهبيّ – :

((قلتُ: الحَوفِيُّ صاحب (الإعراب) اسمه عليّ بن إبراهيم ...))[٦].

---

(١) ينظر: إنباه الرواة: (٢/٢٢٠)، وطبقات المفسّرين (السُّيوطيّ): (٨٣)، وطبقات المفسّرين (الأدنهويّ): (١١٠).

(٢) إنباه الرواة: (٢/٢٢٠).

(٣) ينظر: النَّحو وكتب التّفسير: (١/١٣٩)، وقال ابن حجر في (المعجم المفهرس: ٣٩٣): ((كتاب (عُلُوم القُرآن) لأبي الحسن الحَوفِيّ، في مئة سفر)).

(٤) طبقات المفسّرين: (٨٣).

(٥) تاريخ الإسلام: (١٠/٥٨).

(٦) الجواهر المضيّة: (٢/٦٦٩).



رفع المسـتهم

والقصد من هذين النَّصين اشتهار الحَوفِيّ بكتابه (إِعراب القُرآن)، والله أعلم.

ويقول الدَّاوِدي: ((له تفسير جيِّد، سمّاه (البرهان في تفسير القرآن)، وكتاب (إِعراب القُرآن) في عشر مجلدات ...))[١].

٢١- **مشكل إِعراب القُرآن:** القَيسِيّ، أبو محمّد مكيّ بن أبي طالب، (ت ٤٣٧هـ). (ط)[٢].

٢٢- **إِعراب القُرآن:** السَّرقسطِيّ، أبو طاهر، إِسماعيل بن خلف بن سعيد الصقليّ، (ت ٤٥٥هـ). (خ)[٣].

وكتابه هذا استخرجه من تفسير الحوفِيّ (البرهان)؛ اقتصر فيه على الإعراب وزاد عليه[٤].

٢٣- **إِعراب القُرآن:** قوام السُّنة، أبو القاسم إِسماعيل بن محمّد بن الفضل الأصبهانِيّ. (ت ٥٣٥هـ).

---

(١) طبقات المفسّرين: (١/٣٨٢).

(٢) حققه أستاذنا الدكتور حاتم الضّامن، وطبع في (مجلدين)، دار البشائر، دمشق، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

(٣) ينظر: الفهرس الشامل: (١/١٠٠).

(٤) ينظر: مخطوطات نادرة: (٨ - ٢١٠٠).





ذكـره: السّيوطيّ، و الدّاوديّ، وحاجي خليفة[١]. وسمّاه الأدنه ويّ: ((إِعراب القُرآن العظيم))[٢].

٢٤- **الملخص في إعراب القُرآن:** الخطيب التبريزيّ، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمّد الشيبانيّ، الخطيب، (ت ٥٠٢هـ). (ط)[٣].

قال ياقوت:

((وصنّف شرح القصائد العشر، ملكته بخطّه، وتفسير القُرآن، وإِعراب القُرآن))[٤].

٢٥- **نكت الإعراب في غريب الإعراب في القُرآن الكريم:** الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمّد الخوارزميّ، (ت ٥٣٨هـ)، (ط)[٥].

---

(١) ينظر: طبقات المفسّرين: (السّيوطيّ): (٣٨)، وطبقات المفسّرين (الدّاوديّ): (١/١١٤)، وكشف الظّنون: (١/١٢٣).

تنبيه؛ والمطبوع بعنوان (إعراب القُرآن) بتحقيق: الدكتورة فائزة عمر المؤيّد، الرّياض، (١٤١٥هـ = ١٩٩٥م)؛ لا يصح. ينظر: نظرات في كتاب إعراب القُرآن: (٥٢٤).

(٢) طبقات المفسّرين: (١٦٨).

(٣) وجدت قطعة منه، بتحقيق د. يحيى مراد، (مجلد واحد)، دار الحديث، القاهرة، (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م)، وأفادني أستاذي الدكتور حاتم الضّامن: ((أنّه طبع بتحقيق د. فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت ٢٠٠١م، وسلخه يحيى مراد وطبعه بالقاهرة ٢٠٠٤م، وهذا ديدنه في كلّ ما نشر)).

(٤) معجم الأدباء: (٦/٢٨٢٣).

(٥) مختصر حقّقه الدكتور محمّد أبو الفتوح الشّريف، دار المعارف، مصر، ١٩٨٥م. ولم أقف عليه مطبوعاً على كثرة البحث، ورأيتُ نسخةً خطيةً له، بدار الكتب المصرية، رقم (م ١/٥٠٩)، لها صورة فيلمية بمركز جمعة الماجد للثقافة والتُّراث، برقم (١١٣٦١).





٢٦- **البـيان في غـريب إعـراب القُـرآن:** أبـو الـبركات الأنباريّ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله، (ت ٥٧٧هـ)، (ط) [١].

٢٧- **التّبـيان في إعراب القُرآن:** العُكْبريّ، أبو البقاء محب الدّين عبد الله بن الحسين ابن عبد الله، النّحويّ الضرير، (ت ٦١٦هـ)، (ط)[٢].

٢٨- **الفَـريد في إعراب القُرآن المجيد:** المنتجب الهَمذانيّ، أبو يوسف حسين بن أبي العز رشيد الدين يعقوب، (ت ٦٤٣هـ)، (ط)[٣].

٢٩- **التّبيان في إعراب القُرآن:** ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدّين يعيش بن عليّ بن يعيش بن محمّد، (ت ٦٤٣هـ)، (ط)[٤].

٣٠- **المنتهـى والبـيان للحيران في إعراب القُرآن:** ابن يعيش الصّنعانيّ، سابق الدّين محمّد بن عليّ بن أحمد بن يعيش، (ت ٦٨٠هـ)، (خ)[٥].

---

(١) حقّقه الدكتور طه عبد الحميد طه، وراجعه مصطفى السّقا، طبع في (مجلدين)، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، (١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).

(٢) حقّقه علي محمّد البجاويّ، طبع في (مجلدين)، دار الجيل، بيروت، ط٢، (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

(٣) حقّقه الدكتور فهمي حسن النمر، والدكتور فؤاد علي مخيمر، وطبع في (أربعة مجلدات)، دار الثّقافة، الدّوحة، قطر، ط١، (١٤١١هـ = ١٩٩١م).

(٤) لم أقف عليه، جاء في (معجم الدّراسات القُرآنيّة: ١٠٨): " التبيان في إعراب القُرآن (ومعه كشاف الآيات) ابن يعيش. موفق الدّين يعيش بن علي. طهران، ١٨٥٦ ". وذكره الدكتور محمد صفوت مرسي (إعراب فاتحة الكتاب والبقرة): (ك)، وسمّاه " تفسير المنتهي من بيان إعراب القُرآن لابن يعيش، (ت ٥٥٠هـ) – كذا – " وهذا غريب !!

(٥) قال الدكتور فخر صالح سليمان قداره (التّهذيب الوسيط في النّحو: ٨- مقدّمة التّحقيق -): ((توجد منه نسخة مخطوطة في المتحف البريطانيّ، تحت رقم (٣٨٦٢). وقد حصلت على مصوّرة منها، وسوف أقوم بتحقيقه في القريب العاجل – إن شاء الله –)).




رفع المستهم

٣١- **البستان في إعراب مشكلات القُرآن:** الأحنف، أحمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي الخير بن أبي الهيثم، الجبليّ، (ت ٧١٧هـ)[١]. (خ).

جاء في (فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير — صنعاء -): ((نسخة نادرة نقلت عن المسودة[٢] التي فرغ منها مؤلفها سنة ٦٩٠هـ))[٣].

وفي (نوادر المخطوطات العربيّة في مكتبات تركيا): ((جزء من كتاب: البستان في إعراب مشكلات القُرآن: يوسف آغا، رقم (٥١١٣)، من أواسط سورة الفتح إلى آخر القُرآن، فرغ من نساخته يوم الخميس ... الثاني والعشرين من شهر جمادى الآخرة، من شهور سنة إحدى عشرة وسبعمائة، في (١٦٩) ورقة))[٤].

٣٢- **المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد:** السفاقسيّ، أبو إسحاق برهان الدِّين إبراهيم ابن محمّد بن إبراهيم، (ت ٧٤٢هـ). وله نسخ خطيّة كثيرة[٥].

قال ابن الوزير اليمانيّ:

((وأمّا العربيّة، فقد جوّد أبو حيّان في ذلك؛ وَجُمِعَ الذي في تفسيره، فجاء كتابًا جيدًا مستقلاً، وهو المعروف بـ (المُجيد في إعراب القُرآن المجيد)...))[٦]، وحقق الكتاب (رسائل جامعيّة)؛ ولكنّه لم يطبع كاملاً[٧].

---

(١) أخذت وفاته من (الفهرس الشّامل: ١/٣٦٠).

(٢) في الأصل: (عن مسودة المسودة التي ...)!!

(٣) فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير: (١/١٠٦).

(٤) نوادر المخطوطات العربيّة في مكتبات تركيا: (١/٣١٢-٣١٣).

(٥) ينظر: الفهرس الشّامل: (١/٣٨٧).

(٦) إيثار الحقّ على الخلق: (١٦٥).

(٧) طبعت (سورة الفاتحة) بتحقيق أُستاذنا الدكتور حاتم الضامن، ونشرت في كتاب (أربعة كتب في علوم القرآن)، عالم الكتب، بيروت، ط١، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

وطبعت (الفاتحة والجزء الأوّل من البقرة) بتحقيق موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التُّراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٢م.





٣٣- **إِعـراب القُـرآن:** أبـو حَيَّان الأندلسـيّ، أثـير الـدِّين محمّد بن يوسف بن عليّ الغرناطِيّ الجَيَّانِيّ، (ت ٧٤٥هـ). (خ)(١).

٣٤- **الـدُّرُّ المصـون في علـوم الكتاب المكنون:** السَّمين الحلبيّ، أبو العبَّاس شهاب الدِّين أحمد بن يوسف بن محمَّد بن محمَّد الحلبيّ، (ت ٧٥٦هـ). (ط)(٢).

قال السُّيوطيّ:

((النَّوع الحادي والأربعـون: في معرفة إِعرابه: أفرده بالتَّصنيف خلائق، منهم مكـيّ... والسَّـمين، وهـو أجلّهـا علـى مـا فيه مـن حشـو وتطـويل، ولخصـه السَّفاقسِيّ فحرّره))(٣) !

وهـذا وهـم مِـن السُّيوطيّ(٤) — رحمه الله — لأنَّ السَّفاقسِيّ لخص كلام شيخه أبي حيَّان. جاء في (كشف الظّنون): ((وهو وهم منه؛ لأنَّ السَّفاقسِيّ ما لخص إعرابه منه — السَّمين — بل من (البحر)؛ كما عرفت))(٥).

(١) له نسختان: في الإسكوريال، وفي متحف الجزائر.
ينظر: الفهرس الشّامل: (١/٣٩٥).

(٢) حقّقه الدكـتور أحمـد محمّـد الخـرّاط، وطبع في (أحد عشر جزءًا)، دار القلم، دمشق، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

(٣) الإتقان: (٢/٢٦٠).

(٤) ووقع بهذا الوهم — أيضًا — صاحب كتاب (مفتاح السّعادة: ٢/٤١٨).

(٥) كشف الظّنون: (١/١٢٢).





٣٥- **مختصر إعراب السَّفاقُسِيّ: الصَّرْخَدِيّ، محمّد بن عبد الله، (ت ٧٩٢هـ).**
ذكره: السّيوطيّ، وحاجي خليفة[١].

٣٦- **إعراب القُرآن:** زكريا الأنصاريّ، أبو يحيى زكريا بن محمّد بن أحمد بن زكريا الشّافعيّ، (ت ٩٢٦هـ). (خ)[٢].

٣٧- **إعراب القُرآن:** نشانجي زاده، أحمد بن محمّد، (ت ٩٨٦هـ).
ذكره: حاجي خليفة، والأدنه ويّ. وقاسم القيسيّ[٣].

قال ابن العماد الحنبليّ:
((بدأ بإعراب القُرآن الكريم مقتفياً أثر السَّفاقُسِيّ، والسَّمين، وصل بها إلى سورة الأعراف))[٤].

٣٨- **إعراب القُرآن:** الحمرونيّ، عبد الكريم بن محمّد بن عبد العزيز، ((والمرجّح أنّه من علماء تونس في النّصف الثّاني من القرن الحادي عشر والنّصف الأوّل من القرن الثّاني عشر))[٥]. (خ)[٦].

---

(١) ينظر: بغية الوعاة: (١/١٤٠-١٤١)، وكشف الظّنون: (١/١٢٢).
(٢) منه نسخة (التيموريّة، رقم: ٣٠٠).
ينظر: معجم مصنّفات القرآن الكريم: (١/١٧٥)، والفهرس الشّامل: (١/٥٥٠).
(٣) ينظر: كشف الظّنون: (١/١٢٣)، وطبقات المفسّرين: (٤٠٠)، وتاريخ التّفسير: (٩٤).
(٤) شذرات الذّهب: (١٠/٦٠٠).
(٥) التّفسير والمفسّرون في غرب أفريقيا: (١/٢٤٠).
(٦) ينظر: الفهرس الشّامل: (٢/٨٥٢).





قال الدكتور محمّد بن رزق:

((له اختصار كتاب المُجيد في إِعراب القُرآن المجيد ...))[1].

٣٩- **إِعراب القُرآن:** الجِشْتِيميّ الجزولِيّ، أَبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن محمّد، السوسيّ، (ت ١٢٦٩هـ). (خ)[2].

٤٠- **إِعراب القُرآن (توجيه القُرآن):** المقّريّ أبو العبّاس، أَحمد بن محمّد بن أَحمد التلمسانِيّ، (ت ١٠٤١هـ)[3].

٤١- **مختصرُ الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون:** التّوانيّ، عبد الرحمن بن عمر، كان حياً سنة (١١٧٢هـ)[4].

٤٢- **خلاصة الكشّاف (في إِعراب القُرآن):** القنوجيّ، أَبو الطيّب محمّد صِدّيق خان بن حسن بن علي الحسينيّ، (ت ١٣٠٧هـ)، (ط).

ذكره: الزِّرِكْليّ[5].

---

(١) التّفسير والمفسّرون في غرب أفريقيا: (١/٢٤٠).

(٢) وهو في (مجلدين).

ينظر: الأعلام: (٣/٣١٤).

(٣) ينظر: التّفسير والمفسّرون في غرب أفريقيا: (١/١٨١).

(٤) منه نسخة بالمكتبة الوطنية بباريس.

ينظر: الفهرس الشّامل: (٢/٧٦٧)، والتّفسير والمفسّرون في غرب أفريقيا: (١/٢٢٧).

(٥) ينظر: الأعلام: (٦/١٦٨). وجاء في كتاب (معجم الدّراسات القرآنية: " خلاصة الكشّاف أو إعراب القُرآن: مجهول، طبع حجر بالهند (ضمن مجموع)، ١٢٨٩هـ ".



المصنَّفات الحديثة :-

١- **إعراب القُرآن الكريم:** (أحمد عبيد الدَّعاس، وأحمد محمّد حميدان، وإسماعيل محمود القاسم)، طبع في (ثلاثة أجزاء)، دار النمير، ودار الفارابيّ، دمشق، ط١، (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م).

٢- **إعراب القُرآن الكريم:** (د. بشير سالم فَرَج)، دار النَّهضة العربيّة، بيروت، ط١، (١٩٩٩م)[١].

٣- **إعرابُ القُرآن الكريم:** (د. محمود سليمان ياقوت)، دار المعرفة الجامعيّة، إسكندرية، (١٩٩٣م).

٤- **إعرابُ القُرآن الكريم الميسَّر:** (أ.د. محمّد الطيِّب الإبراهيم)، مجلد، دار النَّفائس، بيروت، ط١، (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

٥- **إعرابُ القُرآن الكريم وبيانُ معانيه:** (أ.د. محمّد حسن عثمان)، دار الرسالة، القاهرة، ط١، (١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م)[٢].

٦- **إعرابُ القُرآن الكريم وبيانه:** (محيي الدِّين الدّرويش)، طبع في (تسعة أجزاء)، دار ابن كثير، واليمامة للطباعة والنشر. دمشق، بيروت، ط٨، (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

---

(١) وقفت على قسمٍ منه.

(٢) وقفت على (أربعة أجزاء) منه.





٧- **الإعرابُ الكامل لآيات القُرآن الكريم:** (أ.د. عبد الجواد الخطيب)، في أجزاء متعددة، صدر منه (أربعة عشر جزءًا)، عن مكتبة الآداب، القاهرة إلى سنة (١٤١٦هـ).

٨- **الإعرابُ المفصَّل لكتاب الله المرتَّل:** (بهجت عبد الواحد صالح)، طبع في (اثني عشر مجلداً)، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط١، (١٤١٤هـ = ١٩٩٣م).

٩- **الإعرابُ المنهجي للقرآن الكريم:** حروف ومفردات وجمل: (د. محمد صادق حسن عبد الله)، مطبعة الفجر الجديدة، ط١، ١٩٩٤م. رأيت (الجزء الأوَّل) منه، وقال مؤلفه ((وجميع الأجزاء ستصدر تباعاً في كل ستة أشهر – بإذن الله – تعالى-))[١].

١٠- **البرهان في إعراب آيات القُرآن**[٢]: (أحمد ميقري بن أحمد حسين شميلة الأهدلي)، طبع في (ستة أجزاء)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

---

(١) الإعراب المنهجي: (١/٢).

(٢) قال مؤلفه: (١/١٥): " هذا ما اشتدت إليه حاجة الراغبين في إعراب القُرآن الكريم، وسميته: تحقيق البرهان في إعراب آيات القُرآن ... ". ولكن المطبوع بعنوان: (البرهان في إعراب آيات القُرآن)، فتأمل !!





١١- **تفسير القُرآن الكريم وإعرابه وبيانه**[١]: (الشيخ محمّد عليّ طه الدُّرّة)، طبع في (ستة عشر مجلدًا)، منشورات دار الحكمة، دمشق، بيروت، (١٤١٢هـ = ١٩٩١م)[٢].

١٢- **الجدول في إعراب القُرآن وصرفه**: (محمود صافي)، طبع في (ستة عشر مجلدًا)، دار الرَّشيد، دمشق، بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

١٣- **مَعرِضُ الإبريز من الكلام الوجيز عن القُرآن العزيز**[٣]: (أ.د. عبد الكريم محمّد عبد الكريم الأسعد)، طبع في (ستة أجزاء)، دار المعراج الدوليّة للنشر، الرياض، ط١، (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).

١٤- **الياقوت والمرجان في إعراب القُرآن**: (محمَّد نوري بن محمّد بارتجي)، في (مجلّد واحدٍ)، دار الإعلام، عمَّان، الأردن، ط١، (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م)[٤].

---

(١) القصد من هذا الكتاب هو إعراب القُرآن الكريم، قال مؤلفه: " لم يغب عن خاطري إخراج مؤلف يضم بين دفتيه إعراباً وافياً كافياً لكتاب الله – تعالى – ". تفسير القُرآن الكريم وإعرابه وبيانه: (١/٥). وجاء في كتاب (التَّفسير والمفسِّرون في العصر الحديث: ٤٤٧):
« والحقّ أنّ الرّجل تناول إعراب القُرآن الكريم كلمةً كلمةً، وحرفًا حرفًا؛ كما أعرب الجمل، وناقش الظّواهر الصَّرفيّة في الكلمة ». لذا فهو من كتب الإعراب، وإنّما يذكرُ التَّفسير بشكل موجزٍ، توضيحًا للمعنى، وتبيانًا للإعراب.

(٢) هذا التاريخ على الجزء السادس عشر.

(٣) تعرّض فيه مؤلّفه للإعراب، والتَّصريف ... .

(٤) ومن ذلك: معجم إعراب ألفاظ القُرآن الكريم: صدر عن مكتبة لبنان، بيروت، قدَّم له (د. محمّد سيّد طنطاويّ)، وراجعه (الشيخ محمّد فهيم أبو عُبيَّة). وهذا الكتاب؛ لم يصرح بمؤلفه.





مصنّفـات قائمة على انتخاب سورٍ معينـة :-

وهذه سنجعلها على قسمين — أيضاً - : القديمة، والحديثـة :

المصنّفـات القديمـة :-

١- **إعـرابُ ثلاثـين سورة من القُرآن الكريم:** ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (ت ٣٧٠هـ). (ط)[١].

ويعـرف هـذا الكـتاب بـ ((الطّارقيات)) أو ((الطّارقيّة)) ؛ فهو بعـد إِعـراب الاستعاذة، والبسـملة، وأُمّ الكتاب يبدأ بإِعراب سورة الطّارق؛ قـال الدكـتور عـبد الـرحمن العثـيمين: ((وعـرف باسـم (الطّارقـيات، أو الطّارقية) ؛ لأنّه بدأ بإِعراب سورة الطّارق فما بعدها))[٢].

٢- **إِعـراب الفاتحـة:** الـبغدادِيّ، موفـق الـدِّين عبد اللطيف بن يوسف الشّافعِيّ، (ت ٦٢٩هـ).

ذكره: حاجي خليفة[٣].

(١) له طبعات كثيرة، منها طبعة دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).

(٢) إِعراب القراءات السّبع وعللها: (١/٦٥ – مقدّمة التّحقيق -).

(٣) ينظر: كشف الظّنون: (١/١٢٣).





٣- **فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة:** الإسفراييني، تاج الدِّين محمّد بن محمّد بن أحمد، (ت ٦٨٤هـ)، (ط)[١].

٤- **إعراب أُمّ الكتاب:** ابن المَنْفَلُوطيّ، وَلي الدِّين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد الدّيباجيّ الشّافعيّ، (ت ٧٧٤هـ)، (خ)[٢].

٥- **إعرابُ الفاتحة:** التّفتازانيّ، سعد الدِّين مسعود بن عمر بن عبد الله، (ت ٧٩٣هـ). (خ)[٣].

٦- **إعراب المُفَصَّل (من الحجرات إلى آخر القُرآن):** الكركيّ، برهان الدِّين إبراهيم بن موسى بن بلال بن عمر الشّافعيّ، (ت ٨٥٣هـ).
ذكره: الدّاوديّ، والأدنه ويّ[٤].

٧- **التّنبيه في إعراب الجزء الأخير من ثلاثين جزءاً:** إسحاق بن محمود بن حمزة، (ت بعد ٧٩٧هـ)، (خ)[٥].

---

(١) له طبعتان:
الأُولى: بتحقيق حسين البدريّ النّاديّ، دار الزينيّ للطباعة، القاهرة، (١٩٧٨م). والثانية: بتحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن، ونشر في ضمن مطبوعات جامعة اليرموك، (١٩٨١م)؛ ولم أقف عليهما، مع طول البحث.
ينظر: معجم مصنّفات القُرآن الكريم: (١/١٨٩)، ومعجم الدِّراسات القُرآنية: (١٠٩).

(٢) ينظر: الفهرس الشّامل: (١/٤٢٢).

(٣) " في مكتبة متحف طوبقابي بتركيا، برقم: أمنت خزينة سي ١٩٥١ ". وله (صورة ميكروفيلمية) في مركز البحث العلميّ وإحياء التُّراث الإسلاميّ، جامعة أُمّ القُرى. رقم (٧٦٧).
ينظر: فهرس النّحو: (٤٧).

(٤) ينظر: طبقات المفسِّرين (الدّاوديّ): (١/٢٣)، وطبقات المفسّرين (الأدنهويّ): (٣٣١).

(٥) ينظر: النّحو وكتب التّفسير: (١/١٤٥).





وذكره حاجي خليفة وقال: ((إسحاق بن محمود بن حمزة تلميذ ابن الملك جمع إعراب الجزء الأخير من القُرآن، وسمّاه التّنبيه))[1].

وقال الشيخ إسحاق في خاتمته: ((وفرغت من جمعه يوم الجمعة الثاني والعشرين من ربيع الأوَّل سنة سبع وتسعين وسبعمائة، ولنختم الكتاب بالدُّعاء))[2].

٨- **إعراب ثلاثين سورة من القُرآن:** البَصْرَوِيّ، محبّ الدّين أبو عبد الله محمّد بن خليل بن محمّد الشّافعيّ، (ت نحو: ٨٨٩هـ)، (خ)[3].

قال الدكتور عبد الرحمن العثيمين — وهو يتحدث عن إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه -: ((واختصره محمّد بن خليل بن محمّد البَصْرَوِيّ؛ ومنه نسخة كتبت بخط يد المختصر سنة ٨٧٧هـ في مكتبة جستربيتي))[4].

٩- **إعرابُ الفاتحة والسُّور التّسع الأخيرة:** الأزهريّ، زين الدّين خالد بن عبد الله ابن أبي بكر، (ت ٩٠٥هـ)، (خ)[5].

---

(١) كشف الظّنون: (١/١٢٣).

(٢) النّحو وكتب التّفسير: (١/١٤٦).

(٣) له نسخة في (جستربيتي).
ينظر: الفهرس الشّامل: (١/٥٠٦).

(٤) إعراب القراءات السّبع وعللها: (١/٦٦ — مقدمة التحقيق -). ووصف الدكتور علي حسين البواب لهذا الكتاب فيه زيادة وتفصيل، ينظر: فهرست المخطوطات المصورة: (١٥).

(٥) العنوان من (الفهرس الشّامل)، وله ثلاث نسخ خطيّة.
ينظر: الفهرس الشّامل: (١/٥١٧).





١٠- **إِعـرابُ سـورة الفاتحة:** الـبِركَوِيّ، محيي الدِّين محمّد بن بير علي بن إِسكندر المؤيّديّ الروميّ، (ت ٩٨١هـ)، (خ)[١].

١١- **إِعـراب بعـض القُـرآن:** الأَدُوزيّ، محمّـد بـن أَحمـد المرابط بن محمّد السملاليّ السوسيّ، (ت ١٢٢١هـ)، (خ).
ذكره، الزِّرِكْليّ[٢].

المصنّفـات الحديثـة :-

١- **إِعـراب سـورة آل عمـران:** علـي حيـدر، منشـورات دار الحكمـة، دمشـق، (١٣٩٢هـ = ١٩٧٣م)[٣].

٢- **إِعراب سورتي (الرَّعد والرُّوم):** عبد القادر أَحمد عبد القادر، دار النَّفائس، عمَّان، الأَردن، ط١، (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م).

٣- **إِعـراب سـور (لقمـان، ق، الـذَّاريات):** عـبد القـادر أَحمـد عـبد القـادر، دار النَّفائس، عمَّان، الأَردن، ط١، (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م).

٤- **في إِعـراب القُـرآن:** د. محمـود أَحمـد نَحْلَـة، دار النَّهضـة العـربيّة، بـيروت، (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).

---

(١) ينظـر: الفهـرس الشّـامل: (٦١٧/١-٦١٨). ولم يذكـره محقّـق كـتاب الـبِركويّ. (مقدمـة المفسّـرين)، ينظر: مقدّمة تحقيقه: (٤٠-٤٦).

(٢) ينظر: الأعلام: (١٧/٦).

(٣) لم أَقف عليه، وجاء في (معجم مصنّفات القُرآن الكريم: ١٧٣/١): "وله مشروع في إِعراب القُرآن كاملاً، مخطوط، يعدّ للطبع".





أعـرب فـيه (سورة يس، وسورة الفُرقان، وسورة الُمتحنة، وسورة القمر).

مصنّفات في آية أو موضع منها[(١)]:-

١- **فائدة عن قوله – تعالى – ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً ﴾[(٢)]**: ابن النّاظم، بدر الدّين محمّد بن محمّد بن عبد الله بن مالك، (ت ٦٨٦هـ)، (ط)[(٣)].

٢- **الكلام على قوله – تعالى – ﴿ إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[(٤)]**: ابن تيميّة، تقي الدّين أبو العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام، (ت ٧٢٨هـ)، (ط)[(٥)].

٣- **الحلم والأناة في إعراب ﴿ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ ﴾[(٦)]**: السُّبكيّ، تقي الدّين عليّ ابن عبد الكافي بن عليّ، الشّافعيّ، (ت ٧٥٦هـ). (ط)[(٧)].

---

(١) وقد تكون في آيات، منها:
تحفة الإخوان في إعراب بعض آي القُرآن: الثّعالبيّ، أبو زيد عبد الرّحمن بن مخلوف بن طلحة الجزائريّ، المالكيّ، (ت نحو: ٨٧٥هـ).
ينظر: إيضاح المكنون: (٣/٢٣٩)، والتّفسير والمفسّرون في غرب أفريقيا: (١/٢٣١).
أقول: وكثير من كتب (الأمالي)، و (المجالس) تتحدث عن إعراب آيات عديدة.

(٢) سورة الأنفال، الآية (٢٣).

(٣) ينظر: الأشباه والنّظائر في النّحو: (٤/٥٨٠-٥٨٤).

(٤) سورة طه، الآية (٦٣).

(٥) طبعت هذه الرّسالة في مجلة البحث العلميّ والتُّراث الإسلاميّ، مكّة المكرّمة،العدد الثّاني، ١٣٩٩هـ.

(٦) سورة الأحزاب، الآية (٥٣).

(٧) مطبوع في ضمن كتابه (فتاوى السُّبكي: ١/٩٥-١٠٢)، وأوردها السُّيوطيّ في كتابه: الأشباه والنّظائر في النّحو: (٤/١٩٢-٢١٤).





٤- بيانُ المُحْتَمل في تعدية عمل: تقي الدِّين السُّبكيّ. (ط)[1].

٥- **مسألة ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾**[2]: ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدّين أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد النَّحويّ، (ت ٧٦١هـ)، (ط)[3].

٦- **فائدة عن قوله – تعالى – : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾**[4]: ابن الزَّمْلَكانِيّ، كمال الدّين محمّد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاريّ، (ت ٧٢٧هـ). (ط)[5].

قال تاج الدّين السُّبكي:

((في تفسير قوله – تعالى – ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ ﴾ الآية. في الجواب عن السُّؤال المشهور، وهو أنّه كيف ترك العطف في جميع الصّفات، وعطف النّهي عن المنكر على الأمر بالمعروف بالواو ؟))[6].

(١) هي في إعراب قوله – تعالى -: ﴿ وَاعْمَلُوا صَالِحاً ﴾ [سبأ: ١١]؛ وأوردها السُّيوطيّ في كتابه (الأشباه والنّظائر في النّحو: ٤/١٠٥-١٢١).

(٢) سورة آل عمران، الآية (٩٧).

(٣) أوردها السّيوطيّ في كتابه: الأشباه والنّظائر في النّحو (٤/٥١-٥٩).

(٤) سورة التوبة، الآية (١١٢).

(٥) أوردها السُّبكيّ في طبقات الشّافعية الكبرى: (٩/٢٠١-٢٠٣)، والسّيوطيّ في الأشباه والنّظائر في النّحو (٤/١٢٤-١٢٧).

(٦) طبقات الشّافعية الكبرى: (٩/٢٠١).





٧- الاستغناءُ بالفتح المبين في الاستثناء في ﴿ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾[١]: البلقينيّ، سراج الدِّين عمر بن رسلان بن نصير الكنانيّ، (ت ٨٠٥هـ)، (ط)[٢].

٨- الإلماع بإفادة (لو) للامتناع في قوله – تعالى – ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[٣]: الكافِيَجيّ، محيي الدِّين أبو عبد الله محمّد بن سليمان الحنفيّ، (ت ٨٧٩هـ)، (خ)[٤].

٩- إعراب قوله – تعالى – ﴿ ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ ﴾[٥]: الخفاجيّ، شهاب الدِّين أحمد بن محمّد بن عمر المصريّ، (ت ١٠٦٩هـ)، (خ)[٦].

---

(١) سورة يونس، الآية (٦١).

(٢) في الأشباه والنظائر في النّحو: (٤/٥٢٠-٥٤٤).

(٣) سورة الأنبياء، الآية (٢٢).

(٤) ينظر: الأعلام: (٦/١٥٠)، والفهرس الشّامل: (١/٤٨٧).

(٥) سورة الأنعام، الآية (٢).

(٦) ينظر: الفهرس الشّامل: (٢/٧٠٢).





١٠- **رسالة في قوله – تعالى – : ﴿ أَرَأَيْتُكُم ﴾**[١] شهاب الدّين الخفاجيّ، (ط)[٢].

١١- **سواء السّبيل إلى إعراب ﴿ حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾**[٣]: البرزنجيّ، محمّد الحسنيّ، (ت ١١٠٣هـ). (خ)[٤].

١٢- **رسالة في إعراب ﴿ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ ﴾**[٥]: التّيرويّ، عبد الله بن محمّد كاتب زاده، (ت ١٢٤٩هـ)، (خ)[٦].

١٣- سفينة النّجاة فيما يتعلق بقوله – تعالى – : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾[٧]: محمّد المتولي، (ت ١٣١٣هـ)، (ط)[٨].

١٤- **الفائدة في معنى وإعراب آية المائدة:** ابن عَزُّوز، محمّد مَكيّ بن مصطفى بن محمّد بن عَزُّور الحسنيّ التّونسيّ، (ت ١٣٣٤هـ).

---

(١) وردت هذه اللفظة في آيتين: الأولى في قوله – تعالى – : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُكُم إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ...﴾ [الأنعام: ٤٠]. والآية [٤٦].
والثّانية: قوله – تعالى –: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً... ﴾(). [الأنعام: ٤٧].

(٢) طبعت بتحقيق عبد الفتّاح السّيّد سليم، بمجلة عالم الكتب، دار ثقيف، الرّياض،الجزء الثّالث عشر، العدد السّادس، (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

(٣) سورة آل عمران، الآية (١٧٣).

(٤) ينظر: الفهرس الشّامل: (٢/٧٤٠).

(٥) سورة البقرة، الآية (٢٥).

(٦) ينظر: الفهرس الشّامل: (٢/٨٠٦).

(٧) سورة يوسف، الآية (٣١، و ٥١).

(٨) مطبعة العاصمة، القاهرة، (١٣١٢هـ).



رفع المسلم

جاء ذكره في (إيضاح المكنون)[١].

استخراج (إعراب القُرآن):

هـناك مَـن يَعْمَـدُ إلى كـتاب لعـالم مـا؛ فيستخرجُ (إعراب القُرآن) منه ويرتبه علـى تـرتيب السُّور، فـيقدمه للقُـرَّاء تسـيراً لهم، وخدمة لجهود ذاك العالم، فأبو طاهر الأندلسـيّ، (ت ٤٥٥هــ) يقـول في أوّل كـتابه (إعـراب القُـرآن): ((هـذا كـتاب إعراب القُرآن، استخرجته من كتاب (البرهان) الذي صنّفه شيخنا أبو الحسن علي بن إبراهيم الحَوفيّ – رحمه الله – في علـوم القُـرآن نصّاً علـى حسب ما ذكره فيه، غير أنّـي ربمـا زدت فـيه اللّفظـة بعـد اللّفظـة في مواضـع يلـيق ذلـك بهـا، أو نقصـتُ مـنه اللّفظة ...))[٢].

ولعـلّ كـتاب القنوجيّ (خلاصة الكشّاف: إعراب القُرآن) من هذا النّوع، ولكن لم أقف عليه. وسأذكر عملين مهمين من هذا القبيل :

الأوّل: إعـراب القُـرآن الكـريم مـن مغـني اللّبـيب: إعداد (أيمن عبد الرّزّاق الشّوّا)، طبع في مجلـد واحـد[٣]، فقـد قـام الـباحث بجمع مادة (إعراب القُرآن) من كـتاب مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاريّ، ورتب الإعراب على ترتيب سور

---

(١) ينظر: إيضاح المكنون: (٤/١٥٤)، ومعجم مصنّفات القُرآن الكريم: (١/١٨٩).

(٢) إعراب القُرآن: (ج١/ق١)، وعن مخطوطات نادرة: (٢٠٨).

(٣) دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، (١٤١٦هـ – ١٩٩٥م).





القُرآن، وخَرَّج القراءات والروايات وعزاها إلى مصدرها؛ فالكتاب نافع؛ فهو يسهِّل الرجوع إلى إعراب الآية ....

وبيَّن الباحث في (مقدمة عمله) الأسباب التي حملته على هذا العمل، ثم مزاياه. من ذلك قوله: ((ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ هذا العمل كان أُمنيةً لكثير من أهل العلم، كانوا يريدون أن يبرزوا الآيات التي استشهد بها ابن هشام في المغنى[1]، وهي في قرارة نفسهم إعراب للقُرآن الكريم بكامله...))[2].

الثّاني: الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط: (د. ياسين جاسم)، في (خمسة أجزاء)[3]. وهو واضح من عنوانه؛ فالبحر المحيط مليءٌ بإعراب القُرآن، فقام الباحث بتجريده، ووضعه في كتاب مقروء. قال في مقدمته:

---

(١) قال الكتانيّ – عن أبي عبد الله الرَّصّاع (ت ٨٩٤هـ) – : ((وأفرد الشَّواهد القُرآنيّة من مغني اللّبيب لابن هشام؛ ورتبها على السّور)). (فهرس الفهارس والأثبات: ١/٤٣١). قلت: واسم كتاب الرَّصّاع هو (الجمع والتّقريب في ترتيب آي مغني اللّبيب).

(٢) إعراب القُرآن الكريم من مغني اللّبيب: (٣٣). وهناك بحث بعنوان: " إعراب فاتحة الكتاب والبقرة: لابن هاشم جمال الدِّين ... الأنصاريّ " جمع وتأليف وتحقيق، الدكتور (محمد صفوت مرسي)، ط١، (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م). ولكن عمل (الشّوّا) أتم وأدق.

(٣) طبع في بيروت، دار إحياء التُّراث العربيّ، (١٤٢٢هـ=٢٠٠١م)، ثمّ صور بدار الضّياء، الكويت، ودار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، وجعل بعنوان (إعراب القُرآن: لأبي حيَّان الأندلسيّ، المتوفى سنة (٧٥٢- هـ - هكذا) جمع وترتيب وتصحيح: محمود شاكر، ط١، (١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م). والمقدمة هي مقدمة الدكتور ياسين جاسم !!.



((فهـذا هو كتاب " الإعراب المحيط من البحر المحيط " أقدّمه بين يدي القارئ الكـريم، بعـد عمـل متواصـل دام عـامين كاملين استطعت – بتوفيق الله – أنْ أستخلص هـذا الإعـراب المحيط للقُرآن الكريم من تفسير الإمام أبي حيَّان أثير الـدِّين الأندلسـيّ الموسـوم بــ " البحـر المحيط ". وقـد نقلت الإعراب دون أنْ أتصـرفَ فـيه أو أزيـدَ علـيه أو أحذفَ منه شيئاً، فالحمدُ لله الذي أعانني على إكماله، فله الفضلُ والمِنّةُ والثناءُ الحسن))[1].

(١) الإعراب المحيط: (١/٥).

وهـناك بحـث بعنوان: " إعراب القُرآن في تفسير أبي حيَّان " للدكتور (صبري إبراهيم السيّد)، (في جزءين)، دار المعرفة، الإسـكندرية، (١٤٠٩هـ =١٩٨٩م). تكلّـم فـيه عـن منهج أبي حيَّان، ثم مناقشة العلماء على اختلاف مذاهبهم، فهذا الكتاب على غير الصّورة التي نبحثها.





المبحثُ الثّـانـــي
مناهـج إعراب القُـرآن الكريـم

المناهج: جمع، ومفرده: مَنْهَج، ومعناه في الاصطلاح: الطَّريق المؤدي إلى التَّعرف على الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامّة.

أو هـو: القاعدة التي تحكم أَيَّةَ محاولة للدّراسة العلميّة في أيّ مجال[1].

وقد تتعاون – وهو الغالب – مجموعة من المناهج لخدمة ومعالجة فَنّ واحد. كما هو الحال في (إعراب القُرآن).

إذن (مناهج إعراب القُرآن): هي مجموعة الطّرق التي سلكها المعربون في إعراب القُرآن الكريم.

وبيان المنهج الذي يسير عليه المُعرب مهم جداً، فـ (من تمام صحّة السَّلامة في العلم استحضار منطق التّبين، وهذا يتطلب حسن اختيار المنهج)[2].

وعلم المناهج علم بُعدي؛ بمعنى: أنّه يقف من وراءِ العلوم؛ كي يحلل طرائقها ويحدد مسالكها[3].

---

(١) ينظر: منهجية البحث العلميّ: (١٤)، ومعجم مصطلحات البحث العلميّ: (١٧٢).

(٢) منهج الدَّرس الدّلاليّ: (٢١).

(٣) ينظر: منهج الاستدلال: (١/٢٠)، ومنهج البحث العلميّ عند العرب: (٢٧١).



وقد أشار علماؤنا – عليهم الرحمة – إلى اختلاف المُعربين في مسالكهم. وتباين مناهجهم، فمنهم مَن أعرب مشكله وغريبه، ومنهم من أعربه كلمة كلمة ...[1].

قال الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الخويطر – واصفاً مناهجهم – :

((ولأهمية النَّحو في تحديد معاني الآيات أقبل العلماء في الأزمنة المتعاقبة على إعراب القُرآن بحماس شديد، تعبّداً من جهة، وتزوداً بعلومه من جهة أُخرى، وكثر عدد مَن أعربوه، وأبانوا وجه النَّحو والتَّصريف فيه، وأسهموا في كشف وجوه البلاغة في عباراته، فعلوا كلّ ذلك بطرائق متنوعة منها: ما هو وجيز، وما هو وسيط، وما هو بسيط، ومنها ما يصلح للشداة وما يصلح للأواسط وما يصلح للمتقدمين، ولقد صَبَغَ كلٌّ واحدٍ من هؤلاء عمله بصبغة تختلف عن صبْغة غيره، فمنهم مَنْ بَحَثَ في الإعجاز عبر النَّحو بخاصّة، والبلاغة وسائر علوم الآلة بعامّة، ومنهم مَن أعرب جمهرة آيات القُرآن، ومنهم مَن اقتصر على الإعراب في آيات بعينها رآها صعبة تحتاج إليه دون غيرها، وبهذا اختلفت مناهجهم وتنوّعت طرائقهم وتفاوتت آثارهم في المنزلة والأثر وغيرهما من الشؤون))[2].

---

(١) ينظر: الإتقان: (٢/٢٦٠)، والإكليل: (١/٢٤٤)، وبحوث في أُصول التفسير ومناهجه: (١١٨).

(٢) معرض الإبريز: (١/جـ من تقديمه للكتاب).





فـالكلام علـى (مـناهج إِعـراب القُـرآن الكريم) جاء متناثراً هنا وهناك، وهذا المـبحث جـاء مبيناً لتلك المناهج، سلك في تقسيمها مسلكاً جديداً موسعاً؛ إذ سنتكلم عن مناهج إِعراب القُرآن على أساسين، هما:

الأوَّل: باعتبار الأُسلوب المتبع في الإِعراب، ويضمُّ:

١- المنهج الإِجماليّ.

٢- المنهج التَّفصيليّ.

٣- المنهج التَّحليليّ.

٤- المنهج الموضوعيّ.

الثّاني: باعتبار القصد و (التَّخصص)، ويضمُّ:

١- منهج المُعربين.

٢- منهج أهل المعاني.

٣- منهج أَهل الاحتجاج.

٤- منهج المفسِّريـن.



مناهج الإعراب باعتبار الأُسلوب

الأَوَّلُ: المنهج الإجماليّ: هو أن يقف المُعربُ عند الآيات المشكلة – في نظره – من كلّ سورة. فيزيل إشكال إعرابها، ويفكُّ غريبه، أو يتوسع في إعراب غير المشكل، ولكنه يستوفي عامّة سُوره، ويقتصر على بعض الوجوه الإعرابيّة. وقد يتطرق إلى غير الإعراب للإفادة منه؛ ونحو ذلك.

ومن علماء هذا المنهج:

١) **مكي بن أبي طالب القيسيّ**، (ت ٤٣٧هـ) في كتابه ((مشكل إعراب القُرآن)). فقد قال في مقدمته: ((فقصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مُشكل الإعراب، وذكر علله، وصعبه ونادره؛ ليكون خفيف المحمل، سهل المأخذ، قريب المتناول لمن أراد حفظه والاكتفاء به؛ فليس في كتاب الله – عَزَّ وجَلَّ – إعراب مشكل إلاّ وهو فيه منصوص، أو قياسه موجود فيما ذكرته))[١].

وقال السُّيوطيّ:

((وكتابه – مكيّ – في المشكل خاصّة))[٢].

---

(١) مشكل إعراب القُرآن: (١٠٢/١)، وانظر ما كتبه أُستاذنا الدكتور حاتم الضامن في مقدمة تحقيقه للكتاب المذكور: (٦٧/١-٦٨).

(٢) الإتقان: (٢٦٠/٢).





٢) **أبـو الـبركات الأنـباريّ**، (ت ٥٧٧هـ) في كتابه ((البيان في غريب إِعـراب القُـرآن)). قـال في مقدمـته: ((فقد لخصتُ في هذا المختصر غريب إِعراب القُرآن، على غاية من البيان؛ توخّياً للفهم))[١].

وقـال محققـه: ((كـتاب (البـيان) خـالص في إِعـراب القُرآن الكـريم، مبـيّن للوجـوه المحـتملة في إِعـراب كثير من كلمات الآيات؛ ولكـنه لا يخلـط شـرحه الـنَّحويّ بـأيّ شرح معنويّ أو بلاغي إلا في النَّادر، ثم هو يتتبع إِعراب الكلمات التي تعددت الآراء فيها، ولذلك نـراه ينـتقل بـين الآيـات علـى حسـب تـرتيبها منتقـياً مـا يحـتاج إلى إِعـراب؛ تاركـاً إِعـراب مـا لا يحـتاج إِلى إِعمال فكر، ولم تختلف فيه الآراء))[٢].

٣) **أبـو الـبقاء العكـبريّ**، (ت ٦١٦هـ)، في كـتابه ((التّبيان في إِعراب القُـرآن))، قـال في مقدمته: ((أحببتُ أن أمليَ كتاباً يصغر حجمُه، ويكثر علمُه؛ اقتصرُ فيه على ذكر الإِعراب ...))[٣].

وقـال محققـه: ((والعلماء الذين اشتغلوا بالكشف عن وجوه إِعرابه كانت لهم اتجاهات مختلفة:

---

(١) البيان في غريب إِعراب القُرآن : (١/٢٩).

(٢) البيان في غريب إِعراب القُرآن (١/١٩ – مقدمة التحقيق –).

(٣) التّبيان في إِعراب القُرآن: (١/٢).





فبعضهم اقتصر على إعرابه مشكله، مثل مكيّ، ومنهم مَن عرض لإعراب غريبه كابن الأنباريّ، ومنهم مَن أعربه كُلّه كالعكبريّ في كتابنا هذا))[1].

وقال عنه — وهو يذكر ميزاته - ((إنّه أعرب جميع آيات القُرآن الكريم؛ ففيه يذكر آيات السُّورة على ترتيبها في المصحف، ثم يبدأ في إعرابها آيةً آيةً، بترتيبها القُرآنيّ، لا يترك منها إلاّ النّادر القليل مما سبق له إعراب مثله))[2].

والذي يفيدنا من هذا النّصّ أنّ العكبريّ قد ترك بعض الآيات؛ وهذا يتأكد لمطالع الكتاب. وإلى هذا نبّه السَّفاقسيّ:

((ولما كان كتاب أبي البقاء المسمى بـ: (البيان في إعراب القُرآن)[3] كتاباً قد عكف النَّاس عليه، ومالت نفوسهم إليه، جمعت ما بقي فيه من إعرابه، ممّا لم يضمنه الشَّيخُ في كتابه))[4].

الثّاني: المنهج التّفصيليّ: هو تناول جميع آيات القُرآن الكريم بالإعراب، وقد يفصّل إعرابها كلمةً كلمةً، ولا يقتصر فيه على المواضع المشكلة من الآيات الكريمة.

---

(١) التّبيان في إعراب القُرآن: (١/جـ – د – مقدمة التّخصص –).

(٢) المصدر نفسه، (١/ د–هـ).

(٣) يقصد كتاب (التّبيان في إعراب القُرآن)؛ ولعلّه وقف على نسخة تحمل هذا العنوان !!

(٤) المُجيد في إعراب القُرآن المجيد: (١/٣٥).





قال أبو عبد الله المُرْسِيّ: ((بعضهم أَعرب مشكِلَهُ، وبعضهم أَعربه كلمةً كلمةً))[1].

وهذا المنهج يُلاحظ في كتب المحدثين، ومن هؤلاء:

١) **الأُستاذ الدكتور محمّد حسن عثمان في كتابه:** ((إِعراب القُرآن الكريم وبيان معانيه))، فعندما بيَّن منهجه في مقدمته قال: ((وقد توخيتُ فيه السُّهولة، والبساطة في إِعراب القُرآن الكريم، وأَعربت كلّ آية إِعراباً تفصيلياً، وإِنْ تكررت؛ ولا أُحيل إلاّ في القليل النَّادر))[2].

٢) **الأُستاذ الدكتور عبد الجواد الطيِّب في كتابه:** ((الإِعراب الكامل لآيات القُرآن الكريم))؛ فهو وجَّه النقد لكتب الأَقدمين؛ لأَنَّها لم تفِ بإِعراب القُرآن الكريم آيةً آيةً، أَو كلمةً كلمةً؛ فقال: ((نجدها كلها أو أَغلبها – فيما تعلم – غير مستوعبة لآيات القرآن وكلماته من حيث إِعرابها))[3]. **وقال أيضاً:** ((فإِنِّي استخرتُ الله – تعالى – في تأليف كتاب في إِعراب القُرآن العظيم إِعرابًا كاملاً))[4].

---

(١) الإِكليل: (١/٢٤٤).

(٢) إِعراب القُرآن الكريم وبيان معانيه: (١/١٣).

(٣) الإِعراب الكامل: (١/٦).

(٤) الإِعراب الكامل: (١/٦).



٣) **الأُستاذ بهجت عبد الواحد صالح في كتابه:** ((الإعراب المفصَّل لكتاب الله المُرتَّل)) قال في مقدمته – وهو يصور غايته –: ((... إعراب سور القُرآن الكريم آيةً آيةً، ولفظةً فلفظةً وحرفًا فحرفًا))[١].

٤) **الأُستاذ محمود صافي في كتابه:** ((الجدول في إِعراب القُرآن وصرفه)). وهو كتاب كامل صدر في إِعراب القُرآن؛ بالإضافة إلى ما تحلى به من دقة في البحث، وتنسيق في السرد))[٢].

٥) **الشيخ أحمد ميقريّ بن أحمد حسين شميلة الأهدليّ، في كتابه:** ((البُرهان في إِعراب آيات القُرآن))[٣] جاء في تقديم الكتاب: ((لقد قام المؤلِّف بإِعراب القُرآن كله مرتباً له حسب ترتيبه في المصحف، مبتدأً بسورة (الفاتحة) ، ومنتهيًا بسورة (النَّاس)؛ فهو يذكر آيات السُّورة على ترتيبها في المصحف؛ ثم يبدأ في إِعرابها آيةً آيةً ولا يترك شيئاً من الإِعراب))[٤].

---

(١) الإعراب المفصَّل: (١/٦).

(٢) الجدول في إِعراب القُرآن وصرفه: (١/٧-١١).

(٣) قال مؤلّفه " وسميته تحقيق البرهان في إعراب آيات القرآن ".

البرهان في إِعراب آيات القُرآن: (١/١٥). وينظر: (ص: ١٤٨) من هذا الكتاب.

(٤) البرهان في إِعراب آيات القُرآن: (١/٧).



رفع المسهم

الثّالثُ: المنهج التّحليليّ: هو الأُسلوب الذي يتتبع فيه المُعرب الآيات حسب ترتيب المصحف، ويبين ما يتعلق بكلّ آية من إعراب، ومعاني ألفاظها، أو تصريفها أو وجوهها البلاغية، ونحو ذلك.

ومن علماء هذا المنهج :

١) **السّمين الحلبيّ**، (ت ٧٥٦هـ) في كتابه: ((الدُّرّ المصُون في عُلُوم الكتاب المكنون)) جاء في مقدمته:

((وهي – العلوم – بعد تجويد ألفاظه بالتّلاوة خمسةُ علوم: علم الإعراب، وعلم التّصريف، وعلمُ اللّغة، وعلم المعاني، وعلم البيان. وقد أكثر العلماء – رحمهم الله – من البحث عن ذلك. واهتمُّوا به غاية الاهتمام، فجزاهم الله عن سعيهم أفضلَ الجزاء يومَ الفصل والقضاء؛ إذ هم الأئمة المُمَهِّدون للقواعد، المبيِّنون لأُصول المعاقد. غير أنّ منهم جماعةً لم يقتصروا على هذه العلوم الخمسة في مصنّف يجمعها، بل ضمُّوا إلى ذلك ذكر سبب النّزول وذكر القصص على ما فعله المفسِّرون؛ لأنّهم لم يضعوا كتبهم إلاّ لذلك.

ومنهم مَن اقتصر على ذكر الإعراب فقط. ومنهم مَن اقتصر على علم مفردات الألفاظ فقط، وترك شيئًا كثيرًا من علم التّصريف المتعلّق باشتقاق اللّغة؛ ممّا لا يَسَعُ الإنسانَ جهلُه، ومنهم مَن اقتَصَرَ على معرفة نظمِه وجزالته وبلاغته ممَّا يتكفّل به علم المعاني والبيان.





ورأيتُ أنّ هذه العلوم الخمسة متجاذبة شديدة الاتّصال بعضها ببعض، لا يحصلُ للناظر في بعضها كبير فائدة بدون الاطّلاع على باقيها؛ فإنّ مَن عرف كونَ هذا فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً، ولم يعرف كيفيَّةَ تصْريفه ولا اشتقاقه، ولا كيف موقعه من النَّظم؛ لم يَحْلُ بطائل وكذا لو عرف موقعه من النَّظم ولم يعرف باقيها))[1].

وقال – أيضًا – :

((فلمّا رأيتُ الأمرَ كذلك؛ واطّلَعْتُ على ما ذكره النّاس في هذه الفنون، ورأيتهم: إمَّا ذاكراً الواضح البيِّن الذي لم يَحْتَجْ للتنبيه عليه إلاّ الأجنبيّ من الصّناعة. وإمّا المقتصر على المشكل بلفظٍ مختصر.

استخرتُ الله الكريمَ القويَّ المتينَ في جمع أطراف هذه العلوم آخذًا من كُلّ علم بالحظّ الوافر ... ولم آلُ جُهْداً في استيفاء الكلام على مسائل هذا الكتاب))[2].

٢) **الأُستاذ محيي الدِّين الدرويش** في كتابه: ((إعراب القُرآن الكريم وبيانه)). وقد وصف مَن قدَّم الكتاب قائلاً: ((وهذا الكتاب من أجلّ ما صُنِّف في كتب إعراب القُرآن في العصر الحديث؛ الذي هو

(١) الدُّرّ المصُون: (٤/١).

(٢) الدُّرّ المصُون: (٥/١).



بـأمسِّ الحاجـة إلى مكتبة قـرآنيّة جامعة؛ فقد ضَمَّ اللّغة والتفسير[1]. والإعراب، والبلاغة))[2].

والنَّاظر في الكتاب يرى المؤلّف يسلك المسلك التَّحليليّ في الآيـة؛ فيبـيِّن اللُّغـة، والإعـراب، والبلاغة، وشيئاً من الفوائد المهمّة، وهكذا[3].

الرَّابِعُ: المنهج الموضوعيّ: ويضمُّ نوعيـن:

الأوَّل: هـو أنْ يختارَ المُعربُ موضـوعاً واحـداً؛ ثم يـوردُ إعرابه على ترتيب السّور.

الثّاني: هـو أُسلوبٌ يعرب فـيه صاحبه الآيات القُرآنيّة؛ بجمعها في موضوع معين، ثم تتعدد عنده الموضوعات.

والقـدماء — رحمهـم الله — أَلَّفـوا كتـبًا كـثيرة؛ سـلكوا فـيها هـذا المنهج[4].

---

(١) قد يبيّن التفسير في مواضع معينة؛ فهو يتكلّم عن اللُّغة.

(٢) إعراب القُرآن الكريم وبيانه: (١٣/١ — تقديم يوسف علي بديوي للكتاب —).

(٣) ينظر: إعراب القُرآن الكريم وبيانه: (٢٢/١-٢٧).

(٤) قال السُّيوطيّ (الإتقان: ٢٨١/٢): ((أَلّف ابن الأنباريّ في بيان الضّمائر الواقعة في القُرآن، مجلدين)).

ومـن المتأخرين محمّد بن أحمد بن داود، (ت نحو ٨٧٠هـ)، ألّف كتاب ((التّمييز في معرفة أقسام الألفات في كـتاب الله العزيـز)). وقـال محققـه (٢٦٨): ((ربما كان الكتاب الوحيد الذي أُلّف خاصًا بالهمزات في أوائل الكلمات في القُرآن الكريم)).

وقـد حقّقه عليّ حسين البواب، وطبع في مجلة البحوث الإسلاميّة، الأمانة العامّة لهيئة كبار العلماء، الرّياض، العدد (١٨)، (١٤٠٧هـ).





والدّراسات الحديثة في نحو القُرآن، هي دراسات موضوعيّة — في غالبها – وسنمثّل لكلّ نوع بكتابين.

فمن الّذين ألّفوا في النّوع الأوّل:

٤) **الباقوليّ علي بن الحسين الأصبهانيّ**، (ت ٥٤٣هـ) في كتابه ((ماءات القُرآن))[١]، فهو تحدَّث عن أنواع (ما) ومعانيها الواردة في القرآن الكريم. قال في مقدمته: ((اعلم أنّ النّاس قد اشتجروا في ماءات القُرآن، وأخذ كُلّ واحدٍ منهما تقسيماً يخالف تقسيم قرينه ... ونحن نبيِّن لك نُبذاً من هذا، ونعلمك جملاً من هذا الأصل؛ ثم نبيِّن بعد ذلك على ترتيب السُّور حرفاً حرفًا))[٢].

٥) **الدكتور أيمن الشوّا** في كتابه: ((الجامع لإعراب جُمل القُرآن))[٣] فهو تحدث في مقدمة الكتاب عن أهميّة البحث في هذا الموضوع قائلاً: ((ولمّا لم يُفرد لإعراب جُمل القُرآن كتاب مستقل آثرتُ أنْ أنهض بهذا العمل خدمةً لنفع طلاب العلم، ورغبةً في تيسير فهم

(١) حقّقه الدكتور عبد القادر السعديّ، في جزءٍ واحدٍ، دار الأنبار للطباعة والنشر، بغداد، العراق، ط١، (١٤٢٢هـ = ٢٠٠٣م).

(٢) ماءات القُرآن: (٣).

(٣) طبع في مجلدٍ، مكتبة الغزاليّ، دمشق، دار الفيحاء، بيروت، ط١، (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).





أُسلوب القُرآن، وتدبّره التدبّر الأَمثل))[1]. ثم تناول الجمل معربًا لها على ترتيب السُّور.

ومن الّذين أّلفوا في النّوع الثّاني:

١) **الباقوليّ** في كتابه: ((الجواهر))[2]. الذي طبع خطأً بعنوان ((إعراب القُرآن)) ثم نسب إلى الزَّجَّاج[3].

فمؤلّف هذا الكتاب جعل لكُلّ شكل إعرابيّ باباً، قال الأُستاذ النفّاخ: ((وأمّا هذا الكتاب فجعله صاحبه في تسعين باباً تناول في أبواب يسيرة منها أُمورًا منها: ما هو أُدخل في علم القراءات، ومنها ما يتجاذبه هذا العلم وعلم العربيّة. وأمّا الكثرة الكاثرة من أبوابه فعقد كُلاً منها لظاهرة من ظواهر النَّحو، أو قضية

(١) الجامع لإعراب جمل القُرآن: (١٨).

(٢) بيَّن هذا الأمر وكشفه الأُستاذ أحمد راتب النفّاخ في مقالين بعنوان (كتاب إعراب القُرآن المنسوب إلى الزَّجَّاج)، مجلة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، (ج ٤ م ٤٨) سنة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م، و (ج١ م ٤٩) سنة ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

وينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: (مقدّمة التّحقيق للداليّ: ٤٠-٤١).

(٣) حقّقه إبراهيم الأبياري، وطبع في (ثلاثة أجزاء)، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، (١٣٨٤هـ-١٩٦٥م).





من قضاياه. وما جاء من أمثلتها في التّنزيل، ونشر خلال ذلك فصولاً تتناول مسائل شتّى من دقائق علم العربيّة وغوامضه))[1].

٢) **الأستاذ محمّد عبد الخالق عضيمة**، في كتابه: ((دراسات لأسلوب القُرآن الكريم))[2]. رتّب فيه صاحبه ألفاظ المصحف، على ترتيب أبواب النّحو والصّرف؛ فجمع في كلّ باب ألفاظه القُرآنيّة، وذلك على النّحو الآتي:-

القسم الأوّل - (ثلاثة أجزاء) - : تحدّث فيه عن الحروف والأدوات.

القسم الثّاني - (أربعة أجزاء) - : تحدّث فيه عن الأبنية الصّرفيّة.

القسم الثّالث - (أربعة أجزاء) - : تحدّث فيه عن الموضوعات النّحويّة.

(١) كتاب إعراب القُرآن المنسوب إلى الزّجّاج: (٢). (مجلة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق (ج ٤ م ٤٨) سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

وينظر: ما كتبه محقق الكتاب الأبياريّ: إعراب القُرآن: (٣/١٠٩٣-١٠٩٥).

(٢) طُبع في دار الحديث، القاهرة، (د. ت).





مناهـج الإعراب باعتبار القصد و (التّخصص)

الأوَّلُ: مَـنهج المُعربين: هو ما كان القصد منه بيان الإعراب؛ وإذا ذكر غير الإعراب فإنّما يذكر تبعاً لا استقلالاً.

وقـد تكلّمـنا عن كتب إعراب القُرآن بما فيه كفاية؛ فلا نكرر القول بذكر بعضها.

ونحـن نذكـر أنّ النَّـحَّـاس قـال في مقدمـة كتابه: ((وقصدنا في هذا الكتاب الإعراب، وما يشاكله – بعون الله وحسن توفيقه –))[1].

ونـرى بعـض المُعـربين يحرصـون على عدم خلط الإعراب بغيره إلاّ ما لا بُـدَّ مـن ذكـره؛ يقـول العكـبريّ: ((والكـتب المؤلفة في هـذا العلم كثيرة جـداً... مـنها المطـوَّل بكثـرة إعراب الظَّواهر، وخلط الإعراب بالمعاني، وقلّما تجـدُ منها مختصر الحجم كثير العلم. فلمّا وجدتها على ما وصفت، أحببت أن أُمليَ كـتاباً يصغرُ حجمُه ويكثرُ علمه، أقتصرُ فيه على ذكر الإعراب ووجُوه القراءات؛ فأتيتُ به على ذلك))[2].

الثّاني: مَنهج أهـل المعـاني: هـم الذين يعنون بما يشكل في القُرآن؛ ويحتاج إلى بعض العـناء في فهمـه. وقـد تبـيّن لـنا أنّ الإعراب من مضامين كتب المعاني؛ فنجد

(١) إعراب القُرآن: (١/١٦٥).

(٢) التّبيان: (١/٢).





فيها تقرير القواعد النَّحويّة، وإثارة المسائل الإعرابيّة، وإيراد التوجيهات المختلفة[1].

قال الزركشيّ:

((وحيث قال المفسِّرون: (قال أصحاب المعاني) فمرادهم مصنّفو الكتب في معاني القُرآن. كالزَّجَّاج ومَن قَبْله وغيرهم، وفي بعض كلام الواحديّ: أكبر أهل المعاني: الفرَّاء، والزَّجَّاج، وابن الأنباريّ، قالوا كذا وكذا. ومعاني القُرآن للزَّجَّاج لم يُصنَّف مثله))[2].

ومن علماء هذا المنهج[3]**:**

١) **الفرَّاء يحيى بن زياد،** (ت ٢٠٧هـ)، في كتابه: (معاني القُرآن)[4].

٢) **أبو عبيدة معمر بن المثنى،** (ت ٢١٠هـ) في كتابه: ((مجاز القُرآن))[5].

٣) **الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة،** (ت ٢١٥هـ) في كتابه: ((معاني القُرآن))[6].

---

(١) ينظر: النّحو وكتب التّفسير: (١١٧/١)، و (ص: ٥٦) من هذا الكتاب.

(٢) البرهان: (١٤٦/٢-١٤٧).

(٣) في كتب معاني القُرآن: ينظر: النّحو وكتب التّفسير: (١١٨/١-١٣٦).

(٤) حقّقه محمّد علي النّجّار، وأحمد يوسف نجاتي، وطبع في (ثلاثة أجزاء)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

(٥) حقّقه محمّد فؤاد سزكين في (مجلدين)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م).

(٦) حقّقته الدكتورة هدى محمود قراعة، في (مجلدين)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤١١هـ - ١٩٩١م).





٤) **الـزَّجّاج إبـراهيم بن السَّريّ**، (ت ٣١١هـ)[١]، في كتابه: ((معاني القُرآن وإعرابه))[٢].

٥) **المجاشـعيّ أبـو الحسـن علـيّ بـن فضّـال القيرواني الفرزدقـيّ، (ت ٤٧٩هـ)**، في كتابه ((نكت المعاني على آيات المثاني))[٣].

الثّالثُ: مَـنهج أهـل الاحتجاج: هـم الذين قصدوا إلى تبيين وجوه القراءات، وعللها والإيضاح عنها، والانتصار لها.

وهـذه الوجـوه والعلـل متـنوعة؛ فتكون نحويّة أو صرفيّة، أو لغويّة أو غير ذلك[٤]. والذي نعنيه – هنا – التوجيه الإعرابيّ للقراءات القرآنيّة[٥].

---

(١) استدرك عليه أبو عليّ الفارسيّ في كتابه (الإغفال)؛ طبع في (مجلدين)، المجمع الثّقافيّ (أبو ظبي)، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م). وقال في أوّله: (٣٨/١): " هذه مسائل من كتاب أبي إسحاق الزّجّاج في إعراب القُرآن، ذكرناها لما اقتضت عندنا من الإصلاح منها، للإغفال الواقع فيها ".

(٢) حقّقه الدكتور عبد الجليل عبده شلبيّ، في (خمسة مجلدات)، عالم الكتب، بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م). واستدرك عليه أُستاذنا الدكتور حاتم صالح الضّامن (سورة النّاس)، ونشرها في مجلة العرب السُّعوديّة مع ملاحظات كثيرة على هذه الطبعة الردية. وسمّاه ابن حجر (كتاب الإعراب).

ينظر: المعجم المفهرس: (٣٩٣).

(٣) الكتاب مخطوط؛ وسمّاه الأدنهويّ (نكت القُرآن). ينظر: طبقات المفسِّرين: (١٣٦)، والفهرس الشّامل: (١١٦/١).

(٤) ينظر: توجيه مشكل القراءات العشريّة الفرشيّة: (٦٣-٦٧).

(٥) سنقتصر على ذكر بعض الكتب التي تناولت القراءات المتواترة؛ ومن الكتب التي أعربت الشّواذ. (المحتسب) لابن جنيّ، و (إعراب القراءات الشّواذ) للعكبريّ. وكلاهما مطبوعان





يقـول ابن الجزريّ: ((والذي يلزم المقرئ أن يتخلّق به من العلوم قبل أن ينصّب نفسه للاشتغال ... أنْ يحصِّلَ جانباً من النَّحو والصَّرف؛ بحيث إنَّه يوجِّه ما يقع له من القراءات، وهذا مِن أهمِّ ما يحتاج إليه))[1].

ومن العلماء الّذين سلكوا هذا المنهج[2]:

١) **ابن خالويه، عبد الله بن الحسين،** (ت ٣٧٠هـ) في كتابه: ((إعراب القراءات السَّبع وعللها))[3]. قال في مقدمته:

((هذا كتاب شرحتُ فيه إعراب قراءات أهل الأمصار مكَّةَ والمَدينةِ، والبَصرةِ، والكُوفةِ، والشَّامِ، ولم أعدُ ذلك إلى ما يتصل بالإعراب من مشكل أو تفسير وغريب. والحروف بالقراءة الشّاذة؛ إذ كنتُ قد أفردتُ لذلك كتابًا جامعًا، وإنّما اختصرتُه جهدي ليستعجل الانتفاعَ به المُتعلم،، ويكون تذكرة للعالم، ويسهل حفظه على مَن أراد ذلك – إنْ شاء الله – وما تَوفيقِي إِلا بالله))[4].

(١) منجد المُقرئين: (٥٠-٥١).

(٢) تذكر (الفهارس) والدّراسات المتخصِّصة كثيراً من هذه الكتب، وسنذكرُ المطبوع منها.

(٣) حقّقه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وطبع في مجلدين، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

(٤) إعراب القراءات السَّبع وعللها: (١/٣-٤).





٢) **أبو عليّ الفارسيّ الحسن بن أحمد**، (ت ٣٧٧هـ) في كتابه: ((الحُجّة للقُرَّاء السَّبعة: أئمّة الأمصار بالحجاز والعِراق والشّام الّذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد))[١].

٣) **ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمّد**، (ت ق: ٤هـ) في كتابه: ((حُجَّة القراءات))[٢].

٤) **مكيّ بن أبي طالب القيسيّ**، (ت ٤٣٧هـ)، في كتابه: ((الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها))[٣].

٥) **المهدويّ، أحمد بن عمّار**، (ت ٤٤٠هـ)، في كتابه: ((شرح الهداية))[٤].

٦) **الباقوليّ، عليّ بن الحُسين الأصبهانيّ**، (ت ٥٤٣هـ) في كتابه: ((كشف المشكلات وإيضاح المعضلات))[٥] قال مؤلّفه: ((أمّا بعد: فإنّ هذا كتابٌ مؤلّف في نكت المعاني والإعراب، وعلل القراءات المرويّة عن الأئمة السَّبعة))[٦].

---

(١) حقّقه بدر الدين قهوجي، وبشير جو يجاتي، وراجعه ودقّقه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدّقاق، طبع في (خمسة أجزاء، وآخر للفهارس)، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م).

(٢) حقّقه سعيد الأفغانيّ في مجلد واحد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

(٣) حقّقه الدكتور محيي الدين رمضان، وطبع في مجلدين، مجمع اللّغة العربية، دمشق، (١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م).

(٤) حقّقه الدكتور حازم سعيد حيدر، وطبع في مجلدين، مكتبة الرشد، الرّياض، ط١، (١٤١٦هـ = ١٩٩٥م).

(٥) حقّقه الدكتور محمّد أحمد الدّاليّ، وطبع في (ثلاثة أجزاء؛ وأُفردتْ له مقدمة وفهارس)، مجمع اللّغة العربيّة، مطبعة الصباح، دمشق، (١٤١٥هـ = ١٩٩٤م).

(٦) كشف المشكلات وإيضاح العضلات: (٣/١).





٧) **أبـو العـلاء الكـرمانيّ، محمَّـد** بـن أبي المحاسـن، (ت بعـد ٥٦٣هـ) في كـتابه: ((مفاتـيح الأغـاني في القـراءات والمعاني))[١].

٨) **ابـن أبي مـريم، نصر بن عليّ**، (ت بعد ٥٦٥هـ)، في كتابه: ((الموضح في وجوه القراءات وعللها))[٢].

٩) **الـرُّعينيّ، أحمد بن يوسف**، (ت ٧٧٩هـ)، في كتابه: ((تحفة الأقـران في مـا قُـرئَ بالتَّثليـث من حروف القُرآن))[٣]. وهذا الكـتاب عـدّه حاجـي خليفة: ((من الكتب المصنّفة في إعراب القُرآن))[٤].

والـرُّعينيّ سـلك في كـتابه مسـلكاً لطـيفاً، فقـد وجَّه عنايته للقُـرآن الكـريم، وجمـع الألفـاظ المثلثة، وخالف في مفهوم (التّثليث) فهـو عـند أهـل العـربيّة: الكلمة التي يضبط أحد حروفها أو أكثر من

(١) حقّقه الدكـتور عـبد الكـريم مصـطفى مـدلج، في (مجلـد واحد)، دار ابن حزم، بيروت، ط١، (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

(٢) حقّقه الدكـتور عمـر حمـدان الكبيسـيّ، وطبع في (ثلاثة مجلدات)، مكتبة التوعية الإسلاميّة للتّحقيق والنّشر والبحث العلميّ، مصر، ط٣، (١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م).

(٣) حقّقه الدكـتور علي حسين البواب، (جزء واحد)، دار المعارف للنشّر والتّوزيع، جدة، ط١، (١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م).

(٤) كشف الظّنون: (١/١٢٣)، و(١/٣٦٢-٣٦٣).





حرف بالحركات الثّلاث، فهو يتعلق ببنية الكلمة. وأمّا مفهوم (التّثليث) عنده فهو شامل يضم نوعين:

النّوع الأول: وهو المذكور عند أهل العربيّة.

النّوع الثّاني: وهو اختلاف الحركات؛ لتغيّر العوامل أو التوجيه النّحويّ للّفظة. فقوله – تعالى – : ﴿ **مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾[1]. قرئ: بكسر (الثّاء) وضمّها، وفتحها؛ وهذه الحركات لها أوجه نحويّة[2].

الرّابعُ: مَنهج المفسّرين: هو إعراب الآيات القُرآنيّة قصداً للتّفسير، والإعراب تبع له؛ فوجوه التّفسير متعدّدة: النّظر في أساليب الكتاب وبيان معانيه، واستنباط الأحكام الشّرعيّة، وما تحتمله ألفاظه من الإعراب...[3].

ولقد بدأت علاقة علوم العربيّة بالتّفسير هينة يسيرة؛ فكانت أداته ومادته في وقت معاً، ثم أصبحت منه ركناً بعد أنْ استقرت معالمه وأُصوله، ثم غدت مدخلاً جوهرياً عند كثير منهم، وغاية تطبيقية لدى المُعربين منهم خاصّة[4].

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (٢).

(٢) وهذه الأوجه غير مختصة بالقراءات المتواترة.

ينظر: تحفة الأقران: (٧٤).

(٣) ينظر: محاسن التأويل: (١/٣٢٢).

(٤) ينظر: الأدوات النّحويّة في كتب التّفسير: (٣٠).



وقال الواحديّ:

((مَن تأمل مصنّفات المفسِّرين، ووقف على معاني أقوالهم، لم يقف على معاني كلام الله دون الوقوف على أُصول اللُّغة والنّحو))[1].

ويعدُّ كتاب الطّبريّ ((جامع البيان)) من أوائل كتب التّفسير؛ التي اهتمت بالإعراب؛ وقد نبّه إلى ذلك قائلاً:

((وإنّما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وُجوه إعرابه – وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل آي القُرآن – لما في اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله؛ فاضطرّتنا الحاجةُ إلى كشف وجوه إعرابه؛ لتنكشفَ لطالبِ تأويله وجوهُ تأويله على قدر اختلافِ المختَلِفة في تأويله وقراءته))[2].

وبَيَّن ابن حجر منهج الطّبريّ بعبارة موجزة ننقلها لفائدتها؛ فقد قال: ((وقد أضاف الطّبريّ إلى النّقل المستوعب أشياء؛ لم يشاركوه فيها، كاستيعاب القراءات والإعراب، والكلام في أكثر الآيات على المعاني. والتّصدي لترجيح بعض الأقوال على بعض، وكلٌّ مَن صنَّف بعده لم يجتمع فيه، لأنّه في هذه الأُمور في مرتبة متقاربة؛ وغيره يغلب عليه فَنّ من الفنون؛ فيمتاز فيه، ويقصّر في غيره))[3].

---

(١) البسيط: (١١٧/ب)، وتفسير القُرآن الكريم أصوله وضوابطه: (٧٨).

(٢) جامع البيان: (١٨٥/١).

(٣) العُجاب: (٢٠٣/١).



ومنهج المفسِّرين في إِعراب القُرآن تنبَّه له العلماء؛ فقد ذكر أَبو حيَّان في كتابه: ((البحر المحيط))؛ الإِعراب، وتوجيه القراءات[1]. وكتابه في ((التَّفسير)).

قال السفاقسيّ:

((فإِنَّه ضمَّن كتابه المسمى (البحر المحيط) هذا الطَّريق، وسلك فيه سبيل التَّحقيق وَزَيَّفَ أقوال كثير من المُعربين وبيَّن حَيدَها عن أُصول المحققين ... لكنَّه - أَبقاه الله - سلك في ذلك سبيل المفسِّرين في الجمع بين التَّفسير والإِعراب؛ فتفرق فيه هذا المقصود، وصعب جمعه إِلا بعد بذل المجهود))[2].

وقال السّيوطيّ:

((وتفسير أَبي حيَّان مشحون بذلك))[3]، أَيْ: بالإِعراب.

ومن موارد السَّمين في كتابه: ((الدُّرّ المصون)) كثير من مناقشات الزمخشريّ وابن عطيّة وغيرهما من المفسِّرين، ممّن لهم عناية بإِعراب القُرآن الكريم[4].

(١) ينظر: البحر المحيط: (١/٤).

(٢) المُجيد: (١/٣٥).

(٣) الإِتقان: (٢/٢٦٠).

(٤) ينظر: الدُّرّ المصون: (١/٥-٦).



ومن العلماء الّذين سلكوا هذا المنهج(١):

١) الطّبريّ: محمّد بن جرير، (ت ٣١٠هـ)، في كتابه: ((جامع البيان عن تأويل آي القرآن))(٢).

٢) الزّمخشريّ: محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ)، في كتابه: ((الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل))(٣).

٣) ابن عطيّة: عبد الحق بن غالب الأندلسيّ، (ت ٥٤١هـ)، في كتابه: ((المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز))(٤).

٤) القرطبيّ: محمّد بن أحمد، (ت ٦٧١هـ)، في كتابه: ((الجامع لأحكام القُرآن))(٥).

---

(١) ينظر في ذلك كتاب: النّحو وكتب التّفسير: (١/٥٨١- وما بعدها -).

(٢) حقّقه الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، في (ستة وعشرين جزءًا مع الفهارس)، دار عالم الكتب للطباعة والنّشر والتّوزيع، الرياض، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

(٣) حقّقه عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، في (ستة أجزاء)، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

(٤) حقّقه الرّحالي الفاروقي، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاريّ، والسيّد عبد المتعال السيّد إبراهيم، ومحمّد الشّافعيّ صادق، في (خمسة عشر مجلدًا)، وطبع في الدوحة، قطر، ط١، (١٣٩٨هـ - ١٩٧٧م).

(٥) اعتنى به وصححه هشام سمير البخاريّ، في (اثنين وعشرين جزءًا، مع الفهارس)، دار عالم الكتب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الرّياض، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).





٥) **أبـو حيَّان الأندلسيّ: محمّـد بن يوسف**، (ت ٧٥٤هـ)، في كتابه: ((البحر المحيط))[١].

٦) **ابـن عـادل الحنبليّ**: عمـر بـن علـيّ، (ت ٨٨٠هـ)، في كـتابه: ((اللُّباب في علوم الكتاب))[٢].

قال طاش كبرى زادة:

((وكـذا تفسير ابن عادل يشتمل على المهمات))[٣]، أيْ: المهمات في إعراب القُرآن.

٧) الشّـهاب الخفاجـيّ: أحمـد بـن محمّـد، (ت ١٠٦٩هـ)، في كـتابه: ((عناية القاضِي وكفاية الرّاضِي على تفسير البيضاويّ))[٤].

---

(١) طبع في (ثمانية أجزاء)، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، ط٢، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

فائـدة: اختصر هـذا التّفسير أبـو حيَّان، وسمّاه " النهر الماد من البحر المحيط "، طبع بهامش (البحر المحيط)، وحقّقه أخيرًا عمر الأسعد.

واختصـره – أيضـاً – تـاج الـدِّين أحمـد بـن عـبد القـادر بـن مكتوم، (ت ٧٤٧هـ)، وطبع بهامش (البحر المحيط).

(٢) حقّقه جماعة، في (عشرين مجلداً)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

(٣) مفتاح السّعادة: (٢/٤١٨).

(٤) طبع في (ثمانية مجلدات)، دار الطّباعة العامرة، القاهرة، (١٢٨٣هـ).





٨) **الجمل: سليمان بن عمر العجيليّ**، (ت ١٢٠٤هـ) في كتابه: ((الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيّة))[١].

٩) **الهَرَرِيّ: محمّد الأمين بن عبد الله الأُرَمِيّ الشّافعيّ** في كتابه: ((حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القُرآن))[٢].

(١) طبع في (أربعة أجزاء)، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، (١٩٨٥م).

(٢) انتهى منه مؤلّفه سنة ١٤١٧هـ، وطبع في (اثنين وثلاثين مجلدًا، وجزء آخر للمقدّمة)، دار طوق النّجاة، بيروت، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).





الفَصْلُ الرَّابِعُ

آدابُ المُعْرِبِ

وفيه :

المبحثُ الأوَّل : آداب علميّة وفكريّة.

المبحثُ الثَّاني : آداب التَّلقي وتقرير الأَحكام.

المبحثُ الثَّالث : آداب أُسلوبيّة مصطلحيّة.





المبحثُ الأوّلُ
آداب علميّة وفكريّـــة

الأدبُ الأوّلُ : التّبحرُ في عُلُومِ العربيّة

التّوسع بمعرفة عُلُومِ العربيّة، والوقوف على أسرارها أوّل ما ينبغي تحصيله للمعرب. قال الخليل بن أحمد الفراهيديّ – وهو يتحدّث عن تحصيل النّحو – ((لا يوصل من النّحو إلى ما يحتاج إليه؛ إلاّ بقراءة ما لا يحتاج إليه))[١].

وقال الشنترينيّ – معلّقاً على هذه العبارة – : ((وهذا يقتضي التّبحر فيه، ولقد صدق – رحمة الله عليه – ولا يعرف حقيقة ما ذكره إلاّ مَن استبحر فيه استبحاره، وعرف غوامضه وأسراره))[٢].

وقال الصّفديّ:

((فقد صار ما لا يحتاج إليه محتاجًا إليه؛ لأنّ المتوقف وجوده على وجود شيءٍ آخر متوقف على وجود ذلك الشيء؛ وهكذا كُلّ علم، لا يَبلُغُ الإنسانُ إتقانه إلاّ بعدَ تحصيل ما لم يفتقر إليه)) [٣].

(١) تنبيه الألباب: (٦٢). وينظر: بهجة المجالس: (١/٦٧).
(٢) المصدر نفسه: (٦٢-٦٣).
(٣) الوافي بالوفيات: (١/٦).



فهذا التّوسع يقتضي الوقوف على لطائف العربيّة، والتّمرن بالإعراب.

فقوله – تعالى – ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[1].

أَطال المعربون التّوقف عند ﴿ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ فأعربوها على أوجه[2]. فقيل: ﴿ كَيْفَ ﴾ : في موضع نَصْب بـ ﴿ يَشَاءُ ﴾. وهو حال، والمفعول محذوف، تقديره: (يشاءُ تصْويركم).

وقيل: ﴿ كَيْفَ ﴾ : ظرف لـ ﴿ يَشَاءُ ﴾، وموضع الجملة حال، تقديره، (يصوِّركم على مشيئته)، أيْ: مريداً، فعلى هذا يكون حالاً من ضمير اسم الله – تعالى –.

وقيل: يجوز أن تكون حالاً من (الكاف، والميم)؛ أَيْ: (يصوِّركم متقلّبين على مشيئته).

وقيل: تكون الجملة في موضع المصدر، والمعنى: (يصوّركم في الأَرحام تصوير المشيئة، كما يشاء).

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٦).

(٢) ينظر: التّبيان: (١/٢٣٧)، واللُّباب: (٥/٢٧).



وقال أبو حيَّان:

((و﴿ كَيْفَ ﴾ هنا للجزاء لكنَّها لا تجزم، ومفعول ﴿ يَشَاءُ ﴾ محذوف؛ لفهم المعنى، التقدير: كيف يشاء أنْ يصوركم، كقوله: ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾[(١)] أيْ: كيف يشاء أنْ ينفق، و﴿ كَيْفَ ﴾ منصوب ﴿ يَشَاءُ ﴾ والمعنى: على أيّ حال شاء أنْ يصوركم صوركم، ونصبه على الحال وحذف فعل الجزاء لدلالة ما قبله عليه، نحو قولهم: أنتَ ظالم إنْ فعلت، التقدير: أنتَ ظالم إنْ فعلت فأنتَ ظالم؛ ولا موضع لهذه الجملة من الإعراب، وإنْ كانت متعلقة بما قبلها في المعنى، فتعلّقها كتعلّق فعلت كقوله: أنتَ ظالم. وتفكيك هذا الكلام وإعرابه على ما ذكرناه؛ لا يهتدى له إلاّ بعد تمرّن في الإعراب واستحضار للطائف النَّحو))[(٢)].

ومثل النَّحو معرفة دلالة ألفاظ القُرآن، والوقوف على مفرداته. قال الرَّاغب:

((وذكرتُ أنّ أول ما يُحتاج أنْ يُشتغل به من علوم القرآن العلوم اللّفظية، ومن العلوم اللّفظية: تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيلُ معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المُعاون لمن يُريد أنْ يدركَ معانيه، كتحصيل اللَّبِنِ في كونه من أوَّل المعاون في بناء ما يريد أن يبنيه، وليس ذلك نافعاً في علم القرآن فقط، بل هو نافع في كلّ علم من علوم الشَّرع؛ فألفاظ القرآن هي لبُّ كلام العرب وزبدته، وواسطته

(١) سورة المائدة، الآية (٦٤).

(٢) البحر المحيط: (٢/٣٨٠).





وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حُذّاق الشُّعراء والبُلغاء في نظمهم ونثرهم))[١].

وقد حذَّر العلماء من أنْ يتكلم في معاني القرآن من غير الوقوف على لغته، قال الإمام مالك: ((لا أُوتى برجلٍ غير عالم بلغات العرب؛ يفسِّر القُرآن إلاّ جعلته نكالاً))[٢].

فالإعرابُ فرع من المعنى؛ فكانت معرفة ذلك ضروريّة للمعرب، ((وأوّل واجب على المُعْرِب أنْ يفهمَ معنى ما يعربُه، مفردًا أو مركبًا))[٣].

وقال السَّمين عند قوله – تعالى – ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ﴾[٤].

((هذه الآية ممّا ينبغي أنْ يُطوَّل فيها القول لإشكالها، واضطراب أقوال النَّاس فيها. ولا بُدَّ قبل التَّعرض للإعراب من ذكر معنى الكلالة واشتقاقها واختلاف النَّاس فيها، ثم نعود بعد ذلك لإعرابها؛ لأنَّه متوقف على ما ذكرناه))[٥].

ومن هنا جرتْ عادةُ كثير من المعربين على ذكر المعنى مع الإعراب، أو التَّعرض لشيء من تفسير الآية قبل إعرابها، لأنَّه مهم.

---

(١) مفردات ألفاظ القُرآن: (٥٤-٥٥).

(٢) أخرجه الواحديّ في تفسيره (البسيط: ١/١١٧- ب)، وتفسير القُرآن الكريم: أُصوله وضوابطه: (٧٧) ووجدت نحوه في الجامع لشعب الإيمان: (٣/٥٤٣)، برقم (٢٠٩٠).

(٣) مغني اللّبيب: (٤٩٧).

(٤) سورة النِّساء، الآية (١٢).

(٥) الدُّرّ المصون: (٣/٦٠٦).



والقواعد الصَّرفيّة قد يكون لها أثر في الإعراب؛ بل لها دور في تشكّل الإعراب، وتعدد صوره[1]. وتعود على النَّحويّ والمُعْرِب بفائدة عظيمة. قال السَّمين: ((مَن عَرف كون هذا فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ — مثلاً — ولم يعرف كيفية تصريفه ولا اشتقاقه، ولا كيف موقعه من النَّظم لم يَحْلُ بطائل))[2].

فمن ذلك معرفة الأصليّ والزائد في بناء الكلمة، نحو: ﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾[3]. فإنَّه قد يُتوهم أنَّ الواو في ﴿ يَعْفُونَ ﴾: ضمير الجمع، فيشكل إثبات النّون، وليس كذلك؛ بل هي فيه لام الكلمة، فهي أصلية والنّون: ضمير النّسوة، والفعل معها مبنيٌّ، ووزنه: " يفعلن " بخلاف ﴿ وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ فـ (الواو) فيه ضمير الجمع، وليست من أصل الكلمة[4].

ولدفع هذا الوهم صار بعض المعربين ينبهون على مثله، مع وضوحه، قال العكبريّ: ((والنَّون في ﴿ يَعْفُونَ ﴾: ضمير جماعة النّساء، والواو قبلها لام الكلمة؛ لأنَّ الفعل هنا مبنيّ، فهو مثل (يَخْرُجْنَ) و (يَقْعُدْنَ). فأمّا قولك: الرّجال يعفون: فهو مثل النِّساء يعفون في اللّفظ، وهو مخالف له في التّقدير. فـ (الرجال يعفون): أصله: يَعْفُوُون، مثل: يخرجون؛ فحذفت (الواو) التي هي لام الفعل، وبقيت

---

(١) ينظر: دور البنية الصَّرفيّة في وصف الظّاهرة النَّحويّة وتقعيدها: (١٦٥).

(٢) الدُّرّ المصون: (٤/١).

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٣٧).

(٤) ينظر: مغني اللّبيب: (٦٣١)، والبرهان في علوم القُرآن: (٣٠٧/١)، والإتقان: (٢/٢٦٧-٢٦٨).





(واو) الضّمير. و(النّون)، علامة الرَّفع. وفي قولك: (النّساء يعفون)؛ لم يحذف منه شيء))[1].

الأَدبُ الثَّاني : التّثقّف بعلوم القُرآن

فَمَن يتصدَّى لإعراب القُرآن الكريم؛ يجب عليه أنْ يأخذ بحظٍّ وافرٍ من علوم القرآن؛ خاصّة العلوم التي لها صلة بلغة القرآن وأُسلوبه يقولُ سعيد الأفغانيّ: ((بين علوم القُرآن الكريم وعلوم اللُّغة العربيّة ترابط محكم، فمهما تتقن من علوم العربيّة وأنتَ خاوي الوفاض من علوم القُرآن فعلمك بها ناقص واهي الأساس، وقدمك فيها غير ثابتة، وتصورك للّغة غامض؛ يعرضك لمزالق تشرف منها على السُّقوط كُلَّ لحظة))[2].

فَعَلَى المُعْرِب – مثلاً – معرفة اختلاف القُرَّاء في اختلاف الحركات الذي يختلف معه الإعراب، وخير معين على هذا الجانب (كتب توجيه القراءات والاحتجاج لها).

فإذا كان ((على المفسِّر أنْ يبيِّن اختلاف القراءات المتواترة؛ لأنَّ في اختلافها توفيراً لمعاني الآية غالباً؛ فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القُرآن))[3].

---

(١) التّبيان في إعراب القُرآن: (١/١٩٠).

(٢) حجّة القراءات: (١٩- مقدمة التّحقيق -).

(٣) التّحرير والتّنوير: (١/٥٦).



فمن وضع نفسه معرباً لكلام الله – تعالى – لا بُدّ أنْ يعرف ذلك من باب أولى وهذا ما أكّده كثيرٌ من المعربين في فواتح كتبهم(١). قال العكبريّ في مقدّمة إعرابه: ((أقتصرُ فيه على ذكر الإعراب ووُجوه القراءات))(٢). وجرى على ذلك السَّمين. فقال: ((فإنّي تعرضتُ للقراءات المشهورة والشّاذة، وما ذَكَرَ النَّاسُ في توجيهها))(٣).

وينتج عن هذه المعرفة ثلاثة أُمور مهمّة:

الأمرُ الأوَّل : الحذر من تلحين قراءة متواترة، ولا يُقلّد في هذا بعض الأئمة ممن رمى قراءة ثابتة باللّحن أو الضّعف ونحوه.

قال ابن الجزريّ :

((وعلماءُ اللُّغة والإعراب الذين عليهم الاعتماد سَلفًا وخلفًا يوجهونها ويستدلُّون بها !! وأنَّى يَسَعهم إنكار قراءة تواترت أو استَفَاضت عن رسول الله – ﷺ –، إلاّ نويسٌ لا اعتبارَ بهم(٤)، ليس لهم معرفة بالقراءات، ولا بالآثار، جَمَدوا على ما عَلِموا من القياسات، وظنُّوا أنّهم أحاطوا بجميع لُغَات العَرب؛ أفصحها وفصيحها، حتى لو قيل لأحدهم شيء في القرآن على غير النَّحو الذي أنزله الله، يوافقُ قياساً ظاهراً عنده، لم يقرأْ بذلك أحدٌ؛ لقطع له بالصّحّة !!.

---

(١) ينظر: البحر المحيط: (٤/١).

(٢) التّبيان: (٢/١).

(٣) الدُّر المصون: (٥/١).

(٤) صدر بعض هذا من فضلاء، وعلماء أجلاء؛ غفر الله لهم.





كمـا أنّـه لـو سُئل عـن قـراءةٍ متواتـرةٍ لا يَعْـرِفُ لها قياساً؛ لأنكرها، ولقطع بشذوذها !!))[1].

فالوجوه الفصيحة لا تنحصر عند عالم أو جمع؛ فلسان العرب واسع[2].

الأمرُ الثّاني : على المعرب أنْ يجعل القُرآن أصلاً؛ يرجع إليه بقراءاته المتواترة، فـتقاس (القاعـدة) علـى لغـة القُـرآن وتصـحح بموجبه. قال ابن المنيّر: ((وليس غرضنا تصحيح القراء بقواعد العربيّة؛ بل تصحيح قواعد العربيّة بالقراءة))[3].

وهـذا هـو اللائـق بالصّناعة النّحوية؛ فالقراءة سماع، وقد قال ابن جنيّ: ((إذا ورد السَّماع بشيءٍ؛ لم يبق غرض مطلوب؛ وعُدل عن القياس إلى السَّماع))[4].

وقـد نفـذ الأفغـانيّ – رحمـه الله – إلى فهـم سديد عندما قال: ((السَّلامة في المنهج والسّداد في المنطق العلميّ التاريخيّ، يقضيان بأن يُحتجّ للنَّحو ومذاهبه وقواعده وشـواهده بهذه القراءات المتواترة. لما توافر لها من الضَّبط والوثوق والدّقة والتَّحريّ ... شي لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النَّحو))[5].

---

(١) منجد المقرئين: (٢٠٠).

(٢) ينظر: التّحرير والتّنوير: (٥٥/١).

(٣) الانتصاف من الكشّاف: (٤٠١/٢).

(٤) المنصف: (٢٧٩/١).

(٥) حجّـة القـراءات: (١٩ – مقدمة التّحقيق –)، وينظر له: في أُصول النّحو: (٢٨-٤٥). ووسع هذا الأصل الدكتور أحمد مَكيّ الأنصاريّ في كتابه (نظريّة النّحو القُرآنيّ).




رفع المسهم

الأَمـرُ الـثَّالث : على المعـرب أَنْ يبـيّن في تصـنيفه القـراءة التي يلتزم إِعرابها؛ وهـذا مـا جنح إليه كثير من المحدثين، قال أحدهم: ((اقتصرت في الإِعراب على قراءة حفص عن عاصم))[1].

الأَدبُ الثَّالث : الثقافـــة الشَّرعيّـــة

فالمعـربُ يجـب عليه أَنْ يفقـه المعـاني المسـتنبطة من القُرآن، عن طريق الدّلالة النَّحويّة؛ فعليه أن يأخذ بطرفٍ مرضيّ من الأَحكام الشَّرعيّة عقيدة وفقهاً وفكراً؛ كي يضـبط هـذه الأَحكـام علـى سـنن لغـة القُـرآن وإِعرابه، فلا تنفصل عن حقائق الشَّرع ومقاصده، وسأمثل لهذا بشيء من الإيجاز:

أ- فالقاضـي عـبد الجبَّار المعتـزليّ يـرى أَنَّ ﴿ إِلَى ﴾ في قوله – تعالى – ﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾[2]. ليسـت حـرفاً؛ ليمنع الرؤية، قال: ((وإنّما هـو – إلى – واحـد الآلاء الـتي هـي الـنّعم، فكأنّـه – تعالى – قال: (وجوه يومئذٍ ناضرة آلاء ربها منتظرة، ونعمه مترقبة) ...))[3].

---

(١) الياقوت والمرجان: (ج).

(٢) سورة القيامة، الآية (٢٢-٢٣).

(٣) شرح الأُصول الخمسة: (٢٤٥).





وردّ عليه مكي في إعرابه قائلاً :

((ودخول ﴿ إِلَى ﴾ مع النَّظر يدلُّ على أنّه نظر العين، وليس من الانتظار، ولو كان من الانتظار لم تدخل معه ﴿ إِلَى ﴾، ألا ترى أنك لا تقول: انتظر إلى زيد، وتقول: نظرت إلى زيد فإلى تصحب نظر العين، ولا تصحب نظر الانتظار. فمن قال: إنّ ناظرة بمعنى منتظرة فقد أخطأ في المعنى وفي الإعراب، ووضع الكلام في غير موضعه. وقد ألحد بعض المعتزلة في هذا الموضع، وبلغ به التَّعسف والخروج من الجماعة إلى أنْ قال: ﴿ إِلَى ﴾: ليست بحرف جر إنما هي اسمٌ، واحد آلاء، و﴿ رَبِّهَا ﴾ مخفوض بإضافة ﴿ إِلَى ﴾ إليه لا بحرف الجر، والتقدير عنده: نعمةُ ربِّها منتظرة. وهذا محال في المعنى؛ لأنّه – تعالى – قال: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾، أيْ: ناعمة، وقد أخبرنا أنّها ناعمة، فدخل النَّعيم بها، وظهرت دلائله عليها، فكيف ينتظر ما أخبرنا الله أنّه حالٌّ فيها، إنَّما ينتظر الشي الذي هو غير موجود. فأمّا أمر موجود حالٌّ فكيف ينتظر ؟! وهل يجوز أنْ تقول: أنا أنتظرُ زيداً ؟ وهو معك لم يفارقك ولا يؤمّل مفارقتك. هذا جهل عظيم من مُتأوِّله. وذهب بعض المعتزلة إلى أن ﴿ نَّاضِرَةٌ ﴾ من نظر العين، ولكن قال معناه: إلى ثواب ربِّها ناظرة. وهو أيضاً خروج عن الظَّاهر، ولو جاز هذا لجاز: نظرت إلى زيدٍ، بمعنى: نظرت إلى عطاءِ زيد. وهذا نقض لكلام العرب، وفيه اختلاط المعاني ونقضها، على أنّا نقول: لو كان الأمر كذلك لكان أعظم الثّواب المنتظر النظرَ إليه، لا إله إلاّ هو))[1].

(١) مشكل إعراب القُرآن : (٢/٣١٦-٣١٧).





ب- تسوّر الضّالون من القاديانية[1] إلى آيات لدعم مذهبهم الباطل، فحرَّفوا إعرابها، فعلى المُعْرِب المعاصر التّفطن لهذه المداخل الفاسدة.

قال الدكتور يوسف القرضاويّ:

((وآمن القاديانيون بوجوب الطّاعة للكفار الذين كانوا يستعمرون بلاد الإسلام عند ظهورهم، والذين مهدوا لهم السَّبيل، ووفّروا لهم الحماية، ولا سيما الإنجليز، فوجهوا آيات القرآن توجيهاً يخدم فكرتهم، وينصر مذهبهم.

فإذا قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ ﴾[2]. صرفوا معنى ﴿ مِنكُمْ ﴾ التي تدل بجلاء على أنَّ أولي الأمر الذين لهم حق الطّاعة يجب أنْ يكونوا من المسلمين، من ﴿ الَّذِينَ آمَنُواْ ﴾ المخاطبين في الآية الكريمة. فكلمة (من) تفيد البعضية كما يقول النُّحاة. أَيْ: أنّهم جزء من المؤمنين الذين خوطبوا بالآية. حرّف القاديانيون هذا المعنى الجليّ إلى معنى اخترعوه من عند أنفسهم، وقالوا: معنى ﴿ مِنكُمْ ﴾ أَيْ: (فيكم)؛ حتى يشمل أولي الأمر من

---

(١) القاديانية حركة نشأت سنة (١٩٠٠م)؛ بتخطيط من الاستعمار الإنجليزيّ في القارة الهنديّة، وكان (مرزا غلام أحمد القادياني: ١٨٣٩-١٩٠٨م) أداة التنفيذ الأساسية لإيجاد القاديانيّة، ولهم أفكار ومعتقدات خارجة عن الإسلام.

ينظر: الموسوعة الميسرة: (١/٤١٦-٤٢٠)، والقرآنيون وشبهاتهم حول السُّنة: (٣٠).

(٢) سورة النساء، الآية (٥٩).





الكفار المستعمرين. فطاعتهم واجبة مثل طاعة الله -تبارك وتعالى -، وطاعة رسوله - ﷺ -))[1].

ويعمل بعض ضعفة العقول لبث أفكاره من خلال الإعراب ! جاء في كتاب (الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة):

((ونحن نعلم أنّ مجموعة هذه الآيات البينات هي الحقيقة (الحق) ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾، (الأحقاف: ٧).

نستنتج أنّ القُرآن هو مجموع الآيات البينات (يونس ١٥) وأنّ الآياتِ البيناتِ هي الحقّ (الأحقاف ٧) ونلاحظ كيف عطف الحقّ على الكتاب حيث قال تعالى: ﴿ المر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِيَ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ ... الآية ﴾ (الرَّعد: ١) وكيف أنّ الحقّ ليس كل الكتاب في سورة فاطر ﴿ وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾، (فاطر: ٣١).

وعندما جاءت الآيات البينات للرّسل قبل محمد - ﷺ - قال عنها أعداؤها: إنّها سحر في قوله: ﴿ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُوراً ﴾ (الإسراء: ١٠١). ونرى أيضاً أنّ الآيات البَيِّنات التي هي القرآن قال عنها الذين كفروا: إنّها سحر أيضاً في قوله: ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ (الأحقاف: ٧)...))[2].

---

(١) كيف نتعامل مع القُرآن الكريم: (٣٠٢).

(٢) الكتاب والقُرآن: قراءة معاصرة: (٨٣).



وهـذا من جهله باللّغة وعلومها: فقد سقط في حفر الأخطاء المردية، من ذلك قـوله: ونلاحظ كيف عطف ﴿ الْحَقُّ ﴾ على ﴿ الْكِتَابِ ﴾[(١)] حيث قال تعالى: ﴿ المر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِيَ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ ﴾[(٢)].

هـذا مـع أنّ الحـقّ لـيس معطـوفاً علـى الكتاب، بل ﴿ الْحَقُّ ﴾ هنا خبر لاسم الموصـول، وقـد يكون ﴿ الْحَقُّ ﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف. وأمّا ﴿ الْكِتَابِ ﴾ فهو مضاف إليه في الجملة السابقة[(٣)] !

ثم قـال: وكـيف أن الحـق لـيس كل الكتاب في سورة فاطر: ﴿ وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ ﴾.

فلـيس كـل الكتاب عنده حقاً، بل منه حق ومنه باطل. وسبب ذلك: اعتقاده أن (من) في الآية للدلالة على التبعيض، مع وضوح أنها بيانية !

ثم قـال: وعـندما جـاءت الآيـات البيـنات للرسـل قـبل محمّـد – ﷺ – قـال عـنها أعـداؤها: إنّهـا سـحر، كمـا في قـوله – تعـالى –: ﴿ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُوراً ﴾[(٤)].

مـع أنّ الآيـة لا تـدل علـى أنّ موسى ساحر، بل مسحور ! وفرق بين (اسم المفعول) و (اسم الفاعل).

---

(١) قـال يوسـف الصـيداويّ: (بيضـة الـدّيك: ٤٣): " هـذا العطف بدع في اللّغة؛ يستحق أنْ يؤلف فيه كتاب عنوانه: النّحو والصّرف – قراءة معاصرة –).

(٢) سورة الرعد، الآية (١).

(٣) ينظر: التّبيان: (٢/٧٤٩)، و إعراب القُرآن الكريم وبيانه: (٤/٦٤).

(٤) سورة الإسراء، الآية (١٠١).





فانظر إلى هذه الأخطاء الفاحشة في عدة سطور[١].

د- المعرفة بالمذاهب الفقهيّة؛ فهي قد توقف على تكلّف الإعراب لتوجيه مذهب معيّن – إنْ حصل – فالزمخشريّ جعل ﴿ لِلْفُقَرَاء ﴾ من قوله – تعالى -: ﴿ لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾[٢] – بدلاً من قوله – تعالى – : ﴿ وَلِذِي الْقُرْبَى ﴾[٣]. والمعطوف عليه. وهذا الإعراب خلاف الظّاهر ومنافٍ لنظم الكلام، فالفصل بينهما كبير[٤].

والذي حمله – الزمخشريّ – على هذا الإعراب تقوية لمذهبه الفقهيّ، فهو حنفيّ[٥] قال السّمين: ((وإنّما جعله بدلاً من ﴿ لِذِي الْقُرْبَى ﴾ لأنّه حنفيّ، والحنفيّة يشترطون الفقر في إعطاء ذوي القربى من الفَيْء))[٦].

---

(١) ينظر: كيف نتعامل مع القُرآن الكريم: (٤٢٩).

(٢) سورة الحشر، الآية (٨).

(٣) سورة الحشر، الآية (٧).، وهي ﴿ مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى ... ﴾.

(٤) ينظر: البرهان: (١/٣٠٦).

(٥) ينظر: الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة: (٣/٤٤٧).

(٦) الدُّرّ المصون: (١٠/٢٨٤).





واعترض ابن المنيّر على الزمخشريّ وتكلّم في المسألة فقهاً وإعراباً. فقال: ((مذهب أبي حنيفة أنّ استحقاق ذوي القربى لسهمهم من الفيء موقوف على الفقراء؛ حتى لا يستحقه أغنياؤهم. وقد أغلظ الشّافعيّ – رضي الله عنه – فيما نقله عنه إمام الحرمين الرّد على هذا المذهب بأنّ الله – تعالى – علّق الاستحقاق بالقرابة، ولم يشترط الحاجة ... مع أنّه لو جعل بدلاً من ذويّ القربى مع ما بعده: لم يكن إبداله من (ذوي القربى)؛ إلاّ بدل بعض من كلّ؛ فإنّ ذوي القربى منقسمون إلى فقراء وأغنياء ولم يكن إبداله من المساكين إلا بدلاً للشّيء من الشّيء. وهما لعين واحدة؛ فيلزم أنْ يكون هذا البدل محسوساً بالنّوعين المذكورين في حالة واحدة. وذلك متعذّر لما بين النّوعين من الاختلاف والتّباين، وكلّ منهما يتقاضى ما يأباه الآخر. فهذا القدر كاف – إن شاء الله تعالى – وعليه أعرب الزَّجّاج الآية فجعله بدلاً من المساكين خاصّة[1]، والله – تعالى – الموفق للصّواب))[2].

لذا قيل في إعراب ﴿ لِلْفُقَرَاء ﴾ : أنّه بيان لقوله: ﴿ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾، وكُرِّرت لام الجر لما كانت الأُولى مجرورة؛ لتُبَيِّن أنّ البدل إنّما هو منها. وقيل: أنّ ﴿ لِلْفُقَرَاء ﴾ خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: ولكنّ الفيء للفقراء، وقيل: تقديره: ولكن يكون للفقراء[3].

---

(١) قال الزّجّاج (معاني القرآن وإعرابه: ٥/١٤٥): ((وقوله: ﴿ لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ ﴾ بيّنَ مَن المساكين الذين لهم الحقّ، فقال: ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ﴾)).

(٢) الانتصاف من الكشّاف: (٦/٧٩-٨٠).

(٣) ينظر: المحرَّر الوجيز: (١٤/٣٧٦)، والدُّرّ المصون: (١٠/٢٨٤)، واللُّباب: (١٨/٥٨٢).





الأَدبُ الرَّابعُ : **التفقه بأسباب اختلاف الـمُعْرِبين**

هـناك عـدة أُمـور جعلـت أنظـار العلمـاء تختلف في إعـراب آيـاتٍ من القُرآن الكريم:

أولاً: أُسلوب القُـرآن مُعجـز، لا يسـتطيع أحـدٌ أنْ يحـيط بكـلّ مـراميه ومقاصده، فاحتمل كثيراً من المعاني، وكثيراً من الوجوه.

ثانياً: (أُصـول الصّـناعة): السَّـماع، والقـياس، والاستصـحاب، لهـا أثـرٌ بَـيِّن في اخـتلاف المعـربين؛ إذ المـذهب النَّحويّ الـذي ينتسـب إلـيه المعـرب، ومدى التزامه بأصول ذلك المذهب مؤثر قويّ؛ ومن هنا تتباين آراء المعربين.

فالعكـبريّ – مـثلاً – يرى إسقاط الفاء من جواب الشَّرط؛ لأنَّ فعل الشَّـرط ماضٍ، فجملة ﴿ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ ﴾ من قوله – تعالى – ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ ﴾[1].

يقول العكبريّ:

((﴿ مَّـا تَـبِعُواْ ﴾، أيْ: لا يتـبعوا، فهـو مـاضٍ في معـنى المسـتقبل، ودخلـت (مـا) حمـلاً علـى لفـظ الماضـي، وحـذفت الفاء في الجواب؛ لأنَّ فعل الشَّرط ماضٍ))[2].

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٤٥).

(٢) التّبيان: (١/١٢٥).





فردَّ عليه السَّمين قائلاً: ((وهذا من أبي البقاء يُؤْذِنُ أنَّ الجواب للشّرط، وإنّما حذفت (الفاء) لكونِ فعل الشّرط ماضياً. وهذا منه غير مَرْضِيٍّ؛ لأنّه خالف البصريّين والكوفيّين بهذه المقالة))[1].

وأبو حيّان يضعِّف أحدَ الأعاريب التي أُعرب بها قوله – تعالى – : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾[2]؛ لأنّه ((قول مخالف لما أجمع عليه الكوفيّون والبصريّون))[3].

ثالثاً: جمهرة المعربين والنَّحويّين تختلف قدراتهم العقليّة واللُّغويّة، كما تتباين مكوناتهم الثّقافيّة، فهم يقفون أمام النّصّ الواحد – (الآية القُرآنيّة) – مواقف تتقارب أو تتباعد في قليل أو كثيرٍ، وكلّ له إعرابه للوصول إلى غاية معينة[4].

وهذا العلم مرجعه النَّظر والاستدلال والاستنباط، والاستخراج، والمعنى المستقيم[5]. فأبو حيَّان ينقل خمسة أقوال في توجيه النَّصب في ﴿ أَشَدَّ ﴾ من قوله – تعالى – : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُواْ اللّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً ﴾[6]، وأطال في ذلك، ثم قال: ((فهي

---

(١) الدُّرّ المصون: (٢/١٦٥).

(٢) سورة الأنفال، الآية (٥).

(٣) البحر المحيط: (٤/٤٦٠).

(٤) ينظر: إعراب القُرآن من مغني اللّبيب: (٣٠).

(٥) ينظر الإتقان: (٤/١٩٢).

(٦) سورة البقرة، الآية (٢٠٠).



خمسة وجوه من الإعراب كلّها ضعيف، والذي يتبادر إليه الذّهن في الآية: إنَّهم أُمروا بأن يذكروا الله ذكراً يماثل ذكر آبائهم أو أشدّ؛ وقد ساغ لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح، ذهلوا عنه، وهو أن يكون ﴿ أَشَدَّ ﴾ منصوباً على الحال، وهو نعت لقوله: ﴿ ذِكْراً ﴾ لو تأخر. فلمّا تقدَّم انتصب على الحال ...))[1].

رابعاً: يحتفظ النَّحويّون لأنفسهم بحرية الرأي وانطلاق الفكر، فلا يعرفون الْحَجْر على الآراء، ولا تقديس رأْي الفرْدِ مهما عَلتْ مَنْزِلَتُه[2].

قال يونس بن حبيب:

((لو كان أَحَدٌ ينبغي أنْ يؤخذ بقوله كلّه في شيء، كان ينبغي أنْ يُؤخذ بقول أبي عمرو بن العَلاء كلّه في العربيّة، ولكن ليس من أحدٍ إلاّ وأنت آخذ من قوله وتارِك))[3].

وقال ابن جنيّ:

((وإنَّما هو علم مُنْتَزَعٌ من استقراء هذه اللُّغة، فكلُّ من فُرِقَ له عن علّةٍ صحيحة، وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خَليلَ نَفْسِه، وأَبَا عَمْرو فِكْرِه))[4].

---

(١) البحر المحيط: (٢/١٠٤).

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القُرآن الكريم (ق ١/ج١/١٤).

(٣) نُزهة الألبّاء: (٢٥).

(٤) الخصائص: (١/١٨٩-١٩٠).





وقال أبو حيّان:

((ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممّن خالفهم. فكم حكم ثبت بنقل الكوفيّين من كلام العرب لم ينقله البصريّون، وكم حكم ثبت بنقل البصريّين لم ينقله الكوفيّون، وإنّما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربيّة))[1].

خامساً: هناك مواضع تحتاج إلى تأمل ونفاذ بصرٍ، فينحل الإشكال بعد البحث والتّفتيش. وههنا تختلف أقوال المعربين.

فقوله – تعالى –: ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْماً فَآخَرَانِ يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِن شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذاً لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾[2].

قَرأ حفص – عن عاصم – وحده ﴿ اسْتَحَقَّ ﴾، بفتح التّاء والحاء، وقَرَأَ الباقون بضمّ التاء وكسر الحاء.

وقرأ حمزة ويعقوب ﴿ الأَوَّلِينَ ﴾، بتشديد الواو وكسر اللام بعدها وبفتح النون على الجمع، وقرأ الباقون بإسكان الواو وفتح اللام ثم كسر النُّون على التّثنية[3].

---

(١) البحر المحيط: (٣/١٥٩).

(٢) سورة المائدة، الآية (١٠٧).

(٣) ينظر: الموضح: (١/٤٥٣)، و النشر في القراءات العشر: (٢/٢٥٦)، والمفتاح: (١٥٨)، وإيضاح الرُّمُوز: (٣٦٦).





فتكون قراءة العشرة في الكلمتين تركيباً على هذا النَّحو[١]:

قراءة حفص عن عاصم ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ﴾.

قراءة حمزة ويعقوب ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوَّلِيْنَ ﴾.

قراءة الباقين ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ﴾.

ولّما وصل الزَّجَّاج إلى هذا الموضع قال: ((وهذا موضع من أصعب ما في القرآن في الإعراب))[٢].

وأقرّه السّمين، وزاد عليه قائلاً :

((قلت: ولَعَمْري إنّ القول ما قالت حَذامِ؛ فإنَّ النَّاس قد دارَتْ رؤوسهم في فَلَكِ هذا التَّركيب، وقد اجتهدْتُ – بحمد الله تعالى – فلخَّصْتُ الكلام فيها أحسنَ تلخيصٍ، ولا بد من ذِكْرِ شيءٍ من معاني الآية لنستضيء به على الإعراب؛ فإنّه خادمٌ لها))[٣].

سادساً: كان للتأويل النَّحويّ أثر بارز في اختلاف المعربين؛ لأنَّ التَّأويل عند النَّحويّين هو صرف الكلام عن ظاهره؛ لكي يوافق قوانين النَّحو وأحكامه. ولقد أجمع النّحويّون على أنَّ الالتجاء إليه من غير ضرورة لا يصح[٤].

---

(١) ينظر: توجيه مشكل القراءات العشريّة الفرشيّة: (/٢١).

(٢) معاني القُرآن وإعرابه: (٢/٢١٦).

(٣) الدُّرّ المصون: (٤/٤٧٣).

(٤) ينظر: التأويل النّحوي في القُرآن الكريم: (١/٢١)، وظاهرة التأويل: (١٤).



وقال أبو حيَّان:

((التَّأويل: إنَّما يسوغ إذا كانت الجَادَّة على شيءٍ، ثم جاء شيءٌ يخالف الجَادَّة فيتأوّل))(1).

وقال الفاسيّ – شارحًا قول أبي حيَّان – : ((... قوله: (ثم جاء شيءٌ) إلخ، وهذا يكون فيه التَّعارض؛ لأنَّه لا يمكن ردّه، لوروده عن فصيح محتج بكلامه، ولا تنقضُ القواعد به؛ لأنَّها أُصول لا تنقض بمجرّد ما يسمع، ولهذا يجب ردُّ ما ورد من ذلك للأصول بالتأويل، كما أشار إليه بقوله: فيتأول))(2).

وأفاد الدكتور محمّد عبد القادر هنادي من نصّ أبي حيّان، قائلاً:

((من كلمة الجَادَّة في كلام أبي حيَّان ؟

يبدو لي أنّ المراد منها: القواعد النَّحويّة التي يلتزم بها النُّحاة، فإذا اصطدم نَصّ بقاعدة نحويّة عمد النُّحاةُ إلى تأويل النّصّ بما يتفق ومذهبهم النَّحويّ واللُّغويّ))(3).

فعند قوله – تعالى – : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾(4) نجد مناقشات وتأويلات؛ فطائفة كبيرة من النَّحويين تذهب إلى أنّ (ربّ) لا تدخل إلا

(1) الاقتراح: (130-131).

(2) فيض نشر الانشراح: (1/637-638).

(3) ظاهرة التأويل: (13-14).

(4) سورة الحجر، الآية (2).





على الفعل الماضي، ولا تتعلق بالمضارع؛ لذا لجأوا إلى التّأويل[1]. قال أبو البركات الأنباريّ: ((ولا يدخل بعد (ربّما) إلا الماضي ... وإنّما جاء ههنا المضارع بعدها على سبيل الحكاية، ولهذا حمله أبو إسحاق على ضمير بـ (كان) على تقدير: ربما كان يودُّ الذين كفروا))[2]. وقال أبو حيّان الأندلسيّ: ((ولما كانت (رب) عند الأكثرين لا تدخل على مستقبل تأولوا ﴿ يَوَدُّ ﴾ في معنى: ودّ))[3]. ويرى معاصرٌ: الإقرار بأنّ (ربّ) تدخل على الماضي وتدخل على المضارع، أخذاً بظاهر الآية ولو احتمالاً. فاقتران (رُبّ) بـ (ما) جعل لها سعة في الاستعمال، وليس في ذلك نقض لأصل، أو انحراف عن سبيل قويم في التّعبير[4] !

---

(١) ينظر: الدُّرّ المصون: (٧/١٣٧-١٣٩).

(٢) البيان في غريب إعراب القُرآن: (٢/٦٣).

(٣) البحر المحيط: (٥/٤٤٢).

(٤) ينظر: النّحويون والقُرآن: (١٥-١٦).



رفع المسلم

المبحثُ الثَّاني
آدابُ التَّلقي وتقرير الأَحكام

الأَدبُ الأَوّلُ : الأَمانةُ العلميّةُ والتَّواضع

ونقصد بذلك نسبة الأَقوال إلى أَصحابها، والاعتراف بفضل السَّبق، والتَّواضع مع السابقين، قال أَبو طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسيّ: في كتابه (إعراب القُرآن):

((هذا كتابُ إعراب القُرآن: استخرجته من كتاب (البرهان)، الذي صنَّفه شيخنا أَبو الحسن علي بن إبراهيم الحوفيّ – رحمه الله – في عُلُوم القُرآن))[1].

وبعد ذلك ذكر أَنّه زاد أَشياء وأَصلحَ أُخرى.

ويقول المنتجب الهمذانيّ في مقدّمة كتابه:

((وإنّي لَمَّا فرغتُ من كتابي المسوم بـ (الدرّة الفريدة في شرح القصيدة)[2]، وقد رأَيتُ الهمم إليه مصروفة، والقلوب به مشغوفة أَحببتُ أَنْ أَشفعَهُ بكتاب آخر في (إعراب القُرآن) مقتضب من أقاويل المفسِّرين، ومن كتب القُرَّاء والنَّحويّين؛ بعدما سمعت أَكثرها من مشيختي، ورويتها عن أَئمّتي مجتهدًا في جمع مفترقه، وتميز

(١) إعراب القُرآن: (ج١/ق١) وعن مخطوطات نادرة: (٢٠٨-٢٠٩).

(٢) هو شرح كبير للقصيدة المشهورة بـ (الشّاطبيّة). ينظر: كشف الظّنون: (١/٦٤٨، و١/٧٤٩).





صحيحه، وإيضاح مشكله، وحذف حشوه، واختصار ألفاظه، وتقريب معانيه، بديع في فنّه، رائق في حسنه، لا بقصير نحل، ولا بطويل مملّ، فبادرت إلى تأليفه وإتمامه خوف فجأة الموت، وحدوث الفوت، وطمعًا أنْ ينتفع به طالبو هذا الفنّ، وأودعته ما يحتاجون إليه.

والذي حملني على تأليف هذا الكتاب؛ وإنْ سبقني إلى جمع مثله ذوو الألباب، تطويل قوم وتقصير آخرين، مع إخلائهما من كثير ما يحتاج إليه، وذكرهما ما لا يحتاج إليه، فأردتُ أنْ يكون كتابي هذا مجمع بينهما، ومحجر عينهما، ولست بمنتسب إلى الكمال، ولا بمدع العصمة في المقال، ولكن أقولُ ما قال ابن العلاء[1]: ما نحن فيمن مضى إلا كبقل بين أُصول نخل طوال، فما عسى أنْ نقول نحن ؟! وأفضل منازلنا أنْ نفهم أقوالهم، وإنْ كانت أحوالنا لا تشبه أحوالهم. وسميته: بالكتاب الفريد في إعراب القُرآن المجيد، وما أذكره في كتابي هذا من سداد وصواب فبتوفيق الله وإرشاده، وإنْ وقع فيه سهو أو تقصير فهما لا يعرى منه الحُذّاق المتقدمون، ولا يستنكفه العلماءُ المبرزون))[2].

وكذلك فعل السّفاقسيّ في (المُجيد في إعراب القُرآن المجيد)؛ فقد بيَّن منهجه في نسبة الأقوال، ونصَّ عمّن أخذ كتابه، ثم أوضحَ ما زاده[3].

---

(١) جاء في (السّبعة في القراءات: ٤٨): ((قال أبو عمرو: إنّما نحن فيمن مضى كبَقْلٍ في أُصول نخلٍ طُوال)).

وجاء في (نزهة الألبّاء: ٢٦): ((وكان أبو عمرو يقول: إنّما نحن بالإضافة إلى مَن كان قبلنا، كبقْل في أُصول رَقْل، أيْ: نَخل طوال، وهذا يدلّ على كماله في فضله)).

(٢) الفريد: (١/١٤٢-١٤٣).

(٣) ينظر: المجيد: (١/٣٤-٣٦).





بل نجدُ منهم مَن يعترفُ بما سُبق إليه، وإنْ كان قد بدا له من أوَّل وهلة أنّه السَّابق إلى هذا، ولو كان مَن سبقه ممّن لا يُنْظر في كتبه[1]؛ مثال ذلك أنَّ أبا حيَّان – رحمه الله – ذكر وجوهاً في إعراب قوله – تعالى –: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[2]، في قراءة مَن قَرَأَ بتشديد (إنّ) وإعمالها في (كلّ)، وتشديد (لما)[3]. وأَطالَ في ذلك[4]، ثم قال: ((وهذه كلّها تخريجات ضعيفة جداً؛ ينزّه القُرآن عنها، وكُنتُ قد ظهر لي فيها وجه جارٍ على قواعد العربيّة، وهو أنَّ (لما) هذه هي: (لما) الجازمة، حُذِفَ فعلها المجزوم؛ لدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في قولهم: قاربت المدينة ولما، يريدون: ولما أدخلها، وكذلك هنا التقدير: وإن كلاً لما ينقص من جزاء عمله، ويدلّ عليه قوله – تعالى – : ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾، لما أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم أكدَّه بالقسم، فقال: ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾. وكنت اعتقدت أنّيَ سبقت إلى هذا التَّخريج السَّائغ العاري من التكلّف، وذكرت ذلك لبعض مَن يقرأُ عليَّ، فقال: قد ذكر ذلك أبو عمرو بن الحاجب[5]، ولتركي النَّظر في كلام هذا الرجل لم أَقفْ عليه، ثم رَأيتُ في (كتاب التَّحرير)[6]. نقل هذا التَّخريج عن ابن الحاجب قال: (لما)

---

(١) ينظر: اختيارات أبي حيَّان النَّحويّة: (٢/٨٥٧-٨٥٨).

(٢) سورة هود، الآية (١١١).

(٣) ينظر: مفاتيح الأغاني: (٢١٦-٢١٧).

(٤) ينظر: البحر المحيط: (٥/٢٦٦-٢٦٨).

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب: (١/١٦٤-١٦٧).

(٦) التَّحرير والتَّحبير لأقوال أئمة التَّفسير في معاني كلام السَّميع البصير، لابن النقيب (ت ٦٩٨هـ). ينظر: كشف الظّنون: (١/٣٥٨).




رفع
المستهم

هذه هي الجازمة حذف فعلها للدلالة عليه، لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجت ولما سافرت ولما ونحوه، وهو سائغ فصيح، فيكون التَّقدير: لما يتركوا؛ لما تقدم من الدّلالة عليه من تفصيل المجموعين في قوله: ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾[1] ثم ذكر الأشقياء والسُّعداء ومجازاتهم، ثمّ بيّن ذلك بقوله: ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[2]...))[3].

ويبلغ التَّواضع من إمام مثل الكسائيّ غايته؛ عندما يُسأل عن وجه تثقيل ﴿ لَمَّا ﴾ في القراءة المتقدمة، فيقول: ((الله – جلّ وعزّ – أعلمُ بهذه القراءة؛ ما أعرفُ لها وجهًا))[4].

في حين أخطأ مَن تَسَرَّعَ، وقال: إنَّها لحن، أو لا تجوز؛ قال أبو حيَّان الأندلسيّ: ((وأمّا تشديد ﴿ لَمَّا ﴾، فقال المبرِّد: هذا لحن، لا تقول العرب: (إنّ زيداً لَمّا خارج)، وهذه جسارة من المبرِّد على عادته ! وكيف تكون قراءة متواترة لحناً ؟! وليس تركيب الآية كتركيب المثال الذي قال، وهو (إنّ زيداً لَمّا خارج): هذا المثال لحن، وأمّا الآية فليس لحناً، ولو سَكَتَ، وقال كما قال الكسائيّ: ما أدري وجه هذه القراءة؛ لكان قد وفق))[5].

---

(١) سورة هود، الآية (١٠٥).

(٢) سورة هود، الآية (١١١).

(٣) البحر المحيط: (٥/٢٦٧-٢٦٨).

(٤) إعراب القُرآن (النّحّاس): (٢/٣٠٥-٣٠٦)، وينظر: البيان في غريب إعراب القُرآن: (٢/٢٩).

(٥) البحر المحيط: (٥/٢٦٧).



الأَدبُ الثّاني : أخـذُ كـلِّ فنّ عن أهله

وهـذا أدبٌ عظـيم في التّلقـي، وهـو أن تأخـذ المسـألة العلمـيّة مـن مـواردها التّخصصـيّة، ومـن أمـثلة هذا تعامل المعرب أو النّحويّ مع القراءات القُرآنية. فلا يُقلّد في هـذا الفنّ مَن ليس مِن أهله. قال القشيريّ: ((وهذا مقام محذور؛ لا يقلّد أئمة اللُّغة والـنّحو))[1]. لأنّ القـراءة سُنَّة متبعة، وأئمة القُرّاء لا تعمل على الأفشى في اللُّغة أو الأقيس في العربيّة؛ بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النّقل.

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصَّل):

((والأَولى الـرّدُّ علـى الـنّحويين ... ولـيس قولهم بحُجّة إلاّ عند الإجماع، ومن القُـرّاء جماعـةٌ مـن الـنّحويّين، فلا يكونُ إجماع النّحويّين حُجّةً مع مخالفة القُرّاء لهم، ثمّ ولو قُدِّر أنّ القُرّاء ليس فيهم نحويّ؛ فإنّهم ناقلون لهذه اللُّغة، وهم مشاركون النّحويّين في نقـل اللُّغة، فلا يكونُ إجماع النّحويّين حُجّةً دونهم، وإذا ثبتَ ذلك كان المصيرُ إلى قـول القُـرّاء أولى؛ لأنّهـم ناقلـوها عَمَّـن ثبتتَ عصمتُه عن الغَلَط في مِثله، ولأنّ القراءةَ ثبـتت تواتـراً، ومـا نقلَـه الـنّحويُّون آحـادٌ، ثمّ ولـو سُلِّم أنّه ليس بمتواتر، فالقُرّاء أعدلُ وأكثر؛ فكان الرجوعُ إليهم أولى))[2].

---

(١) منجد المقرئين: (٢٠٢).

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل: (٢/٤٩٥).

ولّما رجَّح ابن عطيّة نقل ابن جنّيّ على نقل أبي عمرو الدَّانيّ؛ رَدَّ عليه أبو حيّان فقال:

((قال ابن عَطِيَّة: (وأبو الفتحِ أثبت)[1] انتهى، وهذا الذي قاله من أنّ أبا الفتح أثبت: كلام لا يصح؛ إذ رتبة أبي عمرو الدَّانيّ في القراءات ومعرفتها، وضبط رواياتها، واختصاصه بذلك بالمكان الذي لا يدانيه أحدٌ من أئمّة القراءات، فضلاً عن النُّحاة الذين ليسوا بمقرئين، ولا رووا القُرآن عَن أحد، ولا رُوي عنهم القُرآن، هذا مع الدّيانة الزائدة، والتّثبت في النّقل، وعدم التَّجاسر، ووفور الحظّ من العربيّة، فقد رَأيتُ له كتاباً في (كلا، وكلتا) و كتاباً في (إدغام أبي عمرو الكبير)؛ دَالاّ على اطّلاعه على ما لا يكاد يطلع عليه أئمّة النُّحاة ولا المقرئين[2]، إلى سائر تصانيفه رحمه الله))[3].

---

(١) جاء في المحرَّر الوجيز: (٥/٥٢٦-٥٢٧):
((وقرأ حميد: ﴿ يَغْشَى ﴾ بفتح الياء والشّين، ونصب ﴿ اللَّيْلِ ﴾، ورفع ﴿ النَّهَارِ ﴾، كذا قال أبو الفتح، وقال أبو عمرو الدَّانيّ: برفع ﴿ اللَّيْلِ ﴾، ونصب ﴿ النَّهَارِ ﴾ ... وأبو الفتح: أثبت)). عند الآية (٥٤) من سورة الأعراف.

(٢) في (الدُّرّ اللقيط: ٤/٣٠٩): " ما لا يكاد يطلع عليه أئمة النُّحاة ولا المعربين ... ".

(٣) البحر المحيط: (٤/٣٠٩). وينظر: النّهر الماد: (٤/٣٠٨).




رفع المستهمل

الأَدبُ الثَّالث : **الإحصـــاءُ الدَّقيـــق**

على المُعْرِبِ: ألاّ يسلّم للإحصائيات التي لم تبنَ على استقراءٍ دقيق وعامٍّ وشامل، والأمثلة على هذا ليست بالقليلة منها[1]:

ما جاء في (نتائج الفكر): ((وقد ورد في القُرآن موضعان: أُفرد فيهما الخبر عن كُلّ، وهي غير مضافة إلى شيءٍ بعدها))[2].

ومَن يدقق النَّظر يجد أكثر ممّا ذُكِرَ، قال الشَّيخ محمّد عبد الخالق عضيمة: ((وفي القرآن آيات كثيرة، لا موضعان))[3].

وقال محقق (نتائج الفكر): ((وفي القُرآن الكريم أكثر من ذلك ...))[4].

ومنه أيضًا: مراعاة لفظ (مَن) ثُمَّ معناها، ثم لفظها، قال أبو حيّان: ((ولا نعلم جاء في القُرآن ما حمل على اللّفظ، ثُمَّ على المعنى، ثم على اللّفظ، غير هاتين الآيتين[5]. والنَّحويّون يذكرون ﴿ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ ﴾ الآية، فقط ثُمّ على المعنى ثُمّ

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القُرآن الكريم: (ق١/ ج١/ ١٠-١٢).

(٢) نتائج الفكر: (٢٨٠).

(٣) دراسات لأسلوب القُرآن الكريم: (ق١/ج١/١١).

(٤) نتائج الفكر: (٢٨٠-هـ (١)).

(٥) الأولى قوله – تعالى – : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [لقمان: ٦].

والثّانية: قوله – تعالى – ﴿ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً ﴾ [الطلاق: ١١].





على اللّفظ، ويستدلون بها على أنّ هذا الحكم جارٍ في (مَنْ) الموصولة ونظيرها مّما لم يُثنّ ولم يجمع من الموصولات))[1].

وهذا الإحصاء غير دقيق، قال السَّمين: ((وُجِدَ غيرُهما كما قدَّمْتُ التَّنبيه عليه في المائدة[2]))[3].

ثمّ نراه جعل من ذلك قوله – تعالى - : ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَاناً فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ، وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾[4]. قال أبو حيَّان: ((والضَّمير عائد على لفظ (من) أعادَ أولاً على اللّفظ، ثُمّ جمع على المعنى، ثُمَّ أفرد على اللّفظ، ونظير ذلك: ﴿ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً ﴾[5]. أفردَ أولاً ثُمَّ جمع في قوله: ﴿ خَالِدِينَ ﴾، ثُمَّ أفرد في قوله: ﴿ لَهُ رِزْقاً ﴾))[6].

---

(١) البحر المحيط: (١٨٤/٧).

(٢) ينظر الدُّرّ المصون: (٣٢٦/٤)، وقال: ((فجمع الحمل عليها أربع مرّات)).

(٣) الدُّر المصون: (٦٢/٩). وينظر: اللُّباب: (٤٣٩/١٥).

(٤) سورة الزُّخرف، الآية (٣٦-٣٧).

(٥) سورة الطلاق، الآية (١١).

(٦) البحر المحيط: (١٦/٨). وينظر: النّحويون والقُرآن: (١٥٦-١٥٧).





الأَدبُ الرَّابعُ : التَّأني في تقرير حكم أو ظاهرة

الواجبُ أن يتصف المعربُ بالتَّروي والدّقة؛ فلا يسارع إلى الجزم بأنَّ القُرآن الكريم خلا من أُسلوب نحويّ معين. متابعاً في ذلك بعض النَّحويّين.

قال الشَّيخ محمَّد عبد الخالق عضيمة: ((ولبعض النَّحويّين جُرأة عجيبة: يجزم بأنَّ القُرآن خلا من بعض الأساليب من غير أن ينظرَ في القُرآن، ويستقري أساليبه))[1].

وقال الدكتور خليل بنيان الحسون:

((من العُلماء مَن يزدهيه علمه؛ فيغريه بالإقدام على نفي وجود بعض الأحكام، والتَّراكيب في القرآن دون تثبت، وَدُونما تأمل دقيق في كلّ ما فيه؛ وقد وقع في ذلك طائفة منهم))[2].

من ذلك قول الرَّضيّ: ((وأمّا مميز (كم): الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجروراً بـ (مِن)، في نظم ولا نثر، ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب النَّحو، ولا أدري ما صحته))[3].

---

(١) دراسات لأُسلوب القُرآن الكريم: (ق١/ج١/٩).

(٢) النّحويون والقُرآن: (٢٣٢).

(٣) شرح الرَّضيّ: (٤/٩٥).





وما لم يعلم وروده الرّضيّ موجود في القُرآن الكريم، قال – تعالى -: ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾[1].

وأوضَحَ الزّمخشريّ المعنى قائلاً:

((قلت: كم استفهاميّة أم خبريّة ؟ قُلتُ: تحتمل الأَمرين، ومعنى الاستفهام فيها للتقرير))[2]. والاستفهاميّة مترجحة لوجود (سلْ).

وممّن وقع في ذلك السُّيوطيّ؛ فقال: ((كم: اسم مبنيّ لازم الصَّدر، مبهم، مفتقر إلى التَّمييز. وترد استفهاميّة، ولم تقع في القُرآن))[3].

وقد جاءت (كم) مُتَعيِّنة للاستفهام في ثلاث آيات[4]. قال – تعالى - : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[5]. وقال – تعالى - : ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[6].

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢١١).

(٢) الكشّاف: (١/٤٢٠)، وعلّق محقق شرح الرّضيّ على قوله السّابق: ((علّق السّيد الشّريف على ذلك بقوله: " جوز الزّمخشريّ في قوله – تعالى – ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ استفهاميّة وخبريّة، وقال سعد الدّين: إنّ (كم) فيه استفهاميّة؛ لوقوعها بعد قوله: ﴿ سَلْ ﴾)) شرح الرّضيّ: (٤/٩٥-هـ:١-).

(٣) الإتقان: (٢/٢٢٢).

(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القُرآن الكريم: (ق١/ج١/١٠)، والنّحويون والقُرآن: (٢٣٣-٢٣٤).

(٥) سورة البقرة، الآية (٢٥٩).

(٦) سورة الكهف، الآية (١٩).





وقال – تعالى – : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ، قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَاسْأَلْ الْعَادِّينَ ﴾[1].

وقد نفى بعضُ العلماء وجود المفعول معه في القُرآن الكريم؛ ونبَّه السُّيوطيّ إلى هذا، واستدرك قائلاً:

((قال بعضهم: ليس في القُرآن على كثرة منصوباته مفعول معه. قلت: في القُرآن عدّة مواضع، أُعرب كلٌّ منها مفعولاً معه.

أحدهما: وهو أشهرها: قوله – تعالى –: ﴿ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ﴾[2].

أيْ: أجمعوا أنتم مع شركائكم أمركم؛ ذكره جماعة منهم[3].

الثّاني: قوله – تعالى – : ﴿ قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً ﴾[4]: قال الكرمانيّ في (غرائب التّفسير): هو مفعول معه، أيْ: مع أهليكم[5].

الثّالث: قوله – تعالى – : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾[6].

---

(١) سورة المؤمنون: (١١٢-١١٣).

(٢) سورة يونس، الآية (٧١).

(٣) ينظر: غرائب التّفسير: (١/٤٩٠).

(٤) سورة التحريم، الآية (٦).

(٥) ينظر: غرائب التّفسير: (٢/١٢٢٧).

(٦) سورة البيِّنة، الآية (١).



قال الكرمانيّ[1]: يحتمل أنْ يكون قوله: ﴿ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ مفعولاً معه من ﴿ الَّذِينَ ﴾ أو من الواو في ﴿ كَفَرُوا ﴾.))[2].

ومن ذلك قوله – تعالى – ﴿ الدَّارَ وَالإِيمَانَ ﴾[3] فـ ﴿ الإِيمَانَ ﴾ له أوجه، منها: أنّه منصوب على المفعول معه، أيْ: مع الإيمان معاً، قاله ابن عطيّة، ونقله السّمين[4].

الأدبُ الخامس : قوة النَّظر بما تقتضيه الصّناعة الإعرابيّة

كثرة البحث بما تقتضيه الصِّناعة الإعرابيّة، تجعل المعرب غواصّاً على المعاني؛ ويسلم من سُوءِ التّقدير.

فقوله – تعالى -: ﴿ لاَ مَرْحَباً بِهِمْ ﴾[5]. يتبادر إلى الذّهن أنّ ﴿ مَرْحَباً ﴾: اسم ﴿ لاَ ﴾، وهو فاسد؛ لأنّ شرط عملها في الاسم ألاّ يكون معمولاً لغيرها؛ وإنّما نصب بفعل مضمر يجب إضماره، و ﴿ لاَ ﴾ دعاء، و ﴿ بِهِمْ ﴾ بيان للمدعو عليهم[6].

(١) ينظر: غرائب التّفسير: (٢/١٣٩٦).

(٢) الإتقان: (٢/٢٨٠).

(٣) سورة الحشر، الآية (٩).

(٤) ينظر: المحرّر الوجيز: (١٤/٣٧٧)، والدُّرّ المصون: (١٠/٢٨٥).

(٥) سورة ص، الآية (٥٩).

(٦) ينظر: البرهان في علوم القُرآن: (١/٣٠٧).





وقال العكبريّ:

((﴿ لاَ مَـرْحَبَاً ﴾ : يجوز أنْ يكون مستأنفاً، وأنْ يكون حالاً ؛ أيْ: هذا فَوْجٌ مَقُولاً له: لاَ مَرْحَبَاً

و ﴿ مَـرْحَبَاً ﴾: منصـوب علـى المصدر، أو على المفعول به، أيْ: لا يسمعون مرحبًا))[1].

وقال السّمين:

((قوله: ﴿ لاَ مَرْحَبَاً ﴾: في ﴿ مَرْحَبَاً ﴾ وجهان:

أظهرُهما: أنّه مفعولٌ بفعل مقدّرٍ، أيْ: لا أَتيْتُمْ مَرْحبًا أو لا سَمِعتم مرحبًا.

والثّاني: أنّـه منصـوبٌ على المصدرِ. قال أبو البقاء، أيْ: لا رَحِبَتْكم دارُكم مَرْحباً بَلْ ضَيِّقاً. ثُمَّ في الجملةِ المنفيةِ وجهان:

أحدُهما: أنّها مستأنفةٌ سِيْقَتْ للدعاءِ عليهم، وقوله: ﴿ بِهِـمْ ﴾ بيانٌ للمدعُوِّ عليه.

والثّاني: أنّهـا حاليةٌ. وقـد يُعْتَرَضُ عليه: بأنّه دعاءٌ، والدُّعاءُ طلبٌ والطّلبُ لا يَقَعُ حالاً. والجوابُ: أنّه على إضمارِ القولِ، أيْ: مَقُولاً لهم لا مَرْحبًا))[2].

---

(١) التّبيان في إعراب القُرآن: (٢/١١٠٥). وعلّق الزركشيّ على إعراب العكبريّ بقوله: ((وفيه نظر، لأنّه قدّر (مقولاً). فمقولاً هو الحال، و ﴿ لاَ مَرْحَبَاً ﴾: محكية بالقول في موضع نصب)).

(٢) الدُّرّ المصون: (٩/٣٩٢).





الأدبُ السَّادس : التَّدرّج في بيان الأَحكام الإِعرابيّة

مراعاة مستوى الطَّالب يَدُلُّ على فقه المُعرب؛ فَمن كان ملماً بالعربيّة ليس كالمبتدئ.

وقد وضع ابن هشام باباً مهماً بعنوان ((الباب السَّابع: في كيفية الإِعراب، والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون))[١].

وممّا قاله فيه:

((وينبغي أَن تعيِّنَ للمبتدئ نوع الفعل، فتقول: فعل ماضٍ، أَو فعل مضارع، أَو فعل أَمر))[٢].

وقال – أيضاً – : ((وأوّل ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإِعراب ثلاثة أُمور:

أَحدها: أَن يلتبس عليه الأَصلي بالزَّائد ...

والثَّاني: أَن يجريَ لسانهُ إِلى عبارة اعتادها؛ فيستعملها في غير محلّها ...

والثَّالث: أَن يعرب شيئاً طالباً لشيء، ويهمل النَّظر في ذلك المطلوب؛ كأَن يعرب فعلاً، ولا يتطلب فاعله ...))[٣].

---

(١) ينظر: مغنى اللّبيب: (٦٢٩-٦٣٧).

(٢) المصدر نفسه: (٦٣٠).

(٣) المصدر نفسه : (٦٣١-٦٣٥).



رفع المسهم

وختم الزركشيّ الحديث عن النَّوع العشرين وهو في الكلام على إعراب القُرآن بتنبيه مهمٍّ؛ فقال:

((على النَّحويّ بيان مراتب الكلام؛ فإنَّ مرتبةَ العمدة قبل مرتبة الفضلة، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر، ومرتبة ما يصل إليه بنفسه قبل مرتبة ما يصل إليه بحرف الجر – وإن كانا فضلتين – ومرتبة المفعول الأوّل قبل مرتبة المفعول الثّاني. وإذا اتَّصل الضَّمير بما مرتبته التَّقديم وهو يعود على ما مرتبته التّأخير، فلا يجوز أنْ يتقدّم؛ لأنّه يكونُ متقدماً لفظاً ومرتبة، وإذا اتصل الضَّمير بما مرتبته التَّأخير وهو يعود على ما مرتبته التّقدم فلا يجوز أنْ يتقدم؛ لأنّه يكون مقدَّماً لفظاً مؤخراً رتبةً، فعلى هذا يجوز: " في داره زيد " لاتصال الضَّمير بالخبر ومرتبته التَّأخير، ولا يجوز: "صاحبها في الدَّار" لاتصال الضَّمير بالمبتدأ ومرتبته التَّقديم))[1].

وقد بيّن مكيّ بن أبي طالب القيسيّ لمن وضع كتابه؛ فقال:

((ولم أُؤلف كتابنا هذا لمن لا يعلم من النَّحو إلاّ الخافض والمخفوض، والفاعل والمفعول، والمضاف، والمضاف إليه، والنَّعت والمنعوت في أشباه لهذا. إنّما ألّفناه لمَن شَدا طَرَفًا منه، وعلم ظواهره، وجملاً من عوامله، وتعلّق بطرفٍ من أصوله))[2].

---

(١) البرهان في علوم القُرآن: (١/٣١٠).

(٢) مشكل إعراب القُرآن: (١/١٠٢).





المبحثُ الثَّالثُ

آداب أُسلوبيّة مصطلحيّة

الأَدبُ الأوّل : توخي العبارات المرضيّة

التّعامل مع أُسلوب القُرآن لـه خصوصيته؛ فعلى المُعْرِبِ أن يحذر من بعض الأحكام، والإطلاقات غير المرضية، بحقّ لغة القُرآن وأُسلوبه[1].

فالفرّاء بعد أن وجّه عود الضّمير على أحدِ المذكورين في قوله – تعالى – : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾[2].

((وأجود من ذلك في العربيّة أن تجعل الرّاجح من الذكر للآخرِ من الاسمين، وما بعد ذا فهو جائز))[3].

وقد جاء عود الضّمير على آخر الاسمين، في قوله – تعالى – : ﴿ وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾[4]. ولا سبيل إلى المفاضلة بينهما[5].

(١) توقف الدكتور (خليل بنيان الحسون) عند هذه الظّاهرة بكتابه الماتع النّافع: (النّحويون والقُرآن)؛ فارجع إليه؛ فإنّهم مهم في بابه، والله الموفق.

(٢) سورة الجمعة، الآية (١١).

(٣) معاني القُرآن: (١٥٧/٣).

(٤) سورة البقرة، الآية (٤٥).

(٥) ينظر: النّحويّون والقُرآن: (١٦٦).





وحين وقف الأخفش في (معانيه) على قوله – تعالى – ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾(١).

قال: ((فأمّا هذه فرفعُها على وجهين: كأنَّ قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ ﴾ في موضع رفع في المعنى؛ لأنّه كلامٌ مبتدأ، لأنَّ قوله: (إنّ زيداً منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ) من غير أن يكون فيه (إنَّ) في المعنى سواء. فإنْ شئتَ إذا عطفتَ عليه شيئاً جعلته على المعنى، كما قُلتَ: (إنَّ زيداً منطلقٌ وعمروٌ)، ولكنّه إذا جُعلَ بعد الخَبَر فهو أحسن وأكثرُ))(٢).

وعقبَ عليه الدكتور (خليل بنيان الحسون) بقوله: ((ولو أنَّ أبا الحسن اكتفى بقوله: (أكثر) لكان ثمّة وجه لقبوله. أمّا أن يجعله (أحسن)، وهو بين يدي كلام الله، الذي جاء على خلاف هذا الذي هو أحسن عنده؛ فذلك ما كان الأولى به أن يحتاط من الإقدام عليه؛ إذ أنَّ وروده في القُرآن، في هذا الموضع يلزم الإقرار بأنّه الأحسن، لأمر شاءه الله – تعالى – ولم يدركه الأخفش))(٣).

وممّا ينبغي الحذر منه – أيضاً – تخريج بعض الوجوه القُرآنية على (الضَّرورة). فقوله – تعالى – ﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾(٤).

---

(١) سورة المائدة، الآية (٦٩).

(٢) معاني القُرآن: (١/٢٨٥).

(٣) النّحويّون والقُرآن: (١٧٠).

(٤) سورة الأنعام، الآية (٩٦).





قرأ عاصم وحمزة والكسائيّ: ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً ﴾ بغير ألف، وقرأ باقي السَّبعة: ﴿ وَجاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً ﴾ بالألف، وكسر اللّيل[١].

وعلّل السّيرافيّ نصب (سَكَنا)، فقال: ((إنّ الأجود ههنا أن يقال: إنّما نصب اسم الفاعل المفعولَ الثّاني ضرورة حيث لم يمكن الإضافة إليه؛ لأنّه أُضيف إلى المفعول الأوّل، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل ... ولا يجوز الإعمال من دون مثل هذه الضّرورة، ولهذا لم يوجد عاملاً في المفعول الأوّل في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام))[٢].

ولنا أن نسأل السّيرافيّ هنا: أيّة ضرورة هذه التي حملت على إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأوّل ؟ أو ليس ممكناً العدول عنه إلى نصبه فيقال: (جَاعل اللَّيْلَ سَكَناً) ولا إخلال فيه بوزن أو نظم ؟! كما جاء اسم الفاعل منوناً في قوله – تعالى – ﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَراً مِن طِينٍ ﴾[٣]، وجاء به مضافاً في موضع آخر في قوله – تعالى – : ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[٤]، وكما جاء غير مضاف في قوله – تعالى – : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيداً جُرُزاً ﴾[٥]، وهكذا[٦].

---

(١) ينظر: الاكتفاء: (١٢٥-١٢٦)، وحُجّة القراءات: (٢٦٢).

(٢) شرح الرُّضيّ: (٤/٣٩٤).

(٣) سورة ص، الآية (٧١).

(٤) سورة غافر، الآية (٦٢).

(٥) سورة الكهف، الآية (٨).

(٦) ينظر: النّحويون والقُرآن: (١٣٢).





الأَدبُ الثَّاني : الأُسلوب الواضح والابتعاد عن التكلُّف

علـى المُعْـرب الابـتعاد عـن العـبارات المعقـدة؛ الـتي هـي نـتاج الثقافة المنطقيّة الكلامـيّة[١]. وقد قرر العلماءُ أنّ القُرآن يخرَّج على معهود العرب في الخطاب، لا على قواعد المنطق.

قال السُّيوطيّ:

((يحرم أنْ يخرّج القُرآن على القواعد المنطقية، وقد اتفق أَهلُ عصرنا مَن يبيح المنطق منهم، ومن يحرمه على التَّغليظ على بعض العجم، وقد خَرَّج بعض آيات القُرآن عليه، وأفتوا بتعزيره، وأنّه أتى بابا من العظائم))[٢].

فيتجنب في إعْراب القُرآن ما كان من هذا القبيل؛ فـ ((ينبغي للمعرب أنْ يتخيّر من العبارات أوجزها، وأجمعها للمعنى المراد))[٣]، ويترك ما فيه خفاء. فالمنطقيون بعيدون عن تصوُّر المعاني وارتباطها بالألفاظ[٤]؛ قال السُّيوطِيّ: ((ومتى عهد النَّاس أنّ النَّحو يمزج بالمنطق !! وهذه مؤلّفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما، ومَن بعدهما بدهر لم يُعهد فيه شيء من ذلك))[٥].

---

(١) ينظر: بين النّحو والمنطق وعلوم الشّريعة: (٢٢٢).

(٢) التّحبير في علم التّفسير: (٥٣٧).

(٣) مغني اللّبيب: (٦٢٨).

(٤) ينظر: الرّدّ على المنطقيين: (٦٨-٧٧)، وبدائع الفوائد: (٣/٨٩٠-٨٩١).

(٥) بُغية الوُعاة: (٢/١٧٤).




رفع المسيهم

ومـن يقـف علـى المناقشـات الـتي أُثـيرت في إعراب ﴿ السَّمَاوَاتِ ﴾ من قوله – تعـالى – ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ ﴾[1] يعجب لخلاف المعربين فمنهم مَن يقول: إنّ ﴿ السَّمَاوَاتِ ﴾ مفعـول بـه. ويـذهب آخـرون إلى أنّ الصّـواب في الإعـراب: مفعول مطلق. وأوردوا عللاً واعتراضات متكلّفة[2]، ولنسمع ابن الحاجب في (أماليه):

((مـن قـال: إنّ الخلقَ هو المخلوق، فواجب أنْ يكون ﴿ السَّمَاوَاتِ ﴾ مفعولاً مطلقـاً لبيان النَّوع. إذ حقيقةُ المصدر المسمّى بالمفعول المطلق أن يكون اسماً لما دلّ عليه فعـلُ الفاعل المذكور، وهذا كذلك. لأنّا بنينا على أنّ المخلوقَ هو الخلق، فلا فَرْقَ بين قـولك: خلق اللهُ خلقاً، وبين قولك: خلق اللهُ السَّمَاوَاتِ، إلاّ ما في الأوّل من الإطلاق وفي الـثّاني مـن التّخصيص. فهـو مـثلُ قـولك: قعـدتُ قعـوداً وقعـدتُ القرفصاء. فإنّ أحـدَهما للتأكـيد والآخـر لبـيان النَّـوع، وإنْ اسـتويا في حقـيقة المصـدريّة، وهـذا أمـرٌ مقطوع به بعد إثبات أنّ المخلوقَ هو الخلق.

ومَـن قـال: إنّ المخلـوقَ غـيرُ الخلق، وإنّما هو متعلّقُ الخلق، وجب أن يقول: إن ﴿ السَّمَاوَاتِ ﴾ مفعولٌ به، مثله في قولك: ضربت زيداً، ولكنّه غيرُ مستقيم، لأنّه لا يسـتقيم أنْ يكـون المخلـوقُ مـتعلّقَ الخلق. لأنّـه لـو كـان متعلقاً له لم يخلُ أنْ يكون الخلـقُ المـتعلّق قـديماً أو مخلـوقاً، فـإنْ كـان مخلوقاً تسلسل فكان باطلاً، وإنْ كان قديمًا فـباطلٌ؛ لأنّـه يجـب أنْ يكـون مـتعلّقه معـه، إذ خلـقٌ ولا مخلـوق محال، فيؤدي إلى أنْ

(1) سورة العنكبوت، الآية (44).

(2) ينظـر: مغـني اللّبـيب: (625)، والأشـباه والنّظائـر في الـنّحو: (4/101-122)، وحاشـية الدّسـوقيّ: (2 1359).





تكون المخلوقات أزلية، وهو باطلٌ، فصار القولُ: بأنّ الخلقَ غيرُ المخلوق يلزم منه محالٌ ...))[1].

وأجاب تاج الدِّين التّبريزيّ عنه؛ فقال:

((وليس شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبلَ إيجادِ الفعل، إذ شرطه توقُّفُ عقليةِ الفعلِ عليه، سواءٌ كانَ موجوداً في الخارجِ، نحو: ضربتُ زيداً أو ما ضربتُه، أمْ لمْ يَكُنْ موجوداً، نحو ... بنيت الدارَ، قال الله – تعالى – : ﴿ **أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ** ﴾[2]؛ فإنّ الأشياءَ متعلّقةٌ بفعلِ الفاعلِ بحسَبِ عقليّته. ثُمَّ قد توجدُ في الخارج وقد لا توجدُ، وذلك لا يُخرِجُهُ عن كونِهِ مفعولاً به. وقالَ اللهُ – تعالى – : ﴿ **وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً** ﴾[3]))[4].

الأدبُ الثّالثُ: الأَخذُ بالمصطلح اللائِق بكتاب الله – تعالى –

على المعربِ أن يجتنب إطلاق لفظ الزائد في كتاب الله – تعالى –؛ فإنّ الزّائد قد يُفهم منه أنّه لا معنى له، وكتاب الله منزّه عن ذلك؛ ولذا فرّ بعضُهم إلى التّعبير بدلَه بالتأكيد، والصّلة[5]...

(١) أمالي ابن الحاجب: (٢/٧٠٢-٧٠٣).

(٢) سورة طه، الآية (٥٠).

(٣) سورة مريم، الآية (٩).

(٤) مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام: (ق١/٤٧٥)، وقد أفدت؛ من نقل السُّيوطيّ عنه؛ لتصحيح النّص، ينظر: الأشباه والنّظائر في النّحو: (٤/١٢٢).

(٥) ينظر: الإتقان: (٢/٢٦٨)، ولطائف المنّان وروائع القُرآن في دعوى الزّيادة في القُرآن: (٢٥).





قال الزّركشيّ :

((تجنّب لفظ الزّائد في كتاب الله – تعالى –، أو التّكرار، ولا يجوز إطلاقه إلاّ بتأويل، كقولهم: الباء زائدة ونحوه، مرادهم أنّ الكلامَ لا يختل معناه بحذفها؛ لا أنّه لا فائدة فيه أصلاً، فإنّ ذلك لا يحتمل من متكلّمٍ، فضلاً عن كلام الحكيم))[1].

وذهب كثيرون إلى أنّ (ما) في قوله: ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ** ﴾[2] زائدة ومثلها ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِم** ﴾[3] ... قالوا: والعرب قد تزيد في الكلام للتأكيد ما يستغنى عنه، وقال المحققون: دخول اللّفظ المهمل الضّائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز[4].

قال ابن قيّم الجوزيّة :

((وقوله: ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ** ﴾[5] أيْ: ما لعناهم إلا بنقضهم ميثاقهم، ونحو: ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ** ﴾[6] أيْ: ما لنت لهم إلاّ برحمةٍ من الله. ولا يُسْمع قول من يقول من النُّحاة: إنّ " ما " زائدة في هذه المواضع؛ فإنّه صادر عن عدم تأمُّل.

---

(١) البرهان في علوم القُرآن: (١/٣٠٥).

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٥٩).

(٣) سورة المائدة، الآية (١٣).

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: (٩/٦٥)، وموصل الطّلاب: (١٦٩).

(٥) سورة المائدة، الآية (١٣).

(٦) سورة آل عمران، الآية (١٥٩).





فإنْ قيل: فَمِن أين لكم إفادة " ما " هذه للمعنَيَيْنِ المذكورَيْن؛ النَّفي والإيجاب، وهي لو كانت على حقيقتها من النَّفي الصَّريح لم تُفِد إلاّ معنىً واحداً وهو النّفي، فإذا لم يكن النّفي صريحاً فيها، كيف تُفيد معنيين ؟!.

قيل: نحن لم ندَّعِ أنّها أفادت النَّفي والإيجاب بمجرَّدها، ولكن حصل ذلك منها، ومن القرائن المحتفَّة بها في الكلام))[1].

الأَدبُ الرَّابعُ : الأُنس بمصطلحات الـمُعرِبين ورموزهم

من تمام الدّراية عند المعرب – لا سيما المحدثين – معرفة التّطور التاريخيّ لبعض المصطلحات النَّحويّة.

فـ (التَّفسير): مصطلح يرد عند الفرّاء، فيطلقه على ما عرف عند البصريّين باسم (المفعول لأجله)[2]. ففي إعراب قوله – تعالى – ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[3]. قال: ((نَصبَ ﴿ حَذَرَ ﴾ على غير وقوع من الفعل عليه لم ترد يجعلونها حذراً. وإنّما هو كقولك: أعطيتك خوفًا وفرقًا، فأنت لا تعطيه الخوف؛ وإنّما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التَّفسير ليس بالفعل؛

(١) بدائع الفوائد: (٢/٦٢٧).

(٢) ينظر: المصطلح النَّحويّ (نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثّالث الهجريّ): (١٦٤-١٦٥).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٩).




رفع المسابهم

كقوله - جلّ وعزّ - ﴿ وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً ﴾[1] وكقوله: ﴿ ادْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً ﴾[2] والمعرفة والنّكرة تفسّران في هذا الموضع؛ وليس نصبه على طرح (مِن)))[3].

وقال مَكيّ: ((قوله: ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾: مفعول مِن أجله))[4].

وبعد ذلك يعود الفرَّاء فيستعمل (التَّفسير) بمعنى: (التَّمييز)، فيقول في إعراب قوله – تعالى – ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأرْضِ ذَهَباً ﴾[5]. ((نصبت الذَّهب؛ لأنّه مفسِّر لا يأتي مثله إلاّ نكرة؛ فخرج نصبه كنصب قولك: عندي عشرون درهمًا، ولك خيرهما كبشًا))[6].

فعدم إدراك هذه المصطلحات وغيرها؛ قد يوقع المعرب المعاصر بالخلط وسوء الفهم.

وحذَّر بعضهم من الإخلال فيما وضع على حرفٍ واحدٍ في الإعراب، جاء في (موصل الطّلاب): ((وينبغي للمعرب أن لا يعبِّر عن ما هو موضوع على حرفٍ واحد بلفظه، فيقول: في الضّمير المتّصل بالفعل مِن نحو: (ضربتُ): (تُ): فاعل؛ إذ

(١) سورة الأنبياء، الآية (٩٠).

(٢) سورة الأعراف، الآية (٥٥).

(٣) معاني القُرآن: (١/١٧).

(٤) مشكل إعراب القُرآن: (١/١٢١).

(٥) سورة آل عمران، الآية (٩١).

(٦) معاني القُرآن: (١/٢٢٥).



لا يكون اسم هكذا. فالصّواب أن يعبِّر باسمه الخاصّ المشترك فيقول: التّاءُ أو الضّمير: فاعل ...))[1].

واستعمل بعض المشتغلين في إِعراب القُرآن الكريم رموزاً؛ يحسنُ بِمَن يتصدَّى لهذا الفنّ معرفتها:

١- **أبو طاهر إسماعيل بن خلف السّرقسطيّ، (ت ٤٥٥)**، يستعمل الحرف (ط): كناية عن نفسه، فقال: ((جعلت علامتي على كلامي فيه (ط)، كناية عن أبي طاهر، فمتى رأيت في هذا الكتاب كلاماً مُعْلماً عليه بهذه العلامة فاعلم أنّه كلامي))[2].

٢- **أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد السّفاقسيّ، (ت ٧٤٢هـ)**، يستعمل الحرف (م): كناية عمّا زاده على كتاب أبي حَيَّان، ويرد عنده (س) كناية عنه سيبويه في مواضع كثيرة[3].

٣- **أبو محمّد أحمد بن عبد القادر، ابن مكتوم، (ت ٧٤٩هـ)**، اتخذ في كتابه (الدُّرّ اللقيط) رموزاً، فقال: ((وجعلتُ علامة الزّمخشريّ: (ش)، وابن عطيّة: (ع)، وشيخنا أبي حيَّان: (ح)؛ طلباً للاختصار، وتجنباً للإطالة والإكثار))[4].

(١) موصل الطّلاب: (١٦٨).

(٢) إعراب القُرآن: (ج١/ق١) وعن مخطوطات نادرة: (٢٠٩).

(٣) ينظر: المجيد في إِعراب القُرآن المجيد: (٣٦/١).

(٤) الدُّرّ اللقيط من البحر المحيط: (١١/١-١٢).





٤- أبـو زكريا يحيى بن محمّد الشّاويّ، (ت ١٠٩٦هـ) له كتاب (المحاكمات بين أبي حيّان والزّمخشريّ)[١]، وهـو أجـوبة علـى اعتراضـات أبي حـيّان علـى الزّمخشـريّ، قـال في مقدّمـة كـتابه: ((وأُشـير بـالعين والـزّاي، والحـاء: لابن عطيّة، والزّمخشريّ، وأبي حيّان. وبالتّاء المثناة من فوق: لما يظهر لي))[٢].

---

(١) ينظر: الأعلام: (١٦٩/٨).

(٢) المحاكمات بين أبي حيّان والزمخشريّ: (ق: ٢).



الفَصْلُ الخامس

ضوابطُ إعْرابِ القُرآنِ الكريمِ

وفيه :





المبحثُ الأوَّلُ

ضوابط المعنى

الضَّابط الأوَّل:

أوَّلُ واجبٍ على المعربِ أنْ يفهمَ معنى ما يعربه: مفرداً أو مركبًا

كثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب إهمال هذا الضَّابط؛ لأنَّ الإعراب فرع المعنى[1].

قال الزَّركشيّ:

((ويجب عليه – المعرب – مراعاة أُمور:

أحدُها – وهو أوَّلُ واجبٍ عليه – أنْ يفهم معنى ما يريد أنْ يعربَه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب؛ فإنَّه فرع المعنى؛ ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السُّور[2]؛ إذا قُلنا: بأنَّها من المتشابه الذي استأثره الله بعلمه))[3].

وسأل أبو حيَّان الأندلسيّ ابن هشام الأنصاريّ[4]:

علام عطف (بحقلّد) من قول زهير[5]:

---

(١) ينظر: مغني اللّبيب: (٤٩٧)، وفنّ الإعراب: (٣٣).

(٢) ينظر: تفصل ذلك في: نتيجة الفكر في إعراب أوائل السُّور: (٦٠)، والدّرر في إعراب أوائل السُّور: (٦٦).

(٣) البرهان في علوم القُرآن: (١/٣٠٢). وينظر: الإتقان: (٢/٢٦٠)، والزِّيادة والإحسان: (١/٤٠٤).

(٤) ينظر: مغني اللّبيب: (٤٩٧).

(٥) ينظر: شرح ديوان زهير بن أبي سُلمَى: (٢٣٤). وجاء فيه: ((أيْ: لم يكثّرْ غنيمة بأنْ ينهك ذا قرابة، والنَّهكةُ: النقص والإضرارُ)).





تَقِـيٌّ نَقِـيٌّ لم يُكَثِّـرْ غَنِـيمةً ... بِنَهْكَةِ ذي قُرْبَى وَلا بِحَقَلَّدِ ؟

فقال ابن هشام: حتى أعرف ما الحقلّدُ ؟ فَنُظر فيه فإذا هو سيء الخلق.

ثم أجاب: هو معطوف على شيءٍ متوهَّم؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة؛ فاستعظم ذلك أبو حيَّان !

وَحُكي أنَّ نحوياً من كبار طلبة الجزُولي سُئل عن إعراب " كلالةً " من قوله – تعالى-: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ ﴾[1]. فقال: أخبروني ما الكلالة ؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما عَلا ولا ابنٌ فما سَفُلَ، فقال: هي إذن تمييز[2]، وعلّق ابن هشام على هذا الجواب بقوله: ((وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإنْ كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع الضَّمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزًا. وقد أصاب هذا النَّحويُّ في سؤاله، وأخطأ في جوابه؛ فإنَّ التّمييز بالفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرض الذي حُذفَ لأجله، وتراجُعٌ عمّا بُنيت الجملةُ عليه من طيِّ ذكْر الفاعلِ فيها، ... والصّوابُ في الآية أنَّ ﴿ كَلَالَةً ﴾: بتقدير مضاف، أيْ: (ذَا كَلَالَةً)، وهو إمّا حال من ضمير ﴿ يُورَثُ ﴾ فكان ناقصة، و﴿ يُورَثُ ﴾ خبر، أو تامة فيورث صفة، وإمَّا خبر فيورث صفة، ومَن فسَّر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولداً ولا والداً فهي أيضاً حال أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومَنْ فَسَّرها بالقرابة فهي مفعول لأجله))[3].

---

(١) سورة النِّساء، الآية (١٢).

(٢) ينظر: مغني اللّبيب: (٤٩٧-٤٩٨).

(٣) مغني اللّبيب: (٤٩٨). وينظر: الدُّرّ المصون: (٣/٦٠٦-٦١٠).



رفع المستهم

وسنوضح هذا الضّابط بمثالين: الأوّل راجع إلى معنى المفرد، والثّاني راجع إلى معنى التّركيب.

فالأوّل كقوله – تعالى – ﴿ إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾(١). وفي نصب ﴿ تُقَاةً ﴾ ثلاثة أوجه مبنية على تفسيرها(٢).

أحدها: أنّها منصوبة على المصدر، والتّقدير: تتقوا منهم اتّقاءً، فـ ﴿ تُقَاةً ﴾: واقعة موقع الاتقاء.

الثّاني: أنّها منصوبة على المفعول به؛ وذلك على أنّ ﴿ تَتَّقُواْ ﴾ بمعنى: تخافوا، وتكون ﴿ تُقَاةً ﴾ مصدراً واقعًا موقع المفعول به، وهو ظاهر قول الزّمخشريّ، فإنّه قال: ((إلاّ أن تخافوا من جهتهم أمراً يجب اتقاؤه))(٣).

الثّالث: أنّها منصوبة على الحال، وصاحب الحال فاعل﴿ تَتَّقُواْ ﴾؛ وعلى هذا تكون حالاً مؤكدة؛ لأنّ معناه مفهوم من عاملها، كقوله – تعالى –: ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً ﴾(٤). وهو على هذا جمع فاعل، وإنْ لم يلفظ بـ (فاعل) من هذه المادة. فيكون (فاعلاً) و(فُعَلَة)، نحو: رامٍ ورُماة، وغازٍ وغزاة.

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٢٨).

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن: (٣٠٣/١)، واللّباب: (١٣٩/٥).

(٣) الكشّاف: (٥٤٥/١).

(٤) سورة مريم، الآية (٣٣).



ومـن الثّاني قوله – تعالى –: ﴿ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء ﴾(١).

فقـوله: ﴿ أَن نَّفْعَـلَ ﴾ معطـوف علـى مفعـول ﴿ نَّتْـرُكَ ﴾، وهـو ﴿ مَـا ﴾ الموصـولة. والتَّقديـر: تأمـرك أن تتـرك مـا يعبدُ آباؤنـا، أو نترك أن نفعل في أموالنا ما نشـاء، وهـو بخـس الكـيل والـوزن، و ﴿ أَوْ ﴾ للتـنويع أو بمعـنى (الـواو)، ولا يجوز عطفـه على مفعول ﴿ تَأْمُرُكَ ﴾؛ لأنّ المعنى يتغيَّرُ، إذ يصير التَّقدير: أصلاتك تأمرُك أن تفعل في أموالنا(٢) ؟

وقال ابن هشام:

((وهـا أنـا مُـورد بعـون اللهِ أَمـثلة مـتى بُني فيها على ظاهر اللّفظ ولم ينظر في مُـوجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهمٌ بهذا السَّبب، وسترى ذلك مُعَيَّنًا.

فَأحـدُها: قـوله – تعـالى –: ﴿ أَصَـلاَتُكَ تَأْمُـرُكَ أَن نَّتْـرُكَ مَـا يَعْـبُدُ آبَاؤُنَـا أَوْ أَن نَّفْعَـلَ فِـي أَمْوَالِـنَا مَـا نَشَـاء ﴾. فإنّه يتبادر إلى الذّهن عطف ﴿ أَن نَّفْعَلَ ﴾ على ﴿ أَن نَّتْـرُكَ ﴾، وذلـك باطـل؛ لأنّـه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنّما هـو عطـف علـى ﴿ مَـا ﴾ فهـو معمُـول للتـرْك، والمعنى أن نترك أن نفعل. نعم مَن قرأ

---

(١) سورة هود، الآية (٨٧).

(٢) ينظر: اللُّباب: (١٠/٥٤٦).





(تفعل) و "تشاء" – بالتاء لا بالنون – فالعطف على " أن نترك "، وموجب الوهم المذكور أنّ المعرب يرى أنْ والفعل مرتين، وبينهما حرف العطف))[1].

الضَّابط الثَّاني :

قد يتجاذبُ المعنى والإعراب الشيءَ الواحد؛ والمتمسك به صحة المعنى

وإلى هذا أشار ابن جنيّ في كتابه ((الخصائص)): فوضع له باباً بعنوان: (بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)، فقال:

((فإذا مَرَّ بك شيء من هذا عن أصحابنا، فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإنْ أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْتِ تفسير المعنى، فهو ما لا غايةَ وراءه، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ شيء منها عليك، وإيّاك أن تسترسل، فتُفْسِدُ ما تُؤثر إصلاحه))[2].

ومثال هذا الضَّابط قوله – تعالى – : ﴿ **إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ** ﴾[3]؛ فالظّرف الذي هو ﴿ **يَوْمَ** ﴾ يقتضي المعنى أنّه يتعلّق بالمصدر، وهو ﴿ **رجْع** ﴾ أيْ: أنّه على رجعه في ذلك اليوم لقادر؛ لكن الإعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله، فيجعل العامل فيه فعلاً مقدراً. دلّ عليه المصدر،

(١) مغني اللّبيب: (٤٩٨). وينظر: الإتقان: (٢/٢٦١).

(٢) الخصائص: (٢٨٤-٢٨٥).

(٣) سورة الطارق، الآية (٨-٩).





والتقدير: إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يُرجِعُهُ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ أو مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: (اذكر يوم تبلى السَّرائر)[1].

الضَّابط الثَّالث :

توافق الإعراب مع معهود العرب بالخطاب

لا يجوز الخروج بالإعراب عن معهود العرب في الخطاب؛ وهذا الضَّابط يتفرع من قول العلماء (الإعراب فرع المعنى)؛ لذا لا يجوز العدول عن معهود العرب في الخطاب، وترك الأعمّ الأغلب؛ والمصير إلى غيره إلاّ لِحُجَّة قاطعة.

قال الطَّبريّ:

((الكلام إذا تنوزع في تأويله، فحمله على الأغلب الأشهر من معناه أحقُّ وأولى من غيره، ما لم تأتِ حُجَّةٌ مانعةٌ من ذلك يجب التَّسليم لها))[2].

وقال ابن قيّم الجوزيّة :

((للقُرآنِ عرفٌ خاصٌ ومَعَانٍ معهودةٌ لا يناسبُهُ تفسيره بغيرها، ولا يجوزُ تفسيره بغير عُرفه والمعهود من معانيه، فإنّ نسبةَ معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ، بل أعظم، فكما أنّ ألفاظَهُ ملوكُ الألفاظ وأجلُّها وأفصحُها، ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي تعجَزُ عنها قدر العالمين، فكذلك معانيه أجلُّ المعاني

(١) ينظر: التّبيان: (٢/١٢٨١)، و اللُّباب: (٢٠/٢٦٦)، والإتقان: (٢/٢٦٩)، ومعرض الإبريز: (٥/٩٦٢).

(٢) جامع البيان: (٩/٢٩٨).





وأعظمُها وأفخمُها، فلا يجوزُ تفسيرُه بغيرها من المعاني التي لا تَليقُ به، بل غيرُها أعظمُ منها وأجلُّ وأفخمُ، فلا يجوزُ حملهُ على المعاني القاصرة، بمجرَّدِ الاحتمال النَّحْويِّ الإعرابي، فتدبَّرْ هذه القاعدة، ولْتكُنْ منك على بال؛ فإنَّك تنتفعُ بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسِّرين وزَيْفها، وتقطعُ أنَّها ليست مُرَادَ المتكلم - تعالى - بكلامه))[1].

ومِن ههنا يجب ردّ التَّعليلات الإعرابيّة؛ التي تقود إلى معانٍ خارجة عن لغة العرب ومعهود خطابها.

من ذلك ما حكاه الشَّاطبيّ قائلاً:

((وَمِن طَريفِ الأمثلة في هذا الباب ما حدَّثناه بعضُ الشّيوخ: أنَّ أبا العباسِ ابنَ البَنَّاء سُئل، فقيل له: لِم لَم تَعْمل ﴿ إنَّ ﴾ في ﴿ هَذَانِ ﴾ من قوله - تعالى -: ﴿ إنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[2]

فقال في الجواب: لمَّا لم يؤثر القولُ في المقول؛ لم يؤثر العامل في المعمول.

فقال السَّائل: يا سيدي ! وما وجه الارتباط بين عمل ﴿ إنَّ ﴾ وقول الكفار في النَّبيِّين ؟

فقال له المجيب: يا هذا ! إنَّما جئتُك بنُوَّارة يحسنُ رونقُها، فَأَنت تريدُ أنْ تحكَّها بين يديك، ثم تطلب منها ذلك الرونق - أو كلاماً هذا معناه -!

(١) بدائع الفوائد: (٣/٨٧٧).

(٢) سورة طه، الآية (٦٣)، وهو يقصد قراءة: ﴿ إنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾، ينظر: الاكتفاء: (١٩٨).



فهـذا الجـوابُ فـيه مـا ترى، وبعَرْضه على العقل يتبيَّنُ ما بينه وبين ما هو من صُلب العلم))[1].

وممّا ينبغي رَدُّه ما ذكره الحافظ ابن حجر[2]، قال: ذكر لي الحافظ صلاح الدِّين الأقفهسيّ أنّه سمع محمّدًا الكلائيّ الملقب صلاح الدِّين أحد المذكّرين يقول في تفسير قوله – تعالى – : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ ﴾[3]: مَنْ ذَلَّ ذي: ذلَّ نفسه، و(ذي): إشارة إلى النَّفس، يَشْفَ: يحصل له الشّفاء، (ع): افهموا. قال: فذكرت ذلك للشيخ زين الدِّين الفارسكوريّ فمشى معي إلى الشَّيخ سراج الدِّين البلقينيّ، وأرسل إليه وعزَّره، ومنعه من الكلام على النَّاس.

فهـذا الإعـراب تفكيك غير مرضيّ للنَّصّ، وإخـراجٌ للمعنى عن معهـود الخطاب، وفيه جُرأة على كتاب الله – تعالى – لذا قال ابن حجر: ((وبدت منه ألفاظ منكرة، وفيها جرأة عظيمة على كتاب الله، وضُبطت عليه أشياءَ مستقبحة فامتحن مرة ومنع))[4].

والظَّاهر أنَّ الكلائي لم يعرف خطورة ما كان يقوله، فالسّيوطيّ يرى أنّ هذا القول محكي عن الملاحدة، فقد قال:

---

(١) الموافقات: (١/١٩٠)، وينظر الإفادات والإنشادات: (١١٠)، وروضة الإعلام: (٢/٥٧٢-٥٧٣).

(٢) ينظر: إنباء الغُمر بأنباء العمر: (٢/٨٨)، والضّوء اللاّمع: (١٠/١١٣-١١٤).

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٥٥).

(٤) إنباء الغُمر: (٢/٨٧).



((يحكى عن بعض الملاحدة أنّه قال في قوله – تعالى – : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ ﴾ : أنّ معناه: من ذلّ – أيْ من الذّل – (ذي) إشارة إلى النّفس، (يَشْفَ): جواب (مَن) من الشّفا، (ع): فعل أمر من الوعي))[1].

الضَّابط الرَّابع :

يستفاد من السّياق في المواطن الاحتماليّة

اعتمد المفسِّرون على (السِّيَاق) لبيان المعاني، ودفع الإشكالات، قال العز ابن عبد السَّلام: ((السّياق مرشد إلى تبيّن المجملات، وترجيح المحتملات، وتقرير الواضحات؛ وكلّ ذلك بعرف الاستعمال))[2].

فإغفال السِّياق لأيِّ سَبَبٍ كان هو مظنّة للخطأ في القول؛ فسياق الكلام يعطي دلالة صحيحة للمَعنى، وانتزاع الكلام عن سياقه قد يفسد المعنى[3].

قال الدّهلويّ:

((وقد وقع خلل عجيب وتدافع في نحو القُرآن الكريم، وهو أنّ طائفة من المفسِّرين اختاروا مذهب سيبويه، فيؤولون كُلّ ما خالف مذهبه مهما كان التّأويل

(١) التّحبير في علم التّفسير: (٥٣٧).

(٢) الإمام في بيان أدلة الأحكام: (١٥٩)، وينظر: قواعد التّرجيح عند المفسّرين: (١/٢٣-١٨٦).

(٣) ينظر: الأقوال الشّاذّة في التّفسير: (٢٧٥-٢٨١).




رفع المسبهم

بعيدًا غير مستساغ، وهذا لا يصح عندي، بل يجب الأخذ بالأولى والأوفق بالسِّياق سواء وافق مذهب سيبويه أو مذهب الفرَّاء))[1].

فيستفاد من النَّظر في سياق الآية؛ لتقوية إعراب ما أو توجيهه[2]، قال ابن هشام:

((وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجّح كلاً منها، فينظر في أولاها كقوله – تعالى – : ﴿ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً ﴾[3]؛ فإنَّ الموعد محتمل للمصدر، ويشهد له ﴿ لاَ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ ﴾[4] وللزمان، ويشهد له ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ ﴾ وللمكان، ويشهد له ﴿ مَكَاناً سُوًى ﴾، وإذا أعرب " مكاناً " بدلاً منه لا ظرفاً لنخلفه تعين ذلك))[5].

فقوله – تعالى – : ﴿ ادْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ۝ وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[6].

---

(1) الفوز الكبير في أصول التَّفسير: (116).

(2) ينظر: الإتقان: (2/282).

(3) سورة طه، الآية (58).

(4) سورة طه، الآية (58).

(5) مغني اللَّبيب: (55). وقد أفاد ابن جنّيّ كثيرًا من السِّياق، لتوجيه القراءات الشَّاذَّة. ينظر: المحتسب: (1/213)، و (2/229)، والقراءات الشَّاذَّة وتوجيهها النَّحويّ: (232).

(6) سورة الأعراف، الآية (55-56).





يجوز في ﴿ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً ﴾، و ﴿ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾: الحاليّة، والمفعول لأجله، والنَّصب على المصدريّة.

أمّا قوله – تعالى – ﴿ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾؛ فقد أفاض شيخنا الدكتور فاضل السَّامرائيّ فيها قائلاً:

((وقد يحتمل الحاليّة، والمفعول لأجله، والمفعوليّة المطلقة؛ فتكسب ثلاثة أغراض في تعبير واحد ومنه قوله – تعالى – : ﴿ وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾

فلو قال: (ادعوه خائفين وطامعين)؛ لكان المعنى واحداً هو الحاليّة، ولكن بعدوله إلى المصدر اتسع المعنى، وأصبح يؤدي ثلاثة معان في آن واحد، وهي الحاليّة، أيْ: خائفين. والمفعول لأجله، أيْ: للخوف والطَّمع، والمفعوليّة المطلقة، أيْ: تخافون خوفاً، وتطمعون طمعاً، أو دعاء خوف وطمع، وهذه المعاني كلُّها مرادة، فإنَّنا ينبغي أنْ ندعو ربَّنا ونحن في حالة خوف وطمع، وندعوه للخوف والطَّمع، وندعوه ونحن نخاف خوفاً، ونطمع طمعاً، فجمعها ربُّنا في تعبير واحد بعدوله من الوصف إلى المصدر، فهو بدل أنْ يقول: ادعوه خائفين وطامعين، وادعوه للخوف والطَّمع، وادعوه دعاء خوف وطمع، أو تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، جمعها كلَّها بهذا التَّعبير القصير، فقال: ﴿ وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾))(١).

---

(١) معاني النَّحو: (٢/٢٥٠-٢٥١).





وأمَّا قوله – تعالى – : ﴿ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً ﴾ فمجموع كلام المعربين يدلّ على جواز الأوجه الثلاثة.

قال أبو البركات الأنباريّ: ((قوله – تعالى – ﴿ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً ﴾: منصوبان من وجهين: أحدهما: أن يكونا منصوبين على المصدر. والثّاني: أنْ يكونا منصوبين على الحال، على معنى ذوي تضرع وخفية))[1].

وقال أبو البقاء العكبريّ:

((... والمصدران: حالان، ويجوز أنْ يكون مفعولاً له))[2].

ونقل ابن قيم الجوزيّة الأقوال الثلاثة، ثم عقب عليها مختاراً ما يناسب سياق النّصّ؛ فقال:

((والصَّحيحُ في هذا: أنه منصوبٌ على الحال، والمعنى عليه، فإنْ المعنى: ادعوا ربّكُمْ متضرِّعين إليه خائفينَ طامعينَ. ويكونُ وقوعُ المصدر موقعَ الاسم على حدِّ قوله: ﴿ وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ ﴾[3] وقولهم: رجل عَدْل، ورجل صَوْمٌ ...

فتأمَّلْ هذا الباب تجدْه كذلك، فَأَتى فيه بالمصدر الدَّالّ على وصف المأمور به بتلك الصّفة، وعلى تقييد الفاعل بها تقييدَ صاحب الحال بالحال، ومما يدُلُّك على هذا

(١) البيان في غريب إعراب القُرآن: (١/٣٦٥).

(٢) المصدر نفسه: (١/٥٧٤).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٧٧).





أنّك تجدُ مثل هذا صالحاً وقوعُه جواباً لـ (كيف)، فإذا قيل: كيفَ أدعوه ؟ قيل: تَضَرُّعاً وخُفْيةً، وتجد اقتضاءَ (كيف) لهذا أشدَّ من اقتضاء: (لِمَ)، ولو كان مفعولاً له لكان جواباً لـ (لِمَ)، ولا تحسنُ هنا، ألا ترى أنَّ المعنى ليس عليه؛ فإنَّه لا يصحُّ أنْ يقال: لِمَ أدعوه ؟ فيقول: تضرُّعاً وخُفية، وهذا واضحٌ، ولا هو انتصابٌ على المصدر المبيِّن للنَّوع الذي لا يتقيَّدُ به الفاعلُ لما ذكرنا من صلاحيَّته، جوابًا لـ (كيف).

وبالجملة؛ فالمصدريَّة في هذا الباب لا تُنافي الحالَ، بل الإتيانُ بالحال ههنا بلفظ المصدر يُفيد ما يفيدُه المصدرُ مع زيادة فائدة الحال، فهو أتمُّ معنىً ولا تنافيَ بينهما، والله أعلم))[1].

(١) بدائع الفوائد: (٣/٨٥٩-٨٦٠). وذكر الزّمخشريّ النّصب على الحالية فقط. ينظر: الكشّاف: (٢/٤٥٠).





المبحثُ الثَّاني

ضوابط الرَّسم والقراءات

الضَّابط الأوَّل:

الوجه الإِعرابيّ الموافق لرسم المصحف يُصار إليه

إذا تنازع المعربون في إعراب آيةٍ أو لفظةٍ من كتاب الله — تعالى — وكان أحد الأقوال موافقاً لرسم المصحف، ولا يقتضي مخالفة له، وآخر يقتضي مخالفته، فأولى الأقوال في إعرابها ما وافق الرَّسم العثمانيّ، الذي أجمع عليه الصّحابة، الذين هم أعلم النَّاس بتفسير القُرآن ولغته[1].

فقوله — تعالى — : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[2].

قال جمهور المفسِّرين: معناه: وإذا كالوا لهم أو وزنوا لهم يخسرون، وتكون (هُمْ) في موضع نصب، ويكون الوقف عليها.

وكان بعض العلماء يذهب إلى أنّها حرفان، فيقف على ﴿ كَالُو ﴾ أو ﴿ وزَنُو ﴾ مكتفيين بأنفسيهما ثم يبتدئ: هم يخسرون، فتكون (هُمْ) في موضع رفع[3].

(١) ينظر: الإتقان: (٢/٢٦٦)، ومفتاح السعادة: (٢/٤١٩-٤٢٠)، و لمحات في علوم القُرآن: (٢٤٠)، وأُصول التفسير وقواعده: (١٦١)، وقواعد التَّرجيح عند المفسِّرين: (١/١١٠).

(٢) سورة المطفّفين، الآية (٣).

(٣) ينظر: جامع البيان: (٢٤/١٨٦-١٨٧)، والجامع لأحكام القُرآن: (١٩/٢٥٢).




رفع المسيرهم

وقال الطَّبريّ مرجِّحًا قول الجمهور بهذا الضَّابط:

((والصَّواب في ذلك عند الوقف على (هُمْ)؛ لأنَّ (كَالُو) و(وزَنُو) لو كانا مكتفيين، وكانت (هُمْ) كلامًا مستأنفًا، كانت كتابة (كَالُوا) و(وَزَنُوا) بألف فاصلة بينها وبين (هُمْ) مع كلّ واحد منهما؛ إذ كان بذلك جَرَى الكتابُ في نظائر ذلك. إذ لم يكن متصلاً به شيء من كنايات المفعول. فكتابهُم ذلك في هذا الموضع بغير ألف أوضحُ الدَّليل على أنَّ قوله : (هُمْ) إنَّما هو كنايةُ أسماء المفعول بهم. فتأويل الكلام إذ كان الأمرُ على ما وصفنا على ما بيَّنا))[1].

وقال السُّيوطيّ:

((ومَن قال في ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ : إنّ (هُمْ) : ضمير رفع مؤكّد للواو، وهو باطل برسم الواو فيها بلا ألف بعدها، والصَّواب أنّه مفعول))[2].

(١) جامع البيان: (١٨٧/٢٤). وينظر: معاني القُرآن وإعرابه: (٢٩٨/٥) وإعراب القُرآن (النَّحّاس): (١٧٤/٥). والتِّبيان في إعراب القُرآن: (١٢٧٦/٢).

(٢) الإتقان: (٢٦٧/٢). وقال مَكيّ: (مشكل إعراب القُرآن: ٣٤٣/٢): ((وقوله: ﴿ كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴾: يجوز أن يكون (هُمْ): ضمير مرفوع مؤكد للواو في (كَالُوا) و(وزَنُوا)؛ فيكتب بألف، ويجوز أن يكون ضمير مفعول في موضع نصب بـ (كَالُو) أو (وزَنُو)؛ فيكتب بغير ألف بعد الواو، وهو في المصحف بغير ألف)). وما أجازه في الوجه الأوَّل؛ فيه نظر !!





ومثل ذلك ما جاء في قوله – تعالى – : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ ﴾[(١)].

فالجمهور على أنَّ ﴿ لاَ ﴾ نافية، وقال آخرون هي (لاَ) الناهية ... وأولى القولين بالصّواب القول الأوّل؛ وذلك لموافقته رسم المصحف في إثبات الألف في ﴿ تَنسَىٰ ﴾؛ فدلّ عدم حذفها على أنّها ليست ﴿ لاَ ﴾ النّاهية؛ إذ لو كانت ناهية لحذفت الألف علامة للجزم، وأما توجيه ثبوتها بأنّها مزيدة للفاصلة فهذه دعوى مُرتهنة بإقامة الحُجَّة عليها؛ لما فيها من مخالفة الأصل[(٢)].

وقال القرطبيّ:

((والأوّل هو المختار؛ لأنَّ الاستثناء من النَّهي لا يكاد يكون إلا مؤقتًا معلومًا، وأيضًا فإنَّ (الياء) مثبتة في جميع المصاحف، وعليها القُرَّاء))[(٣)].

وقال أبو حيَّان:

((القولُ بأنَّ ﴿ لاَ ﴾ في ﴿ فَلاَ تَنسَىٰ ﴾ للنهي، والألف ثابتة لأجل الفاصلة،... قول ضعيف، ومفهوم الآية في غاية الظّهور، وقد تعسفوا في فهمها))[(٤)].

---

(١) سورة الأعلى، الآية (٦).

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: (١٤٢/٣١)، والبحر المحيط: (٤٥٩/٨)، واللُّباب: (٢٧٨/٢٠).

(٣) الجامع لأحكام القُرآن: (١٩/٢٠).

(٤) البحر المحيط: (٤٥٩/٨).





الضَّابط الثَّاني :

القول الخارج عن رسم المصحف مردود

فكلُّ توجيه إعرابيّ لا يساعد عليه الرَّسم ولو احتمالاً؛ فإنَّه مردود على قائله[1]. ومن ثم خُطِّئ من قال في ﴿ سَلْسَبِيلاً ﴾ الواردة في قوله – تعالى – : ﴿ وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْساً كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلاً۝ عَيْناً فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً ﴾[2]: إنَّها جملة أمرية، أيْ: سل طريقاً !

وهذا التَّأويل ليس له أصل، وقد نسب زورًا إلى أمير المؤمنين عليّ – رضي الله عنه – أنَّه قال في معنى الآية: سل ربَّك إليه سبيلاً[3].

وقال الجاحظ:

((وقال آخرون في قوله – تعالى – : ﴿ عَيْناً فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً ﴾؛ قالوا: أخطأ مَنْ وصل بعض هذه الكلمة ببعض. قالوا: وإنَّما هي: سَلْ سبيلاً إليها يا محمّد، فإن كان كما قالوا؛ فأين معنى ﴿ تُسَمَّى ﴾ ؟ وعلى أيِّ شيءٍ وقع قوله: ﴿ تُسَمَّى ﴾ ؟ فتُسمى ماذا ؟ وما ذلك الشيء ؟))[4].

---

(١) ردَّ ابن هشام أعاريب بعضهم؛ لأنَّ الرَّسم يدفعها، وهو موضع مهم ومفيد.
ينظر: مغني اللّبيب: (٥٦١-٥٦٢).

(٢) سورة الإنسان، الآية (١٧-١٨).

(٣) ينظر: المدخل لعلم تفسير كتاب الله – تعالى -: (١٠٦-١٠٧).

(٤) الحيوان: (٣٤٤/١). وينظر: الإتقان: (٢٦٦/٢).





وجاء في (مفتاح السَّعادة): ((أن يراعي – المُعْرِبُ – الرَّسم: ومن ثَمّ خُطِّىء مَن قال في ذلك ﴿ سَلْسَبِيلاً ﴾ : أنَّها جملة أمرية، أي: سل طريقاً موصلة إليها؛ لأنها لو كانت كذلك كتبت مفصولةً))[1].

وممّن أبدى إعراباً ويردّه هذا الضّابط أبو زكريا اليفرنيّ، وكان يلقب (جبل النَّحو)، فقد ((كان يقول في قوله – تعالى – : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[2] الهاء اسم (إنَّ)، و(ذَانِ لَسَاحِرَانِ): جملة خبر لإن، ولا تحتاج لرابط لأنَّها تفسيرية، والمعنى عنده وأسرُّوا النجوى قالوا: إنّها أيْ: نجوانا هذان لساحران، أيْ: قولنا: هذان لساحران، تثبيطاً للناس عن اتّباعهما))[3].

وخطّ المصحف يردُّه، قال السّيوطيّ: ((ومن قال في ﴿ إِنَّ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾: إنَّها: إنَّ واسمها، أيْ: إنَّ القصة، وذان: مبتدأ خبره (لساحران). والجملة خبر (إنَّ)، وهو باطل برسم (أنَّ): منفصلة، و (هذان): متصلة))[4].

---

(١) مفتاح السّعادة: (٢/٤١٩-٤٢٠).

(٢) سورة طه، الآية (٦٣)، قال ابن الجزريّ: (النّشر في القراءات العشر: ٢/٣٢٠-٣٢١): ﴿ قَالُوا إِنْ ﴾: فقرأ ابن كثير وحفص بتخفيف النُّون، وقرأ الباقون بتشديدها. واختلفوا في ﴿ هَذَانِ ﴾: فقرأ أبو عمر ﴿ هَذَيْنِ ﴾ – بالياء – وقرأ الباقون بالألف. وابن كثير على أصله في تشديد النُّون).

(٣) نفح الطِّيب: (٤/١٤٦).

(٤) الإتقان: (٢/٢٦٦-٢٦٧).





الضَّابط الثَّالث :

إذا ثبتت القراءة؛ فلا يجوز ردُّها

العمــدة في قبول القراءة وردّها هو الرواية، لا العلل النَّحوية والقياسات اللُّغويّة. وقد أشرنا إلى شيء من ذلك[1].

ومن أمثلة هذا الضَّابط ما جاء في قوله – تعالى – : ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾[2] اختلف القُرَّاء والمفسِّرون في قراءة وتفسير لفظ ﴿ وَالأَرْحَامَ ﴾.

فقرأ حمزة ﴿ وَالأَرْحَامِ ﴾ بالجر. وقرأ بقية السَّبعة ﴿ وَالأَرْحَامَ ﴾ بالنصب[3].

فالمعنى على قراءة الجر: أنه يُسألُ بها كما يقول الرَّجل: أسألك بالله وبالرحم، وبهذا فسرها الحسن، ومجاهد، وغيرهما.

وعلى قراءة النَّصب يكون المعنى بإضمار فعل تقديره: واتقوا الأرحام أنْ تقطعوها، كذا فسرها ابن عبّاس، وقتادة، وعكرمة وغيرهم[4].

قال المبرِّد: ((وقرأ حمزةُ ﴿ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾. وهذا ممّا لا يجوز عندنا، إلاّ أن يضطَّرَ إليه شاعر))[5].

---

(١) ينظر: (ص: ١٩٥)، وأحاسن الأخبار في محاسن السَّبعة الأخيار: (١٩٧). مُنجِد المُقرِئين: (٢٠٢-٢٠٣).

(٢) سورة النِّساء، الآية (١).

(٣) ينظر: السّبعة: (٢٢٦)، والاكتفاء: (١٠٨).

(٤) ينظر: قواعد التَّرجيح عند المفسّرين: (١/٩٤-٩٩)، وتوجيه مشكل القراءات العشريّة الفرشيّة: (١٨٤-١٨٩).

(٥) الكامل: (٢/٩٣١).





وقال الطَّبريّ – بعد أن ذكر معنى الآية على قراءة الجر – : ((وعلى هذا التَّأويل قرأ بعضُ مَن قَرَأَ قوله ﴿ وَالأَرْحَامِ ﴾ بالخفض عطفاً بالأرحام على الهاء التي في قوله: ﴿ بِهِ ﴾، كأنَّه أرادَ: واتقوا الله الذي تساءَلون به وبالأَرحام، فعطف بظاهر على مكنيٍّ مخفوض، وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب؛ لأنَّها لا تَنْسُقُ بظاهر على مكنيٍّ في الخفض، إلا في ضرورة شعر، وذلك لضيق الشِّعر، وأمَّا الكلام فلا شيءَ يضطرُّ المتكلمَ إلى اختيار المكروه من المنطق، والرديء في الإعراب منه ... والقراءة التي لا أستجيزُ لقاريءٍ أنْ يقرأ غيرها في ذلك النَّصبُ ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾، بمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها؛ لما قد بيّنا من أنّ العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على مكنيٍّ في حال الخفض إلاّ في ضرورة الشّعر))[1].

وقال الزَّمخشريّ:

((والجرّ على عطف الظّاهر على المضمر؛ وليس بسديد))[2].

ويرى ابن عَطيةّ أنَّ قراءة حمزة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز؛ لأنَّه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض[3].

---

(١) جامع البيان: (٣٤٦/٦-٣٥٠).

(٢) الكشّاف: (٦/٢).

(٣) ينظر: المحرّر الوجيز: (٤٨٣/٣).





وقال: ((ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان:

أحدهما: أن ذكر ﴿ الأَرْحَامَ ﴾ فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأنّ الأرحام يُتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام وغضٌّ من فصاحته، وإنّما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة.

والوجه الثّاني: أنّ في ذكرها على ذلك تقريرًا للتساؤل بها والقسم بحرمتها، والحديث الصّحيح يردُّ ذلك في قوله – عليه السلام[1] –: (مَنْ كَانَ حَالِفًا فليحلفُ بالله أو لِيَصْمُتْ)))[2].

وردّ هذه المذاهب أبو حيّان فقال:

((وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزّمخشريّ وابن عطيّة، من امتناع العطف على الضّمير المجرور إلاّ بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصّحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنّه يجوز.

وقد أطلنا في الاحتجاج في ذلك عند قوله – تعالى – : ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[3]، وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

---

(١) صحيح مسلم: (٣/١٠٢٥-١٠٢٦)، برقم (١٦٤٦).

(٢) المحرّر الوجيز: (٣/٤٨٤).

(٣) سورة البقرة، الآية (٢١٧).





وأمّا قول ابن عَطيّة: ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان. فجسارة قبيحة منه، لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه؛ إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله - ﷺ - قرأ بها سلف الأمّة، واتصلت بأكابر قراء الصّحابة الذين تلقوا القرآن من فِي رسول الله - ﷺ - بغير واسطة: عثمان، وعَليّ، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأقرأ الصّحابة أُبيّ بن كعب؛ عمدَ إلى ردّها بشيء خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلاّ بالمعتزلة كالزّمخشريّ؛ فإنّه كثيراً ما يطعن في نقل القُرّاء وقراءتهم ... ولم يقرأ حمزةُ حرفاً من كتاب الله إلاّ بأثر. وكان حمزةُ صالحاً ورعاً ثقةً في الحديث وهو من الطّبقة الثّالثة ... ولسنا متعبدين بقول نُحاة البصرة ولا غيرهم ممّن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيّين من كلام العرب لم ينقله البصريّون، وكم حكم ثبت بنقل البصريّين لم ينقله الكوفيّون، وإنّما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربيّة))[١].

الضّابط الرّابع :

لا تفضل قراءة متواترة على مثلها بالإعراب

بيّن المحققون من العلماء أنّه لا ترجيح بين القراءات المتواترة. قال ثعلب: ((إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السّبعة، لم أفضل إعراباً على إعراب في القُرآن، فإذا خرجتُ إلى الكلام: كلام النّاس، فضّلت الأقوى))[٢]. ونعم السّلف لنا أحمد بن يحيى، كان عالماً بالنّحو واللّغة، متديناً ثقة[٣].

(١) البحر المحيط: (٣/١٥٨-١٥٩). وينظر: أحاسن الأخبار في محاسن السّبعة الأخيار: (٣٢٧-٣٤٢).

(٢) الدُّر المصون: (١/٤٨).

(٣) ينظر: البحر المحيط: (٤/٨٧).





وهذا ما أكده أبو حيَّان في أكثر من مناسبة، قال – رحمه الله – :

((وهـذا التَّـرجيح الـذي يذكره المفسِّرون والنَّحويّون بين القراءتين لا ينبغي؛ لأنّ هـذه القـراءات كلّهـا صحيحة، ومرويّة ثابتة من رسول الله – ﷺ –، ولكلّ منها وجه ظاهر حسن في العربيّة، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة))[1].

وقال أيضًا:

((وقـد تقـدّم أنّـي لا أرى شـيئاً من هذه التّراجيح؛ لأنّها كلّها منقولة متواترة قرآنًا، فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأُخرى))[2].

وقـال السَّـمين – في موطن من هذا القبيل – : ((وقد رجَّح كُلّ فريق إحدى القـراءتين علـى الأُخـرى ترجيحاً يكاد يُسقط القراءة الأُخرى، وهذا غير مرضيّ؛ لأَنَّ كلتيهما متواترة))[3].

مثال ذلك قوله – تعالى – ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾[4].

فجمهور العشرة بنصب : (كلّ)، وقراءة أَبي عمرو ويعقوب: برفع (كلّ)[5].

(١) البحر المحيط: (٢/٢٦٥).

(٢) البحر المحيط: (٢/٥٠٦).

(٣) الدُّرّ المصون: (١/٤٨).

(٤) سورة آل عمران، الآية (١٥٤).

(٥) ينظر: تحبير التَّيسير: (٣٢٨).





واستشكل بعض العلماء قراءة الرّفع؛ لأنّ لفظ (كل) الغالب فيه التبعية؛ إذا لم يكن في أوّل الكلام. فأخذوا يرجحون قراءة الجمهور، وهي قراءة النّصب. فقالوا: ((والنّصب الاختيار للإجماع عليه، ولصحة وجهه، ولأنّ التّأكيد أصل (كلّ)؛ لأنّها للإحاطة))[1].

وقال ابن عطيّة: ((ورجّح النّاس قراءةَ الجمهور؛ لأنّ التّأكيد أملك بلفظةِ كُلّ))[2].

والصّواب أنّه لا تنافي بين القراءتين، ولا إشكال يوجب التّرجيح. فلفظ (كل) كسائر الأسماء، يليه العوامل، وهنا ليس تابعاً لما قبله. بل هو مبتدأ خبره (لله)[3].

وهذه الآية بهذه القراءة لها نظير لم يقرأ إلاّ بالوجه المماثل لها، وهو الابتداء بإجماع القرّاء، وهو قوله – تعالى – : ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾[4].

قال ابن عادل:

((قوله: ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾: العامة على رفع ﴿ كُلٌّ ﴾. ورفعه على الابتداء، و﴿ فِيهَا ﴾: خبره. والجملة خبر ﴿ إِنَّ ﴾. وهذا كقوله في آل عمران ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ في قراءة أبي عمرو))[5].

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها: (١/٣٦١).

(٢) المحرّر الوجيز: (٣/٣٨٢).

(٣) ينظر: التّبيان: (١/٣٠٣)، واللّباب: (٥/٦١٦).

(٤) سورة غافر، الآية (٤٨)، وينظر: حُجّة القراءات: (١٧٧)، ومشكل إعراب القُرآن: (٢/١٨٣).

(٥) اللّباب: (١٧/٦٥).





الضَّابط الخامس :

ما تواتر قراءةً يُخرَّج على وجه إِعرابيّ قويّ

تخرَّج القراءات الثَّابتة على الوجوه القوية الرَّاجحة؛ فهناك من قال: ((وقد يكون الموضع لا يتخرّج إلاّ على وجه مرجوح))[1].

واعتُرض عليه، وبُيِّن وجه الصَّواب فيه؛ قال الشُّمنيّ:

((فإنّ العربيّة تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته، وقول مَن يقول مثله لم يجيء عن العرب مشيراً إلى أنّه أحاط بجميع كلام العرب، فيه تحجير واسع. وكيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب مَن لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته أو لجهالة علمه وعدالته ؟ وترك الأخذ والتّمسك بما ثبت تواتره عن من ثبت عصمته من الغلط، وهو رسول الله – ﷺ – أفصح العرب مع قوله – تعالى – : ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾[2]))[3].

وجازف بعضهم فقال: لا يمتنع إجماع السَّبعة على المرجوع؛ ومَثَّل لذلك بقوله – تعالى – : ﴿ **وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ** ﴾[4] فقال المختار جمعت؛ لأنّ الفاعل مؤنث غير حقيقي[5] !!

---

(١) مُغني اللّبيب: (٥٢٣).

(٢) سورة الحجر، الآية (٩).

(٣) المنصف من الكلام على مُغني ابن هشام: (٢/٢١٤).

(٤) سورة القيامة، الآية (٩).

(٥) ينظر: النّحويّون والقُرآن: (١٨٤)، فقد نسب هذا للسّعد التفتازانيّ !





والصَّواب جواز هذا بل هو بليغ في هذا السِّياق؛ لوروده في كتاب الله – تعالى –.

قال السَّمين:

((لم تلحق علامة تأنيث؛ لأنَّ التأنيث مجازيٌّ، وقيل: لتغليب التذكير))(١).

وقال الشّهاب الخفاجيّ: ((وتغليب المعطوف المذكّر وهو القمر هو المرجّح...))(٢).

الضَّابط السَّادس :

الإفصاح عمّا جاز لغةً أو جاء شاذاً، ولم ينقل تواترًا

اعتاد بعض العلماء أن يوردوا بعض الوجوه الجائزة في اللُّغة، ولكنَّها غير متواترة، وههنا يجب النَّص على ذلك؛ لئلا يلتبس الأمرُ على مَن لا علم عنده؛ فيظنُّ ذلك منقولاً بالتواتر، فتجوز القراءة به.

من ذلك ما أوردوه في قوله – تعالى – : ﴿ **الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾(٣):

فالقراءة المتواترة(٤) ﴿ **الْحَمْدُ للّهِ** ﴾: برفع الدَّال وكسر لام الجرِّ، ورفعه على الابتداء.

والخبر: الجار والمجرور بعده يتعلّق بمحذوف، وهو الخبر في الحقيقة(٥).

---

(١) الدُّرّ المصون: (١٠/٥٦٩).

(٢) عناية القاضي: (٨/٢٨٢).

(٣) سورة الفاتحة، الآية (٢).

(٤) ينظر: الدُّرّ المصون: (١/٣٨).

(٥) ينظر: مشكل إعراب القُرآن: (١/١٠٧).



وقُرئَ شاذًا بنصب الدَّال من ﴿ الْحَمْدُ ﴾[1] وخرِّج على أنّه منصوب على المصدريّة، ثم حذف العامل، وناب المصدر منابه، وقُرئ شاذًا – أيضًا – بكسر الدَّال[2]، ووجهه: أنّها حركة اتباع بكسرة لام الجرّ بعده[3].

والغريب أنّ بعض العلماء أخذ يشتغل بالترجيح بين هذه الأوجه؛ فقالوا: وقراءة الرَّفع أمكن وأبلغ من قراءة النَّصب[4] !!

وقال الفرَّاء:

((اجتمع القُرّاء على رفع ﴿ الْحَمْدُ ﴾. وأمّا أهل البَدو فمنهم مَن يقول: (الْحَمْدَ للّه)، ومنهم مَن يقول: (الْحَمْدِ للّهِ)...))[5].

وأمّا الزَّجّاج فقد ردّ غير الرّفع قائلاً:

((وقد روي عن قوم من العرب: (الْحَمْدَ للّهِ)، و(الْحَمْدِ للّهِ). وهذه لغة مَن لا يُلتفتُ إليه ولا يتشاغل بالرواية عنه. وإنّما تشاغلنا نحن برواية هذا الحرف

---

(١) ينظر: إعراب القراءات الشّواذ: (٨٧/١)، والدُّرّ المصون: (٤١/١).

(٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: (٣٧/١).

(٣) ينظر: الجامع الأحكام القُرآن: (١٣٦/١)، والبحر المحيط: (١٨/١). والدُّرّ المصون: (٣٨/١).

(٤) ينظر: اللُّباب:(١٧٢/١). نعم يستفاد من القراءة الشّاذة في مجال العلوم العربيّة. قال السّيوطيّ (الاقتراح:٦٧): ((أمّا (القُرآن) فَكُلُّ ما ورد أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًا)). وكذلك في العلوم الشّرعيّة على تفصيل.

ينظر: القراءات الشّاذّة وتوجيهها النّحويّ: (٧٧ وما بعدها)، وأثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهيّة: (١٢٨).

(٥) معاني القُرآن: (٣/١).





لنحذِّر النَّاس من أن يستعملوه، أو يَظُنَّ جاهل أنَّه يجوزُ في كتاب الله – عَزَّ وجَلَّ – أو في كلامٍ، ولم يأتِ لهذا نظيرٌ في كلام العرب، ولا وجه له))[1].

وكذا قوله – تعالى – : ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ فالقراءة المتواترة: الجرّ على النَّعت لله، أو البدل منه. وقرئ شاذّاً منصوباً، ومرفوعاً، فالنَّصب يخرَّج على أنّه منصوب بما دلّ عليه الحمد، تقديرهُ: أحمدُ ربَّ العالمين، وقيل غير ذلك. وأمّا الرّفع فهو على القطع من التَّبعيّة؛ فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، أيْ: هو ربُّ[2].

وقال مَكيّ:

((ويجوز نصب ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ على النّداء أو على المدح، ويجوز رفعه على: هو ربُّ العالمين))[3].

وكان على مَكيّ أنْ يُفصِّل القول ههنا؛ كي يبين الأمرَ على حقيقته، وقد وفق الزَّجَّاج بقوله: ((وقد فسرنا أنَّه لا يجوز في القرآن إلاّ ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾[4] وإن كان الرَّفع والنَّصب جائزين في الكلام، ولا يتخيَّر لكتاب الله – عَزَّ وجَلَّ – إلا اللّفظ الأفضل الأجزل))[5].

(١) معاني القُرآن وإعرابه: (١/٤٥-٤٦).

(٢) ينظر: الدُّرّ المصون: (١/٤٥)، واللّباب: (١/١٨٠-١٨١).

(٣) مشكل إعراب القُرآن: (١/١٠٧).

(٤) سورة الفاتحة، الآية (٢-٣).

(٥) معاني القُرآن وإعرابه: (١/٤٦).

رفع المستهم

المبحثُ الثَّالث

ضوابط الصِّناعة الإِعرابيّة

الضَّابط الأوَّل:

يجب مراعاة صحة المعنى في الصِّناعة النَّحويّة، وجريه على القواعد المعروفة

ذكر ابن هشام في – الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها – ((الجهة الثَّانية: أن يراعي المُعْرِب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصِّناعة))[١].

مثال ذلك: قول بعضهم في قوله – تعالى – : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الْأُولَى ○ وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾[٢]: أنَّ ﴿ ثَمُودَ ﴾ مفعول مقدّم[٣].

وهذا ممتنع؛ لأنَّ لـ (ما) النَّافية الصَّدرَ؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنّما هو معطوف على ﴿ عَاداً ﴾، أو هو بتقدير: وأهلك ثموداً[٤].

(١) مغني اللّبيب: (٥٠٧).

(٢) سورة النجم، الآية (٥٠-٥١).

(٣) ينظر: الإتقان: (٢/٢٦١).

(٤) ينظر: مغني اللبيب: (٥٧)، والزِّيادة والإحسان: (١/٤٠٧).





الضَّابط الثَّاني :

أن يتجنب المعربُ التَّخريج على ما لم يثبت في العربيّة

والذي يوقع في خلاف هذا الضَّابط شيئان: الجهل أو الغفلة[1].

وقال السّيوطيّ:

((أَنْ يكون – المعربُ – مليّاً بالعربيّة؛ لئلاّ يخرّج على ما لم يثبت))[2].

كما في قول أبي عبيدة في قوله – تعالى – : ﴿ **كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ** ﴾[3] أنّ الكاف: حرف قسم، وأنّ المعنى: الأنفال لله والرسول، والذي أخرجك من بيتك[4].

قال أبو عبيدة:

((﴿ **كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ** ﴾ : مجازها مجاز القسم؛ كقولك: والذي أخرجك ربُّك؛ لأنّ ﴿ **مَا** ﴾ في موضع (الذي)، وفي آية أُخرى ﴿ **وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا** ﴾[5]، أيْ: والذي بناها))[6].

---

(١) ينظر: مغني اللّبيب: (٥١٢-٥١٣).

(٢) الإتقان: (٢/٢٦٢).

(٣) سورة الأنفال، الآية (٥)..

(٤) ينظر: الزِّيادة والإحسان: (١/٤٠٨).

(٥) سورة الشمس، الآية (٥).

(٦) مجاز القُرآن: (١/٢٤٠-٢٤١).



ورَدّ هذا التّخريج ابن الشّجريّ فقال:

((والآخذُ بالحظِّ الوافر من الاستحالة قولُ مَن زعم أنّ الكاف للقسم، بمنزلة الواو، وهذا ممّا لا يجوز حكايته، فضلاً عن تقبُّله، وما علمتُ في مذهب أحدٍ ممّن يُوثق بعلمه في النّحو: بصريّ ولا كوفيّ، أنّ الكاف تكون بمنزلة الواو في القسم ...))[1].

وقد ردّ النّاس على أبي عبيدة قاطبةً، وقالوا: ((كان ضعيفاً في النّحو))[2] !؟

وفي تخريج هذا التّركيب وجوه عديدة[3]، قال السُّيوطيّ:

((وأقربُ ما قيل في الآية: إنّها مع مجرورها خبر محذوف، أيْ: هذه الحال من تنفيلك الغُزاة على ما رأيت في كراهتهم لها، كحال إخراجك للحرب في كراهيتهم لها))[4].

الضّابط الثّالث:

أن يخرِّج المعربُ على الوجه القويّ الغالب؛ لا على الضّعيف والشّاذّ

فلا يجوز حمل ألفاظ القُرآن على الأُمور البعيدة والأوجه الضّعيفة؛ وتترك الوجوه القوية الفصيحة[5].

---

(١) أمالي ابن الشجريّ: (٣/١٨٤).

(٢) اللُّباب: (٩/٤٥١). وينظر: مغني اللّبيب: (٥١٣).

(٣) ينظر: البحر المحيط: (٤/٤٥٩)، ومغني اللّبيب: (٥١٣). واللُّباب: (٩/٤٥٠-٤٥٣).

(٤) الإتقان: (٢/٢٦٢).

(٥) ينظر: مغني اللّبيب: (٥١٥)، والإتقان: (٢/٢٦٣).



وهـذا الضّابط مهـم للغايـة، وهـو أصـل عظيم يرجع إليه وتوافر العلماء على القـول بـه، والتّنبـيه على فضله، قال أبو عبيدة القاسم بن سلاّم: ((وإنّما يحمل القُرآن على أعرب الوجوه وأصحها في اللُّغة والنَّحو))[1].

وقال المبرِّد:

((والقُرآن إنّما يحمل على أشرف المذاهب))[2].

وقال النَّحّاس:

((ولا يحمـلُ شـيء من كتاب الله – عَزَّ وَجلَّ – على هذا – (أيْ: الشّاذ) – ولا يكون إلاّ بأفصح اللُّغات وأصحها))[3].

وقال ابن قيّم الجوزيّـة :

((وينبغـي أن يُـتَفَطَّنَ ههـنا لأمـرٍ لا بُدَّ منه، وهو أنّه لا يجوزُ أنْ يُحْمَلَ كلام الله – عَـزَّ وجَـلَّ – ويُفَسَّـر بمجـرد الاحـتمال النَّحْويّ الإعـرابيّ الذي يحتمله تركيبُ الكلام، ويكونُ به الكلام له معنىً ما؛ فإنّ هذا مقامٌ غَلطَ فيه أكثرُ المعربين للقرآن.

فـإنّهم يفسّـرون الآيـة ويعـربونها بمـا يحتملُه تـركيب تلك الجملة، ويُفْهَم من ذلـك التّـركيب أيَّ معنىً اتَّفَقَ، وهذا غلطٌ عظيمٌ يقطع السّامعُ بأنّ مرادَ القرآن غَيْرُهُ،

---

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز: (٢٤٧).

(٢) الكامل: (٩٣١/٢). وينظر: البرهان: (٣٠٤/١).

(٣) إعراب القُرآن: (٣٠٧/١).



رفع عبد الرحمن النجدي المسيّبي

وإن احتملَ ذلكَ التَّركيبُ هذا المعنى في سياقٍ آخر وكلام آخر، فإنَّه لا يلزمُ أن يحتملَهُ القُرآن))[1].

وقال ابن عقيلة المَكيّ :

((فلا ينبغي أن يُخَرَّجَ إلاَّ على أحسن الأوجه، وأقوى الأقوال. وأما إذا أراد المُعْرِبُ تمرين الطَّالب وبيان الوجوه فلا بأس، لكن في غير القُرآن، فإنَّه لا ينبغي أن يذكر فيه إلاّ ما يغلب على الظَّنّ أنّه من بعض معاني اللّفظ))[2].

فقد ذكر المعربون في ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾[3] أوجهاً.

قال النَّحّاس:

((﴿ ذَٰلِكَ ...﴾: فيه ستة أوجه: يكون بمعنى: هذا ذلك الكتاب. فيكون خبر هذا، ويكون بمعنى: ﴿ الم، ذَٰلِكَ ﴾ هذا قول الفرّاء[4]، أيْ حروف المعجم ذلك الكتاب واجتزئ ببعضها من بعض. ويكون ﴿ هَٰذَا ﴾ رفعاً بالابتداء و﴿ الْكِتَابُ ﴾: خبره ...))[5].

وقال أبو البركات الأنباريّ: ((﴿ ذَٰلِكَ ﴾ في موضع رفع، وذلك من أربعة أوجه:

---

(١) بدائع الفوائد: (٨٧٦/٣).

(٢) الزِّيادة والإحسان: (٤٠٩/١).

(٣) سورة البقرة، الآية (٢).

(٤) ينظر: معاني القُرآن: (١٠/١-١١). ومعاني القُرآن وإعرابه: (٦٦/١-٦٨).

(٥) إعراب القُرآن: (١٧٨/١). وينظر: مشكل إعراب القُرآن: (١١٢/١).



الأوَّل : أنْ يكونَ مبتدأً. و﴿ الْكِتَابُ ﴾: خبره.

والثَّاني : أنْ يكون خبر مبتدأ مقدّر، وتقديره، هو ذلك الكتاب.

والثَّالث : أنْ يكونَ ﴿ الْكِتَابُ ﴾: بدلاً من ﴿ ذَلِكَ ﴾.

والرَّابع : أنْ يكونَ عطفَ بيان))[1].

وعندما تعرّض أبو حيّان لإعراب هذا الموضع قال:

((وقد ركبوا وجوهاً من الإعراب في قوله: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ والذي نختاره منها أنّ قوله: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾: جملة مستقلة من مبتدأ وخبر، لأنّه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار.

وهكذا تكون عادتنا في إعراب القُرآن؛ لا نسلك فيه إلاّ الحمل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلّف وأسوغها في لسان العرب. ولسنا كمن جعل كلام الله - تعالى - كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى؛ بحمله جميع ما يحتمله اللّفظ من وجوه الاحتمالات. فكما أنّ كلام الله من أفصح كلام[2] فكذلك ينبغي إعرابه أنْ يحمل على أفصح الوجوه هذا على أنا إنَّما نذكر كثيراً ممّا ذكروه؛ لينظر فيه فربّما يظهر لبعض المتأملين ترجيح شيء منه. فقالوا: يجوز أنْ يكون ﴿ ذَلِكَ ﴾: خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: هو ذلك الكتاب، والكتاب صفة أو بدل أو عطف بيان، ويحتمل أن يكون مبتدأ وما بعده خبرًا، وفي موضع خبر ﴿ الم ﴾ و﴿ لاَ رَيْبَ ﴾: جملة تحتمل الاستئناف

(١) البيان في غريب إعراب القُرآن: (١/٤٤).

(٢) ينظر: (ص: ٢٩-هـ:١-).





فلا يكون لها موضع من الإعراب، وأن تكون في موضع خبر لذلك و﴿ الْكِتَابُ ﴾: صفة أو بدل أو عطف أو خبر بعد خبر ...))[1].

الضَّابط الرَّابع:

أن يستوفي المعربُ الأوجه الظاهرة التي يحتملها اللّفظ

ويعترض على المُعرب إذا ترك بعض ما يحتمله اللّفظ من الأوجه الظاهرة؛ فعليه أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ منها[2].

أمّا إذا كانت تلك الوجوه ضعيفةً أو شاذّةً؛ فيجنب اللّفظ القُرآني من إيرادها عنده.

قال ابن هشام معترضاً على بعض المعربين:

((أنْ يخرِّج على الأُمور البعيدة والأوجه الضَّعيفة، ويترك الوجه القريب والقويّ، فإنْ كان لم يظهر له إلاّ ذاك فله عذر، وإنْ ذكر الجميع فإنْ قَصَدَ بيان المحتمل أو تدريب الطّالب فحسنٌ، إلاّ في ألفاظ التَّنزيل؛ فلا يجوز أنْ يخرّج إلاّ على ما يغلب على الظّنّ إرادته، فإنْ لم يغلبْ شيء؛ فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسُّف، وإنْ أرادَ مجرد الإغراب على النَّاس، وتكثير الأوجه فصعبٌ شديدٌ))[3].

(١) البحر المحيط: (١/٣٦).

(٢) ينظر: مغني اللّبيب: (٥٢٤-٥٣٥). والإتقان: (٢/٢٦٤).

(٣) مغني اللّبيب: (٥١٥).





وذكر السُّيوطيّ في كتابه (التَّحبير):

((وإذا أعرب آية أعربها على أظهر محتملاتها وأرجحها، ولا يذكر كُلّ ما يحتمله؛ وإنْ كان بعيدًا جائزًا، إلاّ لقصد التَّمرين))[1].

فـ ﴿ الَّذِينَ ﴾ في قوله -تعالى- ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ○ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾[2] يجوز فيها: أن يكون تابعًا ومقطوعًا إلى النّصب بإضمار (أعنى)، أو (أمدح) وإلى الرّفع بإضمار (هم).

قال النَّحّاس:

((﴿ الَّـذِينَ ﴾: في موضع خفض ﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾، ويجوز أن يكون نصبًا بمعنى: أعنى، ورفعًا من جهتين بالابتداء، والخبر ﴿ أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾، وعلى إضمار (هم) ...))[3].

الضَّابط الخامس :

أن يراعي الشُّروط بحسب الأبواب

فالعرب تشترط في باب شيئًا، وتشترط في آخر نقيض ذلك الشّيء؛ على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمّلْ المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط[4].

---

(١) التَّحبير في علم التَّفسير: (٥٣٧-٥٣٨).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢-٣).

(٣) إعراب القُرآن: (١/١٨١). وينظر: مشكل إعراب القُرآن: (١/١١٣).

(٤) ينظر: مغني اللّبيب: (٥٣٥-٥٥٨).



من ذلك، قال الزَّمخشريّ في قوله – تعالى – ﴿ مَلِكِ النَّاسِ۝ إِلَهِ النَّاسِ ﴾[1]:
((فإنْ قلتَ: ﴿ مَلِكِ النَّاسِ۝ إِلَهِ النَّاسِ ﴾ ما هما من ﴿ رَبِّ النَّاسِ ﴾ ؟ قلتُ: هما عطف بيان))[2].

وهذا وهم[3]؛ لأنَّ عطف البيان يشترط فيه الجمود، والنَّعت يشترط فيه الاشتقاق، واحتج العلماء على الزَّمخشريّ بهذا الضَّابط.

قال أبو حيَّان:

((والظَّاهر أنّ ﴿ مَلِكِ النَّاسِ۝ إِلَهِ النَّاسِ ﴾: صفتان ... وعطف البيان المشهور أنّه يكون بالجوامد))[4].

وقال السُّيوطيّ :

((أن يراعى – المُعرب – الشُّروط المختلفة بحسب الأبواب، ومتى لم يتأمّلها اختلطت عليه الأبواب والشَّرائط، ومن ثمّ خُطِّئ الزّمخشريّ في قوله – تعالى – : ﴿ مَلِكِ النَّاسِ۝ إِلَهِ النَّاسِ ﴾: إنّهما عطف بيان؛ والصَّواب أنّهما نعتان لاشتراط الاشتقاق في النّعت والجمود في عطف البيان))[5].

---

(١) سورة النّاس، الآية (٢-٣).

(٢) الكشّاف: (٦/٤٦٨).

(٣) وقد يجاب بأنّهما أجريا مجرى الجوامد، إذ يستعملان غير جارين على موصوف؛ وتجري عليهما الصفاتُ، نحو: قولنا: ((إلهٌ واحدٌ وملكٌ عظيم)).

ينظر: الدُّرّ المصون: (١١/١٦١)، ومغني اللّبيب: (٥٣٦).

(٤) البحر المحيط: (٨/٥٣١-٥٣٢). وينظر: مغني اللّبيب: (٥٣٦).

(٥) الإتقان: (٢/٢٦٤).





الضَّابط السَّادس :

أن يتأمّل عند ورود المشتبهات

ومن الجهات التي يدخل على المعرب بسببهما الخطأ؛ ألاّ يتأمل عند ورود المشتبهات، وهذا ما نصّ عليه ابن هشام، والسُّيوطيّ، وطاش كُبْري زَادَه، وابن عقيلة المكيّ[1].

فكلمة (أحصى) لها معنيان :

الأوّل : اسم تفضيل، والمنصوب بعدها تمييز، مثل: (زيد أحصى النّاس عدداً).

الثّاني : فعل ماضٍ، والمنصوب بعدها مفعوله به، مثل: ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً ﴾[2].

وعند النظر في قوله – تعالى – ﴿ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾[3] نجد بعضهم ينقل وجهين لـ (أحصى)، هما: الأوّل : هو فعل ماضٍ، والثّاني: هو اسم[4].

(١) ينظر: مغني اللّبيب: (٥٦٣)، والإتقان: (٢/٢٦٧)، ومفتاح السّعادة: (٢/٤٢٠)، والزّيادة والإحسان: (١/٤١٨).

(٢) سورة الجن، الآية (٢٨).

(٣) سورة الكهف، الآية (١٢).

(٤) ينظر: التّبيان في إعراب القُرآن: (٢/٨٣٩).





وتوقف عند الآية مَكيّ، ونقل الوجهين؛ ثمّ رجّح كون ﴿ أَحْصَى ﴾ فعلاً، وأوجز ذلك قائلاً:

((قوله: ﴿ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾: ﴿ أَمَداً ﴾: نصب؛ لأنّه مفعول لـ ﴿ أَحْصَى ﴾ ... لأنّه إذا نصبه على التّمييز جعل ﴿ أَحْصَى ﴾ اسماً على أفعل، و﴿ أَحْصَى ﴾: أصله مثال الماضي من أحصى يحصي ... وإذا كان فعلاً ماضيًا لم يأت معه التّمييز، وكان تعديه إلى ﴿ أَمَداً ﴾ أبين وأظهر))[1].

ورمى ابن هشام الأنصاريّ بالوهم مَن قال في قوله – تعالى – ﴿ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾: إنّه أفعل تفضيل، وعلّل ذلك بقوله: ((فإنّ الأمد ليس محصياً بل مُحصىً، وشرط التّمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلاً في المعنى، كـ (زيدٌ أكثرُ مالاً)، بخلاف (مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ)))[2].

الضّابط السّابع :

ما لا يحتاج إلى تأويل أولى ممّا يحتاج إلى تأويل

فالإعراب الخالي من التّأويلات والتّقديرات والحذوفات، الأخذ به أولى وأصوب ممّا يحتاج إلى ذلك، إلاّ إذا اضطر إليه مقتضٍ[3].

---

(١) مشكل إعراب القُرآن: (١/٤٦٩-٤٧٠).

(٢) مغني اللّبيب: (٥٦٣-٥٦٤).

(٣) ينظر: مغني اللّبيب: (٥٦٤)، والإتقان: (٢/٢٦٧)، والزّيادة والإحسان: (١/٤١٩).





قال أبو حيَّان:

((إنّا لا نصير إلى التَّأويل مع إمكان حمل الشَّيء على ظاهره، لا سيما إذا لم يقم دليل على خلافه))[1].

وقال ابن هشام:

((بيان مقدار المقدّر ينبغي تقليله ما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل))[2].

وقال السُّيوطي:

((ألاَّ يخرّج على خلاف الأصل، أو خلاف الظَّاهر لغير مقتضٍ))[3].

فمن ذلك، قول مَكيّ في قوله – تعالى – ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأذَى كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاء النَّاسِ** ﴾[4]. أنْ الكاف نعت لمصدر محذوف، أيْ: إبطالاً كالذي[5].

وردّه ابن هاشم بقوله: ويلزمه أنْ يقدر: إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق، والوجه أن يكون ﴿ **كَالَّذِي** ﴾ حالاً من الواو، أيْ: لا تبطلوا صدقاتكم مُشبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه[6].

---

(١) البحر المحيط: (٣٠٨/١).

(٢) مغني اللّبيب: (٥٧٨).

(٣) الإتقان: (٢٦٧/٢).

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٦٤).

(٥) ينظر: مشكل إعراب القُرآن: (١٧٨/١).

(٦) ينظر: مغني اللّبيب: (٥٦٤).





ومن أمثلة ذلك أيضاً – ما جاء في إعراب قوله – تعالى – ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾[1].

اختلف المعربون في العامل في قوله: ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾: فقال بعضهم: ﴿ يَوْمَ ﴾ منصوب بـ ﴿ مَصْرُوفاً ﴾، والمعنى: ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم يأتيهم[2].

وقال آخرون: العامل في ﴿ يَوْمَ ﴾ محذوف دلّ عليه الكلام، والتَّقدير: لا يُصْرف عنهم العذاب يوم يأتيهم. أو التَّقدير: يلازمهم يوم يأتيهم...، ونحو ذلك[3].

وأولى القولين في ذلك بالصّواب القول الأوَّل؛ لأنّه سالم من الإضمار والتَّقدير، الذي هو خلاف الأصل.

قال السُّيوطيّ:

((الإضمار خلاف الأصل؛ ولذلك رُدّ ... على مَن قال في قوله – تعالى – : ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾ إنّ ﴿ يَوْمَ ﴾ ليس منصوباً بـ (**مَصْرُوف**) بل بفعل دَلَّ الكلام عليه، تقديره: يلازمهم يومَ، أو يأتيهم أو يهجم عليهم؛ لأنّه لا حاجة إليه مع أنّ الإضمار خلاف القياس))[4].

---

(١) سورة هود، الآية (٨).

(٢) ينظر: معاني القُرآن وإعرابه: (٣/٤٠)، والبحر المحيط: (٥/٢٠٦).

(٣) ينظر: التِّبيان في إعراب القُرآن: (٢/٦٩٠)، واللُّباب: (١٠/٤٤٣).

(٤) الأشباه والنَّظائر في النَّحو: (١/١٥٧).





الضَّابط الثَّامن :

أنْ يراعيَ في كُلِّ تركيب ما يشاكله

وهـذا الضَّـابط هـو معنـى مـا أشـار إلـيه ابـن هشـام في الجهـات الـتي يـدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، فقال:

((الجهـة السَّـابعة: أن يحمـل كلاماً على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه))[1].

وذكـر هـذا الضَّـابط السُّيوطيّ، وطـاش كُبْـري زَادَه، وابن عقيلة المَكيّ عند كلامهم في ما يجب على المعرب مراعاته[2].

ومـن أمثلة ذلك ما وقع فيه بعض المعربين في قوله – تعالى – : ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَـبِّ وَالـنَّوَى يُخْـرِجُ الْحَـيَّ مِـنَ الْمَـيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾[3].

قال الزَّمخشريّ :

((فإنْ قُلتَ: كيف قال: ﴿ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾، بلفظ اسم الفاعل، بعد قوله: ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ ؟

---

(١) مغني اللَّبيب: (٥٥٨).

(٢) ينظر: الإتقان: (٢/٢٦٥)، ومفتاح السَّعادة: (٢/٤١٩)، والزِّيادة والإحسان: (١/٤١٦).

(٣) سورة الأنعام، الآية (٩٥).



قُلتُ: عطفه على ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾ لا على الفعل ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾: موقعه موقع الجملة المبينة؛ لقوله: ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾))[1].

وقال ابن المنيّر متعقباً الزّمخشريّ:

((وقد ورد جميعاً بصيغة الفعل كثيراً في قوله: ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾[2] وقوله: ﴿ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ والأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾[3]. فعطف أحد القسمين على الآخر كثيرًا دليل على أنّهما توأمان مقترنان، وذلك يبعد قطعه عنه في آية الأنعام هذه وروده إلى فالق الحبّ والنّوى، فالوجه – والله أعلم – أنْ يقال: كان الأصل وروده بصيغة اسم الفاعل أسوة أمثاله من الصّفات المذكورة في هذه الآية من قوله: ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ ﴾ و﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ ﴾ و﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلَ ﴾ و﴿ مُخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ إلا أنّه عدل عن اسم الفاعل إلى الفعل المضارع في هذا الوصف وحده، وهو قوله: ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ إرادة لتصوير إخراج الحيّ من الميِّت واستحضاره في ذهن السّامع، وهذا التّصوير والاستحضار إنّما يتمكن في أدائهما الفعل المضارع دون اسم الفاعل والماضي))[4].

---

(١) الكشّاف: (٢/٣٧٤).

(٢) سورة الروم الآية (١٩).

(٣) سورة يونس، الآية (٣١).

(٤) الانتصاف من الكشّاف: (٢/٣٧٤-٣٧٥).





وقال السُّيوطيّ :

((أنْ يراعى في كلّ تركيب ما يشاكله، فربّما خرج كلاماً على شيء، ويشهد استعمالٌ آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، ومن ثمّ خُطّيء الزَّمخشريّ[١] في قوله في: ﴿ وَمُخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾: إنّه عطف على ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾، ولم يجعله معطوفاً على ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾؛ لأنّ عطف الاسم على الاسم أوْلى، ولكن مجيء قوله: ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾[٢]، بالفعل فيهما، يدلّ على خلاف ذلك))[٣].

الضَّابط التَّاسع :

إذا دار الكلام بين التأسيس والتأكيد فحمله على التأسيس أولى

اللّفظ – أو الجملة – من كتاب الله – تعالى – إذا احتمل أنْ يكون مؤكدًا للفظ – أو جملة – سابق، أو يكون مفيدًا لمعنى جديد لم يسبق في الكلام، فحمله على الإفادة أولى من حمله على الإعادة؛ لأنّ إفادة معنى جديد أولى من إلغاء هذا المعنى بجعله مؤكّدًا[٤].

(١) ينظر: الكشّاف: (٢/٣٧٤).

(٢) سورة الرُّوم، الآية (١٩).

(٣) الإتقان: (٢/٢٦٥).

(٤) ينظر: شرح الكوكب المنير: (١/٢٩٨)، والقاعدة الكلية (إعمال الكلام أولى من إهماله)، (٢٨٥-٢٨٩).





وحديثنا عمّا وقع فيه الخلاف، أمّا ما لم يقع فيه خلاف، بأن كان الكلام على أصله في التّأسيس، أو كان مؤكدًا، ولم يدخل عليه احتمال التّأسيس، ولا خلاف بين العلماء في ذلك؛ فلا ترجيح بهذا الضّابط(١).

من ذلك قوله – تعالى – :

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾(٢).

اختلف العلماء في عائد الضّمير المحذوف الذي هو فاعل **﴿ عَلِمَ ﴾** فقال بعض أهل العلم: إنّه راجع إلى الله – تعالى – في قوله: **﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ ﴾** الآية، وعلى هذا يكون المعنى: كلّ من المصلين والمسبحين، قد علم الله صلاته وتسبيحه.

وقال آخرون: بل هو راجع إلى قوله : **﴿ كُلٌّ ﴾**، فعلى هذا يكون المعنى: كُلٌّ – من المصلّين والمسبّحين – قد عَلِم صلاة نفسه وتسبيحها.

وأولى القولين في هذا بالصواب القول الثّاني، أيْ: إعادة الضّمير إلى قوله: **﴿ كُلٌّ ﴾**، وذلك حتى يكون قوله – تعالى –: **﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾** تأسيسًا لمعنى جديد، وهو إحاطة علمه – تعالى – بكلّ ما يفعلون.

---

(١) ينظر: قواعد التّرجيح عند المفسّرين: (٢/٤٧٣).

(٢) سورة النّور، الآية (٤١).





أمّا على القول الأوَّل فإنّ جملة ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾: تكون مؤكدة لمعنى جملة ﴿ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ ﴾؛ فالجملة الأُولى مخبرة عن علمه – تعالى– بصلاتهم وتسبيحهم، وكذلك جملة ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ مخبرة بذلك فتكون مؤكدة لها[1].

وإذا دار الكلام بين التّأسيس والتّأكيد فحمله على التّأسيس أرجح.

وذكر الشنقيطيّ القولين، ثم اختار ما كان موافقاً لهذا الضّابط، فقال:

((وإذا علمت ذلك فاعلم أنّ الأظهر على مقتضى ما ذكرنا عن الأُصوليين، أنْ يكون ضمير الفاعل المحذوف في قوله: ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ ﴾ راجعاً إلى قوله: ﴿ كُلٌّ ﴾ أيْ: كُلّ من المصلين قد علم صلاة نفسه، وكُلّ من المسبحين، قد علم تسبيح نفسه، وعلى هذا القول فقوله – تعالى – : ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ تأسيس لا تأكيد، أمّا على القول بأنّ الضّمير راجع إلى الله – أيْ: قد علم الله صلاته – يكون قوله: ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ كالتّكرار مع ذلك؛ فيكون من قبيل التوكيد اللّفظيّ.

وقد علمت أنّ المقرر في الأُصول: أنّ الحمل على التّأسيس أرجح من الحمل على التّوكيد))[2].

---

(١) ينظر: اللُّباب: (١٤/ ٤١٠)، وقواعد التّرجيح عند المفسِّرين: (٢/ ٤٨٧).

(٢) أضواء البيان: (٦/ ٢٧١-٢٧٢).





الضَّابط العاشـر :

التخريج الإعرابيّ الموافق لأدلة الشّرع مقدَّم على غيره

إذا قامت الأدلّة الشّرعيّة بترجيح وجه إعرابيّ، أو اقتضت ترجيح مقدّر؛ فالمصير إلى ما ترجحه الأدلّة الشّرعية هو المعتبر.

قال عزُّ الدِّين بن عبد السَّلام:

((وقد يقدّر بعض النُّحاة ما يقتضيه علم النّحو، لكن يمنع منه أدلّة شرعية؛ فيترك ذلك التَّقدير، ويقدّر تقدير آخر يليق بالشَّرع ...

وعلى الجملة فالقاعدة في ذلك أن يحمل القُرآن على أصح المعاني، وأفصح الأقوال؛ فلا يحمل على معنى ضعيف، ولا على لفظ ركيك، وكذلك لا يقدّر فيه من المحذوفات إلاّ أحسنها وأشدها موافقة وملائمة للسّياق))[1].

وقال أبو حيّان مرجّحاً أحد التَّقادير في تفسير قوله – تعالى -: ﴿ **وَقُولُواْ حِطَّةٌ** ﴾[2]: ((والأظهر من التَّقادير السَّابقة في إضمار المبتدأ القول الأول[3]؛ لأنَّ المناسب في تعليق الغفران عليه هو سؤال حطّ الذنوب، لا شيء من تلك التَّقادير الأُخر))[4].

---

(١) الإشارة إلى الإيجاز: (٢٢٠)، وينظر: قواعد التَّفسير: (٢٣٨/١).

(٢) سورة البقرة، الآية (٥٨).

(٣) أيْ: ((مسألتنا حطّة)).

(٤) البحر المحيط: (٢٢٢/١).





وقال ابن قيِّم الجوزيَّة:

((قال – تعالى – حكاية عن عيسى – عليه الصَّلاة والسَّلام –: ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾[1]: فهذا شرط دخل على ماضي اللَّفظ، وهو ماضي المعنى قطعًا؛ لأنَّ المسيحَ إمَّا أنْ يكون صَدَر هذا الكلام منه بعد رفعه إلى السَّماء، أو يكون حكاية ما يقوله يومَ القيامة، وعلى التَّقديرين، فإنَّما تعلق الشَّرط وجزاؤه بالماضي.

وغَلط على الله مَن قَالَ: إنَّ هذا القول وقع منه في الدُّنيا قبل رفعه، والتَّقدير: إنْ أكن أقول هذا فإنَّك تعلمه، وهذا تحريف للآية؛ لأنَّ هذا جوابٌ، إنَّما صَدَر منه بعد سؤال الله له عن ذلك، والله لم يسأله وهو بين أظهر قومه، ولا اتخذوه وأُمَّه إلهين إلا بعد رفعه بمئين من السِّنين. فلا يجوز تحريف كلام الله انتصارًا لقاعدة نَحْوِيَّة، هَدْم مئة أمثالها[2] أسهل من تحريف معنى الآية))[3].

---

(١) سورة المائدة، الآية (١١٦).

(٢) هذا صادر من إمام مجتهد خبير، لاقى من التَّعصب ما لاقى! ولكن، أقولُ: في المذاهب النَّحويّة سعة؛ والقُرآن يحمل على أشرفها معنىً. ولا يحمل قول ابن قيّم الجوزيّة على غير وجهه.

(٣) بدائع الفوائد: (١/٧٨-٧٩).



من أمثله ذلك ما جاء في إعراب قوله – تعالى – :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[(١)] فقد قيل في إعراب قوله: ﴿ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾ أوجه:

الأوّل : أنّ ﴿ مَن ﴾ مجرور المحلّ، عطفاً على (الكاف) في ﴿ حَسْبُكَ ﴾. فتكون (الواو) عاطفة لـ﴿ مَن ﴾ وهذا على مذهب من أجاز العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجار، وهذا رأي الكوفيّين[(٢)]. ويكون معناه: وحسب من اتّبعك.

الثّاني : أن يكون ﴿ مَن ﴾ في محلّ نصب عطفاً على محلّ (الكاف) في قوله: ﴿ حَسْبُكَ ﴾؛ فإنّ محلها النّصب، فهي في معنى " كافيك " أيْ: الله يكفيك ويكفي مَن اتبعك[(٣)].

الثّالث : أن تكون ﴿ مَن ﴾ في موضع نصب بفعل محذوف دَلّ عليه الكلام. تقديره: ويكفي مَن اتبعك من المؤمنين.
فالمعنى: فإنّ الله يكفيك ويكفي مَن اتبعك من المؤمنين[(٤)].

---

(١) سورة الأنفال، الآية (٦٤).

(٢) ينظر: معاني القُرآن: (الفرّاء): (٤١٧/١)، واللّباب: (٥٦١/٩).

(٣) ينظر: إعراب القُرآن (النّحّاس): (١٩٤/٢).

(٤) ينظر: معاني القُرآن وإعرابه: (٤٦٨/٢)، والتّبيان في إعراب القُرآن: (٦٣١/٢).





الـــرَّابع : أن تكون ﴿ مَـن ﴾ في موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف، وتقديره: ومن اتبعك من المؤمنين كذلك[1].

الخـامس : وهـو جعـل ﴿ مَـن ﴾ في محـل رفـع عطفـاً علـى اسـم الله – تعـالى –، وتقديره: حسبك الله وأتباعك.

وهذا الوجه الأخير فيه نظر، وإن رجّحه جماعة وتأولوه.

قال ابن عادل :

((أنْ يكـون ﴿ مَـن ﴾ مـرفوع المحـل، عطفـاً علـى الجلالـة، أيْ: يكفـيك والمؤمنون.

فإن قالوا: مَن كـان الله ناصره امتنع أن يزداد حاله، أو ينقص بسبب نصرة غير الله، وأيضًا إسناد الحكم إلى المجموع يوهم أنَّ الواحدَ من ذلك المجموع لا يكفي في حصولِ ذلك المهم وتعالى الله عنه.

ويجابُ: بأنَّ الكُلَّ من اللهِ، إلاّ أنَّ من أنواع النُّصرة ما يحصل بناء على الأسباب المألوفةِ المعتادةِ، ومنها ما يحصل لا بناء على الأسباب المألوفة المعتادة؛ فلهذا الفرق اعتبر نصر المؤمنين، وإن كان بعض النَّاس استصعب كون المؤمنين يكونون كافين النّبي – ﷺ – وتأوّل الآية))[2].

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القُرآن: (١/٣٩١).

(٢) اللُّباب: (٩/٥٦٠). وينظر: الدُّرّ المصون: (٥/٦٣١-٦٣٢).





ولكن الاستشكال قائم لا سيما مع وجود الأوجه الأُخرى؛ لذا ترك الوجه الأخير كثيرٌ. قال مَكيّ: قوله: ((﴿ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾، ﴿ مَن ﴾ في موضع نصب على العطف على معنى الكاف في ﴿ حَسْبُكَ اللَّهُ ﴾، لأنَّها في التَّأويل في موضع نصب، لأنَّ معنى حسبك الله أيْ: يكفيك الله، فعطفت ﴿ مَن ﴾ على المعنى. وقيل ﴿ مَن ﴾ في موضع رفع عطف على اسم الله - تعالى - أو على الابتداء وتضمر الخبر، أيْ: ومن اتبعك من المؤمنين كذلك. وقيل: في موضع رفع عطف على حسب؛ لقبح عطفه على اسم الله، لما جاء من الكراهة في قول المرء: (مَا شَاء اللَّهُ وشِئْتَ)[1]. ولو كان بالفاء أو ثُمَّ لحسن العطف على اسم الله - جلّ ذكره -))[2].

وقال ابن تيمية :

((وقد ظنَّ بعض الغالطين أنَّ معنى الآية: أنَّ الله والمؤمنين حسبك، ويكون ﴿ مَنِ اتَّبَعَكَ ﴾: رفعًا؛ عطفًا على الله، وهذا خطأ قبيح مستلزم للكفر، فإنَّ الله وحده حسب جميع الخلق.

كما قال – تعالى -: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾[3] أيْ: الله وحده كافينا كلنا.

---

(١) ينظر نحوه: سُنن أبي داود: (١٦٣/٥)، برقم (٤٩٨٠).

(٢) مشكل إعراب القُرآن: (٣٥٥/١-٣٥٦).

(٣) سورة آل عمران، الآية (١٧٣).





وفي (البخاري): عن ابن عبَّاس في هذه الكلمة:

(قَالَها إبراهيمُ حينَ أُلقِي في النَّارِ، وقَالَها محمّدٌ حين قال لهم النَّاسُ: إنَّ النَّاسَ قد جمعُوا لَكُم؛ فاخشَوْهُم؛ فزادَهُم إيمانًا، وقالوا: حَسْبُنَا اللهُ ونِعْمَ الوكِيلُ) [١].

فكُلٌّ من النَّبيّين قال: حسبي الله، فلم يشرك بالله غيره في كونه حسبه؛ فَدلَّ على أنَّ الله وحده حسبه ليس معه غيره)) [٢].

واعترض ابن قيّم الجوزيّة على هذا الوجه ونقده، فقال:

((... وفيها تقدير رابع – وهو خطأ من جهة المعنى – وهو أنْ يكون ﴿ مَن ﴾ في موضع رفع عطفاً على اسم الله؛ ويكون المعنى: حسبك الله وأتباعُك.

وهذا وإنْ قال به بعض النَّاس فهو خطأ محضٌ، ولا يجوز حمل الآية عليه؛ فإنَّ الحسب و(الكفاية) لله وحده، كالتَّوكل والتّقوى والعبادة، قال الله – تعالى – : ﴿ **وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ** ﴾[٣]. ففرق بين الحسب والتَّأييد. فجعل الحسب له وحده، وجعل التَّأييد له بنصره وبعباده))[٤].

---

(١) ينظر: صحيح البخاريّ: (٦/٣٩)، رقم (٤٥٦٣).

(٢) منهاج السُّنة: (٧/٢٠٤).

(٣) سورة الأنفال، الآية (٦٢).

(٤) زاد المعاد: (١/٣٦).





الخَاتِمــة

نسأل اللّه - سبحانه - حسنها





مـن خـلال رحلتنا الماتعـة مـع هذا الموضوع؛ أستخلصُ – بعون الله – نتائج مهمّة؛ أهمّها:

١- كشـف البحث عـن (إعـراب القُرآن) باعتباره لقبًا على فنٍّ مدوّن مخصـوص وهـو: علـم يـبحث في تخـريج تـراكيبه – القُـرآن – علـى القواعد النَّحويّة المحرّرة.

وهـذا الحَـدُّ فـيه إشـارة إلى طبيعية المنهج المتبع في الإعراب، ويفصـح عـن (ضـوابط الإعـراب) المـتوخاة بالقـيد المذكـور وهـو (القواعد النَّحويّة المحرّرة).

٢- نشـأة إعـراب القُـرآن سارت في أربعة أطوار: طور (نقط الإعراب)، وطـور مصـاحبته لنشـأة النَّحو، ومصـاحبته لمعـاني القُـرآن، ثم طور استقلاله، وقصده بالتّصنيف.

٣- تكلّـم العلمـاءُ عـن (إعـراب القُرآن) بصورة مجلمة؛ فكان الخلط بين الفضـائل والفـوائد؛ فأبانَ البحثُ عن (أهمّية إعراب القُرآن): تأصيلاً وتمثـيلاً، فَفَصَّـلَ بـين الفضـائل والفـوائد، فإعـراب القُـرآن أصـل في الشَّريعة، يدلّ على صواب تأويل القُرآن، ويكشف عن إعجازه. وبه – الإعـراب – نـردُّ علـى مَـن ينحـرف في فهـم القُـرآن: قـديمًا، أو حديثًا.





٤- أصالةُ الإعراب في القُرآن الكريم، ونقله بالتواتر، أكبر دليل يُردّ به على الدَّاعين لترك الإعراب، أو المشككين بتاريخه، أو بفوائده.

٥- إنزالُ القُرآن بلسان عربيٍّ مبين؛ يدل على عظم هذا اللّسان، وشرف تعلّمه؛ وعاد على العربيّة بالثبات والتّطور؛ ويكفي أن نقول: (لولا القُرآن ما كانت عربيّة).

٦- القُرآن الكريم: أصل عظيم تعرف به أُصول النَّحو والعربيّة؛ وهو الشَّاهد على قواعد الإعراب، والحُجّة لها.

٧- قَرَّر البحث صحّة استقلال هذا العلم = (علم إعراب القُرآن) — فتلك المباحث وما تضمنته من مسائل؛ صالحة لئن تكون فنًّا مستقلاًّ.

٨- أسفر البحث عن الحكم الشَّرعيّ لـ (إعراب القُرآن)؛ إذ جعله قسمين: الأوّل: عمليّ، والثّاني: علميّ؛ ولكلّ نوع حكم يليق به.

٩- صحح البحث نسبة (علم إعراب القُرآن) إلى علم النَّحو؛ فهو القسم الفنّي له؛ ووقف دارسًا ومحققًا لمقولة: ((أنّ علم إعراب القُرآن من فروع التَّفسير)).

١٠- قَدَّم البحث ثبتًا متميزًا ضمّ مصنّفات إعراب القُرآن الكريم؛ وجعلها على مجموعات متناسبة، ليندفع الخلط، والوهم والتَّكرار، الذي قد يصحب مَن يتكلّم عنها.



رفع المستهم

١١- أضاف البحث مباحث جديدة، أهمّها:

أ- مناهج إعراب القُرآن الكريم: فالمناهج الرَّاجعة إلى (الأُسلوب)، أو الرَّاجعة إلى (التخصّص)، كانت إشارات مثبوتة هنا وهناك، فوضع البحث لها حدودًا، وخصّها بخصائص، ومَثّل لكلّ نوع، بما يعود على الشادي بالنفع والخير.

ب- آداب المُعرب؛ فهذه الآداب على أنواعها: العلميّة والفكريّة، وآداب التَّلقي وتقرير الأحكام، أو الآداب الأُسلوبيّة والمصطلحيّة ليست بدعًا عن هذا الفنّ؛ فحال المعربين السَّابقين؛ خير دليل عليها، وهي تمنع مَن يريد أن يتسور هذا العلم، وهو ليس من أهله، وتبيَّن للناظر أن للمعربين أسبابًا علميّة تؤدي إلى اختلافهم بالأعاريب.

١٢- جمع البحث ضوابط الإعراب، وفَصَّل القول فيها، ثم جعلها على أنواع؛ فمنها ما يرجع إلى المعنى، ومنها ما يرجع إلى الرَّسم والقراءات، وأُخرى راجعة إلى الصّناعة الإعرابيّة.

فهذه الضّوابط تصون الأعاريب من كلّ وجه شاذٍّ أو غريب؛ أو معنى فاسد يعلم خلله اللّبيب. فأعاريبُ الكتاب، تُحْمَلُ على معهود العرب في الخطاب؛ وإعراب القُرآن يحمل على أشرف المذاهب وأقواها في العربيّة والبيان.

والحمدُ لله على أوَّله وآخره





ثبت المصادر والمراجع





١- آداب الشَّافعي ومناقبه: ابن أَبي حاتم الرَّازيّ، أَبو محمَّد عبد الرحمن بن محمَّد (ت ٣٢٧هـ)، تحـ: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، (١٤١٣هـ=١٩٩٣م)[1].

٢- أَبجد العلوم: القنوجيّ، صدِّيق بن حسن، (ت ١٣٠٧هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).

٣- إِتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأَربعة عشر، البَنَّا، أَحمد بن محمَّد، (ت ١١١٧هـ)، تحـ: د. شعبان محمَّد إِسماعيل، عالم الكتب – بيروت، ومكتبة الكليَّات الأَزهريّة – القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٤- الإِتقان في علوم القُرآن: السُّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرحمن بن أَبي بكر، (ت ٩١١هـ)، تحـ: محمد أَبو الفضل إِبراهيم، مكتبة دار التُّراث، القاهرة، (د.ت).

٥- أَثر اختلاف القراءات في الأَحكام الفقهيّة: د. عبد الله بن برجس الدّوسريّ، دار الهدي النَّبويّ، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

(١) تنبيه: المعلومات التّامة عن اسم المؤلّف وسنة وفاته؛ تذكر عند ورود اسمه أوّل مرة.





٦- أثـر القُـرآن في أُصـول مدرسـة البصـرة الـنَّحويّة (حـتى أواخـر القـرن الـثّالث الهجـريّ): د. عـبد الله محمّـد الكـيش، كلـية الدعوة الإسلاميّة ولجنة الحفّاظ على التُّراث الإسلاميّ، طرابلس، ط١، ١٩٩٢م.

٧- أحاسـن الأَخبار في محاسن السَّبعة الأَخيار: ابن وَهبَان المِزّيّ، عبد الوهَّاب بن أحمـد بـن وهـبان، (ت ٧٦٨هـ)، تحـ: د. أحمـد بن فارس السَّلّوم، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٥=٢٠٠٤م.

٨- أحكـام القُـرآن: ابـن العـربيّ، أبـو بكـر محمّـد بـن عـبد الله، (ت ٥٤٣هـ)، تحـ: علـي محمّـد الـبجاوِيّ، دار إِحياء الكـتب العـربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٩- اختـيارات أَبي حـيّان الـنحويّة في البحر المحيط: د. بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرُّشد، الرّياض، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

١٠- الأدوات الـنحوية في كـتب التَّفسـير: د. محمـود أَحمـد الصَّـغير، دار الفكـر - دمشق، ودار الفكر المعاصر - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

١١- الأزهــار الطَّيـبة النَّشـر فـيما يـتعلق بـبعض العلـوم مـن المـبادئ العشـر: محمد الطالب بن حمدون، ت ١٢٧٣هـ، (دون دار نشر).

١٢- اسـتدراكات علـى تـاريخ التُّراث العربي: (١-٢): إِعداد أ.د. حكمت بشير ياسين، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، ط١، ١٤٢٢هـ.





١٣- أسماء الكتب المتمم لكشف الظّنون: عبد اللّطيف بن محمّد رياضي زَادَة، (ت ق ١١هـ) تحـ: د. محمّد التونجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨م.

١٤- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز: عزّ الدّين عبد العزيز بن عبد السَّلام السّلمِيّ، (ت ٦٦٠هـ)، اعتنى به: رمزي دمشقية، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

١٥- الأشباه والنَّظائر في النَّحو: السُّيوطيّ، مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

١٦- الإصباح في شرح الاقتراح: د. محمُود فجّال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

١٧- أصول التّفسير وقواعده: خالد عبد الرحمن العك، دار النَّفائس، بيروت، ط٤، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

١٨- إضاءة الدُّجُنَّة في عقائد أهل السُّنة: المقّريّ، شهاب الدّين أبو العبّاس، أحمد بن محمّد، (ت ١٠٤١هـ)، شرح وتعليق: محمّد الحبش، مكتبة الآثار الإنسانية للتوزيع، حمص، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

١٩- الأضداد: ابن الأنباريّ، أبو بكر محمّد بن القاسم، (ت ٣٢٨هـ)، تحـ: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤١١هـ=١٩٩١م.



٢٠- أضـواء البـيان في إيضـاح القُـرآن بالقُـرآن: الشّـنقيطيّ، محمّد الأمين بن محمّد المختار الجكني، (ت ١٣٩٣هـ)، أشرف عليه: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢١- الاعتصـام: أبـو إسـحاق الشّـاطبيّ، إبـراهيم بـن موسـى بـن محمّـد اللّخميّ، (ت ٧٩٠هـ)، تحـ: مشـهور بـن حسن آل سلمان، مكتبة التّوحيد، المنامة، البحرين، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٢٢- إعـراب ثلاثـين سـورة: ابـن خالـويه، أبـو عـبد الله الحُسـين بـن أحمـد، (ت ٣٧٠هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت، (د.ت).

٢٣- إعـراب فاتحـة الكـتاب والبقـرة (لابن هشام): جمع وتأليف وتحقيق: د. محمّد صفوت مرسي، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٢٤- إعـراب القـراءات الشّـواذ: العكـبريّ، أبـو الـبقاء عـبد الله بـن الحسـن (ت ٦١٦هـ)، تحـ: محمّـد السّـيِّد أحمـد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٢٥- الإعـراب في القـرآن الكـريم: سميح عاطـف الـزّين، الشّركة العالميّة للكتاب، (د.ت).

٢٦- إعـراب القـراءات السّبع وعللها: ابن خالويه، تحـ: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.





٢٧- إعراب القُرآن: السَّرَقُسْطيّ، أبو طاهر، إسماعيل بن خلف، (ت ٤٥٥هـ)، مخطوط. دار الكتب الوطنية، تونس، (ج١): (٤٩٧٨)، وله صورة فيلمية في مركز جمعة الماجد للثقافة والتُّراث، دُبيّ، برقم (٣٦٧).

٢٨- إعراب القُرآن: النّحّاس: أبو جعفر أحمد بن محمّد، (ت ٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

٢٩- إعراب القُرآن الكريم: أحمد عُبيد الدّعاس، وأحمد محمّد حميدان، وإسماعيل محمود القاسم، دار النّمير — دمشق، ومكتبة الفارابيّ — دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

٣٠- إعراب القُرآن الكريم: د. بشير سالم فرج، دار النّهضة العربيّة، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٣١- إعراب القُرآن الكريم: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة الإسكندرية، ١٩٩٣م.

٣٢- إعراب القُرآن الكريم من مغني اللّبيب: د. أيمن الشّوّا، دار ابن كثير، دمشق — بيروت، ط١، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

٣٣- إعراب القُرآن الكريم وبيان معانيه: محمّد حسن عثمان، دار الرِّسالة، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.





٣٤- إعراب القُرآن الكريم وبيانه: محيي الدّين درويش، اليمامة، دمشق – بيروت، ودار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط٨، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

٣٥- الإعـراب الكامـل لآيـات القُـرآن الكريم: عبد الجواد الطيِّب، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٣٦- الإعـراب المحيط مـن تفسير البحر المحيط: د. ياسين جاسم، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ=٢٠٠١م. وصوّر بدار الضّياء – الكويت، ودار إحـياء التُّـراث العـربي – بـيروت؛ بعـنوان (إعـراب القُرآن: لأبي حيَّان الأندلسيّ المتوفى (٧٥٢) – كذا - !!)، ط١، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٣٧- الإعـراب المفصّـل لكـتاب الله المرتّل: بهجـت عـبد الواحد صالح، دار الفكر للنشر والتوزيع، عَمّان، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٨- الإعـراب المنهجـي للقُـرآن الكريم (حروف ومفردات وجمل): محمد صادق حسن عبد الله، مطبعة الفجر الجديد، مصر، ط١، ١٩٩٤م.

٣٩- الإعـراب وأثـره في ضبط المعنى (دراسة نحويّة قُرآنيّة): د. منيرة بنت سليمان العلولا، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

٤٠- الإعـراب والاحـتجاج للقـراءات (في تفسـير القُرطبيّ): سيّدي عبد القادر بن محمّـد محمـود الطفـيّل، منشـورات كلـيّة الدعـوة الإسـلاميّة، طرابلس، ط؟، ١٩٩٩م.





٤١- الإعراب والمعنى (بين التأثير والتأثر): د. أحمد عبد الحميد، مطبعة الأمانة، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

٤٢- الأعلام: خير الدِّين الزِّركليّ، (ت ١٩٧٦م)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠م.

٤٣- الإفادات والإنشادات: أبو إسحاق الشَّاطبيّ، تحـ: د. محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٤٤- الاقتراح في أُصول النَّحو: السُّيوطيّ، مطبوع مع شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

٤٥- الإقناع في القراءات السَّبع: ابن الباذش، أحمد بن عليّ، (ت ٥٤٠هـ)، تحـ: د. عبد المجيد قطامش، جامعة أُمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٠٣هـ.

٤٦- الأقوال الشَّاذّة في التَّفسير (نشأتها وأسبابها وآثارها): د. عبد الرحمن بن صالح الدهش، سلسلة إصدارات الحكمة، مانشستر، بريطانيا، ط١، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

٤٧- الاكتفاء في القراءات السَّبع المشهورة: أبو طاهر السَّرَقُسْطيّ، تحـ: أ.د. حاتم صالح الضَّامن، دار نينوى، دمشق، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.





٤٨- الإكسير في علم التَّفسير: الطّوفي، سليمان بن عبد القوي البغداديّ، (ت ٧١٦هـ)، تحـ: د. عبد القادر حسين، دار الأوزاعيّ، بيروت، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

٤٩- الإكليل في استنباط التنزيل: السُّيوطيّ، تحـ: د. عامر بن عليّ العرابيّ، دار الأندلس الخضراء، جدّة، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

٥٠- أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب، (ت ٦٤٦هـ)، تحـ: د. فخر صالح سليمان قداره، دار عمّار - عمَّان، ودار الجيل- بيروت، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

٥١- أمالي ابن الشّجريّ: هبة الله بن عليّ بن محمّد، (ت ٥٤٢هـ)، تحـ: د. محمود محمّد الطناجيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٥٢- الإمام في بيان أدلة الأحكام: عز الدِّين بن عبد السَّلام، تحـ: رضوان مختار بن غربيّة، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٥٣- إنباءُ الغُمر بأنباءِ العُمر: ابن حجر العسقلانيّ، تحـ: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة - لجنة إحياء التُّراث الإسلاميّ، القاهرة، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.



٥٤- إِنباه الرواة على أَنباه النُّحاة: القفطيّ، جمال الدينّ، أبو الحسن عليّ بن يوسف، (ت ٦٢٤هـ)، تحـ: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

٥٥- الانتصاف من الكشاف: ابن المنيِّر، أحمد بن محمّد، (ت ٦٨٣هـ)، طبع بحاشية (الكشّاف)، مكتبة العبيكان، الرّياض، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٥٦- الإِنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: الباقلانِيّ: أبو بكر محمّد بن الطيّب، (ت ٤٠٣هـ)، تحـ: عماد الدِّين أحمد حيدر، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

٥٧- أول اللّحن في لغة العرب: عبد الحميد المسلوت، مجلة الأزهر، مجلد٢٣، مطبعة الأزهر ١٩٥١م.

٥٨- إِيثار الحقّ على الخلق: ابن الوزير اليمانيّ، أبو عبد الله محمّد بن المرتضى، (ت ٨٤٠هـ)، مطبعة الآداب والمؤيد، القاهرة، ١٣١٨هـ.

٥٩- إِيضاح الرُّموز ومفتاح الكنوز: القباقبيّ، شمس الدِّين محمّد بن خليل، (ت ٨٤٩هـ)، تحـ: د. أحمد خالد شكري، دار عَمَّار، عَمَّان، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.



٦٠- الإيضـاح في شـرح المفصَّـل: ابـن الحاجـب، تحـ: د. إبـراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدّين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.

٦١- إيضـاح المكـنون في الـذّيل على كشف الظّنون: إسماعيل باشا بن محمّد أمين، (ت ١٣٣٩هـ)، استانبول، ١٩٤٥م.

٦٢- إيضـاح الوقـف والابتدا: ابن الأنباريّ، تحـ: محيي الدّين عبد الرحمن رمضان، دمشق، ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م.

٦٣- البحـر المحـيط: أبـو حَـيَّان الأندلسـيّ، محمّـد بـن يوسـف، (ت ٧٤٥هـ)، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٦٤- بحـوث في أُصـول التّفسـير ومـناهجه: د. فهـد بـن عبد الرّحمن الرُّوميّ، مكتبة دار المتعلم – الزّلفي، ومكتبة التّوبة – الرّياض، ط٥، ١٤٢٠هـ.

٦٥- بدائـع الفـوائد: ابـن قـيّم الجـوزيّة، أبـو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيّوب، (ت ٧٥١هـ)، تحـ: علـي بن محمّد العمران، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٢٥هـ.

٦٦- البُـرهان في إعراب آيات القُرآن: أحمد ميقري بن أحمد حسين شميلة الأهدليّ، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.



رفع المستهمل

٦٧- البُـرهان في علـوم القُـرآن: الزَّركشِـيّ، بـدر الـدِّين محمّـد بـن عـبد الله، (ت ٧٩٤هـ)، تحـ: محمّـد أبـو الفضـل إبراهيم، دار عالم الكتب، الرّياض، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٦٨- البسيط (في التفسير): الـواحديّ، مخطـوط الجزء الأوّل (المقدّمة)، في ضمن مجموع، دار الكتب المصريّة (٨٠).

٦٩- بصـائر ذوي التَّمييـز في لطائـف الكـتاب العزيـز: الفيروزآبـاديّ، محمّـد بـن يعقوب، (ت ٨١٧هـ)، المكتبة العلميّة، بيروت، (د.ت).

٧٠- بُغْية الـوُعاة في طبقات اللّغويّين والنُّحاة: السُّيوطِيّ، تحـ: د. علي محمّد عُمر، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٧١- بهجـة المجـالس وأنـسُ المُجـالس: ابـن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، (ت ٤٦٣هـ)، تحـ: محمّـد مرسي الخـولي، وراجعـه: د. عـبد القادر القط، الدّار المصريّة للتأليف والتّرجمة، ١٩٦٧م.

٧٢- البيان في غريب إعراب القُرآن: أبو البركات الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمّد، (ت ٥٧٧هـ)، تحـ: د. طه عبد الحميد طه، وراجعه، مصطفى السّقا، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.





٧٣- البَـيَان (في مـذهب الإمام الشَّافعِيّ): العِمرانِيّ، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بـن سـالم، (ت ٥٥٨هـ)، تحـ: قاسـم محمّـد الـنّوريّ، دار المـنهاج للطـباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٧٤- بيضـة الـديك (نقـد لغـويّ لكـتاب: الكـتاب والقُـرآن): يوسـف الصّيداويّ، المطبعة التعاونيّة، ١٩٩٥م.

٧٥- بـين الـنَّحو والمـنطق وعلوم الشَّريعة: د. عبد الكريم محمّد الأسعد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرّياض، ط١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٧٦- تـاج العـروس مـن جواهـر القامـوس: الزَّبيديّ، محمّد مرتضى بن محمّد الحسينيّ، (ت ١٢٠٥هـ)، مطبعة حكـومة الكـويت، (١٣٨٥هـ=١٩٦٥م-١٤٢٢هـ=٢٠٠١م)

٧٧- تـاريخ آداب العـرب: محمّـد صـادق الرَّافعِيّ، دار الكـتاب العـربيّ، بيروت، ط٦، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٧٨- تـاريخ الإسـلام ووفـيات المشـاهير والأعـلام: الـذَّهبيّ، أبـو عبد الله محمّد بن أحمـد، (ت ٧٤٨هـ)، تحـ: د. بشّـار عَوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٧٩- تاريخ التَّفسير: قاسم القيسِيّ، المجمع العلمِيّ العراقِيّ، ١٣٨٥هـ=١٩٦٦م.



٨٠- تاريخ القُرآن: د. عبد الصَّبور شاهين، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦م.

٨١- تـاريخ القُـرآن وغـرائب رسمـه وحكمـه: محمّد طاهر بن عبد القادر الكرديّ، راجعـه: علـي محمّـد الضَّبـاع، مصـطفى البـابيّ الحلبيّ وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٧٢هـ=١٩٥٣م.

٨٢- التّاريخ الكـبير: الـبخاريّ، أبـو عـبد الله محمّـد بـن إِسماعيل، (ت ٢٥٦هـ)، المكتبة الإِسلامية، تركيا، (د.ت).

٨٣- التَّأصيل لأصـول التَّخريج وقواعد الجرح والتَّعديل: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتَّوزيع،الرّياض، ط١، ١٤١٣هـ.

٨٤- تأويـل مشكل القُرآن: ابن قُتَيبَة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم، (ت ٢٧٦هـ)، تحـ: السَّيِّد أحمد صقر،المكتبة العلميّة، (د.ت).

٨٥- الـتَّأويل الـنَّحويّ في القـرآن الكـريم: د. عـبد الفـتّاح أحمـد الحمـوز، مكتـبة الرُّشد، الرّياض، ط١، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

٨٦- التِّبيان في إِعـراب القُـرآن: العكـبريّ، تحـ: علي محمّد البجاوِيّ، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٨٧- تحبير التَّيسير في القراءات العشر: ابن الجزريّ، محمّد بن محمّد،(ت ٨٣٣هـ)، تحـ: د. أحمـد محمّد مفلح القضاة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عَمَّان، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.





٨٨- التَّحبير شرح التَّحرير: المرداويّ، أبو الحسن عليّ بن سليمان، (ت ٨٨٥هـ)، تحـ: د. عبد الرّحمن بن عبد الله الجبرين. وعوض القرنيّ، ود. أحمد السَّراح، مكتبة الرُّشد، الرّياض، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٨٩- التَّحبير في علم التَّفسير: السُّيوطِيّ، تحـ: زهير عثمان علي نور، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، قطر، ط١، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

٩٠- التَّحديد في الإتقان والتَّجويد: الدَّانيّ، أبو عمرو عثمان بن سعيد، (ت ٤٤٤هـ)، تحـ: د. غانم قدّوري الحمد، دار عمَّار، عَمَّان، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٩١- التَّحرير والتَّنوير: محمّد الطاهر بن عاشور، الدّار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٩٢- تُحفة الأقران في ما قُرِئ بالتَّثليث من حروف القُرآن: الرُّعينيّ، أبو جعفر أحمد بن يوسف، (ت ٧٧٩هـ)، تحـ: د. علي حسين البواب، دار المنارة، جدة، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٩٣- تحفة الغريب: الدّماميني، محمّد بن أبي بكر، (ت ٨٢٧هـ)، طبع مع (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، المطبعة البهيّة، القاهرة، ١٣٠٥هـ=١٨٨٧م



٩٤- تُحفة المَسْؤُول في شرح مختصر مُنتَهى السُّول: الرَّهونيّ، أبو زكريا يحيى بن موسى، (ت ٧٧٣هـ)، تحـ: د. الهادي بن الحسين شبيلي، دار البحوث للدّراسات الإِسلاميّة وإِحياء التُّراث، دُبيّ، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

٩٥- تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر: علي رجب الصالحيّ، مطبعة وادي الملوك، ط٢، ١٣٥٥هـ=١٩٣٦م.

٩٦- التّذكار في أفضل الأذكار، أبو عبد الله القُرطبيّ، محمّد بن أحمد، (ت ٦٧١هـ)، اعتنى به: بشير محمّد عيون، دار البيان، دمشق، ط٣، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٩٧- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل: أبو حيّان الأندلسيّ، تحـ: د. حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

٩٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله، (ت ٦٧٢هـ)، تحـ: محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ للطّباعة والنشر، ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.

٩٩- التّعريفات: الجُرجانيّ، علي بن محمّد بن عليّ، (ت ٨١٦هـ) تحـ: إِبراهيم الأبيارِيّ، دار الكتاب العربيّ، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.





١٠٠- التَّعليق الصَّبيح على مشكاة المصابيح: الكاندهلويّ، محمّد أدريس (ت ١٣٩٤هـ)، المكتبة العثمانية، لاهور، باكستان، ط١، ١٩٨٥م.

١٠١- تفسير القُرآن الكريم أُصوله وضوابطه: د. علي بن سليمان العُبيد، مكتبة التّوبة، الرّياض، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

١٠٢- التّفسير اللُّغويّ للُقرآن الكريم: د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطّيّار، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، ط١، ١٤٢١هـ.

١٠٣- التّفسير والمفسِّرون في العصر الحديث: عبد القادر محمّد صالح، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

١٠٤- التّفسير والمفسِّرون في غرب أفريقيا: د. محمَّد بن رزق بن طرهونِيّ، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٠٥- التّقريب لحدّ المنطق: ابن حزم الأندلسيّ، عليّ بن أحمد، (ت ٤٥٦هـ)، تحـ: إِحسان عبَّاس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م.

١٠٦- تلخيص المستدرك: الذّهبيّ، طبع على هامش (المستدرك)، أشرف عليه: يوسف مرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.



رفع المستهم

١٠٧- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب: الشنترينيّ، أبو بكر محمّد بن عبد الملك، (ت ٥٤٩هـ)، تحـ: د. معيض بن مساعد العونيّ، جدّة، دار المدنيّ، ١٩٨٩م.

١٠٨- التّنبيه على حدوث التّصحيف: الأصفهانيّ، حمزة بن الحسن، (ت ٣٦٠هـ)، تحـ: محمّد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

١٠٩- التّنبيه على اللّحن الجليّ واللّحن الخفيّ: أبو الحسن السعيديّ، علي بن جعفر بن محمّد، (ت بعد ٤٠٠هـ)، تحـ: د. غانم قدوريّ الحمد، مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلد السادس والثلاثون، الجزء الثاني شوال ١٤٠٥هـ = حزيران ١٩٨٥م.

١١٠- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين: الصّفاقسيّ، أبو الحسن عليّ بن محمّد النّوريّ، (ت ١٠٥٣هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٦م.

١١١- تهذيب اللّغة: الأزهريّ، محمّد بن أحمد، (ت ٣٧٠هـ)، تحـ: مجموعة من العلماء، الدّار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م=١٩٦٧م.

١١٢- التّهذيب الوسيط في النّحو: ابن يعيش الصّنعانيّ، سابق الدّين محمّد بن علي بن أحمد بن يعيش، (ت ٦٨٠هـ)، تحـ: د. فخر صالح سليمان قدارَه، دار عمّار، بيروت – عمّان، ودار الجليل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ=١٩٩١م.



١١٣- توجيه مشكل القراءات العشريّة الفرشيّة: د. عبد العزيز بن عليّ الحربيّ، مكتبة ودار ابن حزم للنشر والتّوزيع، الرّياض، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

١١٤- التّوقيف على مهمات التّعاريف: المُناوي، محمّد عبد الرؤوف، (١٠٣١هـ)، تحـ: د. محمّد رضوان الدّاية، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - مشق، ط ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

١١٥- التّيسير في قواعد التّفسير: الكافيجي، محمّد بن سليمان، (ت ٨٧٩هـ) ناصر بن محمّد المطروديّ، دار القلم - دمشق، ودار الرّفاعيّ - الرياض، ١٩٩٠م.

١١٦- جامع البَيَان عن تأويل آي القُرآن: الطّبريّ، أبو جعفر محمّد بن جرير، (ت ٣١٠هـ)، تحـ: عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، دار عالم الكتب، الرّياض، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

١١٧- الجامع الصّغير في أحاديث البشير النّذير: السُّيوطِيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

١١٨- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله القرطبيّ، اعتنى به: هشام سمير البخاريّ، دار عالم الكتب، الرّياض، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

١١٩- الجامع لإعراب جمل القُرآن: د. أيمن الشّوّا، مكتبة الغزاليّ - دمشق، ودار الفيحاء - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.



١٢٠- الجامع لشعب الإيمان: البيهقيّ، أبو بكر أحمد بن الحسين، (ت ٤٥٨هـ)، تحـ: د. عبد العليّ عبد الحميد حامد، مكتبة الرُّشد، الرّياض، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

١٢١- الجدول في إعراب القُرآن وَصَرفه: محمود صافي، دار الرَّشيد، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

١٢٢- جمال القرّاء وكمال الإقراء: السَّخاويّ، علم الدِّين عليّ بن محمّد، (ت ٦٤٣هـ)، تحـ: علي حسين البواب، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

١٢٣- الجواهر المُضيّة في طبقات الحَنفيّة: القُرشيّ، أبو محمّد عبد القادر بن محمّد، (ت ٧٧٥هـ)، تحـ: د. عبد الفتّاح محمّد الحُلو، مؤسسة الرّسالة، عن طبعة هجر، ط٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

١٢٤- حاشية الأمير (على مغني اللّبيب): محمّد بن محمّد بن أحمد، (ت ١٢٣٢هـ)، المطبعة العامرة الشَّرقية، القاهرة، ١٢٩٩هـ=١٨٨١م.

١٢٥- حاشية الدّسوقيّ: محمّد بن أحمد بن عرفة، (ت ١٢٣٠هـ)، دار السَّلام - القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

١٢٦- الحاوي للفتاوي: السُّيوطيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.



١٢٧- حجّة القراءات: ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرّحمن بن محمّد، (ق ٤هـ)، تحـ: سعيد الأفغانيّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٥، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

١٢٨- الحدُود في الأُصول: ابن فُورَك، أبو بكر محمّد بن الحسن، (ت ٤٠٦هـ)، تحـ: محمّد السُّليمانيّ، دار الغرب الإسلاميّ، ط١، ١٩٩٩م.

١٢٩- الحواشي الأزهرية في حلّ ألفاظ المقدّمة الجزريّة: الأزهريّ خالد بن عبد الله، (ت ٩٠٥هـ)، مطبعة محمّد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ط١، ١٩٢٥م.

١٣٠- حياة اللُّغة العربيّة: الأُستاذ حِفني ناصف، مكتبة الثّقافة الدينيّة، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

١٣١- الخصائص: ابن جِنّيّ، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ، (ت ٣٩٢هـ)، تحـ: محمّد علي النّجّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط٣، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

١٣٢- دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٩هـ=١٩٦٠م.

١٣٣- دراسات لأسلوب القُرآن الكريم: محمّد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).



١٣٤- دراسة في النَّحو الكوفيّ: د. المختار أحمد ديرة، منشورات جمعية الدّعوة الإسلاميّة العالمية، ليبيا، ط٢، ٢٠٠٣م.

١٣٥- الدُّرر في إعراب أوائل السُّور: السّجاعيّ، أحمد بن أحمد شهاب الدِّين الأزهريّ، (ت ١١٩٧هـ)، تحـ: د. حمدي عبد الفتّاح مصطفى خليل، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

١٣٦- الدُّرّ اللَّقيط من البحر المحيط: ابن مكتوم، تاج الدّين أبو محمّد أحمد بن عبدالقادر، (ت ٧٤٩هـ)، مطبوع بحاشية (البحر المحيط)، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

١٣٧- الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: السَّمين الحلبيّ، أحمد بن يوسف، (ت ٧٥٦هـ)، تحـ: د. أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

١٣٨- الدُّرّ المنثور في التَّفسير بالمأثور: السُّيوطيّ، تحـ: د. عبد الله بن عبد المحسن التُّركيّ، مركز هجر للبحوث والدّراسات العربيّة والإسلاميّة، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.



١٣٩- الدَّقائـق المحكمة في شرح المقدمة: زكريا بن محمّد الأنصاريّ، (ت ٩٢٦هـ)، تحـ: د. نسيب نشاوي، دمشق، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

١٤٠- دلائـل الإعجـاز: الجُرجانـيّ، عبد القاهـر بـن عبد الرَّحمن، (ت ٤٧٤هـ)، تحـ: محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٤١- دور البنـية الصَّـرفيّة في وصـف الظَّاهـرة النَّحويّة وتقعيدها: لطيفة إبـراهيم النَّجّار، دار البشير، عَمَّان، ط١، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

١٤٢- الـرَّدّ علـى المنطقـيين: ابـن تيميّة، تقـي الـدِّين أبـو العبّاس أحمد عبد الحليم، (ت ٧٢٨هـ)، تحـ: عبد الرحمن شرف الدِّين الكتبي، وراجعه: محمّد طلحة بلال منيار، مؤسسة الرّيان، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

١٤٣- رسـائل ابـن حـزم الأندلسـيّ: تحـ: د. إحسـان عَـبَّاس، المؤسّسـة العـربيّة للدراسات والنَّشر، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

١٤٤- الرِّسـالة اللَّدنيّة: الغزاليّ، أبو حامد محمّد بن محمّد، (ت ٥٠٥هـ)، طبعت في ضـمن (مجمـوع رسـائل الإمـام الغـزاليّ)، دار الكـتب العلمـيّة، بـيروت، ١٩٨٨م.

١٤٥- رسـم المصـحف دراسـة لغويَّة تاريخيَّة: د. غانم قدّوري الحمد، اللّجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجريّ، ط١، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.



١٤٦- رسـم المصحف ونقطه: د. عبد الحي حسين الفرماويّ، دار نور المكتبات – جدّة، والمكتبة المكية – مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

١٤٧- الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة: مكيّ بن أبي طالب القيسيّ، (ت ٤٣٧هـ)، تحـ: د. أحمد حسن فرحات، دار عمّار، عَمّان، ط٤، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

١٤٨- رَوضة الإِعلام بمنزلة العربيّة من علوم الإِسلام: ابن الأزرق الغرناطِيّ، أبو عبد الله محمّد بن عليّ، (ت ٨٩٦هـ)، تحـ: سعيدة العلميّ، كلية الدعوة الإِسلاميّة، طرابلس، ١٩٩٩م.

١٤٩- زاد المسير في علم التّفسير: ابن الجوزيّ، جمال الدّين، أبو الفرج، عبد الرّحمن ابن عليّ، (ت ٥٩٧هـ)، المكتب الإِسلاميّ، دمشق، ط٤، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

١٥٠- زَاد المعاد في هدي خير العباد: ابن قيّم الجوزيّة، تحـ: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، مؤسسة الرّسالة – بيروت، ومكتبة المنار الإسلاميّة- الكويت، ط١٦، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

١٥١- الزّيادة والإحسان في علوم القُرآن: ابن عقيلة المكيّ، محمّد بن أحمد، (ت ١١٥٠هـ)، (مجموعة رسائل جامعية)، مركز البحوث والدّراسات، جامعة الشّارقة، ط١، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.





١٥٢- الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة: الرّازيّ، أبو حاتم أحمد بن حمدان، (ت ٣٢٢هـ)، تحـ: حسين فيض الله الهمذانيّ، القاهرة، ١٩٥٧م.

١٥٣- السّبعة في القراءات: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، (ت ٣٢٤هـ)، تحـ: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٤٠٠هـ.

١٥٤- سرّ صناعة الإعراب: ابن جنّيّ، تحـ: د. حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

١٥٥- سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة (وأثرها السّيء في الأمّة): محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

١٥٦- سنن ابن ماجة: أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزوينيّ، (ت ٢٧٥هـ)، تحـ: محمود محمّد محمود حسن نصّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

١٥٧- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السّجستانيّ، (ت ٢٧٥هـ)، تحـ: عزت عبيد الدّعاس، وعادل السّيّد، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

١٥٨- سنن سعيد بن منصور: (ت ٢٢٧هـ)، تحـ: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حُميِّد، دار الصميعيّ، الرّياض، ط١، ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.





١٥٩- السُّنن الكبرى: البيهقيّ، أبو بكر أحمد بن الحسين، (ت ٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٠م.

١٦٠- شذرات الذّهب في أخبار مَن ذَهَب: ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد الحنبليّ، (ت ١٠٨٩هـ)، تحـ: محمود الأرناؤوط، وأشرف عليه، عبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

١٦١- شرح الأُصول الخمسة: القاضي عبد الجبّار بن أحمد، (ت٤١٥ هـ)، تحـ: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٨٤هـ=١٩٦٥م.

١٦٢- شرح الحُدود النَّحويّة: الفاكهيّ، جمال الدّين بن عبد الله بن أحمد، (ت ٩٧٢هـ)، تحـ: د. صالح بن حسين العايد، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ١٤١١هـ=١٩٩٠م.

١٦٣- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى الشّيبانيّ، (ت ٢٩١هـ)، الدّار القوميّة للطباعة والنّشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

١٦٤- شرح شذور الذّهب: ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله بن يوسف، (ت ٧٦١هـ)، تحـ: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط٩، ١٩٦٣م.



رفع
المستهام

١٦٥- شـرح الرّضـيّ علـى كافـية ابـن الحاجـب: الرّضِـيّ، محمّـد بـن الحسـن الاستراباذيّ، (ت ٦٨٦هـ)، تحـ: د. عـبد العـال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

١٦٦- شـرح صـحيح مسـلم: الـنّوويّ، يحـيى بـن شـرف، (ت ٦٧٦هـ)، إشراف: حسن عبّاس قطب، دار عالم الكتب، الرّياض، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

١٦٧- شـرح العقـيدة الطّحاويّـة: ابـن أبي العـز، علـيّ بـن علـيّ، (ت ٧٩٢هـ)، تحـ: عـبد الله بـن عبد المحسن التركيّ، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرّسالة، ط١٣، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

١٦٨- شـرح الكافـية الشّافية: ابن مالك، تحـ: د. أحمد عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتُراث، ط١، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م

١٦٩- شـرح الكـوكب المـنير (المسـمّى بمختصر التّحريـر): ابـن النّجّار، محمّد بن أحمـد الفتوحـيّ، (ت ٩٧٢هـ)، تحـ: د. محمّـد الزّحيلـيّ، ود. نـزيه حمّـاد، مكتبة العبيكان، الرّياض، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

١٧٠- شـرح مـا يقـع فـيه التّصـحيف والتّـرحيف، العسـكريّ، أبـو أحمد الحسن بن عـبد الله بـن سـعيد، (ت ٣٨٢هـ)، تحـ: د. السّيِّد محمّد يوسف، وراجعه: أحمد راتب النفّاخ، مجمع اللُغة العربيّة، دمشق، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.



١٧١- شواهد القُرآن في كتاب سيبويه وأثرها في كتب التّفسير: إِعداد: أبو حازم المصطفى، وإِشراف: التّهامي الرّاجي الهاشميّ، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة القاضي عياض، مراكش، ٢٠٠١=٢٠٠٢م.

١٧٢- الصّاحبيّ: ابن فارس، أَبو الحسين أَحمد بن فارس بن زكريّا، (ت ٣٩٥هـ)، تحـ: السّيّد أَحمد صقر، عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٧٣- صبح الأَعشى في صِناعة الإِنشَا: القلقشنديّ، أَحمد بن عليّ، (ت ٨٢١هـ)، أَشرف عليه: محمّد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

١٧٤- الصّحاح (تاج اللُّغة وصحاح العربيّة): الجوهريّ، إِسماعيل بن حمّاد، (ت ٣٩٣هـ)، تحـ: أَحمد عبد الغفور العطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.

١٧٥- صحيح البخاري: محمَّد بن إِسماعيل، (ت ٢٥٦هـ)، بإِشراف، محمّد زُهير ابن ناصر النَّاصر، دار طوق النَّجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٧٦- صحيح مسلم: أَبو الحُسين مُسلم بن الحجَّاج القُشيريّ النَّيسابوريّ، (ت ٢٦١هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.



١٧٧- الصَّعقة الغضبيّة في الرَّد على منكري العربيّة: الطّوفيّ الحنبليّ، تحـ: د. محمّد ابن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان، الرّياض، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

١٧٨- الصَّواعق المُرسلة على الجَهميَّة والمُعَطِّلَة: ابن قيِّم الجوزيّة، تحـ: د. علي بن محمّد الدخيل الله، دار العاصمة، الرّياض، ط٢، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

١٧٩- الضَّوء اللامع لأهل القرن التَّاسع: السَّخاويّ، محمّد بن عبد الرّحمن، (ت ٩٠٤هـ)، مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).

١٨٠- طبقات الشّافعيّة الكبرى: تاج الدِّين السُّبكيّ، أبو نصر عبد الوهَّاب بن عليّ، (ت ٧٧١هـ)، تحـ: محمود محمّد الطَّناجي، وعبد الفتّاح محمّد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٨٣هـ=١٩٦٤م.

١٨١- طبقات فحول الشعراء: محمّد بن سلام الجمحيّ، (ت ٢٣١هـ)، تحـ: محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤م.

١٨٢- طبقات المفسِّرين: الأدنه ويّ، أحمد بن محمّد، (ت ق ١١)، تحـ: سليمان ابن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المُنوّرة، ط١، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.

١٨٣- طبقات المفسِّرين: الدَّاوديّ: محمّد بن علي، (ت ٩٤٥هـ)، تحـ: علي محمّد عمر، مكتبة وهبة، ط١، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.



رفع عبد الرحمن النجدي المسيرهما

١٨٤- طبقات المفسِّرين: السُّيوطيّ، تحـ: عليّ محمَّد عمر، مكتبة وهبة، ط١، ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

١٨٥- طبقات النَّحويين واللُّغويين: الزُّبيديّ، أبو بكر محمَّد بن الحسن، (ت ٣٧٩هـ)، تحـ: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤م.

١٨٦- الطّراز في شرح ضبط الخرَّاز: التّنسيّ، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله، (ت ٨٩٩هـ)، تحـ: د. أحمد بن أحمد شرشال، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة المنوَّرة، ط١، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

١٨٧- الطّيوريّات: السّلفيّ، أبو طاهر أحمد بن محمّد، (ت ٥٧٦هـ)، انتخبه من أصول المبارك بن عبد الجبَّار الطّيوريّ الحنبليّ، (ت ٥٠٠هـ)، تحـ: مأمون الصّاغرجي، ومحمّد أديب الجادر، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

١٨٨- ظاهرة الإعراب في العربيّة: عبد الكريم الرّعيض، منشورات جمعية الدّعوة الإسلاميّة العالميّة، ليبيا، ١٩٨٨م.

١٨٩- ظاهر الإعراب في النّحو العربيّ وتطبيقاتها في القُرآن الكريم: د. أحمد سلميان ياقوت، جامعة الرّياض، المملكة العربيّة السُّعوديّة، ١٩٨١م.



١٩٠- ظاهـرة التَّأويل في إعـراب القُرآن الكريم: د. محمّد عبد القادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعيّ، مكة المكرّمة، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

١٩١- العجـاب في بَيَان الأسـباب: ابـن حجـر العسـقلانيّ، تحـ: د. عـبد الحكـيم الأنيس، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، ط٢، ١٤٢٦هـ.

١٩٢- العـذبُ الـنَّمير مِـن مجـالس الشّـنقيطيّ في التَّفسـير: محمّـد الأمـين الشّـنقيطيّ، تحـ: خالد بن عثمان السّبت، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، ط٢، ١٤٢٦هـ.

١٩٣- علـل الوقـوف: السَّجاونديّ، محمّد بن طيفور، (ت ٥٦٠هـ)، تحـ: د. محمّد ابـن عـبد الله بـن محمّـد العيدي، مكتـبة الرُّشـد، الرّياض، ط١، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

١٩٤- علـم العـربيّة في المـراحل القُرآنية: د. عوض القوزي، مجلة مجمّع اللُّغة العربيّة، دمشـق، المجلد التّاسع والسّتون، الجزء الرَّابع، ربيع الآخر: ١٤١٥هـ= تشرين الأوّل: ١٩٩٤م.

١٩٥- علـم القـراءات (نشأته — أطواره — أثره في العلوم الإسلاميّة): د. نبيل بن محمّد إبراهيم آل إسماعيل، مكتبة التّوبة، الرّياض، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

١٩٦- علـم الكـتابة العـربيّة: د. غـانم قـدّوري الحمـد، دار عمَّـار، عَمَّـان، ط١، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.



رفع عبد الرحمن النجدي

١٩٧- عمـدة الحفّـاظ في تفسير أشرف الألفـاظ: السَّمين الحلبيّ، تحـ: عبد السَّلام أحمد التونجي، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٥م.

١٩٨- عناية القاضي وكفاية الرَّاضي على تفسير البيضاويّ: الخفاجيّ، أحمد بن محمّد، (ت ١٠٦٩هـ)، دار الطّباعة العامرة - القاهرة، ١٢٨٣هـ.

١٩٩- غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل: تاج القُرَّاء الكرمانيّ، محمود بن حمزة، (ت بعد ٥٣١هـ)، تحـ: د. شمران سركال يونس العجليّ، دار القبلة للثقافة الإسلاميّة - جدّة، ومؤسسة علوم القرآن- بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٢٠٠- غنية الطّالبين ومنية الرَّاغبين: البقريّ، محمّد بن قاسم، (ت ١١١١هـ)، تحـ: محمّد معاذ مصطفى الحسن، دار الأعلام، الأردن، عَمَّان، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

٢٠١- الفاضل: المبرِّد، أبو العبَّاس محمّد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)، تحـ: عبد العزيز الميمني، ط٢، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٩٥م.

٢٠٢- فتاوى الإمام الشَّاطبي، أبو إسحاق الشاطبي، تحـ: محمّد أبو الأجفان، تونس، ط٣، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.



٢٠٣- فتاوى السُّبكي: تقي الدِّين أبو الحسن علي بن عبد الكافي، (ت ٧٥٦هـ)، دار المعرفة - بيروت، (د.ت).

٢٠٤- الفتح القريب في حواشي مغني اللَّبيب: السُّيوطيّ، مخطوط، الأحمدية، حلب (٩١٠)، وله صورة فيلمية بمركز جمعة الماجد للثقافة والتُّراث، دُبيّ، رقم (٩٤٤).

٢٠٥- الفريد في إعراب القُرآن المجيد: الهمذانيّ، المنتجب حسين بن أبي العز، (ت ٦٤٣هـ)، تحـ: د. فهمي حسن النمر، ود. فؤاد علي مخيمر، دار الثّقافة، الدّوحة، ط١، ١٤١١هـ=١٩٩١م.

٢٠٦- فصول في فقه العربيّة: د. رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

٢٠٧- فضائل القُرآن: أبو عبيد القاسم بن سلاّم، الهرويّ، (ت ٢٢٤هـ)، تحـ: مروان العطيّة، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدّين، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

٢٠٨- فضائل القُرآن وتلاوته: أبو الفضل الرَّازيّ، عبد الرَّحمن بن أحمد بن الحسن، (ت ٤٥٤هـ)، تحـ: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ١٤١٥هـ.



رفع المسهم

٢٠٩- فقه اللُّغة: د. علي عبد الواحد وافي، مطبعة لجنة البيان العربيّ، ١٣٦٩هـ= ١٩٥٠م.

٢١٠- فَنُّ الإعراب: كمال بسيُوني، مكتبة النهضة المصريّة، ط١، ١٩٨٩م.

٢١١- فَنُّ التَّرتيل وَعُلُومُه: أحمد بن أحمد بن محمّد الطَّويل، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف، ومركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٢١٢- الفهرس الشامل للتُراث العربيّ الإسلامي المخطوط (علوم القُرآن: مخطوطات التَّفسير وعلومه): مؤسسة آل البيت، المجمّع الملكيّ لبحوث الحضارة الإسلاميّة، عَمَّان، ١٩٨٩م.

٢١٣- فهرس النَّحو: مركز البحث العلميّ وإحياء التُراث الإسلاميّ، كليّة الشَّريعة، جامعة أُمّ القُرى، مكّة المكرَّمة، (د. ت).

٢١٤- فَهْرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: الكتانيّ، عبد الحيّ بن عبد الكبير، (ت ١٣٠٤هـ)، اعتنى به: د. إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٢١٥- الفهرست: ابن النَّديم، محمّد بن إسحاق، (ت ٤٣٨هـ)، اعتنى به: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.



٢١٦- فهرسة ما رواه عن شيوخه: ابن خير الإشبيليّ، أبو بكر محمّد بن خير بن عمر، (ت ٥٧٥هـ)، تحـ: فرنسشكه قداره زيدين، خليان ربارة طرغوه، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

٢١٧- فهرست المخطوطات المصوّرة (في النَّحو والصّرف واللُّغة والعروض): د. عليّ حسين البواب، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميّة، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٢١٨- فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير - (صنعاء)-: إعداد: أحمد عبد الرَّزّاق الرّقيحيّ، وعبد الله محمّد الحبشيّ، وعلي وهاب الآنسي، وزارة الأوقاف والإرشاد، اليمن، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

٢١٩- الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة: محمّد بن علي بالوشه، (دون مكان النشر) ط١، ١٨٨٢م.

٢٢٠- الفوز الكبير في أُصول التَّفسير: الدّهلويّ، وليّ الله أحمد بن عبد الرّحيم، (ت ١١٧٦هـ)، نقله إلى العربيّة: سلمان الحسينيّ النّدْوِيّ، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٢٢١- في أُصول النَّحو: سعيد الأفغانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.



٢٢٢- في إِعـراب القُـرآن: د. محمـود أحمـد نحلـة، دار النَّهضـة العـربيّة، بـيروت، ١٤٠٨هـ .

٢٢٣- في سبيل فهرسة مُتخصصة للدّراسـات القُـرآنيّة: د. طه محسن، مجلة المورد، بغداد، المجلد السَّابع عشر، العدد الرّابع، ١٩٨٨م.

٢٢٤- فـيض القديـر شـرح الجامـع الصـغير: المـناويّ، دار المعـرفة، بـيروت، ط٢، ١٣٩١هـ=١٩٧٢م.

٢٢٥- فـيض نشـر الانشـراح مِن رَوْض طيّ الاقتراح: الفاسِيّ، أبو عبد الله محمّد بن الطّـيِّب، (ت ١١٧٠هــ)، تحــ: د. محمـود يوسـف فجّـال. دار الـبحوث للدّراسات الإِسلاميّة وإحياء التُراث، دُبيّ، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٢٢٦- القاعـدة الكُلّيّة (إِعمـال الكـلام أولى مـن إِهماله وأثرها في الأُصول): محمود مصـطفى عـبّود هـرموش، المؤسسـة الجَامعـيّة للدّراسـات والنّشـر والـتّوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٧م.

٢٢٧- القامـوس المحيط: الفيروزآبـاديّ، دار إِحـياء التُراث العربيّ، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

٢٢٨- قانـون التّأويل: أبـو بكـر بن العربيّ، تحـ: محمّد السُّليمانِيّ، دار القبلة للثقافة الإِسـلاميّة — جـدَّة، ومؤسسـة علـوم القُـرآن — بـيروت، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.





٢٢٩- القراءات الشّاذّة وتوجيهها النّحويّ: د. محمود أحمد الصّغير، دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

٢٣٠- القُرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحويّة: د. عبد العال سالم مكرّم، المكتبة الأزهريّة للتُراث، القاهرة، ١٣٨٤هـ=١٩٦٥م.

٢٣١- القُرآنيون وشُبهاتُهم حول السُّنَّة: خادم حسين إلهي بخش، مكتبة الصدّيق، الطائف، ط٢، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٢٣٢- القصر المبني على حواشي المغني: الأبياريّ، عبد الهادي نجا بن رضوان، (ت ١٣٠٥هـ)، (دون مكان نشر)، ١٨٨٠م.

٢٣٣- القطع والإئتناف: أبو جعفر النّحّاس، تحـ: د. عبد الرَّحمن بن إبراهيم المَطرودي، دار عالم الكتب، الرّياض، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٢٣٤- قواعد التّرجيح عند المفسِّرين: حسين بن عليّ بن حسين الحيزانِي، دار القاسم، الرّياض، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٢٣٥- قواعد التّفسير (جمعًا ودراسة): خالد بن عثمان السّبت، دار ابن عفّان، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.



٢٣٦- الكاشف عن حقائق السُّنن: الطِّيبيّ، حسين بن محمّد، (ت ٧٤٢هـ)، تحـ: المفتي عبد الغفَّار، ونعيم أشرف، ومحبّ الله، وشبّير أحمد، وبديع السَّيِّد اللَّحام، منشورات إدارة القُرآن والعلوم الإسلاميّة، كراتشي، باكستان، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٣٧- الكامل: المبرِّد، تحـ: د. محمّد أحمد الدَّاليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

٢٣٨- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠هـ)، تحـ: عبدالسلام محمّد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٣٩- كتاب إعراب القُرآن المنسوب إلى الزَّجاج (تحقيق نسبته واسمه): أحمد راتب النفّاح – مجلة مجمّع اللُّغة العربيّة، دمشق، (ج٤ م ٤٨)، ١٣٩٣= ١٩٧٣م، و(ج١م ٤٩)، ١٣٩٤م=١٩٧٤م.

٢٤٠- الكتاب والقُرآن (قراءة مُعاصرة): د. محمّد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ط٩، ٢٠٠٠م.

٢٤١- الكشّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل: الزّمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عُمر، (ت ٥٣٨هـ)، تحـ: عادل عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، مكتبة العبيكان، الرّياض، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.





٢٤٢- كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، (ت ١٠٦٧هـ)، دار الفكر، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٢٤٣- الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها: مكيّ بن أبي طالب القيسيّ، تحـ: د. محيي الدّين رمضان، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

٢٤٤- كشفُ المُشكلات وإيضاحُ المعضلات: البَاقُوليّ، جامع العلوم أبو الحسن علي ابن الحسين الأصفهانيّ، (ت ٥٤٣هـ)، تحـ: د. محمّد أحمد الدّالي، مطبوعات مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

٢٤٥- الكلّيّات: الكَفَويّ، أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسينيّ، (ت ١٠٩٤هـ)، تحـ: د. عدنان درويش، ومحمّد المصريّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٢٤٦- كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال: الهنديّ، علاء الدّين علي المتقي بن حسام الدّين، (ت ٩٧٥هـ)، ضبطه وفسّر غريبه: حسن زروق، وصححه ووضع فهارسه ومفتاحه: صفوة السّقا، مكتبة التُراث الإسلامي، حلب، ١٩٧٧م.

٢٤٧- كيف نتعامل مع التُّراث والتّمذهُب والاختلاف ؟: د. يوسف القرضاويّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.





٢٤٨- كـيف نـتعامل مـع القُـرآن الكَريم: د. يوسف القرضاويّ، مؤسسة، الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

٢٤٩- كـيف نـتعلمُ الإِعـراب ؟ : توفيق بن عمر بلطه جي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٧م.

٢٥٠- لآلي الطّـل الـنّديّة شـرح البـاكورة الجنـيّة في عمـل الجيبيّـة: الخيّاط، محمّد بن يوسف، مطبعة البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، ١٣٤٨هـ.

٢٥١- اللُّـباب في عُلُـوم الكِـتاب: ابـن عـادل، أَبـو حفـص عمـر بـن علـيّ الحنبليّ، (ت ٨٨٠هـ)، تحقيق جماعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٢٥٢- اللّحـن في اللُّغـة العربيّة: د. يوسف أحمد المطوع، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٨٥م.

٢٥٣- لسـان العـرب: ابـن منظور، أبو الفضل جمال الدِّين محمّد بن مكرّم الإفريقيّ، (ت ٧١١هـ)، دار عالم الكتب، الرّياض، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٢٥٤- لطائـف المنّان ورَوَائـع البـيان في دعـوى الـزِّيادة في القُـرآن: د. فضـل حسن عبّاس، دار النّور، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.



٢٥٥- لمحات في علوم القُرآن واتجاهات التَّفسير: د. محمّد بن لطفي الصَّباغ، المكتب الإِسلاميّ، بيروت، ١٩٩٠م.

٢٥٦- لهجات العرب قبل الإسلام: د. علي جواد، نشر في كتاب: الثَّقافة الإِسلامية والحياة المعاصرة، جمع ومراجعة وتقديم: محمّد خلف الله، مكتبة النَّهضة المصريّة، القاهرة، ط٢، ١٩٦٢م.

٢٥٧- ماءات القُرآن: الباقوليّ، تحـ: د. عبد القادر السّعدي، دار الأنبار، بغداد، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

٢٥٨- مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام: التَّبريزيّ، تاج الدِّين عليّ ابن عبد الله ابن أبي الحسن، (ت ٧٤٦هـ)، القسم الأوَّل، تحـ: د. محمّد عبد لنيل درجة العالمية (الدكتوراه)، كلية اللُّغة العربيّة، جامعة الأزهر، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٢٥٩- مجاز القُرآن: أبو عبيدة، معمّر بن المثنّى التَّميميّ، (ت ٢١٠هـ)، تحـ: د. محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

٢٦٠- مجمع الزَّوائد ومنبع الفَوائد: الهيثميّ، نور الدِّين علي بن أبي بكر، (ت ٨٠٧هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٢٦١- مجموع الفتاوى: ابن تيميّة، تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم، (ت ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمّد بن قاسم، وساعده ابنه محمّد، القاهرة، ١٤٠٤هـ.





٢٦٢- المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد: السَّفاقسيّ، برهان الدِّين أبو إسحاق إبراهيم ابن محمّد، (ت ٧٤٢هـ)، (سورة الفاتحة والجزء الأوّل من سورة البقرة)، تحـ: د. موسى محمّد زنين، كلية الدعوة الإسلاميّة، ولجنة الحفّاظ على التُّراث الإسلاميّ، طرابلس، ط١، ١٩٩٢م.

٢٦٣- محاسن التّأويل: محمّد جمال الدّين القاسميّ، (ت ١٣٣٢هـ)، تحـ: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشُركاهُ، ١٩٦٠م.

٢٦٤- المحاكمات بين أبي حَيَّان والزَّمخشريّ: الشّاويّ، أبو زكريا يحيى بن محمّد، (ت ١٠٩٦هـ)، مخطوط المكتبة الأزهرية رقم (٢٤٠٢٤٤).

٢٦٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّيّ، تحـ: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النَّجّار، ود. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٢٦٦- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطيّة، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب الأندلسيّ، (ت ٥٤١هـ)، تحـ: الرَّحالي الفاروقي، وعبد الله الأنصاريّ، والسَّيِّد عبد العال، ومحمّد الشافعيّ، الدوحة، ط١، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٧م.



٢٦٧- المحكـم في نقط المصاحف: أبو عمرو الدَّانيّ، تحـ: د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

٢٦٨- مخطـوطات نـادرة (إعـراب القُرآن: لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسيّ، ت ٤٥٥هـ): د. حاتم صالح الضَّامن، مجلة آفاق الثَّقافة والتُراث، مركز جمعة الماجـد للـثقافة والتُّـراث، دُبيّ، العـددان: الـثَّاني والعشـرون، والـثَّالث والعشرون، جمادى الثَّانية، ١٤١٩هـ= (تشرين الأوّل) ١٩٩٨م.

٢٦٩- المـدخل إلى التَّفسـير: عـبد الحمـيد بـن محمّـد، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

٢٧٠- المـدخل لدراسـة القُـرآن الكـريم: محمّـد بـن محمّـد أبـو شـهبة، غـراس للنشـر والتّوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٢٧١- المـدخل لعلـم تفسير كتاب الله – تعالى – الحدادِيّ، أبو النَّصر أحمد بن محمّد السَّـمرقنديّ، (ت بعـد ٤٠٠هـ)، تحـ: صفوان عدنان داوودِيّ، دار القلم – دمشق، ودار العلوم – بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٢٧٢- مـراتب الـنَّحويّين: أبو الطَّيِّب اللُّغويّ، عبد الواحد بن علي، (ت ٣٥١هـ)، تحـ: محمـد أبـو الفضـل إبـراهيم، المكتـبة العصـريّة، صـيدا - بـيروت، ط١، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.





٢٧٣- مـرعاة المفاتـيح:المباركفوريّ، أبـو الحسـن عبيـد الله بن عبد السَّلام، الجامعة السلفيّة، الهند، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

٢٧٤- مـرقاة المفاتـيح شـرح مشـكاة المصـابيح: القـاري، علـيّ بـن سـلطان، (ت ١٠١٤هــ)، تحـ: صـدقي جمـيل العطّـار، دار الفكـر، بـيروت، ط١، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

٢٧٥- المستدرك على الصَّحيحين: الحاكم النَّيسابوريّ، أبو عبد الله محمَّد بن عبدالله النَّيسابوريّ، (ت ٤٠٥هـ)، أشرف عليه، د. يوسف عبد الرَّحمن المرعشليّ، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٢٧٦- المُستنير في القـراءات العشـر: ابـن سـوار، أبو طاهر أحمد بن عليّ البغداديّ، (ت ٤٩٦هــ)، تحـ: د. عمَّار أمين الدّدو، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التُّراث، دُبيّ، ط١، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٢٧٧- المُسـند: أحمـد بـن حنـبل، (ت ٢٤١هــ)، بإشـراف: شـعيب الأرنـاؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

٢٧٨- مُسـند أبي يعلـى الموصـليّ: أحمـد بن عليّ، (ت ٣٠٧هـ)، تحـ: حسين سَليم أسد، دار المأمون للتُّراث، دمشق – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.



٢٧٩- مشكل إعراب القُرآن: مكيّ بن أبي طالب القيسيّ، تح: أ.د. حاتم صالح الضَّامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

٢٨٠- مشكل القُرآن الكريم: عبد الله بن حمد المنصور، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٨١- المصاحف: ابن أبي داود: أبو بكر عبد الله بن سلميان بن الأشعث السّجستانيّ، (ت ٣١٦هـ)، تحـ: د. محبّ الدِّين عبد السُّبحان واعظ، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط٢، ١٤٢٣ه=٢٠٠٢م.

٢٨٢- المصباح المنير: الفيوميّ، أحمد بن محمّد، (ت ٧٧٠هـ) اعتنى به: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.

٢٨٣- المصطلح النَّحويّ (نشأته وتطوره حتّى أواخر القرن الثَّالث الهجريّ): عوض حمد القوزيّ، جامعة الرّياض، المملكة العربيّة السُّعوديّة، ط١، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

٢٨٤- المُصنَّف: ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، (ت ٢٣٥هـ)، تح: حمد ابن عبد الله الجمعة، ومحمد بن إبراهيم اللّحيدان، مكتبة الرُّشد، الرّياض، ط١، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.



٢٨٥- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: ابن حجر العسقلانيّ، تحـ: أيمن علي أبو يماني، وأشرف صلاح علي، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

٢٨٦- مَعَالِم التَّنزيل: البَغَوِيّ، مُحيي السُّنة أبو محمّد الحُسين بن مَسعُود، (ت ٥١٦هـ)، تحـ: محمّد عبد الله النّمر، ود. عثمان جمعة ضميريَّة، وسليمان مسلّم الحرش، دار طيبة، الرّياض، الإصدار الثّاني، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

٢٨٧- معاني القُرآن: الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسْعدة، (ت ٢١٥هـ)، تحـ: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.

٢٨٨- معاني القُرآن: الفَرَّاء: أبو زكريّا يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ)، تحـ: محمّد علي النَّجّار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٢٨٩- معاني القُرآن وإعرابه: الزَّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّريّ، (ت٣١١ هـ)، تحـ: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٢٩٠- معاني النَّحو: د. فاضل السَّامرائيّ، دار الفكر، عَمَّان، ط٢، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٣م.



٢٩١- معجم الأُدباء: ياقوت الحمويّ، (ت ٦٢٦هـ)، تحـ: د. إِحسان عبَّاس، دار الغرب الإِسلامِيّ، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٩٢- المعجم الأوسط: الطّبرانِيّ، أبو القاسم سليمان بن أحمد، (ت ٣٦٠هـ)، تحـ: د. محمود الطّحّان، مكتبة المعارف للنشر والتّوزيع، الرّياض، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

٢٩٣- معجم الدّراسات القُرآنيّة: د. ابتسام مرهون الصَّفّار، جامعة بغداد، ١٩٨٤م.

٢٩٤- المعجم المدرسيّ، محمّد خير أبو حرب، وزارة التربية، سوريّة، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٥م.

٢٩٥- معجم مصطلحات البحث العلميّ، أ.د. عبد الله بن محمّد أبو داهش، مكتبة العبيكان، الرّياض، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٢٩٦- معجم المصطلحات النَّحويّة والصَّرفيّة: د. محمّد سمير نجيب اللبديّ، مؤسسة الرّسالة — بيروت، ودار الفرقان — عَمَّان، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٢٩٧- معجم مصنَّفات القُرآن الكريم: د. علي شواخ إِسحاق، دار الرّفاعيّ، الرّياض، ط١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.



٢٩٨- المعجم المفهرس (تحرير أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة): ابن حجر العسقلانيّ، تحـ: مُحَمَّد شكور محمود، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٢٩٩- معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القُرآن العزيز: أ.د. عبد الكريم محمّد عبد الكريم الأسعد، دار المعراج الدّوليّة، الرِّياض، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٣٠٠- معرفة القُرَّاء الكبار على الطّبقات والأعصار: الذّهبيّ – تحـ: د. طيّار آلتي قولاج، دار عالم الكتب، الرّياض، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٣٠١- المغني: ابن قدامة المقدسيّ، موفق الدِّين أبو محمّد عبد الله بن أحمد، (ت ٦٢٠هـ)، تحـ: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، ود. عبد الفتّاح محمَّد الحلو، دار عالم الكتب الرّياض، ط٥، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٣٠٢- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف الأنصاريّ، (ت ٧٦١هـ)، تحـ: د. مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

٣٠٣- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: أبو العلاء الكرمانيّ، محمّد بن أبي المحاسن، (ت بعد ٥٦٣هـ)، تحـ: د. عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.



رفع المسيهم

٣٠٤- مفاتيح الغيب (التّفسير الكَبير): فخر الدِّين الرَّازيّ، محمّد بن عمر، (ت ٦٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٢م.

٣٠٥- مفتاح السَّعادة ومصباح السّيادة: طاش كُبْري زَادَه، أحمد بن مصطفى، (ت ٩٦٨هـ)، تحـ: كامل كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النّور، دار الكتب الحديثية، مصر، ١٩٦٨م.

٣٠٦- المفتاح في اختلاف القَرَأَةِ السَّبعة المسَمَّين بالمشهورين: أبو القاسم القرطبيّ، عبد الوهّاب بن محمّد، (ت ٦٤٢هـ)، تحـ: د. حاتم الضَّامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٣٠٧- مفردات ألفاظ القُرآن: الرَّاغب الأصفهانيّ، الحُسين بن محمّد، (ت نحو ٤٢٥هـ)، تحـ: صفوان عدنان داوودي، دار القلم – دمشق، والدَّار الشَّامية – بيروت، ط١، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

٣٠٨- مقاييس اللُّغة: ابن فارس، تحـ: عبد السَّلام محمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، (د. ت).

٣٠٩- المقدمات الأساسيّة في علوم القُرآن: عبد الله بن يوسف الجديع، مركز البحوث الإسلاميّة، ليدز، بريطانيا، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.



رفع المسهم

٣١٠- المقدّمة: ابن خلدون، عبد الرَّحمن بن محمّد، (ت ٨٠٨هـ)، تحـ: د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، الفجّالة – القاهرة، ١٩٧٩م.

٣١١- مقدّمة المفسِّرين: البركويّ، محيي الدِّين بن بير عليّ المؤيديّ، (ت ٩٨١هـ)، تحـ: عبد الرحمن بن صالح الدّهش، إصدارات الحكمة، بريطانيا، مانشستر، ط١، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

٣١٢- مقدّمة في النَّحو: الذّكيّ، محمّد بن أبي الفرج الصقليّ، (ت ٥١٠هـ)، تحـ: د. محسن سالم العميريّ، المكتبة الفيصلية، مكّة المكرّمة، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٣١٣- المقرّب: ابن عصفور، عليّ بن مؤمن، (ت ٦٦٩هـ)، تحـ: أحمد عبد السَّتّار الجواريّ، وعبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.

٣١٤- المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله – عَزَّ وجَلَّ –: الدَّانيّ، أبو عمرو عثمان ابن سعيد، (ت ٤٤٤هـ)، تحـ: د. يوسف عبد الرحمن المرعشليّ، مؤسسة الرّسالة، ١٩٨٧م.

٣١٥- مناقب الشّافعيّ: البيهقيّ، تحـ: السَّيِّد أحمد صقر، مكتبة دار التُّراث، ط١، ١٣٩١هـ=١٩٧١م.



رفع المستهام

٣١٦- مناهل العِرفان في علوم القُرآن: محمّد عبد العظيم الزّرقانيّ، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

٣١٧- منجد المقرئين ومرشد الطّالبين: ابن الجزريّ، تحـ: علي بن محمّد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتّوزيع، مكة المكرّمة، ط١، ١٤١٩هـ.

٣١٨- المنصف: ابن جنّيّ، تحـ: إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٧٣هـ.

٣١٩- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: الشُّمُنِّيّ، تقي الدِّين أبو العبَّاس أحمد بن محمّد، (ت ٨٧٢هـ)، المطبعة البهية، القاهرة، ١٣٠٥هـ=١٨٨٧م.

٣٢٠- منهاج السُّنة النّبويّة: ابن تيميّة، تحـ: د. محمّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمّد ابن سعود الإسلامية، الرّياض، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٣٢١- المنهاج في شعب الإيمان: الحليميّ، أبو عبد الله الحسين بن الحسن، (ت ٤٠٣هـ)، تحـ: حلمي محمّد فوده، دار الفكر، ١٩٧٩م

٣٢٢- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: عثمان بن علي بن حسن، مكتبة الرُّشد، الرّياض، ط١، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.



٣٢٣- منهج البحث العلميّ عند العرب: د. جلال محمّد موسى، دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت، ١٩٨٨م.

٣٢٤- منهج الدَّرس الدّلاليّ (عند الإمام الشّاطبيّ): عبد الحميد العَلميّ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المملكة المغربيّة، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

٣٢٥- منهجية البحث العلميّ وضوابطه في الإسلام: د. حلمي عبد المنعم صابر، رابطة العالم الإسلاميّ، العدد ١٨٣ (دعوة الحق)، ١٤١٨هـ.

٣٢٦- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: دار النّدوة العالمية للطباعة والنّشر والتّوزيع، بإشراف: د. مانع بن حمّاد الجهنيّ، الرّياض، ط٥، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٣٢٧- موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب: الأزهريّ، تحـ: د. عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرّسالة، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٣٢٨- الموضح في وجُوه القراءات وعللها: ابن أبي مريم، نصر بن عليّ، (ت بعد ٥٦٥هـ)، تحـ: د. عمر حمدان الكبيسيّ، مكتبة التّوعية الإسلاميّة للتحقيق والنّشر والبحث العلميّ، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٣٢٩- النّاسخ والمنسوخ في القُرآن العزيز: أبو عبيد القاسم بن سلاّم، تحـ: محمّد بن صالح المديفر، مكتبة الرُّشد، الرّياض، ط١، ١٤١١هـ=١٩٩٠م.



٣٣٠- النَّحو الوافي: عبَّاس حسن، دار المعارف، القاهرة، (د. ت).

٣٣١- نتائج الفكر في النَّحو: السُّهيليّ، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن عبد الله، (ت ٥٨١هـ)، تحـ: د. محمّد إبراهيم البنّا، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.

٣٣٢- نتيجة الفكر في إعراب أوائل السُّور: ابن عتيق، عبيد بن الصديقيّ الحمصيّ، (ت ١٠٨٨هـ)، تحـ: د. مصطفى عدنان محمّد، مكتبة جيل المستقبل، ط١، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٣٣٣- نحو وعيّ لغويّ: أ.د. مازن المبارك، دار البشائر، دمشق، ط٤، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

٣٣٤- النَّحو وكتب التَّفسير: د. إبراهيم عبد الله رفيده، المنشأة الشّعبية للنشر والتّوزيع والإعلان، ليبيا، ط١، ١٩٨٠م.

٣٣٥- النَّحو وكتب القراءات القُرآنيّة والاحتجاج لها: إعداد: إبراهيم بنزيري، وإشراف التّهامي الرّاجي الهاشمي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثّاني، ١٤٢٢هـ=١٤٢٣هـ.

٣٣٦- النحويُّون والقُرآن: د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرّسالة الحديثة، عمَّان، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.



٣٣٧- نـزهة الألـبَّاء في طـبقات الأُدباء: أبو البركات الأنباريّ، تحـ: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجّالة – القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٣٣٨- نشـأة الـنَّحو العـربيّ في مدرسـتي (البصـرة والكـوفة): د. طـلال علامـة، دار الفكر اللُّبنانِيّ، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٣٣٩- نشـأة الـنَّحو وتاريخ أشـهر النُّحاة: علـيّ الطـنطاويّ، مطـبعة وادي الملوك، مصر، ط٤، ١٣٧٤هـ.

٣٤٠- النَّشـر في القـراءات العشـر: ابـن الجـزريّ، تحــ: علـي محمّـد الضَّبّاع، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٧٠م.

٣٤١- نظـرات في كـتاب إِعـراب القُـرآن: د. عـبد الهـادي حمـيتو، مجلـة الحكمـة، مانشستر، بريطانيا، العدد السادس عشر، ١٤١٩هـ.

٣٤٢- نظـرية النَّحو القُرآني: د. أحمد مكي الأنصاريّ، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدّة، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٤٢- نفـح الطيب من غصن الأندلس الرَّطيب: المقّريّ، تحـ: د. إِحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤م.

٣٤٤- الـنَّقط: أبـو عمـرو الدَّانِيّ، تحـ: محمّد أحمد دهمان، طبع مع كتاب (المقنع في معـرفة مرسـوم مصـاحف أهـل الأمصـار)، دار الفكـر المعاصـر – بـيروت، ودار الفكر – دمشق، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.





٣٤٥- النّهاية في غـريب الحديث والأثر: ابن الأثير، مجد الدِّين أبو السَّعادات المبارك بـن محمّـد الجـزريّ، (ت ٦٠٦هـ)، تحـ: طاهر أحمد الزاوِيّ، ومحمود محمّد الطناحِيّ، المكتبة الإسلاميّة، بيروت، ط١، ١٩٦٣م.

٣٤٦- النَّهـر الماد من البحر المحيط: أبو حَيَّان الأندلسيّ، طبع بحاشية (البحر المحيط)، دار الكتاب الإسلامِيّ، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٣٤٧- نـوادر المخطوطات العربيّة في مكتبات تركيا: د. رمضان شِشِن، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٥م.

٣٤٨- نـيل الابـتهاج بتطريـز الدّيـباج: أحمـد بابـا التّنـبكتيّ، (ت ١٠٣٦هـ)، تحـ: د. علي عمر، مكتبة الثّقافة الدّينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٤م.

٣٤٩- هديـة العـارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (من كشف الظّنون): إسماعيل باشا البغداديّ، استانبول، ١٩٦٤م.

٣٥٠- همـع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السُّيوطِيّ، تحـ: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

٣٥١- الـوافي بالوفـيات: الصَّـفديّ، صـلاح الـدِّين خلـيل بن أيبك، (ت ٧٦٤هـ)، النشـرات الإسـلاميّة، ألمانـيا، (ج ١): ١٣٨١هـ=١٩٦٠م، و(ج ٢٩): ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.



٣٥٢- الوقـف والابتداء في كتاب الله – عَزَّ وجَلَّ - : أبو جعفر الكوفي، محمّد بن سعدان، (ت ٢٣١هـ)، تحـ: محمّد خليل الزّروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتُّراث، دُبيّ، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

٣٥٣- الوقـوف اللاّزمة في القُـرآن الكـريم وعلاقـتها بـالمعنى والإعـراب: د. حمـدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط١، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

٣٥٤- الـياقوت والمـرجان في إعـراب القُـرآن: محمّـد نـوريّ بـن محمّـد بـار تجـي، دار الأعلام، عَمَّان، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.



رفع
المسار

ثبت المحتويات





















